

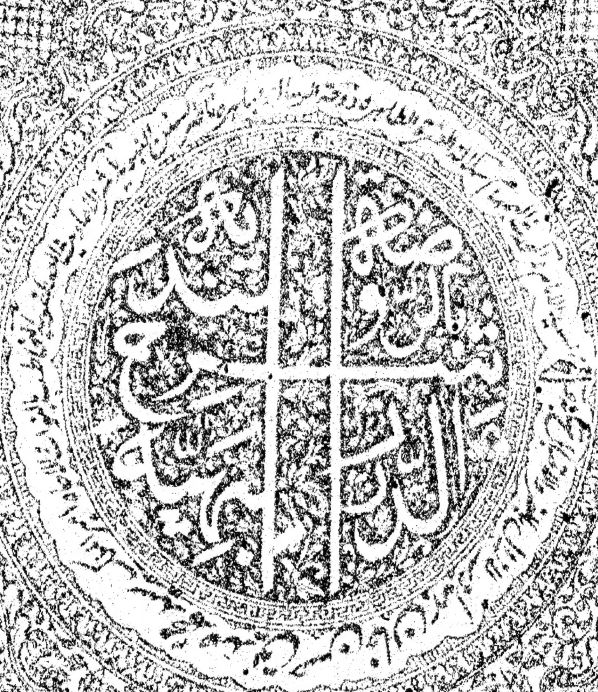
UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232523

UNIVERSAL
LIBRARY

وَنُصَلِّ عَلَى رُسُلِهِ وَسَلَّمَ
مُحَمَّدًا وَآلَهُ وَسَلَّمَ

على طبع المطبعه الجاويه في سال ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٨ م في دار المطبعه الجاويه في القاهره



فصل في لطائف العلوم والسير

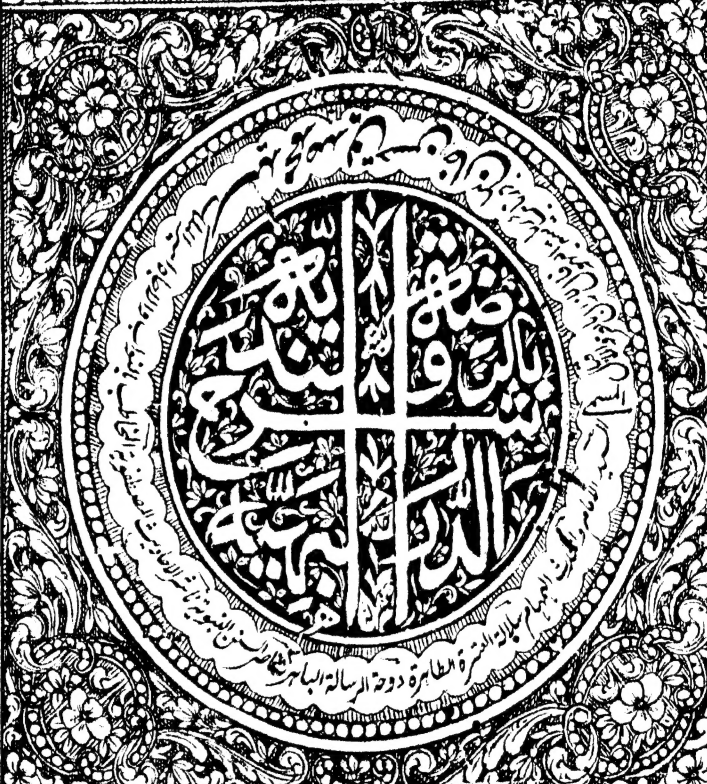
فهرس الروضة النديّة شرح الدرر البهية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣	باب الماء	٥١	باب سجود السهو	٨٩	باب زكاة النبات
٨	فصل النجاسات	٩٠	باب قضاء الفوائت	٩٢	باب مصارف الزكاة
١٢	فصل التطهير	٩١	باب صلوة الجمعة	٩٢	باب صدقة الفطر
١٣	باب قضاء الحاجة	٩٢	باب صلوة العيدين	٩٥	كتاب الخمس
١٦	باب الوضوء	٩٣	باب صلوة الطلوع	٩٤	كتاب الصيام
٢٠	فصل استحباب الوضوء	٩٩	باب صلوة السفر	٩٩	فصل مبطلات الصوم
٢١	فصل نوافل الوضوء	١٠١	باب صلوة الكسوفين	١٠٠	فصل افطار الصوم بنفل
٢٢	باب الغسل	١٠٢	باب صلوة الاستسقاء	١٠٢	باب صوم التطوع
٢٥	فصل كيفية الغسل	١٠٣	كتاب الجنائز	١٠٢	باب الاعتكاف
٢٦	فصل غسل الجمعة	١٠٥	فصل غسل الميت	١٠٤	كتاب الحج
٢٧	باب التيمم	١٠٦	فصل تكفين الميت	١٠٤	فصل تكفين نوع الحج
٢٩	باب الحيض	١٠٧	فصل صلوة الميت	١١٠	فصل لباس الحاجل
٣١	فصل النفاس	١٠٩	فصل المشي المجازة	١١٣	فصل قدوم الحاجل
٣٢	كتاب الصلوة	١١١	فصل دفن الميت	١١٤	فصل السعي
٣٤	باب الاذان	١١٥	كتاب الزكاة	١١٤	فصل العرفة
٣٥	باب طهارة المصل	١١٦	باب زكاة الحيوان	١٢٠	فصل الهدى
٣٩	باب كيفية الصلوة	١١٧	فصل زكاة الابل	١٢٢	باب العمرة المفردة
٤٠	فصل مبطلات الصلوة	١١٨	فصل زكاة البقر	١٢٢	كتاب النكاح
٤١	فصل كراهية الصلوة على غير مكمل	١١٩	فصل زكاة الغنفل	١٣٤	فصل نكاح التتعة
٤٢	باب صلوة التطوع	١٢٠	فصل حكم الخياطين	١٣٥	فصل انقضاء النكاح
٤٣	باب صلوة الجماعة	١٢١	باب زكاة الذهب والفضة	١٣٦	فصل ولد الزنا

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢٠	كتاب الطلاق	١٩٢	كتاب العتق	٢٣٣	كتاب اللقطة
١٣٧	فصل طلاق للكتائب	١٩٤	كتاب الوقف	٢٣٥	كتاب القضا
١٣٥	باب الخلع	١٩٩	كتاب الجهاد	٢٥٠	كتاب الخيمة
١٣٤	باب الايلاء	٢٠٢	كتاب الصايت	٢٥١	كتاب الحدود
١٣٨	باب الظهار	٢٠٣	كتاب الامان	٢٥٢	باب الحد الزاني
١٣٩	باب اللعان	٢٠٤	كتاب النكاح	٢٤٢	باب السرقة
١٥٠	باب العدة	٢٠٦	كتاب الاطعمة	٢٤٥	باب حد القذف
١٥٢	فصل الاستبراء	٢١٢	باب الصيد	٢٤٦	باب حد الشرب
١٥٣	باب النفقة	٢١٣	باب الذبح	٢٤٤	فصل في التزويج
١٥٦	باب الرضاء	٢١٤	باب الضيافة	٢٤٥	باب حد المحارب
١٥٩	باب الحضانة	٢١٩	باب آداب الكحل	٢٤٩	باب مستحق القتل
١٦١	كتاب البيع	٢٢٠	كتاب الاشربة	٢٤٢	كتاب القصاص
١٦٩	باب الرها	٢١٠	كتاب اللباس	٢٤٤	كتاب الديارات
١٤٣	باب الخيار	٢٢١	كتاب الاضحية	٢٨٢	باب القسامة
١٤٤	باب السلم	٢٣١	باب الوليمة	٢٨٣	كتاب الوصية
١٤٨	باب القرض	٢٣٢	فصل العقيدة	٢٨٤	كتاب المواريث
١٤٩	كتاب الشفعة	٢٣٣	كتاب الطب	٢٩١	كتاب الجهاد
١٨٠	كتاب الاجارة	٢٣٤	كتاب الوكالة	٢٩٤	فصل ما غنم الجبل
١٨٣	باب الاحياء	٢٣٨	كتاب الضمان	٣٠٢	فصل استوقاق العرب
١٨٩	كتاب الرهن	٢٣٩	كتاب الصلح	٣٠٤	فصل قتل البغاة
١٩٠	كتاب الودية والعارية	٢٤٠	كتاب الحوالة	٣٠٨	فصل طاعة الامم
١٩١	كتاب الغصب	٢٤١	كتاب المغلس	٣١٠	فصل

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

على طبع الكتاب الجليل من مسائل الجواهر والمعادن بالتي هي أحسن من الأحاديث النبوية التي هي منزهة عن الغش والفساد



بسم الله الرحمن الرحيم
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

والطبع العاقل والنسب الشايع
والطبع العاقل والنسب الشايع

الروضة الندية

شرح الدرر النجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
يخجل لك الالم انت علمت الناس في دينهم كما داني وديانهم احكاما وحيات امته اكرم الرسل المرحومة اكرم الاعم كلها منزهة لا وبقا
وما زلت السميت من شئت وتلم من تشاء منهم في كل قرن يستعمل السنن المطهرة على وجهها الدما وبتتبعهم عن التفرق في الدين
وانحوت اسبيل اليقين فاصبحوا بفتحك بركة كراما وآلافك عدو لهم فواعن الدين وينون عنه انتحال البطلير وتعرف
الغالين وتاويل الجاهلين حتى عاد لهم الحق اعتدلا قواما وفضل عليك ايها النبي اكرمهم بك من الله علينا بالايمان بلانا
اسلاما لطفا بنا ورحمة علينا وبركة فينا واحسانا لينا واكراما كان ذلك لزيادنا وتولاك ما ابتدينا ولا صلينا ولا علمنا
احكاما فكننت انت واعيننا الى السجادة واثالي وبادي لنا وروفا بنا وفيها اماما وسلم عليكم اهل البيت الطاهرين
الطيبين انتم اصبرتم من سحابة الدارين سماما وفتنتم بالحق الحقيق بالاتباع كما يحق قياما ورضي الله عنكم اصحاب النبي
صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم بكم اتقنتم سبغى الامنة الالهية بدرا وخشانا وكنتم استتب امر الملة المكرمة اصلا وفعلا
واهتماما ورحمة الله وبركاته عليكم اهل الحديث انتم كشفتم للناس عن ضراح الحق وصراح السنة وقبح الشريعة
ظلالا وعن وجه الدين القويم والصلح المستقيم لنا ما كيف وقد جعلكم الله تعالى المتقين اماما وبعث فلما جمع الامام المهدي
عالم المسلمين والاسلام سلاله السلف الصالحا وتدار العرب والعراق وارث علوم سيد المرسلين خاتمة المفسرين والحدادين شيخ مشيخنا
المكاملين العالم الرباني القاضي محمد بن عبد الله بن محمد يعني الشوكاني المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانين والفت
المجربة رضي الله تعالى عنه وارضاه جعل الفردوس منزله ونزله وماواه المختصر الذي سماه الدرر البهية في المسائل
الفقهية تارة اينك جمع المسائل التي صح دليلها وانفتح سبيلها تارة كما كان منها من محض الرأي فان قال له ان فيك
غير ملتفت الى ما اشتهر فالحق الحق بالاتباع وغير جاء على ما ذكر في الزبر فليسك التحقيق الساع بل محض فيه النصح النصيح فخص عن الحق

الصرح واني تحقيقات جليلة خلعت عنها الدفاتر و اشار الى تدقيقات نفيسة لم تمسحها بصحف الاكابر وتبنت هذا المختصر الى المطبوعات من مكتب التقنية نسبة السبكية الذميمة الى الترتيب العذبة كما يعرف ذلك من رسخ في العلوم قدمه و شج في بحار المعارف و منه ولسانه و قلده سألته جماعة من اهل الانتقاد و الفهم النافذ العاصنين على علوم الاجتهاد باقوى الحجج و احدثا ناجدان بحلي عليهم و سلك ذلك المختصر ويزيد عليهم في محاسنه النظر فاستمهلهم رتبها الصحيح منه ما يحتاج الى التصحيح و ينفع فيه ما لا يستغنى عن التفتيح و يرجع من مباحثه ما هو مشتق الى الترجيح و يوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من معين عيون الادلة معتصر

وسماه بالدراري للضيق شرح الدرر الميسر في ما قاله قاله
ان شئت في شرح النسخ
نقله بزيدي وار
فانكف على الدرر التي
سلكت بسط من درار

و شرحه بهذا كان بالقول فجعلته شعرا موزنا وصيغته على نهج المنسوجات مستوعبا للفظه ومعناه و مستعجبا لخواصه و مبناه مضيفا اليه مذاهب بعض الفقهاء ليظهر ضعفها و قوتها عند تقابل الاول و تعارضها بالاراء لا للاخذ بها على ما كان باقى خال لان الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال هذا وقد ايلتصا على طريق الارتجال بالاستعجال ارشاد الى طرق من العلم طامع لم تترك و نهز الطبائع جادة طامعا ركزت رجيا من الله تعالى ان يكون من تعلم علم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و علمه و اذاعه و حفظه على الناس و فهم و روي و اشاعه فدونك هذا المشرح و الشرح لطفى اليك زمام التوفيق في الهدى و القبح يامن له في اوج التحقيق صعود و عليه من ملابس التفتيح برود كيفة و هو يروى غليل طالبي فقد استنشدوني عليل السائقين الى مساق الهمة فليسعد بكل طالب الحق الصادق و يقين بكل ذي باطل زاهق و ليس ردة العاصرون فيقبل الماهر و ان ذمه الهمة فسوف يهزمه الكلمة و سميت هذا الشرح الانيس بل العلق النفيس بالروضة الندية شرح الدرر الميسر و تعالى ارجوان لعين على التمام و نفعني به و من خلفه و جميع المتبعين لسنن في هذه الدار و دار السلام انه ولي الاجابة و بيد المداية و الاساية قال رضي الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد من امرنا بالتفقه في الدين و اشكركم من ارشدنا الى اتباع سنن سيد المرسلين و اصله و اسلم على الرسول الاامين و آله الطاهرين و اصحابه الاكابر و مين باب هذا الباب قد اشتمل على مسائل الاولى و الما عطا هر مطهر و الاخلاص في ذلك و قد نطق بذلك الكتاب و السنة و كما اول الدليل على كونه طاهرا مطهرا و اقام على ذلك الاجماع كذلك يدل على ذلك الاصل و الظاهر و البراهة فان اصل منصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع و كذلك الظاهر و يفيد ذلك البراهة الاصلية عن مخالطة النجاسة كما ستعبره لا يخرجها عن الوصفين اى عن وصف كونه طاهرا و وصف كونه مطهرا الا ما غيرت رايه او لونه او طعمه من النجاسات ثم هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب و هي انه لا يخرج الماء من الوصفين الا ما غيرت رايه او لونه او طعمه من النجاسات و هذا المذهب هو ارجح المذاهب و اقواها و الدليل عليه ما اخرج احمد و صحيحه و ابو داود و الترمذي و حنبل و النسائي و ابن ماجه و الدارقطني و البيهقي و الحاكم و صحيحه و صحيحه ايضا يحيى بن معين و ابن حزم من حديث ابى سعيد قال قيل يا رسول الله اني اتوضا من بئر فبئ

في هذا الموضع ولهم الكلام والنقن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا يجزئ منه وقد علم
 ابن القتيبي باختلاف الرواة في اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس فيك بعلته وقد اختلفت في اسمها
 كثير من الصحابة والتابعين على احوال ولم يكن ذلك موجبا للجهالة على ان ابن القطن نفسه قال بعد ذلك
 الماعلال وله طريق حسن من هذه لم يسبقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتصحیح من صححه من اولئك الاثمة له
 شواهد منها حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند احمد وابن خزيمة وابن حبان من
 حديث عابشة عند الطبراني في الاربعة والاربعين والبرار وابن السكيت كلها بنحو حديث أبي سعيد واخرجه نزيادة
 الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور لا يجزئ الا بالعلب في ريجاء وطعمه واخرجه ايضا
 الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث ابى ابي بلفظ ان الماء طهور الا ان تميز رجاؤه ولونه وطعمه نجاسة
 فيه وفي اسنادهما من لا ينجبه وقد اتفق اهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الاجماع على ضمها
 كما نقله ابن المنذر وابن الملقن في البرر المميز فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما اذا ذلك
 الزيادة هو الاجماع ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفيدا لتلك الزيادة لكونها قد صارت
 مما اجمع على معناها وتلقى بالقبول فلا استدلال بها الا بالاجماع وعن الثاني ما اخرجته عن اسلم
 المطلق من المغيرات الطاهرات هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي
 شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يصف الى شيء من الاموال التي تحالطه فان خالطه شيء اوجب اضافته
 اليه كما يقال ما اورد ونحو فليس هذا الماء المقيد بسببه الى الورد مثلا هو الماء المطلق الموصوف بان طهور
 في الكتاب الغرض اتوله ماء طهور وفي السنة المطهرة لقوله الماء طهور فخرج بذلك عن كونه
 مسطرا ولم يخرج بغير كونه طاهرا ان الفرض ان الذي خالطه ظاهر واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما
 عن الوصف الذي كانا تحتها لكل واحد منهما مثل الاجتماع وفي حجة السد البالغة واما الوضوء من الماء المقيـ
 الذي لا يطلق عليه اسم الماء بل اقيده فامر تدفعه الملة بادي الراي نعم اذ انه انجست بمقتبل بل هو المرجح وقد اطال
 القوم في فروع سوت احيوان في البيرة والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم البتة ولما اثار النقول عن الصحابة والتابعين كاشر ابن الزبير في الزنجي وعلى
 رضي الله تعالى عنه في الفارة والنضج والشعبي في نحو السوف فليت مما يشهد له الحديثون بالصحة ولما اتفق عليه
 اهل القرون الاولى وعلى تقدير صحتها يمكن ان يكون ذلك تطبيقا للقلوب في تنظيها للماء لا من جهة الوجوب الشرعي كما ذكر
 في كتب المالكية ودون فني هذا الاحتمال خوط القناد وباجمالة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه حديث
 العائتين اثبت من ذلك كل غير شبهة ومن الحال ان يكون الله تعالى شرع في هذا المسائل لعباده شيئا زياذة على
 الملايين فكيف لا يتفاهات وهي ما كثر وقوعه وتعم به البلوى ثم لا ينص عليا النبي صلى الله عليه وسلم
 نصا جليا ولا يقيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله اعلم انتهى وقد اطلت احافظ ابن حجر

قوله

رحمه الله تعالى في تخرج حديثي القلتين والظلام عليه جوا وتعدلا لفظا ومعنى في كتابه لم يفيض الجبيرة في تخرج
 اخبار الراعي الكبير فخرج اليه ولا فرق بين قليل وكثير هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب
 والمراد بالقلته والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين اهل العلم بعد اجماعهم على ان ما غيرت النجاسة اجد
 او صافه الثلثة ليس بطاهر فقبل ان الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما لما اخرجوا احمد والسنن في الثلثة
 وابن خزيمة وابن جبان والحاكم والبيهقي وصحاح الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر
 بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون بالقلته ان
 الارض وما ينوبه من سباع والبدواب فقالوا اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ احمد لم ينجس شيء
 وفي لفظ البايع داود لم ينجس واخرجه بهذا اللفظ ابن جبان والحاكم وقال ابن مندة اسناد حديث القلتين على
 شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومتنه لما هو بين في مواطنه وقد اجاب من اجاب
 عن مخو الاضطراب وقد دل على الحديث على ان الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث واذا كان دون القلتين
 فقد حمل الخبث ولكنه كما قيل حديث الماء طهور لا ينجس شيء بتلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها كذلك يفيد
 حديث القلتين بها فيقال انه لا يحمل الخبث اذا بلغ قلتين في حال من الاحوال الا في حال تغير بعض اوصافه بالتجدي
 فانه قد حمل الخبث بالمشاهدة وضرة احسن فلا منافاة بين حديثي القلتين وبين تلك الزيادة المجمع
 عليها واما ما كان دون القلتين فهو مظنة حمل الخبث وليس فيه انه حمل الخبث قطعاً وتبادلاً انما يحمل من
 الخبث يخرج عن الطهورية لان الخبث يخرج عن الطهورية بموجبه خاص وهو موجب لتغير احواله ما ذكره او كما
 لا الخبث الذي لم يغير وحاصله ان ما دل عليه مفهوم حديثي القلتين من ان ما دونهما قد حمل الخبث لا يستفاد
 منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحلها واما ان يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا فليس في هذا
 المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لان الشارع قد نفى النجاسة
 عن مطلق الماء كما في حديث ابى سعيد المتقدم واشهد له ونفاها عن الماء القليل بالقلتين كما في حديث عبد الله
 بن عمر المتقدم ايضا وكان النفي بلفظ هو اعم من صيغة العام فقال في الاول لا ينجس شيء وقال في الثاني ايضا
 كما في تلك الرواية لم ينجس شيء فاذا ذلك ان كل ما يوجد على وجه الارض طاهرا لا ما ورد فيه التخصيص
 بما يخص هذا العام صرحا بان يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فانها وردت
 بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من المخصصات المتصلة بالنسبة الى حديث ابى سعيد
 ومن المخصصات المتصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما على القول بالراجح في الاصول
 وهو انه ينبي العام على الخاص مطلقا فتقرر بهذا انه لا منافاة بين مفهوم حديثي القلتين وبين ما رواه احمد
 بل يقال في ان ما دون القلتين ان حمل الخبث محتملا مستلزم لتغير ريع الماء ولونه او طعمه فهذا هو اللامع الموجب بالنجاسة
 واخرج عن الطهورية وان حمل الماء لا يغير احد تلك الاوصاف فليس هذا المحمل مستلزما للنجاسة وقد ذهب

الى تقدير القليل بما دون العلتين والكثير بما الشافعي واصحابه وذهب الى تقدير القليل بما ينسب الى استعمال السجدة
 باستعماله والكثير بما لا ينسب الى استعماله بالنجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روى ايضا عن الشافعية والحنفية
 واحمد بن منبل ولا ادري هل تصح هذه الرواية ام لا فذهب هو لا مدونة في كتب اتباعهم من اراد الوقوف
 عليها راجعها واحتج اهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والرجز فاجهم ونجبر الاستيقاظ ونجبر الولوج واجاد
 النسي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولو فرضنا ان الشيء منها دلالة
 بوجه ما كان ما فادته تلك الدلالة كمقيد بانما تقدم لان التعبد انما وبالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشر
 على انه لا يعبد ان يقال ان العاقل لا ينظر، استعمال النجاسة باستعمال الماء اذا خالطت الماء بجرهما او بجرهما
 او بوجها او بطبعهما فخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك والريب ان ما كان من الماء على هذه
 نجس لان الخالطة ان كانت بالجرم فالمتوضي مستعمل لعين النجاسة وان كانت الخالطة بالريح او اللون
 او الطعم فلا مخالفة بين هذا المذهب وبين ذلك المذهب الذي رجحناه واحاصل انهم ان ارادوا ان يكون
 ظن استعمال النجاسة باستعمال القليل ان لم يظن فهو الكثير ما هو اعم من عين النجاسة ورجحنا ولونها وطعمها
 فلا مخالفة بين هذا المذهب وبين ذلك المذهب الذي رجحناه الاسن جهة ان هو لا اعتبروا المنظفة واهل
 المذهب الاول اعتبروا المننفة ولكن لا يخفى ان المنظفة اذا كانت هي الباردة من غير اهل الوسوسة
 والشكوك فهي لا تتداخل بالمننفة في مثل هذا الموضع وان ارادوا استعمال العين فقط او عدم استعمال العين فقط
 فهو مذموم تقاض غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم ارادوا المعنى الاول ريدل على ذلك انه قد وقع الاجماع
 على ان ما غير لون الماء او ريحه او طعمه من النجاسات اوجب تنجسه كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب
 من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الاجماع بل هو مخرج الحكاية الاجماع في البحر فنقرر بهذا انهم يريدون
 المعنى الاول اعني الاعم من العين والريح واللون والطعم ثبوتا وانتقاروح فلا مخالفة بين المذهبين لان
 اهل المذهب الاول لا يبالون في ان استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن
 الطهورية خروجا دائما على خروجه عند استعمال ما في جرد الريح او اللون او الطعم فتأمل هذا فهو مفيد بل مجموع ما تأمل
 عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الادلة الدالة عليها على هذه الصورة التي خصتها
 محال ما اقف عليه للحد من اهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي تكثر في ساحاتها كل محقق ويتولد عند
 تشعب طرقها كل مدقق وقد حرر بالماتن في سائر مؤلفاته تحريرات مختلفة لهذه العلة واطال الكلام
 عليها في طيب النشر وقد استدلل بعض اهل العلم بمثل حديث استفتت قلبك وان افتاك المفتون مثل
 حديث لا يركب الى ما لا يركب ولا يستفاد منها الا ان التورع عند الظن من الاقدام اولى واهل هذا المذهب
 يوجبون العمل بذلك الظن حتما وجزما وقد عرفت ان ادلة المذهب الاول على الوجه الذي خصناه مدلل
 على المذهب الثاني فابعد النجعة الى مثل حديث استفتت قلبك ومع ما يركب ليس كما ينبغي فاقبيل انه قصد

الاستدلال على مجرّد العمل بالنظر من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال اوله العمل بالنظر في الكتاب السنة لكثير
من ان تحصر واكثر منها اوله النسي عن العمل به وبهذا التعويل على حديث المولوع والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد
وقد حكى في تحديد الماء الكثير اقول انها ان الكثير هو السبح وقيل ما اذا حرك طرفه لم تحرك الطرف الآخر
وقيل ما كان ممساحة مكانه كذا وقيل غير ذلك وهذه الاقوال لا يطعن آثارة من علم بل هي خارجة عن باب
الرواية المقبولة والدراية المعقولة وما فوق القاتين وماد وبهذا قدر الشافعي الماء الذي لا يجر
ويوقع النجاسة بالممتنع بالقلتين وقدرهما بمس قارب ونسرا واصحابنا بنسأله رطل وقدره الحنفية بالفدية
الكبير الذي لا يتحرك جانب منه سحر كيم الآخر والعشر في العشر كذا في المسوي وقال في حجة السد البالغة
ومن لم يقل بالقلتين اضطر الى مشالها في ضبط الماء الكثير كما لما لكيتة او الرخصة في آبار الفلوات من نحو
البحار الابل انتهى ويدفع ذلك ما من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل ومتحرك
فوساكن وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النسي عن الظاهر به حاله فان ذلك لا يخرج عن
كونه مهورا لانه يعود الى وصف كونه مهورا مجرد تحركه وقد دلت الاحاديث على انه لا يجوز التطهر بالماء الساكن
ما دام ساكنا كحديث ابيه رة رضي الله تعالى عنه عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغتسلن
احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا ابا هريرة كيف تغسل قال يتناول له تناولا لا في لفظ الاحد والى داود
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنباته وفي لفظ البخاري لا يبولن احدكم في الماء الدائم
الذي لا يجري ثم نيتيل في ذوق لفظ الترندي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النسي
عن البول في الماء الدائم على الفراه والنسي عن الاغتسال فيه على الفراه والنسي عن مجموع اللذين ولا يصح
ان يقال ان روايتي الانفراد متقيدتان بالاجتماع لان البول في الماء على الفراه لا يجوز فافاد ان
الاغتسال والوضوء في الماء الدائم دون بول فيه غير جائز فمن لم يجبالا ساكنا واراد ان يزيله
فعليه ان يمتل قبل ذلك بان يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكنا ثم يتوضأ منه واما ابو هريرة فقد
حل النسي على الانغاس في الماء الدائم ولهذا قال بكسك كيف فعل يتناول له تناولا ولكنه لا يتم ذلك في
الموضوء فانه لا يغاس فيه بل هو يتناول له تناولا من الابتداء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة
ثم يزيله وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين التحرك والساكن منهم
من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك وقد قيل ان السبح مخصوص من هذا الجاه
والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهر به ما دام ساكنا فاذا تحرك عادله بصفه الاصلية وهو كونه مطهرا وهذه
هي المسئلة الخامسة من مسائل الباب ومستعمل وغير مستعمل هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب
وقد وقع الاختلاف بين اهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات بل يخرج بذلك عن كونه مطهرا لا يجرى
عن احمد بن حنبل والليث ولا ذراعي والشافعي ومالك في احدى الروايتين عنهما والى حنيفة في رواية

فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الخمرين بان يشربوا من بوال البابل ومن ذككت شد
 لالباس ببول ما يוכל لحمه وهو حديث ضعيف اخرجه الدارقطني من حديث جابر وبراء وفي اسناده عمر بن
 العقيلي وهو ضعيف جدا وقد روي ما يدل على نجاسة الروث كما اخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم
 في الروث انها كرس من الكرس النجس وقد نقل القتيبي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد
 ابن خزيمة في روايته انها كرس انهار روثه حمار ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء ان طاهر لان القول سبحانه
 يستلزم تعبد العباد بحكم من الاحكام والاصل عدم ذلك والبرائة قاطبة بانه لا يحل من البهائم حتى يثبت ثبوتها
 ينحل عن ذلك وليس من اثبت الاحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل باطل انها من البطل ما قد ثبت
 وليد من الاحكام فالكل اما من القبول على الله تعالى يعلم بكل او من البطل ما قد شرعه لعباده بلا حجة الا الذي ذكر
 الرضيع حديث يغفل من بول بخرية ويرث من بول الغلام اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي
 وابن خزيمة من حديث ابى السرح خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح احكامه واخرج احمد والترمذي عنه
 من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع يفسخ وبول الجارية يفسل واخرجه ايضا
 ابن ماجه وابو داود بسنن صحيح عن علي بن موفوا واخرج احمد وابو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان
 والطبراني من حديث ام الفضل بباية بنت الحارث قالت ابى الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نقلت يا رسول الله اعطني ثوبك والبس ثوبا غير حتى اغسله فقال انما يفسخ من بول الذكر ونسب
 من بول الانثى وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ام ميس بنت محسن انها اتت بامر لها صغير لم ياكل
 الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي ثوبه فدعا بما ففسخه ولم يغسله في صحيح البخاري من حديث
 عائشة قالت اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي حين كان عليه فأتبعه الماء وفي صحيح مسلم عنها قالت كان
 يوتي بالصبيان فيترك عليهم ويتركهم فاني بصبي فقال عليه فدعا بما فاتبعه بوله ولم يغسله فمذا يصيرح بانه لم يغسله
 فيكون اتباع العلماء انا مجرد النفع كما وقع في الحديثين الآخرين او مجرد صب الماء عليهم دون غسل وبالحكمة فالتصريح
 منه صلى الله عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاول بالاتباع لكونه كلاما مع امته فلا يعارضه ما وقع
 من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الكفر بالنقض في بول الغلام للجارية جماعة منهم علي بن ابي طالب
 والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء وحسن والزهري واحمد واسحق والشافعي ورواية هذا
 هو الحق الذي لا محيص عنه وقد ذهب بعض اهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي النفع
 فيها وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وقد ذهب اخفئة وسائر
 الكوفيين الى انها سوارني وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبل في مخالفة الاول به ١٠ حذل
 اهل هذا المذهب للثالث بالادلة الواردة في نجاسة البول على العموم ولا يخفاك انها مخصصة بالاولى لانها
 المصرفة بالتفريق بين بول الجارية والغلام واما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفاك انه

فانما

قياس في مقابلته النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذكر اى ذكر
كان وهو اجمال للعقيد المذكور سابقا بلغظ بول الغلام الرضيع يفيض والواجب حمل المطلق على المقيد
قال في المحجة قد اخذ بالحديث اهل المدينة وابراهم النخعي واصلح في القول محمد فلا تغتر بالشهور بين الناس
قلت قال الشافعي يفيض من بول الغلام بالمطعم وليس من بول الجارية فسره البغوي بان بول الصبي
غير انه يكتفى فيه بالرش وهو ان يفيض الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فظهر من غير من ولا ذلك وقال الخفيف
يفضل منهما سواء وتيجان يقال من كان باب المجنونة ان المراد بالضعف الضعف وبالفعل المرس والملك
واصل المسئلة ان التطهير كما يكون بازائه عين النجاسة واثمه ببول الجارية اغلظ وانتم فاصح فيه
الى زيادة المرس كذا في السوسى ولعاب كتاب قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة ان رسول
صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في انا واحدكم فليسله سبعا وثبت ايضا عندهما وغيرهما مثله
من حديث عبد الله بن مغفل قال كان على نجاسة لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين
من عمل بنظره الادلة ومن كفى بالثبوت معروف وليس ذلك مما يفتقح في كونه نجسا لان محل الدليل
على النجاسة هو اجاب الغسل ثم كذا لا يتعلق بما نحن بصدد زيادة التعليق بالترتيب كما وقع في احاديث
الباب في الصحيحين وغيرهما فان المقصود به هنا ليس الاثبات كون اللعاب نجسا الا بان كيفية تطهيره
فلذلك موضع آخر وسأوث الدليل على نجاسته ما تقدمت الاشارة اليه من قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم في الروضة انها ركس والركس في اللغة النجس فالروضة نجس وهو المطلوب وقد قدينا كلامنا
في تخصيص ذلك بنجوس الخيل والبغال والحمير ووجه حيز الدليل على ذلك ما ثبت عنه صلى الله
والترندى من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وانا حيض فيه قال
فاذا طهرت فاغسل موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله لم يخرج اثره قال كفيك الماء ولا يذكر اثره
وفي اسناوه ابن الهيثم وخرج احمد ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث
ام ثيس بنت محسن مرفوعا بلغظ عليك بصلع واعن عليه بما زوسد قال ابن القطان اسناوه في غاية الصحة
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء بنت ابى بكر رضى الله تعالى عنها قالت جارت امررة الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فقالت احدهما يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع قال تحتة ثم تفرصه بالماء ثم تفضو
ثم تصلي فيه قال لا تغسل ولم يحض وكمه بصلع فليد ثوبت نجاسة وان اختلف وجه تطهيره فذلك لا يخرج
عن كونه نجسا وانما سائر الدماء فالادلة فيها مختلفة مضطربة والبرائة الاسلامية تستصحب حتى ياتي الدليل
انحالا عن العارضة الراجحة او المساوية ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فانه حبس الى جميع
ما تقدم في الآية الكريمة من البقية والدم السفوح والدم المختزير كان ذلك مفيد النجاسة الدم المفسوخ البقية
ولكنكم يريدون في ذلك بل التراجع كالمخ في رجوعه الى الكل او الى الاقرب والظاهر رجوعه الى الاقرب وهو

لحم المختبر لا فساد الضمير ولهذا جرمنا هنا نجاسة لحم المختبر بدون الميتة والدم الذي ليس به حمض ولا
وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الاكل كما ثبت في الصحيح بلفظ انها حرم من الميتة اكلها ومن رام تحقيق
الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره اهل الاصول في الكلام على القيد
الواقع بعد جملة مشتملة على امور متعددة ولحم خنزير الدليل على نجاسته ما قد مرنا قريبا من الآية الكريمة
وفيما عدا ذلك خلاف واما المنى فالظاهر انه نجس لوجود ما ذكرنا في حد النجاسة وان لم يكن
يطهر بابه اذا كان له حجم كذا في المحجة وفي سبل السلام واهي الاب الاصل الطهارة والدليل على القائل
بالنجاسة فخصن باقرون على الاصل كدوسه الخفية الى نجاسته المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهر الفسل او الفرك
او الازالة بالخرقة او الاذخرة عملا بالي شين وبين الفريقين التاملين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلا
ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى والاصل الطهارة فلا
ينفك عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه لان كون الاصل الطهارة
معلوم من طيمات الشريعة المطهرة وجزئياتها ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تخليف العباد بحكم
والاصل البراءة من ذلك ولا يمان من الامور التي تقوم بالبدوى وقد ارشدنا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى السكوت عن الامور التي سكنت الله تعالى عنها وانها عفو فما لم يرد في شيء من الاولات الدالة على نجاسة
فليس لاحد من عباد الله تعالى ان يحكم بنجاسة مجرد رأي فاسد او غلط في الاستدلال كما يدعي بعض
اهل العلم من نجاسة ما حرم الله تعالى زراعا ان النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من اهل الباطل
فالتحريم لا شيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسته
ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض امته فارشدهم الى ما يردف: انما حرم من الميتة
اكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزما للنجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم اكلها ثم الى آخره دليلا على نجاستها
النساء والمذكور في الآية والسلم لا نجس حيا ولا ميتا كما ثبت ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح
وكذا يلزم نجاسة اعيان وقع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام وما يسكر من
النبات والثمار باصل الخلقة بيان قلت: اذا كان التصريح بنجاسة شيء اوجبته او كسبه يدل على انه
نجس كما قلنا في نجاسته الروثة ولحم المختبر فكيف لم يحكم بنجاسته الخمر لقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب
والازلام حرس تملك لما وقع الخمر هنا مقتضى الانصاب والازلام كان ذلك قرينة صادقة لعنى الربية الى غير
النجاست الشريعة وكذا قوله تعالى انما الشركون نجس لما جارت الاولات الصالحة المتقضية لعدم نجاسته ذوات المشركين
كما ورد في اكل ذبا لحمهم واطعمتهم والتوفى من آيتهم والاكل فيها وانزالهم المسج كان ذلك دليلا على ان المراد
بالنجاست المذكورة في الآية غير النجاست للشريعة بل قد ورد البينان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة
فقال في رد القيف لما انزلهم السيد ليس على الارض من نجاس القوم شيء انما نجاسهم على انفسهم وهذا

يدل على ان تلك النجاسة بحكمة لا حسنة والتعبد انما هو بالنجاسة احسنة وانما هو فيه ما يدل على نجاسته ولكنه قد عورض بما هو ليس منه فلا شك ان يتبعين العلم بالراجح فان موضوع بما يوايه فالاصل عدم التعبد لما ثبت ذلك الحكم حتى يرد موردنا فالصاعن ثوب المعارضة او راجعا على عارضه وبأجملة فالواجب على المنصف ان يقوم مقام المنع ولا ينزح عن هذا المقام الا بحجة شرعية قال في سبل السلام وانه ان الاصل في الايمان الطهارة وان التحريم لا يلزم النجاسة فان احشيشة محرمة طاهرة وكل المخدرات والسموم والقاتلة لا دليل على نجاستها وانما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم في النجاسة هو المنع عن الاستعمال على كل حال فالحكم بنجاسة العين يحكم بتبرئها بحكم التحريم فانه يحرم ليس المحرم والذهب وبها طاهران ضرورة شرعية وذهبنا اذا عرفت هذا فنتبرئ من المحرم والمحر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح الفتاوى وحاشية الشفا في هذه المسألة المتعاقبة بالنجاسة بالاحتياج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليراجع **فصل ويظهر ما يتنجس بغسله اى** باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء من الشارع كان الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه واقتضاه كما ورد في ان الغسل اذا تلوث بالنجاسة طهر بسجود وقد تقدم ما يدل على ذلك وقد تقدم ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما نجس بدم الحيض وبلعاب الكلب وبأجملة فكل ما علمنا الشارع بكيفية تطهيره كان علينا ان نقصر على تلك الكيفية وانما ما ورد فيه من الشارع ان نجس لم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذ لم يكن تلك العين حتى لا يبقى لها عين ولا لون ولا ريح ولا طعم لان الشيء الذي يجب للانسان ريحه وطعمه فليبقى فيه جز من العين وان لم يبق جرمها ولو نها اذ انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم والنعل بالسجود وكذلك الخف لانه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر ان عام في الرطوبة واليابسة فيطهر من النجاسة التي لها جرم بالذك والاشحالة مطهر اى اذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك الشيء لا يخرج مخالفا للشيء الاول لونا وطعما وريحا كاستحالة العذرة راد العدم وجود الوصف المحكوم عليه يعنى فقد فقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والمخلاف في ذلك معروف وما كان لا يمكن غسله من المتنجسات كالارض والبئر فتطهيره بالصبر عليه او الذوح منه حتى لا يبقى اى لا يوجد للنجاسة اثر لانها لو كانت باقية لكان التعبد باذنها باقيا ولكن هذا انما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون وما مثل البول فقد ورد عن الشارع ان تطهيره بان يصيب عليه ذنوب من لم يقدح في ذلك صارت الارض المتنجسة بالبول طاهرة **اخر** اقول البول على الارض يطهره مائة مرة عليه هو مخوذ من

في التطهير

عند الناس قاطبة ان المطر الكثير يطهر الارض وان المكثرة تذهب بالرائحة النتنة وتجعل البول مثلاً شياً
 كان لم يكن في المسوى قال الشافعي اذا اصاب الارض ببول او غيره من النجاسة المائنة فصب عليها الماء حتى
 غلبها طهرت والغسالة طاهرة اذا لم يكن فيها تغير ولكنها لا تطهر بفرق بين درود النجاسة على الماء ودرود الماء
 على النجاسة وعند الحنفية الغسالة نجسة والارض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الغسالة انتهى والماء
 هو الاصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه الا باذن من الشارع لان كون الاصل
 في التطهير هو الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد بل قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الماء يطهر يرشد الى ما ذكرنا استناداً للشهادة لغيره علمه المعاني وعلم الاصول فاذا ثبت عن الشارع
 ان التطهير من المتنجسات يكون بغير الماء كسحق التعلل بالارض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك
 النجاسة بخصوصها ومتعين فيما عداها وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسة
 وذهب ابو حنيفة وابو يوسف الى انه يجوز التطهير بكل ما يقع طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره
 بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء متعين في مثل ذلك ويرد على ابي حنيفة ومن معه بان اثبات مطر
 لم يرد عن الشارع او تطهير على غير الصفة الثابتة عنه مدفوع **باب قضاء الحاجة والحاجة**
 كناية عن خروج البول والغائط وهو ما خذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قعد احدكم لحاجة وعمره الفقه
 بباب الاستطابة لحديث ولا يستطيب بمينه والحدوثون بباب التغلغل ما خذ من قوله اذا دخل احدكم الخلاء
 والتبر من قوله البراز في الموارد والكل من العبارات صحيح على المصلحة الاستدلال ينبغي ان يعبد ليلامح
 من صوت او شئ من ريح او يرى منه عورة ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض عند قضاء الحاجة ويستتر
 بشئ حالش نخل مما يوارى سفلى منه منزله لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فان الشيطان
 يلعب بمقاعد بني آدم وذلك لان الشيطان جبل على افكار فاسدة واعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما
 ورد من الادلة الدالة على وجوب تغطية العورة عموماً وخصوصاً الا عند الضرورة ومنها تضار الحاجة فلا يكشف
 عورته الا عند القعود وقدا خرج احمد والبوداود وابن ماجة وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث ابي هريرة
 بلفظ من اتى الغائط فليستتر والبعد لما اخرج اهل السنن وصحاح الترمذي من حديث جابر قال خرجنا
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا ياتي البراز حتى يغيب فلا يمرى ولقط ابي داود كان اذا اراد
 البراز انطلق حتى لا يراه احد ثم طهر رجلاه الصبح الا حميل بن عبد الملك الكوفي فقيه قال يسير او
 دخول الكنيف يعني اذا اراد ان يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا ان يخله
 وان قرب من الناس لما سألني من حديث ابن عمر واما ترك الكلام فلم يرت لا يخرج الرجلان
 يضربان الغائط كاشفين عورتهم يتحدان فان السكينة على ذلك اخرج احمد والبوداود وابن ماجة
 من حديث ابي سعيد واخرج نحوه ابن السكن وصححه حديث جابر واما ترك الملا بسة لماله

حرمته فلهذا ينسب عند اهل السنن وصحاح الترمذي والمنذري وابن دقيق العيد بلفظ كان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء نزع خاتمه ولم يأت من منفضة بما تقوم به بحجة في التضعيف
وتجنب الامكنة التي تمنع عن التخلي فيها شريح كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومخيمهم والماء والماء
فقد ورد في ذلك احاديث منها حديث ابى هريرة عنده وسلم واحد روى داود قال التقوا اللعين قالوا
وما اللعينان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او ظلمة انهم ان احكمت الاحتراز عن لعنهم وتأذيهم
ومنها حديث معاذ بن جبل عن ابى داود وابن ماجة والحاكم وابن السكن اجمعوا قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الوارد فارة الطريق والظل وقد اعل بانه من روايات ابى
الحسين عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب احاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهى الشارع عنها الحجر لحديث
عبد الله بن حرس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال في الحجر اخرجه احمد والنسائي ابى
والحاكم والبيهقي وقد اعل بانه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ولكنه قد صح سماعه منه على بن المديني وصح الحديث
ابن خزيمة وابن السكن وابى هريرة قديكون ماوى حية او شلها فتخرج وتوذى ومنها ما اخرجه احمد وابى السنن من
حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في سحمة ثم يتوضأ في فان
عامته الوسواس منه ومنها ما اخرجه احمد والنسائي وابن ماجة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى
ان يبال في الماء الزكرا وعرف وجهه انهم يتأذون بذلك ما كان ذريعة الى الايجل فهو لا يجل
وعدم الاستقبال والاستدبار للقبلة قد ورد في ذلك احاديث منها في الصحيحين وغيرهما
حديث ابى ايوب بلفظ اذا اتيتم الغائط فلا تقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا واخرج
نحوه مسلم وغيره من حديث ابى هريرة عن حديث سلمان ايضا وابن ماجة وابن حبان من حديث عبد الله
بن الحارث عن جندب وابى داود ومن حديث عبد الله بن مغفل الدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف
وقد اختلفت اهل العلم في ذلك على ثمانية اقوال ستوقاها الماتن في نيل الاوطار قد استدلل من لم يمنع
من ذلك بما اخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوما على بيت حفصة فرايت النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم على حاجته مستقبل الشمامسة تدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخا لاحاديث النبي ومن جملة ما استدلوا
به حديث جابر عنده احمد وابى داود والترمذي وحسنه وابن ماجة والبرزوقي وابى الجارود وابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والدارقطني قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان مستقبل القبلة يبول روايت قبل ان يقبض بعام
يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه وصححه ايضا ابن السكن حسنه ايضا البرزوقي ولا يخفى انه قد تقرر
في الاسول ان بعدنى الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامنة فماد وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم
لا يعارض للنهي عن الاستقبال والاحتدبار للقبلة فان قلت حديث عائشة عند احمد وابن ماجة قالت
ذكر لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ناسا يكرهون ان يتقبلوا القبلة بغير وجههم فقال او قد فعلوا ما حولوا

قضاء الحاجة

متعدي قبل القبلة قلت لوصح هذا كان صالحا للشيخ لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله قصد التشرع للآفة
 ولما قلنا من كان كبره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسناده خالد بن ابى الصلت قال بن حزم هو مجهول نقل
 الذهبي في التمران في ترجمة خالد بن ابى الصلت ان هذا الحديث منكرو وقد استدل من خصص النسخ من شيبان
 والاسنود بالقبلة بالفضا بما اخرجه ابو داود والحاكم عن مروان الاسنود قال رأيت ابن عمر اناخ راحلته يستقبل
 القبلة يقول ليهما انقلتا يا ابا عبد الرحمن اليس قد نسي عن ذلك نقلي بنى انما نسي عن هذا في الفضاضا فان كان
 بينك وبين القبلة شئ يسترك فلا بابي وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده ولكنه انما يكون هذا ليل اذا كان قد سمع
 من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالقبلة في بعض ذلك النسخ لسانه لا اذا كان مستنده انما هو مجرد فهمه من فعله
 صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حفصه فلا يكون هذا الفهم حجة منع الاحتمال لانه من لال قال الشافعي
 الاستقبال والاستدراك حرمان في الصحرا لان البنين اوجبا لجمع عنده تنزل النبي والاباحة على حالتين
 وقال ابو حنيفة كره وان فيه ما سواد ووجبا لجمع عنده ان النبي للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في
 المسوي قال في سبل السلام اختلف العلماء فيها على خمسة اقوال اقرها يحرر في الصحاري ودون العمران لان
 احاديث الاباحة وردت في الاباحة فعملت عليه واحاديث النبي عامة وتخصيص العمران باحاديث فعل النبي
 سلفت لبقية الصحرا على التحريم وقد قال بن عمر انما نسي عن ذلك في الفضاضا فان كان بينك وبين القبلة شئ
 يسترك فلا بابي رواه ابو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء احاديث النبي على لسانها واحاديث
 الاباحة كذلك انتهى وعليه الاستحباب بثلاثة احجار طاهرة اى مسحات لانها لا تنقى غالبا باطل
 من ثلثة احجار لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الاستحباب باقل
 من ثلثة احجار ومن الاستحباب اربع اوجع اعظم واحجج احمد والنسائي وابوداود وابن ماجه والدارقطني وقال
 اسناده صحيح حسن من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم الى الفلح
 فليستطب بثلثة احجار فانها تخرجى عنه واخرج نحوه ابو داود والنسائي من حديث ابى هريره واخرج احمد
 وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث ابى هريره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يامر بثلثة احجار
 ويزي عن الروثة والروثة واخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والشافعي من حديث
 ابى هريره ايضا باللفظ ليستنج احدكم بثلثة احجار وفي الباب احاديث غير ما ذكرناه في المسوي قال الشافعي
 الاستحباب واجب والروث مسحات قال ابو حنيفة سنة والكر والافتاء وقال الشافعي لا يجوز الاقتصار على اقل من ثلثة احجار
 وان حصل الافتاء باحد منها فان لم يحصل حياض لم يحصل حياض لم يحصل حياض لم يحصل حياض لم يحصل حياض لم يحصل حياض
 ابو حنيفة ليس بالافتاء ولا يجب لائتار وتاويل الحديث عنده ان المراد بالائتار هو التثليث كفى من الافتاء ويجب
 الاستحباب بالادمن غير وجوب عن عمر بن الخطاب يوضا الماء لما تحت زار فقلت معنى الوضوء هنا الغسل لتعفيف
 وعليه ما قبل العلم انتهى وروى كيفية استعمال الثلث في حديث ابن عباس بن جبران الصنفين ووجهه ليس بماء ولا بغيره

مجرى الحديث من الدرا وما يقوم مقامها للضرورة اى اذا لم توجد الاحجار لم يكن ذلك التيمم مأمورا
 الله تعالى عنه كما لو شئت والجميع والعظم فانه لا يجوز ولا يخرجى قال فى الحق لانه لما لم يكن تركه اسأرا يفتتح به يجب
 الجمع بين الحجر والماء وتندب الاستعاذة عند الشروع اى الدخول لان الحشوش مختصة
 بحضور الشياطين لانه يحبون النجاسة ووجهها اخرجها جماعة من حديث الشيخ قال كان النبى صلى الله
 تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم فى اء وركبك من نجس وانجس وانجس وانجس وانجس وانجس
 سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى اعلم ذكرك من نجس وانجس وانجس وانجس وانجس
 على شرط مسلم والا ستغفار وانجس بعد الفراغ لانه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخاطبة الشياطين
 والدليل عليه ما اخرج ابن ماجه بسند صحيح من حديث ابن عباس قال كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
 خرج من الخلا قال الحمد لله الذى اوزعني الاذى واخرج نحوه النسائي وابن اسنى من حديث ابن درو
 رمز السيوطى صحته واخرج احمد وابوداؤد والترمذى وابن ماجه من حديث عائشة قالت كان النبى
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفرانك وسبح ابن حبان وابن خزيمة واماكم باب

الوضوء فرض مع الصلوة قبل الهجرة بسنة وبمن خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لانياس
 يجب على كل مكلف لمن اراد الصلوة وهو محرش او جنب ان يسيى وجهه وجوب التيمم
 ما در من حديث ابى هريرة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلوة لمن لا وضوء ولا يؤمن
 لم يذكر اسم الله عليه اخرج احمد وابوداؤد وابن ماجه والترمذى فى العلل والدارقطنى وابن اسكن واماكم
 والبيهقى البيهقى فى اسناده ما يستعان به رتبة الاعتبار وله طريق اخرى من حديث عند الدارقطنى والبيهقى
 واخرج نحوه احمد وابن ماجه من حديث سعيد بن زبير عن حديث ابى سعيد واخرج آخرون نحوه من حديث عائشة وكل
 بن جدار ابى جرة وام سبرة وعلى والنسب والاشك لا ريب فيها جميعا فتتوضا للجماع بما لم يجد الحديث الاول فتتوضا
 لانه حسن وكيف اذا مضى هذه الاحاديث الواردة فى معناه ولا حاجة فى تخريجها للطويل فالكلام عليها موقوف
 وقد مرع الحديث نفعى وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك بغير الشريطة التى يستلزم عدمها الغدوم فضلا عن الوضوء
 فانه افضل يستفاد منه ان ذكر تقييد للجواب بالذكر الجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من توضا
 وذكر اسم الله عليه كان طهورا للجميع بدنه ومن توضا ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاء وضوءه اخرج الدارقطنى
 والبيهقى من حديث ابن عمر وفى اسناده شريك ورواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود وفى هذا
 ايضا حديثك ورواه ايضا الدارقطنى والبيهقى من حديث ابى هريرة وزيد بن عوفان وهذه الاطراف لا تتفق
 للاستدلال بها وليس فيها ايضا دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الا على الاكره ولكن بدل على ذلك
 احاديث عدم الموازنة على المسو والنسيان وما يفيد ذلك من مكاتب اخر غير متفق فلهذا جرت لك
 على ما لو كانت تحت هذه الادلة الكلية ولا يلزم من ذلك فى الاجزاء القطعية واجدنا كل من اتى فيه ذكر

الوضوء

اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذکر احد هذا الحديث لم يجمع على الخبر
 بالحديث على الصحيح وعلى تقدير صحته فمن المواضع التي اختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فقد استمر المسلمون يحكون وصور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذکر من التسمية حتى ظهر
 زمان اهل الحديث وهو يرض على ان التسمية ركن او شرط ولكن ان يجمع بين الوجهين بان المراد هو التذكر بالقلب
 فان العبادات لا تقبل الا بالنية وح يكون صيغة لا وصور على ظاهرها نعم التسمية ادب كسائر الآداب لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم كل امرئ باي لم يبد باسم الله فلو لم يترقيا على مواضع كثيرة وتكمل ان يكون
 لا يخل لا وصور لكن لا يرضى مثل هذا الكلام في فانه من افتاد بل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى
 ويمض ويستشق وجهه انها من جملة الوجوه الذي يرد القرآن الكريم بفسله وقابين النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم في القرآن بوصفه النقول الدنيا ومن جملة النقل الدنيا المضمضة والاستنشاق فافاد ذلك الوجه
 المأثور لنفسه من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الامر بذلك كما اخرج الدارقطني من حديث ابي هريرة
 قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة
 ايضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا توضأ احدكم فليجعل في انفه ماء ثم لينثره وثبت عند اهل السنن
 وصححه الترمذي من حديث لقيط بن صبرة بلفظ وبالغ في الاستنشاق الا ان يكون صائما واخرج النسائي
 من حديث سلمة بن بنيس اذا توضأت فانتشر واخرج الترمذي ايضا وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة
 المذكورة اذا توضأت فتمضض واخرجها البوداود بسند صحيح وقد صح حديث لقيط الترمذي والنووي وغيرهما ولم
 يأت من اعلم بالايقاع فيه وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق احمد واثبت في رواية ابن ابي ليلى
 وحما وجب سليمان وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الاستنشاق واجب في الغسل لا وصور والمضمضة سنة
 فيها على هذا المذهب النووي في شرح مسلم بن ابى ثور والى عبيد وداود الطاهري وابن المنذر وروى
 عن احمد وقدرى وغيره مثل ذلك عن ابى حنيفة والثوري وزيد بن علي وذهب مالك والشافعي والاذراعي
 والليث والحسن البصري والزهري وربيعة بن يحيى بن سعيد وقتادة والحكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري الى
 انها غير واجبين واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشرين من السنن المسلمين وهو حديث صحيح ومن جعلتها
 المضمضة والاستنشاق ورد بان لم يرد بان يلفظ عشرين من السنن بل يلفظ عشرين الف مرة وعلى فرض ورود ذلك
 اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي تعم الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل المصنوع وهكذا يجاب عن استدلالهم
 بحديث ابن عباس بلفظ المضمضة والاستنشاق سنة اخرج الدارقطني وسناده ضعيف ثم يعرض
 جميع وجهه والمراد بالوجه بالسمي بها عند اهل الشرع واللفظ وجوب غسل الوجه لا بالنية في جملة وقد
 قام عليه الدليل كتابا وسنة ثم يدل به مع مرفقيه وهو نفس القرآن والسنة المطهرة والاختلاف
 في ذلك وانما وقع الخلاف في وجوب غسل الرقبتين سمها وتمايل على وجوب غسلهما جميعا حديث

باب الوضوء

وقال ابن عبد البر ابوعون رجلا وقال ابن مندة ان الذين روه عن الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثم اتون رجلا وتقول ابن المنذر عن ابن المبارك انه قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من
روى عنه منهم الحجازي فقد روى عنه اثباته وقد ذكر احمد ان حديث ابيه في المسح بطل وكذا ما روى
عن عياشي وابن عباس فقد انكروا الحفاظ ورواه عنهم خلافاً وكذا ما روى عن علي انه قال سبق الكتاب
الخفين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وقد روى الامام المهدى في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد ثبت في الصحيح من حديث جرير انه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم مسح على الخفين وانه جبرير كان بعد نزول المائدة لان آية المائدة نزلت في غزوة
المريسيع وقد روى الفقيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسح على الخفين وانه فعل ذلك في غزوة تبوك
وتبوك متأخرة عن المريسيع بالاتفاق وقد ذكر البزار ان حديث الفقيه هذا رواه عنه سنون جلد به بالجملة
فمشرعية المسح على الخفين اظهر من ان تطول الكلام عليهما ولكنه ما كثر اختلاف فيها وطال التراجع فتوقف الناظر
بها حتى جعلها بعض اهل العلم من مسائل الاعتقاد وقد وردت في المسح بثلاثة ايام للمسافر ويوم وليلة للمقيم
قال ابن القيم في اعلام الموقعين سلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال للمسافر
ثلاثة ايام وللمقيم يوماً وسأله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ابي عمارة فقال يا رسول الله مسح على الخفين
قال نعم قال يوماً قال ويوم قال نعم ثلثة ايام قال نعم وهاشت ذكره ابو داود وموطأ قال قلت هذا مطلق واحد
التوقيت مفيدة والمفيد يقضي على المطلق انتهى ولا يكون وضوءاً مشعياً الا بالنية لاستباحة
الصلوة لم يثبت انما الاعمال بالنيات وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التلخيص
لم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرج به سوى مالك فانه لم يخرج به في الموطأ وان كان ابن جريحه وهم في
ذلك وادعى انه في الموطأ قال الهروي كتب هذا الحديث عن جماعة نفر من اصحاب يحيى بن سعيد قلت تبعته
من الكتب والاجزاء حتى حررت على اكثر من ثلثة آلاف جزء فما استطعت ان اكمل كسعين طريقاً بها
وقفت عليه ثم ان في استخراج لابن مندة عدة طرق فغمتها الى اعندي فزادت على ثلثة طرق انتهى فان
كان المقدور عاماً فهو تقييداً لانه لا يثبت العمل الشرعي الا بهما وان كان خاصاً فاقرب ما تقدم الصحة ويحتمل
ذلك قال في القمع وقد اتفق العلماء على ان النية شرط في المعاصد واختلفوا في الوسائل ومن ثم خالفنا
في اشتراطها للموضوء وروى ابن القيم عن الحنفية باجماعهم وروى في اعلام الموقعين فاي جمع اليه وقد ثبت القول
بفرضية النية الى الشافعي ومالك والليث وربيعه واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه

فصل في مسيح

التثنية وحيث ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات
وبين ان الوجبة مرة واحدة في غير الرأس لان الاحاديث الواردة بتثنية سائر الاعضاء وتعم النص
منها بافراغ الرأس فلا تقوم اجزاء في تثنيته وطالما العرق والتجمل لبثته في الاحاديث الصحيحة

مسح الخفين

كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان امتي يدعون يوم القيمة غرابا يحمل من آثار الوضوء فمن استقلح سكران
 يطيل غرة فليقل وتقد يهر السواك استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وفعله ليس في ذلك خلاف قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان شق على
 امتي لامتهم بالسواك عند كل صلوة معناه لولا خوف الحرج لجعلت السواك شرطا للصلوة كالوضوء وقدر
 بهذا الاسلوب احاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد والنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا
 في الحدود الشرعية وانها منقولة بالمقابلة وان رفع الحرج من الاصول التي بنى عليها الشارع وقول الراوي في
 مدقة التسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لقول ائمة كما يتبع اقول ينبغي للانسان ان يبلغ بالسواك كما
 الغمر فيخرج بالغم الحلق والصدر والاستقصاء في السواك يذهب بالقلع ويصفي الصوت ويطيب المنكبة انتهى
 ونجعل الميدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل الاعضاء المتقدمة لحديث اوس بن اوس الشافعي
 قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثا ثم غسل كفيه اخرج احمد
 والنسائي وثبت في الصحيحين من حديث عثمان فانزع على كفيه ثلاث مرات يغسلها وثبت نحو ذلك
 عن جماعة من الصحابة يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **فصل** وينتقض الوضوء
 بما اخرج من الفرجين من عین او ریح فقد وردت الدلالة بذلك مثل حديث ابي هريرة الثابت
 في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتيمل احدكم اذا احداث حتى
 يتوضأ وقد فسره ابو هريرة لما قال له رجل يا اخي قال فسا او ضرا وتعني الحديث اعلم ما فسره به
 ولكنه شبه بالاحف على الانغط والاضلال في انتقاض الوضوء بذلك وبما لوجب الغسل في الجماع
 والاضلال في انتقاضه ايضا ونفم المضطجع وجهه ان الاحاديث الواردة بانتقاض الوضوء
 بالنوم كحديث من نام فليتوضأ متعبا وادان النوم الذي يتيقض به الوضوء هو نوم المضطجع وقدر في
 من طرق متعددة والمقال الذي فيها يخبر بكثرة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الدلالة المختلفة في ذلك
 ثمانية مذاهب متوفينا بها في مسك الختام شرح بلوغ الدرام وهو ما لا يتناقض في نيل اللطائف شرح في ارباب
 وذكر الاحاديث المختلفة وتخرجها جميعا ما هو الرابع قال الشافعي النوم يقضي الوضوء الا النوم يمكن مقدره وقال
 ابو حنيفة لو نام قائما او قاعا او ساجدا لا وضوء عليه حتى ينام مضطجعا او مشككا كذا في المسوى **واكل**
 الاكل وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له انتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في صحيح من حديث
 جابر بن سمرة وقد روى البضا من طريق غيره وذهب الاكثرون الى انه لا يقضي الوضوء واستدلوا بالاحاديث
 التي نسخت الاحاديث الواردة في الوضوء مما مست النار ولا يخفى انه لم يصرح في شيء منها بحوم الابل
 حتى يكون الوضوء منسوخا وقد ذهب الى انتقاض الوضوء باكل لحوم الابل احمد بن حنبل
 واسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وابن المنذر وابن خزيمة والبيهقي وحكي عن اصحاب الحديث

في فواتق الوضوء

عن جماعة من الصحابة كما قال النووي قال البيهقي حكى عن بعض اصحابنا الشافعي انه قال ان صحاح الحديث في
 لحوم الابل قلت به قال البيهقي قد مر فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قال في المجتهدات والاهل
 فالامر فيها لم يقل به احد من فقهاء الصحابة والتابعين ولا سبيل الى الحكم بمنزلة ذلك لم يقل به من غلب
 عليه التخرج وقال باجماعهم وعندى انه ينبغي ان يحتاط فيه الانسان والامر اعلم وقد طال ابن القيم في
 اعلام الموقعين في اثبات النقض به والفتي وهدى روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال فتوضأ اخرجه
 احمد واهل السنن قال القرني هو اصح شئ في الباب وصحاح ابن منبته وليس فيه اليقح في الاحتجاج به ولو كان احاد
 منها حديث عائشة عنده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اصحابه في اورعاف او قل من اوردى فليصرف
 فليتوضأ وفي اسناده سهيل بن عباد في مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة والمجموع يتهنئ للسنن
 وقد ذهب الى ذلك البصيفة وهما به وذهب الشافعي وهما به الى انه غير ناقض واجابوا عن احاديث
 الوضوء من القمي بان المراد بها غسل اليدين ولا ينبغي ان الحقيقة الشريعة مقدمة وفي المجتهدات قال الربيع
 بالوضوء من الدم السائل والقى الكثير واحسن بالوضوء من القمصة في الصلوة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل
 ذلك حديث لم يخرج اهل المعرفة بالحديث على صحه والاصح في هذه ان من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه
 ومن لا فلا سبيل عليه في صلاح الشريعة والدم السائل والقى الكثير لثوان للبدن مبلدان للنفس والقصة
 في الصلوة خطيئة تحتاج الى كفارة فاجب ان يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا يجب ان يأمر ولا يجب ان
 يرغب فيه من غير غزوة وفي المسوى قال الشافعي خروجه النجاسة من غير الغزوة لا يلزم بالوضوء وقال ابو حنيفة
 يوجب بشرط انتهى ونحوه المراد بنحو القمي هو القلس والرعاف والخلوات في القلس كالمخالفات في القمي قال
 الخليل هو ما خرج من الحلق ملا الغم او دونه ليس بقي وفي النهاية القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلامه
 واما الرعاف فقد ذهب الى انه ناقض البصيفة والبولوسف ومحمد واحمد بن حنبل وسمعت وتيدوه بالسيلان
 وذهب ابن عباس مالك والشافعي وروى عن ابن ابي ادنى وابو الهيثم وجابر بن زيد وابن المسيب
 وكحول وربيعة الى انه غير ناقض واجابوا عن دليل الاولين باذنين المقال بالمعصية بمثل حديث ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجم فصلى لم يتوضأ ولم يزد على غسل محامه رواه الدارقطني وفي اسناده صالح
 بن مقاتل وهو ضعيف ويحجب عن الاول بانه يتهنئ بمجموع طرقه وعن المعارضة بانها غير صالحة للاحتجاج
 وبان دم الرعاف غير دم الحماة فلا يبعد ان يكون لخروجه عن الاعماق تاثير في النقض في المسوى قال الشافعي
 الرعاف والحماة لا ينقضان الوضوء وقال البصيفة ينقضان اذا كان الدم سائلا وقال مالك لا ينعذرا
 انه لا يتوضأ من رعاف و
 انتهى ومس الذكر
 وسلم قال من س ذكره فلا يصح
 في سبيل من اجسد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من ذكره او سواد نوم
 بل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 يتوضأ رواه احمد واهل السنن مالك والشافعي وابن خزيمة وابن حبان في حكم

في الوضوء

وابن الجارود وصححه أحمد والترمذي والدارقطني ويحيى بن معين والبيهقي والحازمي وابن حبان وابن خزيمة وفي كتاب
 احاديث عن جماعة من الصحابة منهم جابر وابو هريرة وام حبيبة وعبد الله بن عمر وزيد بن خالد وسعيد بن ابى ذؤان
 وعائشة وابن عباس والنعمان بن بشير والنسائي وابن كعب ومعاوية بن جندة وقبيصة واروحي بن ثعلبة
 وحديث بسرة بن جبر وهارح من حديث طلق بن علي عند أهل السنن مرفوعا بلفظ الرجل ليس ذكره عليه وضوء
 فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هو بضعة منك فكيف اذا انضم الى حديث بسرة احاديث كثيرة كما
 اشترنا اليه ومن مال الى تريح حديث طلق فلم يأت بطائل وقد ذهب الى انتقاض الوضوء من الذكر جماعة
 من الصحابة والتابعين والائمة وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك واتخذ الانتقاض وقد ورد
 ما يدل على انه منقطع الوضوء من الفرج ونحوه من القبل والله سبحانه اعلم بما جاء من حديث ام حبيبة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليتبوضأ وصححه أحمد وابو زرعة
 وقال ابن السكن لا اعلم له علة واخرج الدارقطني من حديث عائشة مرفوعا اذا مست احدكن فرجها فليتبوضأ
 وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله القمري وفيه مقال واخرج أحمد والترمذي والبيهقي من حديث عمرو بن
 عن ابي عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يمارحل من فرجه فليتبوضأ واما امرأة مسست فرجها
 فليتبوضأ وفي اسناده يقيته بن الوليد ولكنه يصرح بالتحديث في النسوي قال الشافعي يجب الوضوء على من مس
 الفرج وشروط ان يمس بطن الكفت ابوطون الاصابع وقال ابو حنيفة مس الفرج لا ينقض ولا يحتاج لقوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم بل هو الاضعة منك انتهى وفي النجاة بالالفه موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث
 درجات احدا ما اجتمع عليه جمهور الصحابة وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط والبرص وكذلك
 والنوم الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين وتعارض فيه الرواية
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كس الذكر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتبوضأ قال به
 عمر وسالم وعروة وغيرهم وعلي ابن مسعود وفتح والكوفة ولم يروا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل هو الاضعة
 منه ولم يسمي الشيوخ يكون احدهما منه فاما مس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم لقوله تعالى او لا مستم
 النساء ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة بخلافه لكن فيه نظر لان في اسناده انقطاعا وعندى
 مثل هذه العلة انما تعتبر في مثل ترجيح احد الحاشين على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض من الله تعالى علم
 وبما تجله فجار الفقهاء من بعدهم على نهج علي ثلث طبقات اخذت على ظاهره وتارك له رأسا وفارق بين الشهوة
 وغيره لا تشبهه ان لمس المرأة يوجب للشهوة منطلقة لقضاء شهوة الشهوة الجماع وان مس الذكر فعل شهوة
 وكذلك جاز النبي عن مس الذكر عينية في الاستنجاء فاذا استنجأ مسه كان من افعال الشياطين لا محالة
 والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقيل مع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء مما يستسجد
 فانه لم يعمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واختلفوا وابن عباس والائمة وغيرهم بخلافه وبين جابر انه يستسجد

قلت عامة اهل العلم على ان الوضوء ركعة الناز منسوخة وناول بعضهم على غسل اليد والفرق قال تنكروا من غسل ركعة
توضأ كذا في السوى **باب الغسل** واصلا لقيم البدن بالغسل يجب بخروج المني لشمهوة
ولو يتفكر وقد دلت على ذلك الاولة الصريحة كاحاديث المار من المار واحاديث في المني الغسل مصدر
اسم اجنبية على من كان كذلك وقد قال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والالهة استيعاب جميع
البدن بالغسل كذا في السوى والآء في ذلك بخلاف ما توقعه الخلاف المشهور بين الصحابة وكذلك بين من
يعتبرهم بل يجب الغسل بالنقل الغنيين لمن دون خروج مني او لا يجب لبس الاخر في المني واتفق الاول في حديث
اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل اخبرنا البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابي هريرة
واخرج نحوه مسلم واحمد والترمذي وصححه من حديث عائشة فنهت ان الحديثان وما ورد في معناها من سخا
لما كان في اول الاسلام من ان الغسل انما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث ابي بن كعب قال
ان الغنم التي كانوا يقولون المار من المار رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرضى بها
في اول الاسلام ثم امرنا بالغتسال بعد ما اخرج مسلم من حديث عائشة من رجلا سال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع ابنته ثم يغسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم اني لا اغفل لك انا وهذه ثم تغسل قال في اجماع الدنيا لثمة يقتل اهل الزنا وانه بل حمل الاكسال اجماع
من غير امتثال على اجماع الكمال في حق قضاء الشهوة اعني ما يكون موالاتزال والذمى صح روايته وعليه جمهور الفقهاء
هو ان من جهد فقد وجب عليه الغسل من ان لم يتبرأ فقتلوا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث انما الماء
من المار فقال ابن عباس لما خلاصا وفيه فانيه لانه ياباه سبب ورود الحديث كما اخرج مسلم وقال ابي رخصة
في اول الاسلام ثم نهى وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير والابن كعب والابن ايوب رضي الله تعالى
عنهم فجميع امرته ولم يسن قالوا بتوضأ كما توضأ للصلاة بغسل ذكره ورفع ذلك الى النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ولا يجزئ عندي ان يحمل ذلك على البراءة الفاحشة فانه قد يطلق بالجماع عليها قلت
على هذا اكثر اهل العلم ان غسل اجنبية يجب باحد الطرفين اما بادخل الحشفة في الفرج او بخروج الماء والافق من
الرجل والمرة بالقتاء المختارين وعلى هذا اكثر اهل العلم ان من جامع امرته فغيب الحشفة وجلس عليها
وان لم يتبرأ واختان موضع القطع من ذكر الغلام ونزاة الجارية وبالحيض والنفاس والاختلاف في
ذلك وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بالتناسل وكذلك
وقع الاجماع على وجوبه بالاغتلام الا ما يكمل من التخمى ولكنه انما يجب اذا وجد الاحتلام وجود بلل
كما في حديث عائشة قالت سئل رسول الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع ابنته فغسل فغسل
يفتسل من الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجد البلل فقال الغسل عليه اخبرنا احمد والبيهقي والترمذي وغيرهم
ورجاءه رجل الصبي الام عبد الله بن عمر التيمي وفيه قال خفيق واخرج نحوه احمد والنسائي من حديث حماد بن

١١

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أم سلمة أن أم سلمة قالت يا رسول الله إن السدي لا يجي من الحي فغسل على المدة
 الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأيت الماء ودره الاما ديت ترد على من اعتبر ان يغسل للمعلم شهوة ومتيقن ذلك الماء
 من الببل النبي فان رأى بطلا ولم يتيقن انه منى لم يجز الغسل عند الكثر اهل العلم قال في المجردة او الحكم على الببل ون
 للرؤيا لان الرؤيا يكون تارة حديث نفس ولا تامة له وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغسل فلا يصلح
 لادارة الحكم الا الببل وايضا فان الببل شيء ظاهر يصلح للانضباط واما الرؤيا فانها كثيرا ما تنسى انتهى وبالموت
 المراد وجوب ذلك على الاحياء فلا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن اى يجب على الاحياء
 ان يغسلوا من مات وقد حكى الكوفي الاجماع على وجوب غسل الميت وناقش في ذلك بعض المتأخرين من
 دابته وسيأتي الكلام على غسل الميت وصفته وتفاهته ان شاء الله تعالى في المجردة واما غسل الميت فلان الرشا
 حيث بشر في البدن وجلس عند محضره فكيف ان الملكة الموكلة بقبض لها كاية عجيبة في الحاضر من نعمته انه
 لا يبين تغيير حاله لتبني النفس لخالقها وبالكسلا هروجه ما اخرج احمد والترمذي والنسائي وابو داود
 وابن حبان وابن خزيمة عن عيسى بن عامر انه سلم فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يغسل بجاء
 وسدر وصحبه ابن السكيت واخرج احمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان من حديث ابى هريرة
 ان ثمانية اسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهبوا به الى حاطب بنى فلان فمروه ان يغسل واصله في ايز
 وليس فيما الامر بالاعتساق بل فيما انه اغتسل في المجردة قال لاخر الحق عنك شعركم وستره ان يغسل عنده فخرج
 من شيء اصرح ما يكون والله تعالى اعلم انتهى وقد ذهب الى الوجوب احمد بن حنبل واتباعه وذهب الشافعي
 الى عدم الوجوب والحق الاول وتوحيده ما وقع عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بالغسل عند الاسلام
 لو انك وقادة الربا ونى كما اخرج الطبراني واهله ايضا يعقيل بن ابي طالب كما اخرج الحاكم في
 تاريخ نيسابور في اسانيد هاتقان **فصل** والغسل الواجب هو ان يفيض الماء على
 جميع بدنه او ينغمس فيه اقول الغسل شرعا ولغة هو ما ذكر وقد وقع التراجع في دخول ذلك في
 سمي الغسل ولكنه لا يغني عن مجرد بل الثوب او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا كما يفهم ذلك من استعمال
 العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتبع الماء ولم يغسله وهو في صحيح
 مسلم وغيره مع المضمضة والاستنشاق فقد ثبتا في الغسل من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيما في السواك ازالة الخاطا والبخر والدلك لما يمكن ذلك
 ولا يكون شرعا الا بالنية لرفع موجبها ما قدمناه في الوضوء وندب لانه يجب لانه
 يصدق الغسل بوجوبه سواء بالا فاضة على جبهته غير تقدم فقد يغسل الخشاء الوضوء
 الا القدمين لما قد ثبت في الصحيحين وغيرهما انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة
 يغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل

فان يغسل

رحلية وهو من حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما من حديث يمتونه بلفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 افرغ على يديه غسلهما مرتين او ثلاثا ثم افرغ يمينه على شماله فغسل يدا كبره ثم دلك يده بالارض ثم مضمض و
 استنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل اسنانه ثلاثا ثم افرغ على جسده ثم تمحى من مقاريفه غسل قدسيه وثبتت عند
 صلى الله عليه وآله وسلم انه كان لا يتوضى بعد الغسل كما اخبره اهل السنن وقال الترمذي حسن صحيح اخرجه
 البيهقي ايضا باسناد جيد وقدره في ابن ابي شيبة عن ابن عمر فروعا وسوقا انه قال لما سئل عن الوضوء
 بعد الغسل واي اعم من الغسل وروى عن حذيفة انه قال لا يكفي احدكم ان يغتسل من قرنه الى قدميه حتى يتوضا
 وقدره في نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال ابو بكر بن العربي انه لم يختلف العلماء ان الوضوء
 داخل تحت الغسل وان نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث وكذلك نقل الاجماع ابن بطال ولتقرب بانه قد
 جماعة منهم ابو ثور وداود وغيرهم الى ان الغسل لا يوجب عن الوضوء لشدة التماس من لشدة عنده صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم قولوا فعلا عموما وخصوصا فمن العموم ما ثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه التيمم
 في تغله وترجله وطلوره وفي شأنه كله ومن الخصوص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما انه بدأ بشق راسه الايمن ثم الايسر
 في الغسل وقد ثبت من قوله لا يفيد ذلك ولا خلاف في استحباب التماس من **فصل** ويشيع الغسل
 لصلوة الجمعة لحديث اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل فهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وقد ثبت
 الامة هذا الحديث بالقبول رواه عن نافع بن خويلد ثمانية نفس رواه من الصحابة غير ابن عمر نحو اربعة وعشرين مجابيا
 وقد ذهب الى وجوب جماعة قال النووي على وجوبه عن طائفة من السلف حكمه عن بعض الصحابة وبه قال اهل الظاهر
 وحكاها ابن المنذر عن ابي هريرة وعمار ومالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري وحكاها ابن حزم عن جمع من الصحابة
 ومن بعدهم وذهب الجمهور الى استحبابه واستدلوا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ من توضأ فاحسن الوضوء
 ثم اتى الجمعة فاستمع والنص غفر لما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وحديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم قال من توضأ بالجمعة فيها اغتسل ومن اغتسل فذلك فضل اخبرنا حماد وابو داود والنسائي والترمذي
 وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن من سمرة وغير ذلك من الاحاديث قالوا اى مصادفة للام الى التمسك
 اذا كان باذنه صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلوة لا يصح لصلوة مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم حق على كل مسلم ان يغتسل في كل
 سبعة ايام بواحد من راسه جسده وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وقد استوفى الماتن الكلام على
 حكم غسل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه ولا يخفى ان تقبيل الغسل بالمحصى بالجمعة يدل على انه للصلوة لا لليوم وللعبد
 فقد روى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم من حديث الفاكه بن سعد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل
 يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر اخبرنا حماد وابن ماجه والبخاري والترمذي واخرج نحوه ابن ماجه من حديث ابن ابي
 واخرج البزار من حديث ابي رافع وفي اسانيد ما ضعف ولكنه يفتوى بعضها بعضا ويقوى ذلك آثار
 عن الصحابة جيدة ولما غسل ميتا وجدا اخبرنا حماد واهل السنن من حديث ابي هريرة فروعا عن غسل ميتا

فصل الجمعة

فليقتل ومن حمله فليقتل وقدر روى بن طريق واصل بالوقف وبأن في أسناده صالحاً سأل النوبة ولكنه
قد حسد التريدي وصحاح بن القطان وابن حزم وقدر روى بن غير طريق قال الحافظ ابن حجر هو كثره طرق
أسوأ حاله ان يكون حسداً فافكار النووي على التريدي تحسینه معترض وقال الذهبي هو اقوى من عدة آيات
اجتمع بها القضاة وذكر الماوردي ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً وقدر روى
نحوه عن علي بن عطاء بن داود والنسائي وابن ابى شيبة وابى يعلى والبخاري والبيهقي وعن صفية عن يقي
قال ابن ابى حاتم والدارقطني لا يثبت ولكن عايشة بن فعلة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن احمد وابى داود
وقد ذهب الى الوجوب علي بن ابى حمزة والبايهقي وزهبا الجهمي الى استحبابه فقط وقالوا وهذا الامر المذكور
في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بخبر ان ميمنة لم يوث طاهر فحسبكم ان تغسلوا ايديكم اخبره البيهقي
وجمعة ابى حجر والحديث كذا الغسل الميت فمننا من يغتسل مناسن لا يغتسل اخرجه خطيب عن ابن عمر وصح
ابن حجر ايضا اسناده ولما وقع من الغتيا من الصحابة كاسما بنت عيسى امرته ابى بكر لما غسلت فقالت لم ان
هذا يوم شديد البرد وانا صائمة فهل علي غسل قالوا لا رواه مالك في الموطا ولا حرام لحديث زيد بن ثابت
انه رآى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تجرد لا يلبس ولا يغتسل اخرجه التريدي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه التريدي
وضعه العقيلي لعل من جهة الضعيف كون عبد الله بن يعقوب المدني في اسناده قال ابن المقفع في شرح المنهاج
لعل التريدي حسد لانه عرف عبد الله بن يعقوب لى عرف جاله وفي الباب عن علي بن عطاء بن داود عن احمد
عند مسلم وقدر ذهب الى استحباب غسل الاحرام الجمهور وقال الحسن البصري ومالك انه محتمل ولد تحل مكة
المكربة حرسها الله تعالى لما اخرجه مسلم عن ابن عمر انه كان لا يدخل مكة الا بابت يدي يابسي حتى يصبح ويل
ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه فعله واخرج البخاري معناه قال في الفتح قال
ابن المنذر لا اغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية وقال اكثرهم
يجزى عنه الوضوء **باب التيمم** قال تعالى وان مستكمركم وضى وعلى سفر او جاء احد منكم
من الغائط او لامس النساء فلم يجز التيمم واما ما قيل من اصابه طيب او مسوا او جرح او اكل من سبغ به مباح
بالوضوء والغسل لان حكم التيمم مع العذر المسوغ له حكم الوضوء لمن لم يكن جنباً وحكم الغسل لمن كان جنباً
يصلى به بالصلى التوضي بوضوءه وبسبغ يديه بالبيتيه الغتسل بغسله فيصلي بالصلوات المتعددة ولا ينتقض
بفراغ من صلوة ولا بالاشتغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو محتمل واختلف في ذلك معروف الدولة
الواردة لمشرعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتاباً وسنة قال في المحم وطلح احد في حديث صحيح تصريحاً انه
يجب ان تيمم لكل فرضية او لا يجوز التيمم لما سبق ونحوه وانما ذلك من التخرجات وانما لم يفرق بين غسل
والوضوء ولم يشترع التيمم لان من حق ما لا يعقل ادى الى ان كل ما لا يملك كالموثر في خاصيته ودون المقدار فانه
هو الذي اطمان فلو سمح في هذا الباب ولان التيمم فيه بعض المخرج فلا يصلح انما المخرج بالكلية وفي

الحديث

في بعض وايات حديث عامر بن مطلق يحمل على التقيد بالكفين في احتج الزهري بما ورد في روايته من حديث
 عامر ايضا بالفظ الى الابطاط وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي صراحة بضربة واحدة لان ذلك هو الثابت
 في الاحاديث الصحيحة ولم يثبت ما يخالف ذلك من صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربا واحدة للموجب
 والكفين المجهور وذهب جماعة من الائمة والفقهاء الى ان الواجب ضربتان وضربة للموجب وضربة لليدين وذهب
 ابن السيب وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث ضربات وضربة للموجب وضربة للكفين وضربة للذرايين واما
 مسبها لما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه وادله المدينة شالدة لكل عمل ونوا قضه نواقض الموضوع
 لما ذكرنا من البدلية ومن التيمم شيئا من النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الا بطل
 ولم نجد دليلا لقوم به الخجة الصليح لذلك فالواجب بالاتصاف على نواقض الوضوء واما وجود الماء في الوقت
 بعد الفراغ من الصلوة بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يجد الصلوة من الرجلين الذين
 سألوه بعد ان صليا باليتيم ثم وجد الماء ان الذي لم يجد اصاب السنة بالحديث معروف واما قوله للذي
 اعاد لك من الاجزتين فلكونه قد كرر العبادة معتقدا وجوبها فكان له الاجر الآخر لذلك وليس المراد بهذا الا
 الاجزاء وسقوط الوجوب وقد افاد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصبت السنة مع ما في اصابتها
 من الخير والبركة والتعريض بان ما عدا ذلك بخالف السنة كما لا يخفى واما القول بان من اسباب التيمم قد
 استعمال الماء ونحوه بهيئته ونحو ذلك فلا يخفى ان هذه داخل تحت ما ذكرناه من عدم الماء خوشية الضرر
 استعماله فان من اعتذر عليه استعمال الماء فهو عادم للماء كذا ليس المراد بالوجود الذي لا ينفع
 فمن كان شادما في قصره يتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم وهكذا خوف السيل
 الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان يخفه ولا محالة اذا استعمله وهكذا من كان يحتاج للسر
 فهو عادم له بالنسبة الى الوضوء واما ما قيل من ان فوت الصلوة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم سبب
 من اسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلوة الى
 ذلك الوقت لغرض من وجع للتأخير كالنوم والسهو ونحوها فلم يوجب الله تعالى عليه التأدية الصلوة في
 ذلك الوقت بالطور الذي اوجبه الله تعالى وان كان التراخي للعدو الى وقت كواستعمل الوضوء فيه
 لم يخرج الوقت فعليه الوضوء وقد اثار باثم المعصية واما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس على ذلك
 جملة يترتب **باب الحيض** لم يأت في تعداد اوله والكثرة ما تقوم بالحجة وكذلك الطهر
 لان ما ورد في تعداد اول الحيض والطهر اكثرها فهو اما موقوف ولا تقوم بالحجة او مرفوع ولا يصح فلا تعويل
 على ذلك ولا رجوع اليه بل المعتبر لذات العادة المقررة هو العادة غير المعتادة تعمل بالقرائن المستفادة من الدم
 فذات العادة المقررة تعمل عليها فقد صرح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة كحديث اذا قبلت
 الحيضة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قدر ما يغسل عنك الدم ومضى اخبري بخاري وغيره من حديث عائشة

في التيمم

وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة أنها قالت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة نهران الدم فقال لتستقر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيض من
 وقدر من الشهر فتدفع الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب بنت جحش أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تجلس أيام قراها يخرج النسائي والآحاديث في هذا المعنى كثيرة
 وغيرها ترجع إلى القرائن المستفادة من الدم فليجرب فاطمة بنت أبي جيسر أنها كانت تستحاض
 فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن كان دم الحيض فإنا أسود ويعرب فإذا كان ذلك فاسكي
 عن الصلوة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنها هو عرف أخرجا أبو داود والنسائي وصحاح ابن حبان والحاكم
 وأخرج أيضا الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضا بزيادة فإنما هو داء عرض أو ركضة من شيطان أو عرق القطع
 قد هو الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا إذا رأت دم الحيض ومستحاضة وهي التي
 يستمر خروج الدم منها إذا رأت غير ذلك تعمل على العادة السقرة فتكون فيها حائضا يثبت لها فيه حكم الحيض
 وفي غير أيام العادة طاهر لها حكم الطاهر وهي كالطاهرة كما أفادت ذلك الأحاديث الصحيحة الواردة من
 غيره فإذا لم يكن لها عادة سقرة كالبدنة والملبسة عليها عادت ما فاتها ترجع إلى التمييز فإن دم الحيض أسود
 يعرف كما قال صلى الله عليه وآله وسلم فتكون إذا رأت وكذلك حائضا إذا رأت وليس كذلك طاهر
 وقد لحال الناس الكلام في هذا الباب في غير طاهر كثر فيه التفريعات التي تفيق اللام اليسير من ذلك تغسل أو الدم
 لقول صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاعسلي منك الدم دمي وقد ورد
 ما يفيد معنى ذلك من غير وجه وتنوذا كل صاوة وذلك هو الذي ورد من وجه معتبر وإذا
 بين الصلوتين فأخرت الأولى إلى آخر وقتها وقدمت الثانية في أول فاتها كان لها أن تغسلها بوضوء
 واحد لم يأت في شيء من الأحاديث الصحيحة إيجاب الغسل لكل صلوة ولا لكل صلوتين ولا في كل يوم بل الذي
 صح إيجاب الغسل عند القضاء وقت حيفها المعتاد وعند القضاء ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرائن
 كما في حديث عائشة في الصحيحين بغيرها بلفظ فإذا قبلت الحيضة فدعي الصلوة فإذا ورثت فاعسلي منك
 الدم وصلي وأما في صحيح مسلم إن أم هانئ كانت تغسل لكل صلوة فلا حجة في ذلك لأنها فعلت من جهة نفسها
 ولم يأمر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بل قال لها المكثي قد ما كانت تجسك حبستك ثم سألني
 فأنه طاهر هذه العبارة أنها تغسل بعد المكث قد ما كانت يجسها الحيضة وذلك الغسل الكائن عند أو الحيضة
 وليس فيه دليل على أنها تغسل لكل صلوة وقد ورد الغسل لكل صلوة من طرق لا تقسم بمثلها إجماعا معارضتها
 لما ثبت في الصحيح ومع ذلك من المشقة العظيمة على النساء والناقصات العقول والأديان والشريعة بمسألة
 وجعل عليكم في الدين من حرج والفقهاء استغنوا والحاكم لا يغسل ولا تقصوم فلما ورد في ذلك
 من الأدلة الصحيحة كحديث ليس إذا حاضت لم تغسل ولم تقصم وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد

وهو مجمع عليه واما كونها لا توطى حتمه فختل فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى وليسأكونك
عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض والامادى في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح وهو في الصحيح وهو مجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف
وتحريم الصلوة والصوم على الخائض وكذلك وطورها هو الى غاية هي الغسل بعد الطهر كما صحت تلك الدلالة
واما كونها تقضى الصيام فلهذا حديث عائشة بلفظ فنوم بقضاء الصيام ولا نوم بقضاء الصلوة
وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما اجماع المسلمين على ذلك وعلى ابن عبد الجبر ان
من الخراج انهم كانوا يوجبون على الخائض الصلوة والصيام ولا يفتح في اجماع الامة مخالفة هؤلاء الذين هم كل الكتاب

فصل النفاس اكثره اربعون يوما حديث ابي سلمة قالت كان النفاس يجلس على عهد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اربعين يوما اخرجه احمد وابوداود والنسائي والدارقطني والحاكم
والبيهقي طرق يقوى بعضها بعضا والى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل ان اكثره ستون يوما وقيل سبعون يوما
وقيل خمسون وقيل ثمانون والحق الاول واما كونه لاحد لاقله فلم يأت في ذلك دليل بل ادام
الدم باقيا كانت المرة نفاسا فان انقطع قبل الاربين انقطع عنها حكم النفاس فان جازدها الاربين
عاملت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت ايام العادة المتقررة وهو اى النفاس كالحيض
في تحريم الوطى وترك الصلوة والصيام وفي رواية ابى داود ومن حديث ابي سلمة قالت كانت المرة
من نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النفاس اربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بقضاء صلوة النفاس اجماع كذلك ولعل الخواارج يقولون ههنا كما قالوا هناك لا يعتد
بها

كتاب الصلوة قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
وقوموا لله قانتين اول وقت الظهر لمقنين اول الاوقات واخرها قد ثبت في الاحاديث
من تعليم جبريل عليه السلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تعليمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأل
وغير ذلك من اتواله وافعاله الزوايل اى زوال الشمس بين ذلك باخضر ارجار الى جهة الشرق
يعرف كل من عيّن واخره مصير ظل الشئ مثله سوى فنى الزوال فان قلت اخرج للنسائي
وابوداود ومن حديث ابن مسعود كان قد صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف
ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام قلت انهم حملوه على البراد كما قال ابن عمر
المالكى في القبس تنبه حافظ السيوطى انه حديث قد قبح فيه فانه من رواية عبدة بن حميد الطيمى الكوفى
عن ابى مالك سعد بن طارق عن كيش بن مراك عن الاسود وفي عبدة وشيخ سعد خلاف فعنى الميزان في
ترجمة سعد وثقه احمد ابن معين وقال العقيلي لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديثه
صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقدام في الشتاء والصيف والتعجب من حافظ بن حجر

لتخص لم يحكم على لفظ الحديث ولا سند ذكر كلام ابن العربي والبطالة السيد محمد الاسير في البواقيت
 نعم يوم الشنار خمسين الثاني بالظهر حتى يصل ظن ان الشمس لو كانت في كبد السماء ان قدرت لانه يدرك الحس
 والمشاورة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلمها يزاد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر
 بالاقدام بغاية ان ينظر في المرات يحصل الظن بالزوال اهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير وليس احد محالبا
 بظن غيره بل بظن نفسه قائل وهو اول وقت العصر اى صيرورة ظلمة مثله قائل ابن القيم وانهم كانوا
 يصلونها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب احد سيم الى العوالي قدر اربعة اميال وشمس لم تطفئ
 وقال النسب صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فاما اهل من بنى سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نريد ان نخرج
 جزورا وانما نحب ان نحضر قال نعم في الظل والظلمة ما به فمجد الجوز له تخر فخرت ثم قطعت ثم طمخ منها
 ثم اكلنا منها قبل ان تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بالشليل وفي صحيح مسلم عنه وقت صلوة الظهر ما لم يحضر
 ولا معارض لهذه السنن في الصحة ولا في الصراحة والبيان فروت بالمحل من قوله صلى الله عليه وسلم انه لا يعلم مثل
 اهل الكتاب قبلكم مثل حل استاجرا جبر انقال من لعل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ وبالله العجب اى ذلك
 في هذا على انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين من نوع من النواع الدلالة وانما يدل على ان من صلوة العصر
 الى غروب الشمس قصر من نصف النهار الى وقت العصر وبالله الريب فيل انتهى واخره اى آخر وقت العصر
 ظلمة مثلية قال الشافعي آخر الوقت المختار لعصر ان يكون ظل كل شئ مثلية وقيل الى ان يصغر الشمس آخر وقت
 الضرورة مضى خمس كذا في السنن وفي نسخة باللقمة وكثير من الاحاديث تدل على ان آخر وقت العصر ان
 تتغير الشمس وهو الذي اطبق عليه الفقهاء فعمل الشليل بيان لآخر الوقت المختار والذي يستحب فيه وهو
 لعل الشرح نظر اوله الى المقصود من شتقاق العصر ان يكون الفصل بين كل معلوتين نحو من رجع النهار فعمل الا
 الآخر بلوغ الظل الى الشليل ثم ظهر من حواجرهم واشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامة ايضا معرفة ذلك احتياج
 الى ضرب من التأويل وحفظ الغنى الاصلي ورصد انما ينبغي ان يخاطب الناس في مثل ذلك بما يجوز
 ظاهر فنفت الله تعالى في روعة صلى الله عليه وسلم ان يحيل الامة غير من الشمس او ضوئها والله تعالى
 اعلم ما دامت الشمس بيضاء نقية فاذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الاحاديث
 منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت صلوة الظهر ما لم يحضر العصر وقت
 صلوة العصر ما لم تصغر الشمس وقت صلوة المغرب ما لم يسقط نور الشفق وقت صلوة العشاء الى نصف الليل وقت صلوة
 الفجر الى طلوع الشمس اخره سلم واحمد والنسائي والبوداود ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر العشاء ما ورد في بعض
 الاحاديث ان آخر وقت العصر يصير على شئ مثلية آخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير مرتبة
 للاصل لان وقت اصغر شمس هو آخر عن الشليل اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد الشليل كذلك نصف الليل يتضمن زيادة غير مرتبة
 لما وقع في رواية بلغة ثلث الليل على ان الرواية تتضمن زيادة من ياصح من الاجزى واول وقت المغرب غير الشمس

كتاب
 الصلاة

اسم سقوط القمر وهو وقت الاختيار الذي يجوز ان يصل في فيه من غير كراهية والعمدة فيه حديثان حديث
 جبريل عليه السلام فانه صلى الله عليه وسلم يمين وحديث برزخه فقيه انه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم اجاب السائل عنها اي عن الاوقات بان صلى يمين والمفسر منها قاض على المبهمة وما اختلفت بينه في حديث
 برزخه لانه في متاخره والاولى على تقديم وانما يتبع الآخر فلا خذ في المحجة والآخره ذهاب الشفق الاحمر
 قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر
 وقد تقدم وفي صحيحه ايضا عن ابني موسى ان سألوا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المواقيت
 فذكر الحديث وفيه فامر وفاقا للمغرب يمين وجبت الشمس فلما كان اليوم الثاني قال ثم اخرا المغرب حتى كان
 عنده سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين نهدين وهذا متاخر من حديث جبريل عليه السلام لانه كان بكته وهذا قول
 وزك فعمل وهذا يدل على الجواز ذاك على الاحتجاب وهذا في الصحيح وذاك في السنن وهذا يوافق قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وقت كل صلوة ما لم يدخل وقت التي بعدها وانما يخص منه المغرب بالاجماع فاعادها من الصلوات
 داخل في عمومها والفعل انما يدل على الاحتجاب فلا يعارض العام ولا الخاص وهو اي ذهاب الشفق وغسبه
 اول العشاء للاجماع على دخوله بالشفق والاحمر هو المتبادر منه لان وقت الاحتجاب الذي يستحب ان يصل في فيه
 هو اواخر الاوقات الا ان الشفق بالليل فاستحب الاصل تاخيرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لولا ان اتفق على امر ثم ان يؤخر العشاء ولانه يقع في نصفه الباطن من الاشغال النسبية لذكر الله
 تعالى واقطع لما ذكره السمر بعد العشاء لكن التاخير بما يقضي الى تقليل الجماعة وتنفيذ القوم وفيه قلب الموضوع فلهذا
 كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكثر الناس على ما اذا اقلوا اخر كذا في المحجة حمزة علامات وكان العلم
 لما جبريل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لئلا ياتي اول وقت الفجر والشفق
 الفجر اسم ظهور الصفت المنتشر ومينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشقي بيان فقال لهم انه يطلع مسترضا في الافق
 وانه ليس الذي يطلع بياضه كذب السحابة وهذا شئ تدركه الاعداد وقال تعالى حتى تتبين لكم الخط الابيض
 من الخط الاسود من الفجر فجاء بلفظ التفضل لفائدة انه لا يكفي الاتيين الواضح اي تبين لكم شيئا فشيئا حتى
 يتضح فانه لا يتم تبينه وظهوره الاعداد كمال ظهوره فانه يطلع اوله تابشير الضور ثم ذنب السحابة وهو الفجر الكذاب
 ثم يتضح نور الصباح الذي ابداه بقدرته فالتق الاصبح ولذلك قال الشاعر وازرق الصبح مبد قبل غيبته
 واول الغيث قطره ثم ينسكت قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالاستين
 الى المائة ثم يقرأ منها العشاء لا يعرف من الغلس وان كانت في التخميس حتى توفاه الله تعالى وانه
 انما اسفر بها مرة واحدة وكان بين سجوده وصلوته قرعسين آية فمرو ذلك بمحل حديث رافع بن خديج اسفروا
 بالفجر خلف اعظم للماجر وهذا بعد ثبوت انما للارواح اسفارها وما لا يتبدل في فعل فيها فغلسا وخرج منها اسفرا
 كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتعوله موافق لفعله لا منافق له وكيف يظن بالوطبة

على فعل بالاجز الاعظم في خلافة انتهى واخبره طلوع الشمس وهذه تكاليف موجبة كلف لصدق تعالى بها
عباده وعيّن وفاتها تعينها لغيره العالم والجاهل والقروي والبدوي والحروي والعبد والذكر والانثى على حد سواء
اشترك فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر **هـ** اصبح الصبح للنجوم تحل ام مع الشمس لظلام لقاء
قال صاحب جيل السلام التوفيت في الايام والشهور والسنوات بحساب المنازل القمرية بدعة بالقباق
الائمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا ان يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او عصر خلفاء
الراشدين وانما هو بدعة عملها ظهرت في عصر الماء ونمين اخرج كتب الفلاسفة وعرضها ومنها النطق والنجوم
فانه علم وانك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاء قهقريهم رسلنا بالبينات فرجوا بما عندهم من العلم
فاقل احوال القرين على حساب المنازل القمرية انهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولقد غفلت هذه البدعة في تحرير
الشريطين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك ولهم فيه انواع مؤلفات مثل الرجب المجيب ونحوه
يدرسونه ويقرؤنه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علم لا ينفع
وجبل لا يفرو وهو من علم اهل الكتاب فان اعبادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس وتقلبه دخل على المسلمين من علم
اليونان واهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان انزل الله تعالى عليه اليوم
اكملت لكم دينكم واتممت تكميل نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان اهل بيته واصحابه رضي الله تعالى عنهم على
ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان وكما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الامور التي
صار ذلك التكليف الموقت عليها به ورائتي ومن نام عن صلواته او سهى عنها فوقها حين يذكرها
اي وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث النضر بن عمار عن النضر بن عمار عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديثه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديثه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديثه
صلوة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلوة لذكرى فقلت وعلى
اهل العلم وقاسوا المغوت قصدا على الشائكم كذا في السوسى ومن كان من معد ويرا لان الاوقات للصلوات
قد عينها الشارع وحدوا كلها واواخرها لعلامات حسية وجعل بين الوقتين لكل صلوة هو الوقت لتلك الصلوة
وجعل الصلوة المفعولة في غير هذه الاوقات المعينة صلوة المناق وصلوة الامراء الذين يبيتون الصلوة كقوله
في حديث النضر بن عمار في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول تلك صلوة النضر
يجلس قرب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر با ربعا لا يذكر الله الا قليلا وكقوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لا ابي ذكيت انت اذا كان عليك امر يبيتون الصلوة او يؤخرون الصلوة عن
وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلوة لوقتها الحديث ونحو ذلك وهكذا احاديث النبي عن الصلوة بعد العصر
وبعد الفجر فكان ما ذكرناه دليلا على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات المضروبة كوقت طلوع الشمس
وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعد ومن مرض مرضا شديدا لا يستطيع موتا دية الصلوة ثم لشئ في كونه اذ

باب

ركعة وكالحائض اذا طهرت واكثرها ادر اكركعة ونحو ذلك وادرك ركعة فقد ادر كما هي الصلوة
لما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة كحديث ابي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال **ادرك**
من الصبح ركعة قبل ان يطلع الشمس فقد ادر **الصبح** ومن ادر **من العصر ركعة قبل ان يغرب الشمس** فقد ادر
العصر وهو في الصحيحين غيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم وغيره وقد ثبت من حديث ابي هريرة في الصحيحين
وغيرهما بلفظ من ادر **ركعة من الصلوة** فقد ادر **الصلوة** وبهذا تشمل جميع الصلوات لا يخص شيئا منها
قلت هذا الحديث يحمل في جوبا احدها من ادر **ركعة من الصلوة** في الوقت فاجمع ادا والافتاء وهو الصبح
عند الشافعية وقال ابو حنيفة بذلك في العصر خاصة وثانيتها من ادر **من المغرب** ومن الوقت بالصبح
ركعة من الصلوة فقد حبت عليه تلك الصلوة وهو ذهب الى حنيفة وقول الشافعي وثانيتها ان الجماعة تدرك
بركعة وهو وجه الشافعية وقال ابو حنيفة لو ادر **التشهد** كان مدركا للجماعة كذا في المسوي فمن صلى ركعة في وقت
والباقى خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كمن صلى الكل خارج الوقت وقال ابو حنيفة مثله في صلوة العصر
وقد رد ابن القيم على من قال بكونها خلاف الاصول وروى بالمشابة من نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلوة
وقت طلوع الشمس ثم رد في اعلام المتقين فليخرج اليه والتوقيت واجب لما ورد في ذلك من الادام
الصحيحة بتأدية الصلوة لوقتها والنهي عن نفلها في غير وقتها المضروب لها والجميع لعذر جواز ابي الصلوة
ان كان موريا وهو في الاول في آخر وقتها والاخرى في اول وقتها فليس بجمع في الحقيقة لان كل صلوة
مفعولة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في الصورة وثمة جمعة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة
المنورة من غير مطر ولا سفر كما في الصحيحين حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات
لما يفيد ذلك بل فسر من رواه لما يفيد ان الجمع الصوري وقد اوضح الماتن ذلك في رساله مستقلة فالمراد
بالجمع الجائز للعذر هو جمع السافر والمريض في المطر كما وردت بذلك الادلة الصحيحة وقد اختلف في جواز الجمع بين
الصلوتين لغير هذه الاعذار التي عدم جواز ذلك والمتميم وناقض الصلوة كمن به مرض يمنعه عن استيفاء
بعض اركانها والطهارة كمن في بعض اعضاء وضوءه ما يمنعه من غسله بالماء يصلون كغيرهم من
غير تاخير وجبا انهم داخلون في الخطاب اشغل على تعيين الاوقات وبيان اولها واخرها ولم يأت ما يدل
على نهيهم خارجون عنها وان صلوتهم لا تجزى الا في آخر الوقت ولم يعول من وجب التأخير على شيء تقوم
باجته بل ليس جده الاجر والراي للجمعة كقولهم ان صلوتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفي من الحق شيئا
واما كون اوقات الكراهة بعد الفجر حتى يرفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى
تغرب فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعا من النبي عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس
وعقب العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال ودور في روايات آخر النبي عن الصلوة في الثلاثة
الاوقات وقت الطلوع وقت الزوال وقت الغروب قال في اجته الصلوة خير موضوع فمن استطاع

الصلوة

ان يستكثر منها فليفعل بخلافه منى عن مجت اوقات ثلثة منها او كنهيا عن الباقيتين في الساعات
الثلث اذا طلعت الشمس بازفة حتى يرتفع ومن يقوم قائم الظهيرة حتى يميل ومن يتصيف للغروب
حتى تغرب لانها اوقات صلوة الجوس واما الاخران فنقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة بعد الصبح
حتى تبرز الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب وكذلك صلى فيها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى
استثناء نصف النهار يوم الجمعة ما يستنبط جوازه في الاوقات الثلثة في المسبح المحرم من حديث ابي
عبد مناف بن ولى عنكم من امر الناس شيئا فلا ينعن احد اطراف هذا البيت وصلى آية سادة شار من
ليل ادهار وعلى هذا فالمشتر في ذلك انها وقت ظهور شعائر الدين وبمكانه فتعارض المانع من الصلوة انتهى

باب الاذان ليشروع

وسلم بذلك في غير حديث لاهل كل بلد ان يتخذوا مؤذنا ينادى بالفاظ الاذان
المشروعة لاجلهم بما اقيمت الصلوة وللتسك بشعار الاسلام فقد كان الغزاة في ايام النبوة
وبالعباء اذا جهلوا حال اهل قرية تركوا حرمهم حتى يحضروا وقت الصلوة فان سمعوا اذانا كفوا عنهم وان لم يسمعو
قاتلوهم مقاتلة المشركين واما غير اهل البلد كالسافر والقيم بعبادة من الارض فيؤذن لنفسه ولغيره فان
كانوا جماعة اذن لهم اجمعين واما في اهل البلد والفاظ الاذان قد ثبتت في احاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف
بزيادة ونقص وقد تقرر ان العمل على الزيادة التي لا تنافي في المزيد لما ثبت من وجوبه مما فيه زيادة ثنتين قبله
كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت اوله الاصل اقوى منها لانه لا تعارض
حتى يصار الى الترجيع كما وقع لكثير من اهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل اجمع يمكن بضم الزيادة
الى الاصل وهو مقدم على الترجيع وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الاصول
واولاه افراد الافاق اقوى من اوله تشفيهما ولكن التشفيح مشتمل على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار
فكان العمل على اوله التشفيح متعيना عند دخول وقت الصلوة الا الاذان للفجر قبل دخول وقتها
لما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بكلا لا يؤذن بليل
فكلا واشتروا حتى تسمعوا اذان ابن ابي مكتوم وفي صحيح مسلم من سمع من سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لا يفرككم نداء بلال ولا نداء البيان حتى يفر الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولقطة لا يمنع احدكم
اذان بلال من سجود فانه يؤذن او ينادي بالرجوع فاعلمكم وفيه ما حكم قال مالك لم ينزل الصبح ينادي انا
قبل الفجر فرددت هذه السنة للحفتها الاصول والقياس على سائر الصلوات وبحديث حماد بن سلمة
عن ابي ثوبان عن نافع عن ابن عمر ان بلال اذن قبل طلوع الفجر قائم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان رج
فيناوي والان العبد نام الان العبد نام فرجع فنادى الا ان العبد نام ولا تروا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ذلك فانها اصل نفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات ولو لم يكن فيها الامصادرة لكانت كغيري

في زوده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في الزد قبل الوقت من الصلوة والحكمة التي
لا يكون في غير الفجر واذا اختص قتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتاق واما حديث حماد عن
ايوب فحديث معلول عند ائمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام الموقعين وقد اطال ابن القيم في تعليل هذا
الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه وليشرع للسامع ان يتابع المؤذن لما قد ثبت في
الصحيح من حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول
المؤذن وفي الباب عن جماعة من الصحابة بنحو هذا وروى مفصلا بينا من حديث عمر بن الخطاب قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن اذكرك الله اكبر اذكرك الله اكبر اذكرك الله اكبر
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد
ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول
ولا قوة الا بالله ثم قال اذكرك الله اكبر قال اذكرك الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله
من قلبه دخل الجنة اخرجه بنحوه وغيره واخرج نحوه البخاري وقد اختلف بعض العلماء اجمع عند المجعلتين من المتابعة
للمؤذن واخوته وهو جميع حسن وان لم يكن متعينا **باب** ويجب على المصلي تطهير ثوبه
لنص القرآن وثبابتك فطهره وقلوبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سأل هل يصلي في الثوب الذي
يأتي فيه الهه فقال نعم الا ان يرى فيه شيئا يغيثه اخرجه احمد وابن ماجه ورجال سنده ثقات ومثله عن
قال قلت لام جبهة هل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه
ادنى اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه بسند رجاله ثقات ومنها حديث خالصة صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم للنفل اخرجه احمد وابوداود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان ولا طريق عن جماعة من الصحابة لقول
بعضها لبعضا ومنها الادلة المتقدمة في تعيين النجاسات وبدلته لانه اولى من تطهير الثوب ولما ورد
من وجوب تطهيره ومكانه لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شمس الذنوب على لول اللع
ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثوب للصلوة وذهب جمع الى ان ذلك شرط الصحة الصلوة
وذهب آخرون الى انه سنة وذهب الوجوب فمن صلى بلا نجاسة عاذا نقلا من وجوب صلوة
صحيحة وفي المقام ادلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل سطرها وسنر عورته لقوله تعالى يا بني
ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد قلت الزينة ما ورائي عورتك ولو عبادة قاله مجاهد و
الصلوة ولما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بسنن في كل الاحوال كما في حديث بن جبر
حكيم عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك الا من وجبت
او ما ملكك يمينك قلت فاذا كان الغوم لبعض في بعض قال ان استطعت ان لا يراها احد فلا يراها
قلت فاذا كان احدنا جالبا قال الله تبارك وتعالى احق ان يستحي منه اخرجه احمد وابوداود والترمذي

وصححه الحاكم ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلي لا تبرز فخذ بك ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت
 أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي في أسناده مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن جحش قال سئل
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن عمر بن الخطاب فخذاه مكشوفتان فقال يا عمر غط فخذيك فان الفخذين عورة أخرجه
 أحمد والنجاشي تعليقا وأخرجه ايضا في تاريخه والحاكم في المستدرک دروي الترمذي وأحمد بن حديث
 ابن عباس مرفوعا الفخذ عورة وأخرج نحوه مالك في الموطأ وأحمد والبوداود والترمذي وحسنه وابن حبان
 وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث الفخذ أحاديث آخر وليس فيها إلا ما لا يصح من حديث علي بن أبي حمزة
 كشف عن فخذيه يوم خيبر وفي بيته ولا يصلح ذلك لبعاضة ما تقدم ذكره وفي الركبة ما يفيد أنها تسترد
 ما يخالف ذلك وأما المرة فورد حديث لا يقبل الله صلوة حائض إلا بخمار أخرجه أحمد والبوداود والترمذي
 وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم وقد روى موفوفا ومرفوعا من حديث عائشة ومن حديث أبي قتادة
 وما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النبي عن الصلوة في الثوب الواحد ليس على عاتق المصل منه شيء وفي بعضها
 فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وإن كان فيصافا تزر به وكلها في الصحيح ولا يشتمل السماء لحديث أبي هريرة
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشتمل السماء وهو في الصحيحين وفي لفظ فيها وإن شتمل في إزاره
 إذا ما صلى إلا أن يخالف بطرفيه على عاتقه وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد واشتمال السماء
 هو أن يحلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يغطي ما يخرج منه يده ولا يستدل لحديث النبي عن السدل
 في الصلوة وهو عند أحمد وابن داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن جماعة من الصحابة
 والسدل هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل برأسه من داخل فيركع
 ويسجد وهو كذلك ولا يسبل لما ورد من الأحاديث الصحيحة من النبي عن إرسال الأزار والمأزاة بالآل
 أن يرفع إزاره حتى يجاوز الكعبين ولا يكففت لأنه قد ورد النبي عن أن يكففت الرجل ثوبه أو شعره
 أما كفت الثوب فكمن يأخذ طرف ثوبه فيغززه في حجرته أو نحو ذلك وأما كفت الشعر فنحو أن يأخذ منه
 خصلة مسترسلة فيكففتها في شعر رأسه ويربطها بخيط اليد أو نحو ذلك ولا يصلي في ثوب حرير
 والأحاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص أما المشوب فالمذهب
 في ذلك معرفة قبض الأحاديث يدل على أنه إنما يحرم الخالص للمشوب كحديث ابن عباس عن أحمد
 وابن داود قال قال النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من القز قال ابن عباس
 لما السدا والعلم فلا تزي به بأساً وبعضها يدل على المنع كما ورد في حله السيرافان غضب لما رأى عليه
 قد لبسها وقال لي لم البعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشقها محرراً بين النساء وهو في
 والسيرافان قبل أنها المخطوطة بالحرير الخالص وقيل أنها الحرير الخالص المخطوطة وقيل غير ذلك
 ولكنه قد ورد في طرق من طرق هذا الحديث ما يفيد أنها غير خالصة فأخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه

والدور في هذا الحديث بلفظ قال صلى الله عليه وآله وسلم حلة مسيرة الماسداها واما ثوبها
 فقد ذكر الحديث ولا ثوب شهرة حديث من ليس ثوب شهرة في الدنيا البسه الدثوب ذلك يوم القيامة
 أخرجه أحمد وابوداؤد وابن ماجه والنسائي بإسناد رجال ثقات من حديث ابن عمر وهذا الوجه يدل على
 ان لبسه محرم في كل وقت فوقت الصلوة اولى بذلك واما الثوب المصبوغ بالصفرة والحمرة فالاولى في ذلك
 متعارضة فلهذا لم يذكره وقد انفرد الماتن برسالة مستقلة ولا مقصوب لكونه فك الغير وهو حرام بالاجماع
 وعليه استقبال الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد وجوبه ان كان في مكان
 من اليقين فلا يعجل عنه الى الظن والآحاد وفي التواتر مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو لفض القرآن الكريم
 قول وجهك شطر المسجد الحرام وعلى ذلك اجمع المسلمون وهو قطعي من قطعيات الشريعة وغيرها
 المشاهد ومن في حكمه يستقبل الجهة بعد التحرش لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت
 استتفاعته ولم يكلفه الله تعالى الا لا يطيق كما صرح بذلك في كتابه بالغزو وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم بين المشرق والمغرب قبلة كما في حديث ابي هريرة عند الترمذي وابن ماجه وشي في ذلك ودعون
 الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهة بعد وجه من جهة
 المكربة وشرع للناس ذلك قال في الجهة ولما كان استقبال القبلة شرطا انما اراد تكميل الصلوة وليس
 شرطا لايتأتى اصل فائدة الصلوة الا بتكامل سجدته صلى الله عليه وآله وسلم فمن تحرى في ليلة من ليلته
 لغير القبلة قوله تعالى فايما تولوا فأنفروا وجهه الله يومئذ ان صلواتهم جائزة للضرورة **باب**
 كيفية الصلوة وهي على ما تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم وتوارثه الامة ان يتلوه ويستتر
 عورتهم ويقوم استقبال القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى لقلبه وتخلص الى العمل ويقول الله اكبر بلسانه ويقول
 فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثالثة الفرض والرابعة سورة من القرآن ثم يركع ويخني بحيث يقدر على ان
 يسبح ركعتيه رؤس اصابعه حتى يطعن راسه حتى يطعن قائما ثم يسجد على الاربع السبعة السجود
 والركعتين والوجه ثم يركع راسه حتى يستوي جالساً ثم يسجد ثانياً كذلك فلهذه ركعة يقعد
 على رأس كل ركعتين وتشهد فان كان آخر صلوة صلى الله عليه وآله وسلم ودعا الله تعالى
 اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذه صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت انه ترك شيئا
 من ذلك قط عدا من غير عذر في فريضة وركعة الضحاة والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين
 وهي التي توارثها سمي الصلوة وهي من ضروريات الملة نعم اختلف الفقهاء في احوال منها هل هي ركعة واحدة
 لا يعتد بها بدونها او واجباتها التي تنقص تركها ارباعا كقيام على تركها ويجوز سجدة السهو كذا في الجهة
 الباقية لا تكون شرعية الا بالنية لقوله تعالى وما امر الا لعبد والله مخلصين
 له الدين ويؤتي ملكا باسناد في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال

في كيفية الصلوة

بالبنيات قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلوة اهل العلم وامر كافا كلها مغترضة لكونها ما هيته
 التي لا يسقط التكليف الا بفعلها وتقدم الصورة المطلوبة بعدها ويكون ناقصة بنقصان بعضها وهي التي
 فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالقعود للتشهد وتبين الشارع صفاتها
 ربهياتها وكان يجعلها قريبا من السجود كما ثبت في الصحيح عنه الا فقود التشهد الا وسطا لكونه لم يأت
 في الادلة ما يدل على وجوبه بمصدا كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها الاوامر بالتشهد
 قد اقترنت بما يفيد ان المراد بالتشهد الاخير فان قلت قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسي كما في
 رواية لابي داود ومن حديث رفاقه ولم يذكر في التشهد الاخير قلت لا تقوم به حجة بمثل ذلك ولا يثبت به
 التكليف العام والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسي فقد وردت به الادام وشرح الصحابة
 باقتراضه والاستراحة لكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها وذكرها في حديث المسي وهم كما صرح بذلك
 البخاري ولا يجب من اذكارها اسي الصلوة الا التكبير لقوله تعالى وسركت فكبر ولقوله تعالى
 تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي اذا نمت الى الصلوة فكبّر ولما ورد من ان تحريم الصلوة التكبير
 اتول القسرين التكبير عند دخول في الصلوة حكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل احد صلوة احيم
 حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وما تقدم من النصوص وهي نصيب من في غاي
 الصحة فردت بالمتشابه من قوله تعالى وذكر اسم ربه فيصلي قال في المجته فاذا كبر برفع يديه الى اذنيه
 وشكبيه كل ركعة سنة والفاخرة في كل ركعة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي ثم قرأ
 اتمسرك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي لابي داود ثم قرأ ربهم القرآن وكذلك في لفظ منه
 لا محمد وابن صبان بزيادة ثم امسك في كل ركعة بعد قوله ثم قرأ ربهم القرآن فكان ذلك بيان لما
 تيسر وترد ما يفيد وجوب الفاخرة في غير حديث المسي كما عاينته لا صلوة الا بفاخرة الكتاب وهي صحيحة
 ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي نراه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصفت له يفعل في كل
 ركعة وقدمه بفاخرة الكتاب فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما ان يجب فعل ما قرآن بها في كل ركعة بل ورد
 ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم افعل ذلك في الصلوة كلها وهو في الصحيح
 من حديث ابي هريرة قال قال بعد ان رصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لاني جئت الصلوة فكان في ذلك
 قرينة على ان المراد بالصلوة كل ركعة تماثل تلك الركعة من الصلوة قال في المجته واذا ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بلفظ الركعة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يصلي في الركعة الواحدة الا بغيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بغيره في الركوع والسجود وما سمي شايع الصلوة به فانه تنبيه بان يحل على كونه ركنا في الصلوة انتهى ولو كان
 متوحد فوجب الفاخرة في كل ركعة على التوهم لما ورد من الادلة الدالة على ان التوهم لا يغير ما خلف الامام
 كحديث ما فعلوا الا بفاخرة الكتاب ونحوه وانما التوهم تحت هذه الادلة المقننة لوجوب الفاخرة في كل

فانما الصلوة

ركعة على كل مصل قال في الحجة وان كان ماموما واجب عليه الانصات والاحتشام فان جهر الامام لم يقرأ الا عند
 الاسكاته وان خافت فله الخيرة فان قرر فليقر الفاتحة قررة لا يشوش على الامام وهذا اولى الاتوال عندي و
 يجمع بين احاديث الباب انتهى وفي تنوير العينين دلائل الجانبيين فيه قوة يمكن نيل بعد التامل في الدلائل
 ان القررة اولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عن صاحب الهداية وتركنا الكلام وقال ابن القيم
 في الاعلام ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيينين قررة الفاتحة فرضا بالتشابه من قوله تعالى فاقرؤا بها
 منه ليس ذلك في الصلوة وانما يدل على قيام الليل ولقوله للماعري ثم اقر ما تيسر منك من القرآن وهذا محتمل
 ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون للعربي اخص منها وان يكون لمسي في قررتها فامره ان
 معها ما تيسر من القرآن وان يكون مرة بالانكفاء بما تيسر عنها فهو متشابه في هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى
 وقال في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القررة خلف الامام
 اقرها فاتحة الكتاب قلت وان كنت انت قال وان كنت انا قلت وان جهرت قال وان جهرت قلت
 روى اهل الكوفة عن اصحاب عمر الكوفيين ان الماموم لا يقر شيئا واجمع ان القبيح في الال ان يمازج الامام
 في القرآن وقررة الماموم قد نفى الى ذلك ثم ان اشتغال الماموم بمناجات ربه مطلوب فتعاضت
 وفسدة فمن استطاع ان ياتي بالمصلحة بحيث لا يخلها فسدة فليفعل ومن خاف المفسدة ترك الاستغفار
 اعلم انني اتجهل لادع هذا الايمان كما تشهد له اوله السنة الصريحة من دون تعارض وبالله تعالى التوفيق
 ولشهاد الاخير واجب لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقدرها لفاظ من طريق
 جماعة من الصحابة وفي كل تشبه بالفاظ تنافي التشهد الآخر والحق الذي لا يحصى منه انه يجزى للمصلحة ان تشهد
 بكل واحد من تلك التشهدات بخارجة من مخرج صحيح وهما التشهد الذي علمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ التحيات بعد الصلوات والطيبات السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله تشهد
 ان محمدا عبده ورسوله وفي بعض الفاظها اذا قلتم فليقل قال في الحجة البالغة وجاز في التشهد صنع
 تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي الله تعالى عنهم اهي كاحرف القرآن كلها كانت
 وشان انتهى قلت اختار ابو عبيدة تشهد ابن مسعود والشان في تشهد ابن عباس ما كنت تشهد عمر واختلفا في
 لاني الاجزا وكذا في المسوى وآها الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يفعلها المصلي في التشهد فقد ورد
 بالفاظ وكل اصح منها جزي وثمن اصح ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم اناك حميد مجيد وبارك على محمد على آل محمد كما باركت على ابراهيم على آل ابراهيم حميد مجيد اذ في الحجة
 اللهم صل على محمد وازواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على
 آل ابراهيم اناك حميد مجيد انتهى قلت علمت اهل العلم على ان الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سنة

في سنة الصلوة

في التشهد الاخير غير واجهة والى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وان التشهد الاول ليس محلا لها
 وذهب الشافعي ووجهه الى وجوبها في التشهد الاخير فان لم يصل لم تصح صلوة واستحبها في التشهد الاول
 وورد ما يفيد وجوب التعوذ من الاربع كما اخرجه مسلم وغيره من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اذا فرغ احدكم من التشهد الاخير فليتعوذ بالبدن من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر
 ومن فتنة المحيا والممات ومن شر مسيح الدجال وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد ثم تخير المصلي بعد ذلك من الدعاء اعجبه كما ارشاد الى ذلك رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في مسند الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا
 الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت
 وما اخرت وما اسررت وما اعلمت وما اسرفت وما انت اعلم بي مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت
 والتسليم وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حجة تحليل الصلوة فلا تحليل لها الا بالافاد
 ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسئى قال في الحجة يجب ان لا يكون الخرج من الصلوة الا بكلام
 هو احسن كلام الناس اعني السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة
 الحكمية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رويها خمسة عشر نفسا من الصحابة انه كان يسلم
 في الصلوة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود
 وسعد بن ابى وقاص وجابر بن سمرة وابو موسي الاشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب
 وداود بن حمر وابو مالك الاشعري وطلحة بن عمرو الضمري وطلح بن علي واثيب بن اوس والبراء بن ربيعة
 والاحاديث بذلك باين صحيح حسن فمن ذلك خمسة احاديث مختلف في صحتها واردة في تسليمته
 انتهى وقد اطلعت في الجواب عنها الى خمسة اوراق فليرجع اليه فقلت وعامة اهل العلم على انه يسلم تسليمين يمين
 وعن شماله واجتبا حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اذا اودع اودع والتردي
 ولقظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض حذو
 اليمين السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض حذو اليسار واه النسائي والترمذي وابن حبان والدارقطني وغيرهم
 وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة بن غيرة بن شعبة واثالة بن اسقع ويعقوب بن الحسين ووقع في
 صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن باجة ايضا وعند ابى داود ايضا في حديث
 داود بن حمر فاعجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في
 رواية داود بن حمر في التلخيص واهل مالك يسلم الامام والمفرد تسليمته واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك
 لما موم ان يسلم ثلثا عن يمينه وعن شماله وتلقا وجهه يروى على امامه كذا في المسوى وما عد اختلف
 لانه لم يرد فيها باليفيد وجوبها من امر بالفعل او منى عن الترك غير مصر ومنه عن المعنى الحقيقي او بعيدا

في كيفية الصلوة

ولا ذكر شيء منها في حديث المسي بالاعلى وجب لا تقوم به الحجة او تقوم به وقد ورد ما يفيد انه غير واجب وهي الرفع
 في المواضع الاربعه اى عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع وعند القيام
 الى الركعة الثالثة فقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة اما عند التكبير فقد روى ذلك عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الائمة عن جميع الصحابة
 من غير استثناء وقال الشافعي روى الرفع جميع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث بعد اكثر منهم وقال
 ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء
 رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة وسره البيهقي في السنن وفي الخلافات اسما من روى
 الرفع نحو اسن ثلاثين صحابيا وقال الحسن ومحمد بن هلال كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يفعلون ايديهم ولم يستثن احدا منهم كذا في التلخيص وقال النووي في شرح مسلم انها اجتمعت الائمة
 على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري والشافعي
 احمد بن سيار واليشابوري والاذاعي ومحمد بن داود بن خزيمة واما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه
 فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي
 انه اجمع علماء الاصهار على ذلك الا اهل الكوفة واما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح
 من حديث ابن عمر واخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه والترمذي ومحمد بن يحيى ومحمد بن فضال بن يسار
 حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله البالغة فان اراد ان يرفع
 يديه عند تكبيرة وكذلك اذا رفع ركبته من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الميالك فعله النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم مرة وتركه اخرى واكمل سنة ثم اخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
 ونزول المواضع التي اختلف فيها الفريقان اهل المدينة واهل الكوفة وكل واحد اصل اصيل واتفق عندي
 في مثل ذلك ان اكل سنة وتظير بالوتر بركة واحدة او بثلاث والذي يرفع احب الى من لا يرفع فان
 احاديث الرفع اكثر واشتت غير انه لا ينبغي للانسان في مثل هذه الصور ان يثير على نفسه فتنة عوام بل يهوى
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو لاحد ثمان قومك بالكفر لنقضت لكعبته لا يجد ان يكون ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه ظن ان السنة المتقدمة آخر ما هو تركه لما تلقن من ان بني الصلوة على سكون الاطراف
 ولم يظهر له ان الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتهدي به في الصلوة او لما تلقن من انه فعل بني عن الترك
 فلا يناسب كونه في اثناء الصلوة ولم يظهر لان تجد يا ثبته ترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل صلى
 من الصلوة مطلوب والله تعالى اعلم قوله لا يفعل ذلك في السجود اقول القوتية شرعت فارقة بين الركوع
 والسجود فالرفع سحر الرفع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحجوفه وفي الكميل شيخ رفيع الدين الدهلوي اختلفوا
 في سببه رفع اليدين في الصلوة بعد التحريمة مع القاتمة على انه لم يصح فيه امر بفتح باب ولا بيان فضيلة

في ابيته الصلوة

والامنى الصلابة عند قبط وعلى انه ثبت عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلم انه لا انزالا من مسعود فقال
اصلي كما صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة وقلنا ما به لم يرد تركه ابداد انما اراد
تركه آخر كما يشعر بعض ما نقل عنه ان آخر الامر من ترك الرفع ولا يدرى مدة انترك فحتم ان تركه في اليوم المثل
للضعف نظن قوم ان سنة كانت بجزء الفعل فطلعت بالترك وقوم ان الترك بعذر وبغيره في الانفى سنة
كثر ترك القيام المفروض بالعذر في اوقات فاما في التمتع في الصلاة في الجملة ولا في بقا جواز ان
بعض المتعصبة او ليس مما يخالف افعال الصلوة لبقائه في التحريم والقنوت والعبدان فلا تكليف على فاعله
لاصيل في بقا سنة بناء على الظنين فلا تشرع الا في المواقفة والرجحان وحيث دأب عليه جمع بلغوا
حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم تعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ففهم كما تعرض لرفع اليد في السلام
حيث قال بالايديكم كما اذا تاب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلفه كما يرى
وامر فثبت بقا سنة وترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احياها كما رآه ابن مسعود والبراء بن عازب
وعدم التعرض لما تركه يعني بسبقه لا كيد ولا يبلغ اباحيته رمة الله تعالى خبره الجمع انما روى للاذعان
عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر فرجع عليه ابو حنيفة بما رآه ابن عمر عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة
النفق لا بكثرة الاحتفظ فكانه ظن ان لفظ ابن مسعود للسنن دون ابن عمر حيث لم يرفع الا في التحريم بناء على
ان السكوت في معرض البيان يقتضي المحصر ما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند جرة شعر لعدم التاكيد
انتهى وفي توفير العبدان شيخ محمد مهمل الدربوي ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام من القيام
الى الثالثة سنة غير مؤكدة من سنن الهدى فيشابه فاعله بقدر فعل ان كما تجسبه وان مرة فثبت له
ولا يلزم تاركه وان ترك سنة غيره واما الطاعن العالم بالجد حيث لم يثبت عنده الاحاديث المتعلقة بهذه
السنة فلا ريب الا في من لسان الرسول من بعد ما تبين له الهدى وحريه باسنة الهدى هي من اجل
غير فرض وغير مختص بالنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلمه هو والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم
او امر وايدوا قروا عليه قربة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وتغير المؤكدة بافعوله مرة وتركه اخرى فيقولون
فعل خرج به عدم الرفع فان عدمه ليس بفعل نعم اذا كان العدم مستمرا في زمان النبى صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم فقلعه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ان كان
السنة متى يلزم كون العدم سنة بل مفهومها فعل لم يغير في زمانهم وبقولنا غير فرض خرجت الفرض
كلها وبقولنا غير مختص خرجت التواكل المختصة بصلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوصال في الصلوة وبقولنا
لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للمنازة وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت السنن المتروكة به كالرفع
بين السجود من انتهى وفي ما جزمه ان رفع اليدين عند الامام لا عظم ليس سنة ولكن اكثر التقدير
والحدوث فيثبتونه انتهى وفي سفر السعادة ان الاخبار والآثار التي رويت في هذا البلد لا تبلغ الى

في كيفة الصلوة

انتهى قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقد مر الجواب عنه وفي سفر
السعادة العرفي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة وكثرة روايته شاب التواتر فقد صح في هذا
الباب الرجاء خبره وشرروا العشرة البشرية ولم ينزل على هذه الكيفية حتى حل عن هذا العالم ولم يثبت
غير هذا انتهى لعبارة ونقل ابن الجوزي في ترجمته الناظر للمقيم والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشيخ
ليقول لا يخل الاخذ مع حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في اقتراح الصلوة
وعند الركوع والرفع من الركوع ان تركه الاخذ بالعبادة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا يصح في انه يؤيد
ذلك انتهى وباجمالة فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية
راجحة وذات حجة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء
والمتقدمين بحيث لا يشوبها الشك ولا تعارض حتى ادعى بعضهم التواتر ولا اقل من ان يكون شهوة كذا في
والصحة كيد في حال القيام على الصدر وتحت السرة او بينهما بقدر راحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت في عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلاف
تنويع اليدين ان وضع اليد على الأخرى اولى من الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ولا عن اصحابه بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن اصحابه
تعالى عنهم كماروي مالك في الموطأ والنجاوي في صحيحه عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤسرون ان يضع الرجل
يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم لا اعلم الا انه يعني ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم وروى الترمذي عن جديته بن ابي بن ابي قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤمننا
فانخذ شماله بيده في الصلوة وفي الباب عن ابي بن حجر وعطيفة بن الحارث وابن عباس وابن مسعود
وسهل بن سعد قال ابو عيسى حديث ابي بن ابي عن سهل بن سعد عن ابي بن ابي عن ابي بن ابي عن ابي بن ابي
عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون ان يضع الرجل يمينه على شماله في الصلوة وراى بعضهم ان يضعها
فوق السرة وراى بعضهم ان يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم انتهى وكذلك كذا خرج مسلم عن
وايل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن وايل بن مسعود والنجاوي والحاكم عن علي وابن ابي شيبة عن عطيفة
بن الحارث وقبيصة بن ابي عن وايل بن حجر وعطيفة بن ابي بكر الصديق والي الدرداء انه قال من اخلاق
المؤمنين وضع اليمين على الشمال في الصلوة واحسن انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان في النظر الى اصابه بنى اسرائيل واضع يمانهم على شمالهم في الصلوة وهكذا اخرج عن ابي عبد الله والي عثمان الزبيدي
ومجاهد والي الحارث واما ما روي عن الارسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وابراهيم وابن المسيب
وابن سيرين وسعيد بن جبير كما اخرج ابن ابي شيبة فان بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على انه لم يروه
سنة عن من الهدي بل سبوه عادة من العادات فما لو الى الارسال لا صالحة مع جواز الوضع

في كيفية الصلوة

فعملوا بالارسل بناء على الاصل في الوضوء امر جديد يحتاج الى الدليل واذ لا دليل لهم فانه سطر الى الارسل لانه
ثبت عندهم الارسل والى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يمسك يمينه شمالا قال انما
فعل ذلك من اجل الروم كما اخرج ابن ابي شيبة وما اخرج ابو بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت
عمر بن دينار قال كان ابن الزبير اذا صلى يسلم يديه في رواية شاذة مخالفة لما روى الثقة عنه كما اخرج
ابوداود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول صفت القدين وادع اليد على اليد من السنة
وان سلم كونهما صحيحة فلهذا الفعل لا عموم له ورواية الوضع عنه مرفوعة فانه نسب الى السنة وقول صحابي
من السنة في حكم الرفع كما حقق في كتب اصول الحديث ومعهذا العلم لم يروى الوضع من سنن الهدى وفيهم الصحاح
ليس بحجة كما مضى لا سيما اذا كان مخالفا لاجلة الصحابة كالميرمسين الى بكر الصديق وعلى القرني ابن ابي
داود بن شعور وسهل بن سعد ونحوهم على انها مخالفة للحديث المرفوعة المشهورة واعمال الصحابة المستفيضة
في باب الوضع فيغني عن اليعول عليها ولا يفتقر الى الاعتبار ولا يلتفت اليها واما مالك بن النضر فاضطررت لرواياته
فالمدينون من اصحابه ورواياته مرفوعة مطلقا سواء كان في الفرض او النفل كما يشهد به حديثه الموطأ عن سهل بن سعد واثرة عن
عبد الكريم بن الحارث البصري والمصيريون من اصحابه ورواياته مرفوعة مطلقا سواء كان في الفرض او النفل كما يشهد به حديثه الموطأ عن سهل بن سعد واثرة عن
عنه الارسل مطلقا ورواياته مرفوعة مطلقا سواء كان في الفرض او النفل كما يشهد به حديثه الموطأ عن سهل بن سعد واثرة عن
بالمساخرين من المالكية لكن روايت شاذة مخالفة لروايتهم المرفوعة مطلقا سواء كان في الفرض او النفل كما يشهد به حديثه الموطأ عن سهل بن سعد واثرة عن
ما اودعنا من الاطباق ولكنها شاذة اولها ابن الحجاج في مختصره في الفقه بالاعتماد على الارض اذا رفع راسه
من السجدة ونهض الى القيام ووضع تحت السجدة ونهض متساويا لان كلاهما مروي عن اصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اخرج ابوداود واحمد وابن ابي شيبة عن علي بن السنيد وضع الكف في الصلوة تحت السجدة
زرين وغيره في سنة السجدة ووضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأي بعضنا ان يضعهما
فوق السجدة ورأي بعضهم ان يضعهما تحت السجدة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا سابقا وقال الشيخ ابن التمام
يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السجدة والمعهود من خلفيته هو كونه تحت
وعن الشافعية تحت الصدر وعند احمد لان كالمدينين والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله تعالى اعلم
باحكامه انتمى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد ترجيح الاخبار والآثار في وضع اليمنى على اليسرى روت هذه الرواية
برواية ابى القاسم عن مالك قال تركت حبس الي ولا اعلم شيئا روت به سواء انتمى والتوجه فقد روت
فيه احاديث بالفاظ مختلفة ويخزي التوجه بواحد منها اذا اخرج من صحيح ومعهما الاستفتاح المروي من
حديث امير المؤمنين وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل انه تواتر لفظا وهو اللهم يا عبد مني ومن خطاياي كما ياتي
بين الشرق والمغرب اللهم اغفر لي خطاياي كما يغفر الله لغيري من الذنوب اللهم اغفر لي خطاياي
بالله والشك والبر وقال في الحجة وقد سمع في ذلك صريح منها اللهم يا عبد مني الى آخره ومنها الى وجهه الذي لا

في كيفية الصلوة

فطر السموات والارض منيفا وانا من المشركين ان صلواتي وسئلي ومحياي ومماتي بيد رب العالمين لا شريك له
 وبذلك امرت وانا اول المسلمين ومنها سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اذكر غيرك ومنها
 اسدك كبيرك ثلثا واحمدك كثير ثلثا وسبحان السدك بكرة واصيلا ثلثا والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجملة **التهنئة**
 وعائشة وعبيد بن مسلم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وابي هريرة وثوبان وكعب بن عجرة
 في سائر المواضع وغير هؤلاء انتهى **المختص** قلت ذهب الشافعي في دعاء الافتتاح الى حديث علي رضي الله
 عنه اني وجهت وجهي الى الله وابوء خيضة الى حديث عائشة سبحانك اللهم وبحمدك الخ وقال مالك لا تقول شيئا
 من ذلك ومعنى قوله عندي انه ليس بسنة لازمة واشأ البغوي الى ان الاختلاف في اذكار الصلوة من
 دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود واول بعد التشهد بين الائمة من الاختلاف السباح فذكر كل ما صح ما عنده ليس
 يحكموا به الا بعد التكبيرة لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل كل من
 روى عنه الافتتاح روى انه بعد التكبيرة واما التعوذ فقد ثبت بالاعاديث الصحيحة ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يفعل بعد الافتتاح قبل القراءة ولفظه اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه
 ونفخه ونفثه كما اخرجه احمد واهل السنن من حديث ابى سعيد الخدري قال في الحجة ثم يعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعمود يصنع منها اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم استعذ بالله
 من الشيطان الرجيم ثم يسئل سألنا شريح الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولان فيه
 احتياطا اذ قد اختلفت الرواية بل هي آية من الفاتحة ام لا فقد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه
 كان يفتتح الصلوة اي القراءة باحمد سرب العالمين ولا يخبر باسم الله الرحمن الرحيم اقول ولا يسجدان
 يكون جهرا في بعض الاحيان ليعلمهم سنة الصلوة والظاهر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يخص تعليم
 هذه الاذكار الخواص من الصحابة ولا يجعلها بحيث يؤخذ بها العامة ولا يؤمن على تركها وهذا ما ايل قال مالك
 عندي وهو مضموم قول اسيريرة رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليكت من التكبيرين
 القراءة مسكاته فقلت بابي وامى اسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول فانه انتهى في انك اخفا عن صلاة الخلفاء
 ابو بكر عن الاسود وصليت خلفكم سبعين صلوة فلم يحبر فيها باسم الله الرحمن الرحيم ابو بكر عن عبد الرحمن بن ابراهيم
 ان عمر حبر باسم الله الرحمن الرحيم قلت روى عنه اهل المدينة واهل الكوفة والبصرة ترك الجهر بالسملة وروى عنه
 اهل مكة الجهر فوقع الفقهاء في الترجيح فذهب الشافعي الى ترجيح الجهر بها وعلى قياس قول محمد في دعاء الافتتاح انه جهر
 في بعض الاوقات ليعلمهم السنة والآخرة عندي ان عمر كان يعلم من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصح
 هشام بن حكيم ان القرآن تنزل على سبعة احرف كلها كانت مشاف وكان يرى ان الابتداء بالسملة على نهج
 من الفاتحة حروف صحيح وتركها على انها الناميس البدلية بها في كتابة القرآن والتلاوة خارج الصلوة حروف صحيح
 ايضا ولا بد منها على انها ليست من الفاتحة حروف صحيح ايضا فعمل بهذه الحروف في الاوقات انتهى في توجيه

ما كتبه الصلوة

وان تركها بغير التسمية اولى من غيرها لان روايته ترك جهرا وكثرا ووضوح من جهرا انتهى واما التاميين
 فقد ورد نحو سبعة عشر حديثا ورواها بقية احدى الوجوه على الوجه اذ الحسن انما كان في حديثه بغيره
 في الصحيحين غيرهما بلفظ او الامم فاستوفوا فيكون ما في المختصر تصديقا لغير المختصر اذ الحسن انما كان في
 الى مشروعية جهرا بل العلم وما يلو كد مشروعية كون فيه اغاظة لله وهو لما اخرج احمد وابن ماجه والعلامة
 من حديث عائشة عن نوح بن عاصم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال ابن القيم في اعلام النبوة سنة الحكم
 الصحيح جهرا امين في الصلوة كقول في الصحيحين اذ الحسن الامم فاستوفوا فانه من وافق تأييده امين الله كما ذكره في الروايات
 جهرا بالتامين لما امكن الماسم ان يؤمن به ولو افقه في التامين واخر من هذا حديث سفيان الثوري
 عن سفيان بن عيينة عن ابي جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال ابن القيم في اعلام النبوة سنة الحكم
 والااضالين قال امين ورفع بها صوته في الغلط وطول بهارواه الترمذي وغيره وسناده صحيح وقصده
 شعبه سفيان في هذا الحديث فقال وخفض بها صوته والصحيح انه جهرا قال الترمذي سألت ابا زرعة
 عن حديث سفيان ان رجلا اذا اختلفا في القول قول سفيان الى قوله فزاد كذا لقوله تعالى واذا قرأ
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا الذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتامين والذين امروا بها
 رفعوا اصواتهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجوب انشئي واطال ابن القيم في بيان ترجيح هذه السنة
 تركها ما خافه الاطالة وفي تنوير العينين وكذا ينظر في التعمق في الروايات والتحقيق بان جهرا بالتامين
 اولى من خفضه لان روايته جهرا وكثرا ووضوح من خفضه انتهى وقرعة غير الفاتحة معها لما ثبت
 في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفاتحة
 في الاوليين باسم الكتاب وسورتين من الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ورواها شعيب بن يوسف
 مع الفاتحة من غير تعيين كحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يخرج فينادي
 لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ثم اذا اذخرجه الحمد والوداد وفي اسناده مقال ولكن قد اخرج مسلم
 في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا ولا علما
 البخاري في جزر القرة واخرج الوداد من حديث ابي سعيد بلفظ امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب
 واما تيسر قال ابن حبيب الناس بمسنداه صحيح ورجال ثقات وقال الحافظ ابن حجر سناده صحيح واخرج
 ابن ماجه من حديث ابي سعيد بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وهو حديث ضعيف
 وهذه الاحاديث لا تقتصر عن فاتحة يحجب نكران مع الفاتحة من غير تعيين بل مجرد الآية الواحدة تكفي اما
 زيادة على ذلك كقراءة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الاوليين فليس بواجب فيكون ما في المختصر
 بما ثبت في الآيات قال في الحق بالالف تحذف من سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلا جدا وحديث ولفظ على
 روى الآتي يخالف في الغم والعصر وجه الامم في الفجر والمغرب الشارح في الفجر حسين آية الله

في كيفية الصلوة

تداركاً لقلة ركعاته بطول قرنته وفي العشاء سبع اسم ربك الاعلى والليل اذ الغشي وشبهه اعمل النظر على الفقر ليعصر
 على العشاء وفي بعض الروايات النظر على العشاء والعصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار الفصل الضيق ولو
 انتهى واما التشهد الاوسط فلم يرد فيه الفاظ تخصب للقول فيه يقول في التشهد الاخير ولكنه يسرع بذلك
 وقد روي عن احمد والنسائي من حديث ابن مسعود قال ان محمداً قال اذا قعدت في كل ركعتين فقولوا التحيات للصلوة
 والطيبات السلام عليك يا النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم اجتمعوا على الدعاء اعجيبه الله بغير غرض من رجاله لغات واخرجه الترمذي
 بلفظ علمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين فالتقيد بالقعود في كل ركعتين يعني ان
 التشهد والتشهد الاوسط ولكن ليس فيه ينفي زيادة الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روي عن
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التشهد مقترة بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ علمنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من حديث ابن مسعود
 نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلواتنا واما ما كين التشهد الاوسط واجبا ولا قعوده لان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم تركه سهواً فسبح الصلوة فلم يعد له بل استمر سبيحاً للسجود ولو كان واجبا لعاد له عند ذلك السجود فوقع
 التنبية من الصلوة فلا يقال ان سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب لان قول محل الدليل هنا
 هو عطف العود لفعله بعد التنبية على السهو واما الاذكار الواحدة في كل ركن فكثيرة جدا منها تكبير الركوع سجود
 والرفع وانخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال آيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكبير في كل ركعة وخمس
 وقيام وقعود واخرجه احمد والنسائي والترمذي وصححه واخرج نحوه البخاري في صحيحه من حديث عثمان بن حصين اخرج
 نحوه من حديث ابن شيرة وفي الباب جاديش الاغنة للارتقاء من الركوع فان الامم المنفردة ليقولان سمع الله من
 حمده والحمد لله ليقول ربنا لك الحمد وهو في الصحيحين من حديث ابى موسى قال يا ابن القيم في الاعلام سنة الصلوة في
 قول الامم ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث ابن شيرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام
 سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وفيما ايضا عن كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكبير حين
 يقول سمع الله من حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول هو قائم ربنا لك الحمد في صحيحه من حديث عثمان بن حصين ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد فرددت هذه السنن الحكمة باله
 من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال الامم سمع الله من حمده فتولوا ربنا لك الحمد انتهى اما ذكر الركوع فهو بيان في
 ذكر الركوع وسبحان بي الاعلى ويحوي بعد ذلك ما احب من المناور وغيره واقل ما يجب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث الحمد
 ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ركع احكم تعال في ركوعك سبحان بي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعك
 وذلك وانه اذا سجد تعال في سجودك سبحان بي الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجودك وذلك وانه اذا خرج ابوداود والترمذي
 وابن ماجه وفي اسناده لقطع واما الذكر بين السجدين فقد روي الترمذي وابوداود وابن ماجه والحاكم وصححه

في كيفية الصلوة

من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول من السجدة من المصلي غفر له وار
 واجبرني وادبرني وارزقني والآحاديث في الاذكار الكائنة في الصلوة بكثرة جدا فبني الاستكثار
 من الدعاء في الصلوة بخير من الدنيا والآخرة بما ورد وبما اورد والاولى ان يا
 بهذه الاذكار قبل الرواتب فانها جاز في بعض الاذكار ما يدل على ذلك كقول من قال قبل ان يصرف
 ويثني رجل من صلوة المغرب والصبح لا اله الا الله الخ وكقول الراوي كان اذا سلم من صلوة يقول بصوت
 الاعلى لا اله الا الله الخ قال ابن عباس كنت اعرف القضاء صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بالتكبير وفي بعضها ما يدل ظاهر كقوله وبكل صلوة واما قول الرتبة كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار يقول اللهم
 انت السلام الخ فمحمل وجوب ذكرتها في شرح بلوغ المرام وبالحجة قال لا يعتد كلها بنزلة احرف القرآن من قمرها
 شيئا فانها بالشواب الموعود وهذا الباب يحمل البسط وليس المراد هنا الا الاشارة وقد ذكر الماتن هذه
 المسائل الاذكار في شرح التتقي وادرك كل ما يحتاج اليه على وجه الاحتياج الناظر فيه الى غيره **فصل** في
 يجوز في الصلوة ويطل الصلوة بالكلام لم يرد في يدين ارقم في الصحيحين وغيرهما قال كنت
 متكلم في الصلوة يكلم الرجل مناصبه حتى نزلت وقوموا لله فانتين فامرنا بالكوت وبهنا من الكلام
 وكذلك حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما بالفظان في الصلوة لشغل وفي رواية لاهل البيت والشيء في وابي داود
 وابن حبان في صحيحان الحديث من امره ما اشار انه قد احدث من امره ان لا يتكلم في الصلوة ولا خلاف
 بين اهل العلم ان من تكلم عاردا عالما فسدت صلوة واما الخلاف في كلام السابهي ومن لم يكلم بانه ممنوع فاما
 من يعلم نظاهر حديث معاوية بن الحكم السلمي الثابت في الصحيح انه لا يعيد وقد كان شاذ صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ان لا يخرج على الجاهل الا يامره بالقضاء في غالب الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز
 ما وقع منه وقد يامره بالاعادة كما في حديث السبي واما كلام السابهي والناسي فانظروا لافرق بينه وبين
 العالم في ابطال الصلوة قلت وذهب بن القيم الى صحة صلوة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا في اعلام القومين
 قال ابو حنيفة كلام الناسي يطل الصلوة وحديث ابيه عروة كان قبل تحريم الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم
 الكلام كان بكرة ونهه القصة بالمدينة وقال الشافعي كلام الناسي لا يبطل الصلوة وكلام العامر يبطلها وقيل
 بتاويل الحديث بخلافه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا بانيا كلامه على ان الصلوة تمت وهو
 نسيان وكلام ذي اليمين على توهم قصر الصلوة فكان يحكمه الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجبا
 الرسول فلا يبطل الصلوة وقال مالك ان كان الكلام العمد يسير لا صلاح الصلوة لا يبطل بل ان يقال
 لم يحل فنقول قد اختلفت حديثا عن الكلام ولا تحلوا خص منه هذا النوع من الكلام كذا في السوي و
 بالاشتغال بما ليس منها وذلك مقيد بان يخرج بالصلي عن بيته الصلوة كمن شققت خلا بيا طوا
 تجارة ارشئ كثيرا والتفات طويل او نحو ذلك بسبب اهلها ناذك ان الهيئة المطلوبة من الصلي

في مبطلات الصلوة

قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر لصاحبها لا يجد صلياً وفي سفر السجادة العزلي
 ويسأل بكاء الطفل كان يخفف الصلوة وأحياناً كان يتخلق بمهوى الصلوة طفل فحمل على عاتقه وأحياناً كان ياتي
 وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود ولاجله وأحياناً كانت عاتقه تأتي وهو في الصلوة وقد خلق
 الباب فيخلو لفتح الباب لها وأحياناً كان يسلم عليه وهو في الصلوة فيجيبه بالاشارة باسطا يده وقد يؤمى بكاءه المبارك
 وكانت عاتقه تأتته تجاه صلوة فكان عند السجود يضع يده على رجلها لتخلي مكان السجود لبعض رجلها وكان قد
 يصل إلى آية السجدة على النبي صلياً إلى الأرض ليسجد ثم يصعد واختصم وليدتان من بني عبد المطلب فتصارعتا
 فلما دتما من مسكها بيده ودفرت بينهما وكان يسكن في الصلوة كثيراً وفتح أحياناً الحاجة ليعيل متعللاً وغير متعلل
 صلوا في نفاكم خلافا لليهود وانتفى قال في الحجج الباقية أن النبي صلياً الله تعالى عليه وآله وسلم فعل أشياء في صلواته
 بما لا تشريع وقرر على أشياء فذلك زادونه لا يبطل الصلوة وأما من الاستقراء أن القول ليسير المشرك
 بلغته الله ويرجى كساده وأما من النظر إلى البطلان ليسير المشرك وضع صبيته من العاتق ورفعها
 وعظم الرجل وتشق الباب والمشى ليسير كالتزول من دوح النير إلى مكان لبيتا في منه السجود في أصل النبوة
 من وضع الامام إلى الصف والتقدم إلى الباب المقابل ليفتح والبكاء خوفاً من الله تعالى والاشارة المفتحة
 وتسل الحية والعقرب والتمنط الميئنا وشمالاً من غير العنق لا يفسد وإن تعلق القدر بحبده أو ثوبه أو الكفن ليعمله
 أو كان لا يعلمه لا يفسد انتهى قلت اتفقوا على أن العمل ليسير لا يبطل الصلوة في العالم كونه ان حمل صبياً أو ثوباً على
 عاتقه لم يفسد صلواته وإن حمل شيئاً يتكلفه في حمله فسدت ركني منهاج الكثرة بالعرف فخطواته وانفصتها
 قليل والاشارة كثير وتبطل بالوثنية الفاحشة لا محرمة الخفيفة المتواترة كتحريك اصابعه في سجدة أو حكم
 في الاصح في العالم كونه ترفع على غير امامة نفس الا اذا اعني به التلاوة ودون التعليم وإن فتح على امامه فالصحيح لا يفسد
 بحال وفي منهاج لونه نطق بنظم القرآن بقصد التعليم كما يحكي هذا الكتاب ان قصد منه قوة لم يفسد والاطلقت
 كذا في المسحوق ويترك شرطاً كالوضوء فلان الشرط لو اثر عدمه في عدم الشرط أو ركن لكون ذلك به وجوب
 خروج الصلوة عن بنيتها المطلوبة بعد أداء الركن فما فوته سهواً فله وان كان قد خرج عن الصلوة كما لو
 منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في حديث ذي الريدتين فإنه سلم على ركنين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل الركنين
 المتركتين وأما ترك ما لم يكن شرطاً ولا ركن من الواجبات فلا تبطل الصلوة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها
 بل حقيقة الوجوب ما يوجب فاعله أو يقيم بركه وكونه يديم لا يستلزم أن صلواته باطلة وأما من ان شرط الشيء
 هي التي ثبتت بدليل يدل على انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط نحو ان يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلوة له
 أو يأتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الفسخ أو بعد لم يقبل والأجواب ثبتت عند النبي عن الاتيان بالمشروط بدون الشرط
 لأن النبي يدل على الفساد والمردف للبطلان على ما هو الحق وأما كون الشيء واجباً فهو مثبت بمجرد طلبه من الشارع
 ومجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجباً فتدبر هذا التسليم من المخطأ والمطلوب

في مخططات الصلوة

الصلوة المكتوبة الخمس على غير مكلف لان خطا التكليف لا يتناول غير مكلف ولا خلاف في ذلك
 في الواجبات الشرعية واما ما ورد من تفويض الصبيان وترتيبهم فالخطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار
 ويستقطعون عن الحجز عن الامارة لان ايجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك الحد يكون تكليف لا ايجابا
 ولم يكلف الله تعالى احد ان يركع طائفة وكذلك ممن اعنى عليه حتى خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير
 مكلف في الوقت ويصلي المريض قائما انما اشعر على جنب لحديث عمران بن حصين عند البخاري
 وابل السن وغيرهم قال كانت بي بواسير فسالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلوة فقال صل قائما
 فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى جنب قد نطق بضرورة ذلك القرآن الكريم **باب** صلوة
 التطوع هي اربع قبل الظهر واربع بعدها واسربع قبل العصر لما ثبت في ذلك من حديث ام
 حنيفة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى اربع ركعات قبل الظهر واربعا بعد العصر
 على النارية واهما اهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان لفصل بين هذه الاربع
 بتسليمتين قال امير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعات ليفصل بينهما
 بالتسليم على الملائكة المقربين ومن جهتم عن المسلمين والمؤمنين رواه احمد والترمذي وحسنه انتهى واخرج احمد
 والبوداودي والترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رحم الله امرء صلى قبل العصر اربعا وحسنه
 الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وركعتان بعد المغرب قل في سفر السعادة وفي سنة المغرب
 احدهما ان لا يتكلم بينهما من الغرضة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال لنحول يعني قبل ان يتكلم في
 صلوة في عشرين الثانية ان تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بني الاشمل على
 المغرب فلما فرغ رأى ان السجدة تغلوا بصلوة السنة فقال هذه صلوة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا ما بين
 في ميوتكم حاصل ان عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يصلي جميع السنن في بيته
 الا ان يكون سبب وكان يقول يا ايها الناس صلوا في ميوتكم فان افضل صلوة الرجل في بيته الا المكتوبة انتهى
 وقال ايضا وكان الضحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم ينههم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك وثبت
 في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة لم يشأ ركعته ان يتخذها
 الناس سنة فصلواتها مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب انتهى وركعتان بعد العشاء
 وركعتان قبل الفجر لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين
 قبل العشاء واخرج نحوه في صحيح احمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق واخرج نحوه مسلم
 وابل السنن من حديث ام حنيفة ولانها في هذا التقدم من الدليل الدال على مشروعية اربع قبل الظهر والاربعة
 بعده لان هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

صلوة التطوع

لكن على شيء من النوافل شد تعاهدا منه على ركعتي الفجر وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثنا ان ركعتي الفجر خير من الدنيا
 وافيها وفيها احاديث كثيرة في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث انه كان يواظب عليهما في السفر
 ايضا ولم يروا صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في السفر شيئا من السنن الرواتب الا سنة الفجر وصلوة الوتر ولعلنا
 في فضلية سنة الفجر وصلوة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر اكد قال بعضهم بل الوتر وكما ان الوتر واجب
 عند البعض كدستة الفجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل فلا جرم فنيا
 العناية لشأنها ولما السبب مرجع فيهما قرعة سورة الاطلاس من سورة قل يا اكثما لهما على توحيد العلم والعمل
 وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه في كتاب حامل كورة الاخلاص في فضائل سورة
 الاخلاص انتهى وصلوة الصبح والاعاديت فيها بتماتة عن جماعة من الصحابة واقاموا ركعتان كما في حديث
 ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما واكثرها اثنا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الدلالة وفي الحجة البالغة والصححة ثلث درجتا
 باكملها ركعتان وثيها انها تجزئ عن الصدقات الواجبة على كل سلافي بن آدم وثيها فيها اربع ركعات فوسا
 عن الله تعالى يا ابن آدم اركع لي اربع ركعات من اول النهار فكف اخره وثالثها ما زاد عليها كثنائي ركعات
 وثماني عشرة وامل اوقافه حين تحل النهار وترض الفصال انتهى وصلوة الليل والاعاديت فيها صحيحة
 متواترة لا يتسع المقام بسببها قال تعالى ان ثابثة البليل هي اشد وطا واقوم قبلا وقال
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا بالليل ثم الناس نيام وكانت العناية بصلوة العشي اكثر من صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فضا لها وضبطا وانها اذا كانا قال عليكم بقيام الليل فانه ارجا الصالحين قبلكم بوترية لكم الى ربكم كفة
 للسيئات منها عن الامر وغير ذلك واكثرها ثلاث عشرة ركعة وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يصلي صلوة الليل على نحو اختلافه فتارة يصلي ركعتين ثم بوتر ركعة وتارة يصلي اربعا ربعا وتارة
 جميع بين زيادة على الاربعة وذلك كله سنة ثابتة في الحجج مملها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجوه العمل
 سنة قال في المنهج قالت عائشة ولا اعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قر القرآن كله في ليلة ولا قاء
 ليلة اكمل من اتي بوتر في آخرها بركة اما مشفوعة او تضمنت الى شفيع قبلها قال ابن القيم ووردت السنة الصحيحة
 الصريحة المحكمة في الوتر خمسين متصلة تسع متصلة كحديث ام سلمة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يوتر بجمع وخمسين لا يفصل اسلام ولا كلام رواه احمد وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة بوتر من ذلك خمسين الاجلس الا في آخره من شفق عليه كحديث عائشة ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي تسع ركعات الاجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يسلم تسليما يسعدنا ثم يصلي
 ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما اسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 واخذ العلم او تر سبع ومنع في الركعتين مثل منيع في الاول في لفظ عنها فلما اسب واخذ العلم او تر سبع ركعات
 لم يجلس الا في السابعة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لا يقعد الا في آخره من

في صلوة النجوم

ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق
 قال ابن القيم وهذا فوق الكثرة انتهى ولقد كان الرجل يؤتي به يادي بين الرجلين حتى يقيام في الصف وفي الحجة
 لما كان في شهود الجماعة خرج للضعيف والسقيم وذوي الحاجة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك ليحقق
 العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع اخرج ليلك ذات برد ووسط ويحب عند ذلك قول المؤذن الا تلوا
 في الرجال ومنها حاجة ليس الترتيب بها كالغشاء اذا حضرها ربا ينشوف اليه وربما يصنع الطعام وكمدت
 الاجنبيين فانه يغفل عن فائدة الصلوة مع ما يشتغل النفس ولا اختلاف بين حديث لاصلوة بحضرة
 الطعام وحديث لا تؤخر الصلوة لطعامه وبغيره انه يمكن بتبديل كل واحد على صورة او معنى والرد لنفي وجوب
 السبب التعمق وعدم التأخير هو الوظيفة لمن آمن بالتعمق وذلك كتبديل فطر الصائم وعدمه على الحالين
 او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعده اذا لم يكن كذلك ماخوذا من حال العلة ومنها
 ما اذا كان خوف فتنه كما مره اصابته بخورا ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استأذنت
 امرؤ احدكم الى المسجد فلا يمنعهما وبين ما حكم جمهور الصحابة من منع من ان ينشوف اليه الغيرة التي تنبعث من الالفنة
 دون خوف الفتنه والحاجة ما فيه خوف الفتنه وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة غير ان الحجة
 وحديث عائشة ان النساء احدثن الحديث ومنها الخوف والمرض والام بينهما فاهر وتعنى قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم للائمة السمع النداء ان سوال كان في الغيرة فلم يرخص له وينعقد باثنين وليس
 في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم وحده وقعد عن يساره فاداره الى يمينه واذا اكثر الجمع كان الثواب اكثر لانه قد ثبت عن ابى
 بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الرجل مع الرجل اذكى من صلوته وحده وصلوة
 مع الرجلين اذكى من صلوته مع الرجل ما كان اكثر فهو احب الى الله اخرجوا حمدا والبوداد والسائي وابن جابة
 وابن حبان وصحاح ابن السكن والعقيلي والحاكم ويصح بعد المفضل لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى
 بعد ابى بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح لعدم وجود دليل يدل على انه يكون الامام بفضل الاعاديث التي
 فيها لا يؤمنكم ذو جررة في دينه ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من ائمة
 من كان ذا جررة في دينه ليس فيها المنع من ائمة المفضل وقد عورض ذلك باحاديث تنقض الارشاد
 الى الصلوة خلف كل بر وفاجر خلف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاهل
 ان الصلوة عبادة يصح تاويتها خلف كل مصل اذا قام باركانها واذا كان على وجه لا يخرج به الصلوة عن الصورة
 المجتزة وان كان الامام غير معتن بلمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتويع عنه غيره ولما ان الشارع انما اعتبر
 حسن القررة والعلم والسنن ولم يعتبر الويع والعدالة فقال يوم القوم اقرهم لكتاب الله فان كانوا في القررة
 سوا فاعلم بئس ما كان في السنة سوا فاقدمهم حجة فان كانوا في الحجة سوا فاقدمهم سوا اخرجه

في صلوة الجماعة

وغيره من حديث أبي مسعود وفي حديث مالك بن الحويرث وليكلموا البراءة وهو في الصحيحين وغيرهما وقد اختلف
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة فترين يصلي بهم وهو عي وأما جمل ان الشارع اعتبر الغلظة
 في القرعة والعلم بالسنة وقدم العجوة وعلو السن فلا ينبغي للمفتول في مثل هذه الامور ان يؤم المفضل الا باذنه ولا
 اعتبارا بفضل في غير ذلك والاولى ان يكون الامام من الخيارات لم يثبت ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا منكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرج الحاكم
 في ترجمته مثل الغنوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان سكران قبل صلواتكم فليؤم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين
 ربكم قال في منح السنه وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحجز الامامة الاعشى واختلف ابن أم مكتوم المؤذن على المدينة
 مرتين يصلي بهم وكذلك كان يحجز الامامة لارقا وكان صلى الله عليه وآله وسلم على ابى حنيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا
 بقبا لكونه اكثرهم قرآنا وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه لو اختلف كل برف فاجرو كانت الضحية يصلون
 خلف الحجاج وقد اوصى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرين الف انتهى ويوم الرجل
 بالنساء لا العكس الحديث النس في الصحيحين وغيرهما انه صحت هو التميمي وراى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والعجوز من ورائهم وقد اخرج الاسما عيسى عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من
 صلى بنا وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله عليه وآله وسلم في سجدة وليس في سجدة وليس في صلاة النساء خلف الرجل
 مع الرجال نزاع واذا اختلفت في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم ان ذلك لا يصح فعليه الدليل اما عدم
 صحة الامامة المروية بالرجل فلا نه عورة وناقصة عقل ودين والرجال قوامون على النساء ولكن يطلع قوم
 ولواهم امر فكم ثبت في الصحيح ومن اتم بالمروية فقد رآها امر صلوة والمفتروض بالمتنفل والعكس لم يثبت
 معاذا انه كان يؤم قومه بعد ان يصلي تلك الصلوة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما
 واما صلوة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الليل وصلى ابن عباس وكذلك
 صلوة بالنس واليتيم والعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح ويجب المتابعة في غير مبطل الحديث
 انما جمل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر واثبت خارج الصحيح
 عن جماعة من الصحابة وقدره الوعيد على مخالفة كحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم انما يخشى الله من عباده من اذاع راسه قبل الامام ان يحول سدراسه اس حمارا يحول صورة صورة حمارا يخرجها جماعة
 ولا يتابع في شيء يوجب لبطان صلوة نحو ان يتكلم الامام بفعل فاعلا يخرج عن صورة المصلي والاختلاف في ذلك
 في السوي هو كذلك عند الجمهور انه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلى جالسا فليجلسوا ساجدا
 ومعنى كان الناس يصلون صلوة ابى بكر على الصحيح ان كان ساجدا لم يخل في العالم كثره اذا رفع المقتدى راسه
 من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين وسجودين فقلت عامة اهل العلم على ان هذا الفعل منهي
 عنه وصلوة مخيرة واكثرهم يأمرون بان يعود الى السجود ولا يؤم الرجل قوما هم له كارهون لحديث عبد الله

في صلوة الجماعة

بن عمر بن رسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ثلاث لا يقبل الله منهم صلوة من يقدم قوما هم له كارهون
 ورجل أتى الصلوة دبارا ورجل اعتد بحجرة أخرجه البوداؤد وابن ماجه وفي مسنده عبد الرحمن بن زياد بن النعمان
 الأفرنجي وفي ضعف وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث
 لا يجاوز صلواتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع وامرأة باتت ذرونها عليها ساخطا وامام قوم وهم له كارهون
 وتحدث الترمذي وضعفه البيهقي في كل النوادي في خلاصته والابرج قول الترمذي وفي الباب احاديث عن جماعة
 من الصحابة يقيى بعضها بعضا ويصلي بهم صلوة اخفها لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى احدكم للناس فلينخف فانه فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى
 لنفسه فليطول ما شاء وفي الباب احاديث صحيحة واردة في التخفيف حال في الحجة وكان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من الصلوة انما حده بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات
 لقوادس من غير حزم ولا طلب هو كذا فمن اتبع فقد احسن من لا فلا حرج وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاله
 ويقدم السلطان ورب المنزل لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمر ومروعا
 لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في الهمة ولا سلطانه ودور تقييده جواز ذلك
 بالاذن وفي لفظ لا يؤمن الرجل في بيته باخرج احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي عن مالك
 بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من ارثوا فلا يؤمنهم وليؤمنهم رجل منهم
 والا فشر ثم لا علم ثم الاثنان لما في حديث أبي مسعود بلفظ يوم القوم اقرهم لكتاب الله فان كانوا
 في القرية سوارفا علم السنة فان كانوا في السنة سوارفا قد منهم حجة فان كانوا في الهجرة سوارفا قد منهم حجة
 وهو في الصحيح وانما لم يذكر الهجرة في المختصر لانه لا حجة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح واذا اختلفت صلوة الهمما
 كان ذلك عليه لا على المؤمنين به في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم عليهم أخرجه البخاري وغيره واخرج ابن ماجه من حديث
 بن سعد نحوه وموقفهم ابي الكوثين خلفه ابي خلف الامام الا الواحد من ميمنه ثم حديث جابر بن
 عبد الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاجله عن ميمنه ثم جابر آخر فقام عن ابي النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فاخذ بايديهما فدفعهما حتى اقاما خلفه وهو في الصحيح وقد كان هذا فعلة وفعل اصحابه في الجماعة يقف
 الواحد عن يمين الامام والاشنان فما زاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيبانه
 مندوب فقط وروى عن النخعي ان الواحد يقف خلف الامام وامامة النساء وسط الصف لما روى
 من فعل عائشة انها استساقا من وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى
 فلك عن ابي هريرة الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في السند السني من حديث عبد الرحمن بن غزاة
 عن ابي هريرة في الحديث ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يورث في بيته رجل الهامونا كان يؤذن لها وامامان يوم

صلوة الجماعة

اهل اهل قال عبد الرحمن فانما رأيت مودنها شيخا كبيرا ولو لم يكن في الدنيا الا عموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم بفضل صلوة الجماعة على صلوة الفذ سبع وعشرين درجة لكفى واخرج البيهقي بسنده عن عايشتان رسول
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء الا في صلوة وجبارة والاعتناء على تقديم فروق هذه
 بالمشايخ من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن افلح قوم ولوا امرهم امررة رواه البخاري وهذا لما هي في الولاية
 والامانة العظمى والقضاء والرواية والشهادة والفتيا والامانة فلا يدخل في هذا من العجبان من خالف هذه
 السنة جواز المرأة ان تكون قاضية تلي النور المسلمين فكيف انما هي حاكمة عليهم ولم تطلع اخواتها من النساء
 اذا امتنهن انتهى حاصله وتقدم صنفون الرجال فله الصبيان ثم النساء كيرث ابني مالك لما شعري
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يحل الرجال قدام العلمان والعلمان خلفهم والنساء خلف العلمان
 اخرج احمد واخرج بعضا ابو داود وفي مسنده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث النسي انه قام
 هو وليته خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وام سليم خلفهم واما كون الاحق بالصنف الاول هم
 اولوا الاحلام والتماني فله ريث ابني مسعود الانصاري الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال يليني منكم اولوا الاحلام والمنشي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي
 قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحجب ان يليه المهاجرون والانصار لياخذوا عنه قال
 في الحجة واللا يشق على اولي الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى واما كون الام على الجماعة ان يسووا صفوهم
 ويسدوا الحللي فلما رواه ابو داود ومن حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوط الامم وسد
 الخلل في الصحيحين من حديث النسي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سوا صفوكم فان تسوية الصفوف من
 اتمام الصلوة وعن ايضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا ابو جهميل ان كبيره يقول تراصوا عند
 وثبت في الصحيحين من حديث نعيم بن بشير انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله لتسويوا صفوكم لاني الفئتين
 وجهكم فتم وهو قول اهل العلم ان تسوية الصفوف سنة وتيمم الصف الاول الذي يليه ثم كذلك لما ورد في
 الاحاديث الصحيحة من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فانه ان لم يقف
 التوهم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك
 وورد ايضا ان الوقوف بين الصفين الاول والفضل **باب** سجود السهو سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلوة ان يستحب سجدة من تدارك ما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة
 والمواضع التي ظهر فيها النقص اربعة وسباني قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الامة المحمدية
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسوي في الصلوة ليقضي الامة به في التشريع واذا كان يقول انما
 انما بشر النبي كما منسون فانما نسبته فذكروني وقال انما النبي والنبي لاسن يعني لاسن ما شرع في جبر ذلك
 انتهى وهو مسجد تان قيل التسليم او بعدة ووجه التخيير ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صح عنه انه

في الصحيحين

من سلم من ركعتين ساهيا اتم سجدة سجدين وهو في ذهاب السجدة خاص بن سلم على راس الركعتين على طعن انهما
 لا يغفلو سلم على راسهما على طعن انهما جمعة او على انه سافر فاستقبل الصلوة كذا في العالمكية في فصل النفسة
 واستخرج له الشافعي ما ذهب في فعل شيء يبطل الصلوة عمده دون سهوه واما كونه يشرع للزيادة ولو سجد
 سهوا فليس به التقدم وادون الركعة الاولى قال في السوسى عند الحقيقة ان بني عن القعدة الآخرة وقام الى الخ
 رجع الى القعدة المالم السجد وتشهد ثم سجد للسهو وان قعد الى امته بالسجدة بطل فرضه والافى في الرابعة ثم قام وسلم
 عاد الى القعدة المالم السجد للامته وسلم سجد للسهو وان قعد الى امته بالسجدة ثم فرضه في الركعة اخرى لم يكن له ان يطأ
 فان لم يصم قطع الصلوة لم يلزمه القضاء لانه انما شفع طنا وعنه الشافعية في اية حاله ذكرنا انها امته تعدد والفي
 الزائد ورأى ترتيب الصلوة ما قبل الزاكن ثم سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويترجى على ذهاب
 الحقيقة ان يقال في حديث ابن شسوة انه حكاه حاله فلهذا قام بعد القعدة ولم يصم السادسة لبيان انه غير
 انتهى واما للشك في العادة ففيه الاحاديث المتقدمه المصروفة بان من شك في العدة بنى على اليقين سجد
 للسهو قال في الحجة وهو الاول من المواضع الاربع التي ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والشأن
 زيادة الركعة كما سبق وفي معناه زيادة الركوع والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم في ركعتين فقبل
 في ذلك فصل ما ترك سجدة سجدين وايضا روى انه سلم وقد بقي عليه ركعة بشله وفي معناه ان يغفل سهوا لا يبطل عمده
 الركوع انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام في الركعتين كما ذكر في معناه ترك التشهد في القعود وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قام اليك من الركعتين فان ذكر قبل ان يسوي قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس سجد
 سجد في السهو اقول في الحديث دليل على ان من كان قريب الاستواء وسجد يسوي قائما فلا يجلس خلافا لما عليه
 العامة انتهى وفي السوسى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلوة بني على اليقين وهو الاقل سواء كان
 شك في ركعة او ركعتين او ثلثة او اربعة او اكثر من ذلك اول مرة سلمى يتقبل الصلوة وان كان لغرض له كشرائى
 على كبرائه لم يشأ بن شسوة اذا شك عمده في صلوة بغير الصواب وقال لا يطرح الشك ما اخذ الال
 واما بالتحري فان اختار الاول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى واذا سجده الامام تابعه
 الموقد لان ذلك من تمام الصلوة ولانه كان يسجد الصلوة اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ورد
 الامر بتابع الامام كما سبق **باب القضاء للفوات** ان كان المترك عمدا لا يعذر
 فدين الله تعالى احق ان يقضى وقد اختلف اهل العلم في قضاء الفوات المتركه لا العذر فذهب جمهور
 الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن حزم وبعض اصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على العماد غير العذر
 بل قضا باثم ما تركه من الصلوة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية واما ما يوجب السجود على ذلك
 ولم اجدا ما رواه من كتاب سنة الامامة في حديث التثنية حيث قال لما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فدين الصلاة ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من الغم الذي يقيد المصدر المضاف بالمثل في باب التثنية

ليس بايدي المؤمنين سواء وقد اختلفنا في الاصول في القضا وكيفية دليل وجوب المقتضى ان لا بد من دليل عليه
يدل على وجوب القضا وانما ان لا بد من دليل جديد لان ايجاب القضا هو تكليف مستقل غير تكليف الاو او محال
الاختلف هو الصلوة المتركة لغير عذر وما كان اى الترك لعذر من يوم وسواء اذ كان اشتغال
بملازمة القتال مع عدم مكان صلوة الخوف والمساقة فليس بقضا عيب تاويزة تلك الصلوة المتركة
عند زوال العذر وذلك وقتها فعملها فيه ادا كما ينبغي ذلك احاديث من نام عن صلوة او سعى عنها فوقيتها
حين يذكرها وقد تقدمت في الاول كتاب الصلوة وفي ذلك خلاف وانما ان ذلك هو وقت الاداء وقت
القضا النصيحة من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان وقت الصلوة النسبية او التي نام عنها المصلي وقت لذلك
واما المنة وكذا غير نوم وهو كمن ترك الصلوة لاشتغال بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم واصحابه يوم اخمدق عن صلوة الظهر والعصر وما صلوا الا بعد هوى من الليل كما اخرج احمد والنسائي
عن حديث ابى سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله في ذلك العصر فقط ولذلك قال الهاتن
بل اذا عفي وقت زوال العذر ما الا صلوة العبد المتركة لعذر وهو عدم العلم ان ذلك اليوم
يوم عيد ففي ثابته اى تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت اذا حصل العلم بان
ذلك اليوم يوم عيد بحديث عيسى بن النسي عن عمه لانه غم عليه الملال فاصبحوا اصديا فاجابوا كسب من اخر انما
فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم اذ اهلل بالاس فاد الناس ان يظفروا من يومهم
وان يخرجوا العيد من العدا اخرج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وحاو ابن المنذر وابن السكيت
وابن حزم واخطابي وابن حجر في بلوغ المرام وكتاب صلوة الجمعة غيب على كل مكلف لان الجمعة
من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صح من السنة المطهرة كحديث انه صلى الله تعالى عليه
والله وسلم هم باحراق من تخلت عنها وحدث في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث ابي هريرة المنتهين اقام من يومهم
التي تحتمل الله على ظهورهم لم يكن من الغافلين اخرجهم من غيرهم ومن ذلك حديث فضة من فروع اراج الجمعة واجب على كل
مكلف اخرج النسائي باسناد صحيح وحدث طلق بن شهاب الجمعة حق واجب على كل مسلم اخرج ابوداود وسائر
عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيها الى ان قبض الله عز وجل وقد صلى ابن
الاجماع على انها فرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني اجمع المسلمون على وجوب
الجمعة وانما الخلاف بل بين فرض الايمان ما ومن فرض المكافيات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد اخطأ ولم
يصح السوي فقدت الامة على فرضية الجمعة واكثرهم على انها من فرض الايمان واقفوا على ان لا الجمعة في العوالي
واحدة شرط لها الجماعة وان الموالى ان حضر فلامام ثم استغفر في الموالى فشرط الموضع والجماعة قال الشافعي كل فريضة
فيها الجوعان بالاراضيين يجب عليهم الجمعة لا سيما بالاراضيين بل كذلك والوالى ليس بشرط وقال ابو حنيفة لا الجمعة في مصر
او في ثابته وقد تقدم في الموالى شرطان ان كان الجمعة في فريضة يومها تسقط فيها سواها في غير يومها تسقط فيها الجمعة في غير يومها

صلوة الجمعة

ابن الحاجب لا يخفى المار بقدره ولا بد من قوم يتقرب بهم للقرية ولا يشترط السلطان على الأصح وفي العالم
 القروي اذا دخل البصر ولو في يومه لم يكن قبل دخول الوقت او بعد دخوله لاجتماعه عليه انتهى كلامه
 والعبد والمساقر والمريض حديث الجمعة وجب على كل مسلم في جماعتها للاربعة عبد مملوك وامره
 او صبي او مريض اخرجه البؤد او من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد اخرج الحكم
 من حديث طارق عن ابي موسى ومحمد بن وايد وفي حديث بيهقي وعديث جابر ذكر المسافر واكي الحديثين
 مهمل الحروف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان الجمعة على كل مسلم مع النداء كما في حديث
 ابن عمر وعندي داود في السوي والقفا على انه لاجتماع على مريض ولا مسافر ولا امرة ولا عبد وان كان
 منهم من سقط الفرض وعلى انه ان لم يرض او سافر جاز في المنهاج وتصح خلف العبد والصبي المسافر في الاصل
 اذا تم العدد وبغيره وفيه ايضا ولا الجمعة على مفرد من شخص في ترك الجماعة وفي العالمكية المطر الشديد لا يفتي
 من السلطان النظام سقط قال في النسخ وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرضى في تركها وقت المطر ولو قرئ
 اسفل النعلين كان يرضى في السفر ولم يجمع لاسيما للجمادى وهي كسائر الصلوات كالحج الفها
 لكونه لمبات ما يدل على انها تحت النسيان في غير ذلك في هذا الكلام شارة الى سواد قيل ان يشترط في وجوبها الا ان
 الاظم والبصاير مع والعدد المخصوص فان هذه الشرط لم يدل عليها وسيل الفيد استحبابها فضلا عن وجوبها
 فضلا عن كونها شرط بل اذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيغيرهما جماعة فتدفعها لاجب عليها فان
 خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وان تركا الخطبة فهي سنة فقط ولا حديث طارق بن شهاب المذكور
 قريبا من تقييد الوجوب على كل مسلم كونه في جماعة ومن عدوا فامتها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زمته في
 غير جماعة لكان فلهما فرادى حمزا كغيرهما من الصلوات في الجمعة المباعدة وقد بلغت السنة تلقيا معنويا من غير تلقى
 لفظا لا يشترط في الجمعة الجماعة ونوع من التمدن وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعلفاه رضى الله تعالى
 عنهم والامة المجتهدون جميعهم الله تعالى جميعون في البلدان ولا يواخذون بالبلد بل بالقبض في عهدهم
 في البلد ونفهموا من ذلك قريبا بعد قرن وعصرا بعد عصرانه يشترط لهما الجماعة والتمدن اقول وذلك لاننا
 كان حقيقة الجمعة اشاعة الدين في البلد وجب ان ينظر الى تمدن الجماعة والأصح عندي ان يكفي اقل ما يقال
 فيه قرية لما روي من طرق شتى يقوى بعضها البعض خمسة لاجتماع عليهم وعد منهم اهل البادية قال صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم الجمعة على سبعين رجلا اقول الخمسون يتقرب بهم قرية قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 الجمعة واجبة على كل قرية واقل ما يقال فيه جماعة لحديث الانقضاء والنظام لم يرضوا وارضوا الله تعالى علم
 فاذا حصل ذلك وجبت الجمعة ومن خلف منها فمؤلاهم ولا يشترط اربعون وان الامر لراعي باتمام الصلوة
 ومنه قول علي بن ابي حمزة راجع الى اللام الى آخره ليس وجود اللام شرط انتهى بخلافه قال النكاشن رحمه الله
 تعالى علما ان من تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي افترضها الله تعالى عليهم في كل يوم مع جملة اشغال

الجمعة

من شأنا الاسلام وهي صلوة الجمعة من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والامتهادات الداحضة مقضى
 من ذلك العجب فقال يقول الخطبة كركنين وان من فاته لم تصح جمعة وكان له ميلغ ما ورد عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يعقوب بعضها بعضا ويشد بعضها عن غير بعض ان من فاته
 ركعة من الجمعة فليصنف اليها اخرى وقد تمت صلوة ولا يلزم غير ذلك من الادلة وقائل يقول لا ينعقد
 الجمعة الا بثلاثة مع الالم وقائل يقول بالربعة وقائل يقول بسبعة وقائل يقول بتسعة وقائل يقول بأشئ عشر
 وقائل يقول بعشرين وقائل يقول بثلاثين وقائل يقول لا ينعقد الا باربعين وقائل يقول
 بخمسين وقائل يقول لا ينعقد الا بسبعين وقائل يقول بنجسين ذلك وقائل يقول بجميع كثير من غير تقديره قال
 يقول بان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وقده بعضهم بان يكون المالكون في مكانا وكذا من الآف وآخر قال
 ان يكون فيه جامع وحمام وآخر قال ان يكون فيه مكانا وكذا وآخر قال انها لا تجب الا مع الامام الاعظم فان لم يوجد
 او كان مختل العدلة بوجه من الوجوه لم يجب الجمعة ولم يشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها آثار من علم ولا يوجد في
 كتاب الله تعالى الا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ادعوه من كون هذه الامور
 المذكورة شرطا لصحة الجمعة او فرضا من فرضها او ركنا من ركناها قياسا العجب بالفعل الراي بابطالها من يخرج
 من يومهم من اخر عبيد المات الشبهة بما يتحدث الناس به في مجامعهم وما يخرجونه في اسماوسهم من القصص الاعاديث الملققة
 وهي عن شريعة المطهر مغفل يعرف بذلك عارف بالكتاب السنة وكل تصبف بصفتة الانصاف وكل من ثبت
 قديمه لم ينزل عن طريق الحق بالقياس والقال ومن جاء بالغلط فخطأ رد عليه ضرب به في وجهه واحكم بين العباد
 هو كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قال سبحانه وان تنازعتم في شئ فمنع
 الى الله والرسول انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا فلما
 وركب قابضون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فخذ الآيات
 ونحوها تدل بالبلغ وللا تفتيد اعظم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله وحكم الله وحكمنا به وحكم
 رسول بعد ان قبضه الله تعالى هو سنة ليس غير ذلك لم يجعل الله تعالى لاحد من العباد وان بلغ في العلم
 اعلى مبلغ وجميع منه الا يجمع غير ان يقول في هذه الشريعة بشئ لا يدل عليه من كتاب ولا سنة ولا جهم وان
 جازت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره ان يأخذ به لك الراي كائنا من كان للبحث في هذا
 ليعول جدا وقد جمعت فيه مصنفين مطولا مختصرا وتبدا الحمد الا في مشرف عية الخطبتين قبلها لان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يحسب منها قال في الجمعة سنة الخطبة ان يحل الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في كل يوم من الايام واليوم بالتقوى ويخبر رضاء الله تعالى في الدنيا
 والآخرة ويقور شيئا من القرآن ويدعو المسلمين فان الخطبة من شأنا الدين فلا ينبغي ان يخلو منها كالآذان
 وفي الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد هي كالبذر ما رايتها تلت الفقهاء على ان الخطبة فرض في الجمعة ثم خالفوا

الخطبة

فخذوا بحقيقة الفرض ذكرنا وتوحيدها وتوحيدها ان تكون في الوقت قبل الصلوة وعند الشاكلة في شرط
خطبتان قبل الصلوة واركنا خمسة حملا سد تعالي الصلوة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والوقت
بالتقوى وبذلك الثلث فرض في الخطبتين جميعا وقررة آية في احدهما ودعاء للمؤمنين في الثانية وخرجه الخمسة
عند الحنفية ما بين كذا في المسوى وتسع الخطبة على منبر للتابع فان لم يتيسر فعلى مرتفع لانه يبلغ في الاعلا فم
تعدرسه تنال في شبة او نحوها ووقتها وقت الظهر لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على انها تجزى قبل
الزوال كما في حديث النضر انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي الجمعة ثم يخرجون الى القابلة ليقبلون وهو
في الصحيح وشده حديث سهل بن هب عن ابي بصير عن ثوبان بن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى جملهم فيرجعون حين ينزل الشمس في هذا فيه التفسير بانهم صلوا قبل الزوال خمس
وقد ذهب الى ذلك الجمهور من قبل وهو الحق وذهب الجمهور الى ان اول وقتها اول وقت الظهر وعلى من
حضرها ان لا يتخطى مراقب الناس الا اذا كان اماما او كان بين يديه فرجة لا يصلها الا يتخطى كما نقله
عن الروضة الحديث عبد الله بن بسر قال بل يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة والنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يتخطى فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلس فقد اذيت اخرا جاحدا وادود والنسائي
وصححه ابن خزيمة وغيره والحديث اكرم من الارقم المحرمى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذي
يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة ويلغى بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارية تنب في النار اخرجه احمد والطبراني في
الكبير وفي اسناده رجال وفي الباب حديث منها عن معاذ بن انس عن الترمذي وابن حبة قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة اتخذه جبر الى جهنم قال الترمذي حديث غريب والعمل
عليه عند اهل العلم وفي تنبيه القائلين عن اعمال الجاهلين ومنها يتخطى مراقب الناس يوم الجمعة كذا أخرجه الشيخان
بن القيم من الكليات وقد صرح النووي وغيره بانها حرام انتهى قلنا في الباب عن عثمان بن عفان ايضا وان نصبت
حال الخطبتين لو ريث ابهر شرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة
والامام تطلب نقد لغوت وهو في الصحيحين وغيرهما واخرج احمد وابوداود ومن حديث علي قال من وامن الامام
فلما ولم يستمع ولم يصمت كان عليه كفض من الوزر من قال صدقة فكذا ومن لانا الجمعة ثم قال بكهجهت
بنيسم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده مجهول وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة وتندب له
التكبير في حديث ابهر شرة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من غفل يوم الجمعة
عسل الجنابة ثم راح فكا ما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكا ما قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكا ما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب وجاجة ومن راح في الساعة الخامسة
فكا ما قرب بضة فاذا اخرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وفي الباب احاديث في مشروعية التكبير
في المسوى شرح الموطا للاصح ان هذه الساعات ثلث طيعة بعد الزوال لا الساعات التي يدعون عليها احاديث

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

والنهار انتهى والطيب والتجمل الحديث ابني سعيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل
يوم الجمعة وليس من صالح ثيابه وان كان الطيب مس من آخره اجده والبوداء وهو في الصحيحين لفظ الغسل
يوم الجمعة واجب على كل محتكم وان لم يستن وان لم يمس طيبا ان وجد واخرج احمد والبخاري وغيرهما من حديث
سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر
ويدهن من دهنه او يمس من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسيت
للامام اذ التحم الاغفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى واخرج احمد وغيره من حديث ابني اليوب قال سمعت سوال
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده ولمس من حسن ثيابه
ثم خرج وعليه السكينة حتى ياتي المسجد فيريه ان بدله ولم يؤذ احد ثم انصت اذا خرج المني حتى يصلي كان كفاة
لما بيننا وبين الجمعة الاخرى ورجال سنده ثقات وفي الباب احاديث والدينوم من الامام لمحدث ثمرة
عند احمد وابي داود والنسائي والنسائي قال جعفر بن الزبير والدينوم من الامام فان الرجل
لا يزال يتابعه حتى يوفى الجمعة وان دخلها وفي اسناده القطاع وفي الباب احاديث ومن جملة ما يشرع يوم
الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل ومن ادرك ركعة منها فقد ادركها الحديث من ادرك
ركعة من الجمعة فليضع اليها الاخرى وقد تمت بهلولة ولطرق كثيرة يصير بها حسنا غيره وقد قدمنا انها كسائر
الصلوات وليسست الخطبة شرط من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلوة على ادراك الخطبة وقد اوضح المصنف
المقال في اجابا مطولة وقعت مع بعض الاعلام شتمه على ما يحتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو فيه
جدا وهي في يوم العيد رخصة الحديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العيدين في يوم
جمعة ثم خص في الجمعة فقال من شأن الجمع فليجمع اخرج ابو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه
بن المديني واخرج ابو داود وابن ماجه والحاكم من حديث يهريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال قد
اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شأنا اجزاء من الجمعة وانا مجمعون وقد اعلنا بالارسل في اسناده ايضا بقية بن الوليد
وفي الباب احاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر احاديث الترخيص تشمل من صلى العيد ومن لم
يصلي بل صلى النساء والبوداء وان ابن الزبير في ايام خلافته لم يصلي بالناس الجمعة بعد صلوة العيد فقال ابن
عباس لما بلغه ذلك اصل السنة وفي اسناده مقال **باب** صلوة العيدين قد اختلف اهل العلم
هل صلوة العيد واجبة ام لا وانما الواجب لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ملازمة لما قدمنا بالخروج اليها
كما في حديث امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس ان يغدوا الى صلاتهم بعد ان اجزوا الركب بروية الدلال
وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح من حديث ام عطية قالت امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان
يخرجن في الفطر والاشحى العواتق والحيض وذوات الخدور فاما الحيض فيغتسلن الصلوة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين
فالامر بالخروج ليقضي الامر بالصلوة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب والرجال اولى من النساء بذلك وهي ركعتان

يجهز فيها بالقرعة ليعر عند ارادة التخفيف سبع هم بلك لا على اهل اتيك عند الاتمام و واقربت الساعة و
 عند الشافعي تشرع صلوة العيد جماعة للمنفرد والعبد والمرء والمساكين ولا يخطب المنفرد ويخطب امام
 المسافرين وعند ابي حنيفة تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وتشرط الصلوة العيد بالشرط لصلوة الجمعة
 كذا في المسوي وغيره في الاولي سبع تكبيرات قبل القرعة وفي الثانية خمس كذلك حديث عمرو بن
 من ابي عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الاولي وخمسة في الثانية
 اخر جابر وابن ماجه وفي رواية للابن داود التكبير في الفطر سبع في الاولي وخمس في الاخرة والقرعة بعد ما طليتها
 واسناد الحديث صالح وقد صححه البخاري واخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف الترمذي ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاولي سبعا قبل القرعة وفي الثانية خمساً قبل القرعة وقد حسنه الترمذي
 وانكر عليه تحسينه لان في اسناده كثيرين عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابي عن جده وهو متروك قال النووي
 لعلة اعتضد بشواهد وغيرهما انتهى قال العراقي ان الترمذي ما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المنفرد
 سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وباقول انتهى وقد اخرجه ابن ماجه
 بدون ذكر القرعة واخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي واخرج ابن ماجه من حديث سعد القرطبي المؤذن
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولي سبعا قبل القرعة وفي الاخرى خمساً
 قبل القرعة واسناده ضعيف وفي الباب احاديث تشهد لذلك وجميع يصلح للاحتجاج به وفي السلسلة عشرة
 ذاهب هذا جميعاً قال في الحجة يكبر في الاولي سبعا قبل القرعة والثانية خمساً قبل القرعة وعمل الكوفيين ان يكبر
 كتكبير الجنازة في الاولي قبل القرعة وفي الثانية بعد ما دها مستان وعمل الحرمين ارجح انتهى ويخطب بعدها
 يأمر بتقوى الله تعالى ويذكر ويخطب لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى الى الصلوة واول شيء يبذره بالصلوة ثم ينصرف وليقوم مقابل الناس الناس الناز
 جلوس على طنوفهم فيعظم ويوسم ويامهم وان كان يريد ان يقطع لثا او يامر بشيء امر به ثم ينصرف وفي الباب
 من حديث جابر عند مسلم وغيره واول من يخطب قبل الصلوة في العيد مروان وانكر عليه ذلك واخرج الشافعي
 وابن ماجه والبوداوي من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد
 فلما قضى الصلوة قال انما يريد يخطب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فلينذهب
 وليسحب في العيد التحمل بالثياب فقد ثبت في الصحيحين ان عمر وجدته في السوق من استبق تباع فلحقها
 فاتي بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله استبح هذه فتحمل بها للعيد والوفد فقال انما هذه
 لباس من لا خلاق له فاخرج الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابي عن جده ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كان ليس بدرجة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد ابله سعيد بن الصلت
 عن جعفر بن محمد عن ابي عن جده عن ابن عباس مثله اخرجه الطبراني واخرج ابن خزيمة عن جابر ان النبي صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم كان ليس بردة الاحمر في العيدين والجمعة والخروج الى خارج البلد لمواظبة صلى الله
عليه وآله وسلم على ذلك صلى الله عليه وسلم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة العيد في المسجد لم يطرع كما في حديث
ابن شيرة عن ابى داود وابن ماجه والحاكم في اسناده مجهول ومختلفة الطريق لحديث ابى شيرة عن
البخاري وغيره قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم العيد خالف الطريق واخرج البوداء وابن ابي
نحوه من حديث ابن عمر في الباب احاديث غير نادرة وكل كل قبل الخروج في الفطر ون الاضحي لما
ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفد يوم الفطر حتى ياكل تمرات وباكلهن فترا
واخرج احمد والترمذي وابن ماجه وابن جبران والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث بريرة قال كان رسول
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفد يوم الفطر حتى ياكل ولا ياكل يوم الاضحي حتى يريج زادا احمد في كل من اضحية في اليوم
اخاويث ووقته بعد ارتفاع الشمس قد مر في الزوال لما اخرج احمد بن الحسن البناني في كتاب الاضاحي من
حديث جندب قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر خمس على قنبرين والاضحي على
قنبرين واخرج البوداء وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
انخرج مع الناس يوم عيد فطر واضحي فاكلوا البطا الامام وقال ناكلنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التمسح
اسمعيه وقت صلوة العيد واخرج الشافعي مرسل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب الى عمر بن حزم
وهو بخبر ان عجل الاضحي وباجر الفطر وفي اسناده ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف وقد وقع الاجماع
على افادته الاحاديث وان كانت لا تقوم بثبوت الجملة والما آخر وقت صلوة العيدين فزال الشمس واذا
كان الغد ومن بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض اهل العلم فحديث امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لتركيبان يفد والى مصلحهم يدل على ذلك قال في البحر جى من بعد انبساط الشمس الى الزوال للاعت
فيه خلافا ولا اذان فيها ولا اقامة لما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى
تعالى عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وثبت في الصحيحين عن ابن عباس انه قال لم يكن يؤذن
يوم الفطر ولا يوم الاضحي وفي الباب احاديث **باب** صلوة الخوف قد صلاها رسول الله
صلى الله عليه وسلم على صفات مختلفة قبل على ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية عشر وقيل
اقل من ذلك وقد صح منها انواع فمنها انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى كل طائفة كعتين فكان للنبي صلى
تعالى عليه وآله وسلم اربع وللقوم كعتان وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها انه صلى على كل طائفة
ركعة فكان له ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة اخرجها النسائي باسناد رجاله ثقات ومنها انه صلى بهم جميعا فاكلوا
وركعوا ركعوا ونواثم سجد وسجدوا الصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في الخلع فلما قضى النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه الصف المؤخر بالسجود وقاسوا ثم تقدم الصف المؤخر وناظر الصف
المقدم ونواثم كالركعة الاولى ولكن قد صار الصف المؤخر مقدما والمقدم مؤخرا ثم سلم النبي صلى الله تعالى عليه

الاضحية

والله وسلم صلوا جميعا وهذه الصلوة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عبيد الله الزرقاني عند
 أحمد وإبي داود والنسائي ومنها انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى باحدى الطائفتين ركعة والطائفة الاخرى
 ركعتين العدة ثم انصرفوا وقاسوا في مقام اصحابهم متقبلين على العدو وجاء اولئك ثم صلى النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ركعة ثم صلى ركعة ثم قضى هو الركعة وهذه الصلوة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها انها قاست
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة اخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكلهم ركعتين جميعا الذين
 مع والذين مقابل العدو ثم ركعت واحدة وركعت الطائفة التي مؤتمرة في سجدة التي يليه والاخرون فقام
 مقابل العدو ثم قام وقاست الطائفة التي مؤتمرة في سجدة الى العدو فقاموا ثم وركعت الطائفة التي كانت مقابل
 العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركعت اخرى وركعوا معه وسجد
 وسجدوا معه ثم اقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان
 وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصلوة كخرجها احمد والنسائي وابوداود ومنها انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاه العدو ثم ثبت قائما فاتبه الانفسهم ثم انصرفوا وجاه العدو وجازت الطائفة
 الاخرى فصل صلى بهم الركعة التي اقبلت من صلوة فامروا انفسهم فسلموا ثم اكبذ الصلوة ثابتة في الصحيحين من حديث
 سهل بن ابي شعبة وانما اختلفت صلوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لانه كان في كل موطن يتجرى
 ما يوجب للصلوة وانما في الحراسة وكلها مجزية لانها وردت على انحاء كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فهو جائز ليعمل الانسان ما هو اخف عليه وافوق بالمصلحة بالتميز في الحاجة واما صلوة القصر
 فقد وقع الاجماع انه لا يدخلها القصر ووقع الخلاف بل الاولى ان يصلي الايام بالطائفة الاولى لثنتين والثانية
 ركعة او العكس لم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روي ان عليا رضي الله تعالى
 عنه صلى ليلة الهرير واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الاقوال والظاهر ان الكل جائز وان صلى لكل
 طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله في غير ما وقد
 تقر صحتها امامه المتفضل بالفرض كما سبق واذا اشتد الخوف والتحم القتال صلاها الراكب والراجل او
 الى غير القبلة ولو بالايام ويقال صلوة الخوف عند التحام القتال صلوة المسالك اخرج البخاري عن
 ابن عمر في تفسيره سورة البقرة بلفظ فان كان خوف اشد من ذلك صلاها رجلا قيا ما على اقدمه او ركبا تاخري
 القبلة وغير استقبالها قال مالك قال نافع لا اري عبدا من بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وقد رواه ابن ابي عمير عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم وصف صلوة الخوف وقال فان كان خوف اشد من ذلك فركعوا ركعتين اخرج احمد وابوداود
 بسناد حسن عن عبد الله بن ابي نعيم قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى الى خالد بن سفيان الكندي

صلوة الخوف

وكان نحو عرته وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت وقد حضرت صلوة العصر فقلت اني لاخاف ان يكون
 يعني وبينه ما يوخر الصلوة فانطلقت ماشي وانا اصلي اومي ايام نحو فلما ولوت منه الحديث ومن التعبد ان
 لا يخرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك ولو انكره لذكر ذلك **باب** صلوة السفر يجب القصص
 لحديث عائشة الثابتة في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلوة كعتين كعتين
 فبريت في الحضر واقوت في السفر هذا يشعر بان صلوة السفر باقية على الأصل فمن اتم فكانه صلى في الحضر الثابتة
 اربعاً والرابعة ثمانية اعمد اثبت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة تصدق الله بها يوم
 فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع اسفاره على القصص قلت اتفقت الامم على
 جواز القصص في السفر واختلفت للمفسرين في قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تنزلوا في السفر
 وقيد الخوف اتفاقاً في اوني الخوف وقيد السفر اتفاقاً والمراد من القصص الايام في الركوع والسجود فذهب الى الاول
 جماعات من المفسرين والى الثاني يشير قول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى واذا كنت فيهم على آية القصص من غير ذكر
 الخوف ثانياً ثم ذهب الاكثرون ان القصص واجب وقال الشافعي ان شاء الله وان شاء الله والقصر افضل
 كذا في المسوى والركعتان في السفر تمام غير قصر ومعناه عند الحنفية انه لا يكون فرض للمسافر خيكتين وان صلى
 اربعاً ولم يقع التشهد بطلت صلوة وان بقوا اربعاً والاخران نفل وعند الشافعية ان المسافر اذا قصر
 في السفر فليس عليه اترك اذاناً رقيقاً بخلاف الصوم فانه يعيد بافطار اذا صار مقيماً ويجاب للقصص على من خرج
 من بلدة قاصداً للسفر ان كان دون برية وجه ان الله تعالى قال واذا ضربتم في الارض فليس
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة والضرب في الارض ليدرك على كل ضرب لكنه خرج الضرب اي المشي غير السفر فلما
 كان قطع من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى بقع الغرق ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي
 يقصر فيه المسافر شي فوجب الرجوع الى السعي سفر الفعة وشراعتن خرج من بلدة قاصداً الى محل بعيد في مسير له مسافراً
 قصر الصلوة وان كان ذلك المحل دون البرية ولم يأت من اعتبر البرية واليوم واليوتين والثلاث وما زاد على ذلك
 بحجة نيرة وغاية ماجاؤا به حديث لا يخل للمرة ثوب من بالسد واليوم الاخران تسافر ثلثة ايام بغير ذي محرم وفي رواية
 يوماً وليلة وفي رواية بريد الكيس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج به مجروحين واحسن ما ورد في
 التقدير ما رواه شعبه عن يحيى بن زيد النعماني قال سألت ائمة الصلوة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم اذا خرج مسيراً ثلثة ايام او ثلثة فاسمع صلى كعتين في المشك من شعبته اخرجه عن غيره فان قلت لم
 الدليل في نهي للمرة من السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مني لك سفر اقلت تسميته
 سفر الانيا في التسمية ما دونه سفر فقد سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسافة الثلث سفر كما سمي مسافة البئر
 سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية وتسمية البرية سفر الانيا في التسمية ما دونه سفر فان قلت اخرج
 الطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة برون مكة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عالم الفتح حجب هو اذن ستة عشر وثمانية عشرة يوما وله قول آخر موافق
 للمجموع قال الماتن وعلم ان هذه الثلاثة الابحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تمتلئ عند الاذان
 وقد اضطربت فيها المذاهب اضطرابا شديدا وتباينت فيها الاقطار تباينا زائدا انتهى وله الجمع تقدم
 وتأخير وجه ثابت في الصحيحين من حديث النضر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع قبل
 ان يزيغ الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زاعنت قبل ان يرخص صلى الظهر ثم ركب
 واخرج احمد والبوداوي والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني حصة الترمذي من حديث معاذ ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة بترك او بالقتل قبل ان يزيغ الشمس اخر الظهر ثم يجمع الى الصلوات
 جميعا واز التحمل بعد زايغ الشمس الى الظهر والعصر جميعا ثم يركب احمد من حديث ابن عباس ثم يركب
 والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني صحيح مسنده ابن العزني ولقعب بان في مسنده من لا يجمع بين
 ولا يجمعين طرق لقوى بعضها بعضا وليس فيها من القائل ما يبطل الاحتجاج بمجموعها من المغرب والعشاء
 حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين غيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا وجد السيل اخر المغرب
 حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينه وبين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصلاح ولا معارض لها
 فردت بانها اخبار احاد واوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امته جليل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم بقوله للسائل عن الجواقيت وهذه احاديث ممكنة صحيحة في تفصيل الاوقات تجمع عليها بين الامته
 واحاديث الجمع غير صحيحة لجواز ان يكون المراد بها الجمع في الفعل في الوقت فكيف يترك البين بعمل واجواب
 ان يقال اجمع حق والذي وقت هذه الواقيت ومنها بفعله وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله فاعلم فلا يؤخذ
 السنة ويترك بعضها فا حاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث الاعتذار والضرورات مع احاديث
 الشروط والواجبات فالسنة تبين بعضها بعضا لا يرد بعضها بعضا ومن تأمل احاديث الجمع وجد كلها صحيحة
 في جميع الوقت لان جميع الفعل والفاظ السنة الصحيحة ترده كذا في اعلام المتقين قال في المسوى اكثر اهل العلم
 على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وفي وقت احدهما وقالت الحنفية لا يجوز ومنى الحديث
 عندهم ان يؤخر احد الصلوتين الى آخر وقتها لعمل الاخرى في اول وقتها فيحصل الجمع صورة زودا ذلك
 عن علي وسعد بن ابي وقاص واما الجمع للملح فمتفق عليه انتهى باذان واقامة لبشر ذلك في
 الصحيحين في جميع مرفوعة **باب** صلوة الكسوفين وهي صلوة الآيات قال في المجته قد صح
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام قيامين وركع ركوعين حملا لما على السجدة في موضع الاجتهال فانه
 خضوع مثلها فيبغي تكرارها وانه صلا باجماع وقرآن ينادى بها ان الصلوة جامعة وجر بالقرعة فمن اتبع
 فقد احسن ومن صلى صلوة معتد بها في الشيع فقد عمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فلذا رتب ذلك فدعوا الله
 وكبروا وصلوا ونصوا انتهى ورجح ابن القيم الجمهور بالقرعة في صلوة الكسوف بحديث عائشة في صحيح البخار

صلوة الكسوفين

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قررة طويلة يجر بها في صلوة الكسوف واما قولهم صلى
 بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف ولم نسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في
 الجهر اصح من حديث سمرة واصح ما ورد في صفته ركعتان في كل ركعة ركوعان كونها سنة
 لعدم ورود ما يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول سنونا ثبت في الصحيحين وغيرهما من
 حديث عائشة وابن عمر وابن عباس وورد ثلاث ركوعات في ركعة فنثبت ذلك من حديث جابر
 عنه مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي صحيح ومن حديث عائشة عند احمد والنسائي وورد
 اربعة في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس وورد خمسة ركوعات في كل ركعة
 اخرجه ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابى بن كعب قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكية في صلوة
 الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابى بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وابى موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين روى
 تكرار الركوع اكثر عددا واجل وخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره انتهى بغير ملين
 كل ركوعين وورد في كل ركعة ركوع فقط في صحيح مسلم من حديث سمرة وخرجه ابو داود واهم
 والنسائي والحاكم وصحاح ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وخرجه ابو داود والنسائي من حديث
 قبضة قلت واجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلثة او ثمانية ان احاديث تكرار الركوع اصح منها
 واسلم من العلة والاضطراب وكما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا اصح واصح من حديث
 كل ركعة بركوع فلم يبق الا حديث سمرة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني ان رواتهما من الصحابة الكبر
 واكثر واخط واصل من سمرة ونعمان بن بشير فلا ترد روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة صحح الاخذ بها
 انتهي وندب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار لحديث اسماء فاذا رايتم ذلك فادعوا
 وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث ابى موسى بلفظ فاذا رايتم شيئا من ذلك فادعوا
 وذكر الله ودعاه واستغفاره وهو في الصحيحين ايضا وفي حديث النيرة فاذا رايتمها فادعوا الله وصلوا احتج بجلي
 وهو ايضا في الصحيحين **باب** صلوة الاستسقاء قال في الجمع وقد استسقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم لامة مرات على نحو كثيرة لكن الوجه الذي سئل لامة ان خرج بالناس الى المصلى مبتدئا متوضعا
 متضرعا فصل الحزمتين جهر بهم فيها بالقررة ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعو ورفع يديه وحول رواه انتهى
 ونبهه الصلوة مسنونة سن عند الجذب لعدم ورود ما يدل على الوجوب ركعتان بعد ما خطبة
 لكنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين بدا حاجب الشمس فعد على النبي حديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الرداء وهو
 في سنن ابى داود وخرجه ابو عوانة وابن حبان والحاكم وصحاح ابن السكن واخرج احمد وابن ماجه وغيرهما من
 حديث ابى هريرة قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم السبت فاستسقى فصل جبارعتين بلا اذان ولا اقامة

ثم خطبنا ودعا السدي ورجل ذوالهم نحو القبلة وانحاديه ثم قلب رواه فعل الامين على الالبسة والالبسة على الامين
وفي الباب احاديث يعنى ما ذكره من تصفاته للعداء برفع الجذب وبنزول المطر وتحول المادية من الامام وغيره وروى
سعيد بن منصور في نسخة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابو حنيفة لا يسب الصلوة في الاستسقاء
وقال الشافعي ثبت من حديث عبد الله بن زيد وابن عباس انهما صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى وروى ذلك
عن حديث يعقوب بن محمد بن النعمان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى في ابوابه وروى في ابوابه وروى في ابوابه
وعامة الصلوة في الاستسقاء وقوله فعل في ذلك المبنى على الله تعالى عليه وآله وسلم وروى في ابوابه وروى في ابوابه
وبسبب الاكل الافضل فان الله عالج في حوزة الصلوة وقد ثبت من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى في ابوابه وروى في ابوابه
وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى لم يبق في يديه وكان الضحابة فمن بعدكم يكون
بابل الصلوة ولا يمان كان من قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما فعل عمر فان استسقى بالعباس لعل
تعالى عنها تمنى الذكر والذرية الطاعة والنحر عن العصية وليست كثرة الامام ومن معه
من الاستغفار والدعاء برفع الجذب ومن جملة اوعيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغثنا اللهم
اغثنا كما في الصحيحين من حديث انس بن مالك رضي الله عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغثنا اغثنا
طبقا عذرا قاعا جلا غير رائث وهذا القطار من حديث ابن عباس وهذه الالفاظ ثابتة من رواية غيره
من الضحابة في غير سنن ابن ماجه ومنها اللهم انتم الله لا اله الا انت انت الغنى ونحن الفقراء انزل علينا الغيث
وجعلنا من ازلنا قوة وبلاغنا الى حين وهو في سنن ابى داود وابنه وصح من حديث عائشة رضي الله عنها
اللهم اسق عبادك ويميتك وانثر رحمتك واسح سحابك واسق عبادك ويميتك واسق عبادك ويميتك
في ذلك المقام جعل الامين الالبسة والالبسة وروى انه قلبي لم يطعن وروى الناس من اخرجه عنهم من حديث
عبد الله بن زيد واصله في الصحيحين كتاب الجنائز من السنة عيادة المريق لان الاحاديث في مشروعيها
متواترة وقد جعلها الشافعي من حقوق المسلمين على المسلمين في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم ان يسلم عليه في الاسلام واما في الدنيا والارض والجنات والجنة والجنة
العالمين وروى في صحيحه وروى في صحيحه وروى في صحيحه وروى في صحيحه وروى في صحيحه وروى في صحيحه
في آخر يوم من ايام الدنيا واول يوم من ايام الآخرة الشهادتين فوجبه ان يحث على الذكر والتوجه الى الله
تعالى الشفاعة في يوم القيامة من الامانة بعد قبره في حواره وروى في صحيحه وروى في صحيحه وروى في صحيحه
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن ومن الفقر والعجز ومن الجبن والبخل
ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن ومن الفقر والعجز ومن الجبن والبخل ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن
ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن ومن الفقر والعجز ومن الجبن والبخل ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن
ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن ومن الفقر والعجز ومن الجبن والبخل ومن الخوف والهمز ومن الغم والحزن

الاستسقاء

من حديث ابن عمر نحوه وفي نسخة ابو عبد الله بن عتبة وموسى بن عيسى وقد استدل بهذا على شروعيته توجيهاً
 الى القبلة ليعيش اليها لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم احياء وامواتاً وفيه نظر لان المؤمن لا يقبل الا عند
 الصلوة ويقبل الاموات في اللحد والمختصر في غير فضل فلا يتناول الحديث والافضل من وجوب التوجه الى القبلة على كل
 حي وميت اختصاراً بحال الصلوة وهو خلاف الاجماع والآل في الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن ابى قتادة
 ان ابا بكر بن عمر راى ان يوجه الى القبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لاصحاب الفطرة
 وقد اختلفت في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها فتقبل كلون مستقيماً كاستقبال كل وجه وقيل على جنبه
 اليمين وهو الاولى وتخصيصه اذا اجابت الحديث شداد بن اوس عن ابي عبد الله وابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقي
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتاكم فانتمضوا بالبصر فان البصر يتبع الروح وتقولوا
 خير انما كان كما كان في نوسن على ما قال ابو الليث واخرج مسلم في صحيحه ان الروح اذا قبضت توجه بالبصر وقساعة يابس
 عليه حديث اخر رواه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
 مرفوعاً وقد اخرج نحوه صاحب سند الفروع من حديث ابى الدرداء وابى ذر ورواه غيره نحوه ايضا
 ابو اسحق في فضل القرآن من حديث ابى زرارة قال قال ابن جابر في صحيح المراءى قوله اقرؤا على موتاكم تس من حضرت
 الميت الميت واذنك القعدة اموتوا لا اله الا الله والمبادئ اربعة هي اة الاله الجوهري حياثه لما اخرج
 البراءة وروى عن حديث الحسين بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 فقال اني لا اراى طلحة الا قد حدث بالموت فاذا نوب اليه واعلموا انه لا ينبغي له ان يغيب عن الناس من ظهر على له
 واخره احمد والترمذي عن حديث علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 والامير اذا وجدت كفها وانما اذا كان يظن انه لميت فلا يخل من فنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرسم
 وغيره والقضا بدنيته الحديث امتار صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلوة على الميت الذي عليه
 ومن حتى التزم بذلك بعض الضميمة والحدوث معروف وصيحت نفس المؤمن حلقه بدنيته حتى يقضي عنه اخرجه
 احمد وابن ماجه والترمذي عن حديث ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته به في جرة وتبر في اعيين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا
 بحجرى العادة بذلك في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحججه لتقبله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم في قبره من طعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند ابي جابر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 من حديث ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ان عيسى بن مريم والابا ديش في ذلك كثيرة لو لم يكن منها الا حديث النبي عن ان ميوت الميت
 الا وهو حسن الظن به وحدثنا المفضل بن عمر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 فقال ارجوا له وانما في نوبى فقال يا اجتماعي فاسلموا في مثل هذا الموضع الا نزل الجنة او كما قال

هذا الحديث يدل على ان الميت اذا حضر الموت توجه الى القبلة

وبتوب اليه والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لبسطها وفي الصحيحين إن النبي
بتوب عبده وإن باب التوبة مفتوح لا يغلَق وتخلص عن كل ما عليه وجوب ذلك معلوم وإذا أمكن
بإرجاع كل شيء لمن هو له من دين أو ودنية أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وإن لم يكن في الحال فالوصية
المفضلة هي أقل ما يجب وورد الأمر بالوصية وأنه لا يحل للأحد أن يميت إلا بوصية عند رأسه كما في الأحاديث
الصحيحة **فصل** ويجب غسل الميت على الأحياء وهو مجمع عليه كما حكى النووي ويستند هذا الإجماع
أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأمير صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغسل الذي وقصته ناقته وغسل
ابنته زينب وبما في الصحيح والقريب وبما بالقرب إذا كان من جنسه لحديث ليلى أقر بك
أن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن تروى عنده خطأ من ولع وإمالة أخرجه أحمد والطبراني وفي إسناده
جاء البخفي وأحمد وإن كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة مزية وزيادة فهو شفقة يوجب كمال العناية
ولا شك أنها وجب مرجع مع علم القريب بما يحتاج إليه في الغسل وأحد الزوجين بالآخر أو لي لقوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما نكر يومت قبلي فغسلتك وكففتك ثم صليت عليك فتمت
أخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي إسناده محمد بن إسحق ولم يضره نقد
تابعه عليه صالح بن كيسان وأصل الحديث في البخاري بلفظ ذاك لو كان وأنا حي كنت غفرك وأدعوك
وقالت عائشة لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا ساءه
أخرجه أحمد وابن ماجه والبوداودي وقد غسلت الصديق زوجته أسما كما تقدم في الغسل لمن شغل ميتا وكان
ذلك مخضرا من الصحابة ولم ينكره غسل علي فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بإسناد
حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور في السوسى الفقهاء على جواز غسل المرأة زوجها أو تغسلوا في غسل الزوج
أمرته قالت الحنفية لا يجوز فإن لم يكن إلا الزوج ميتا وقال الشافعي يجوز لما مر ويكون الغسل ثلاثا
أو خمسا أو أكثر جماعا وسدس لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للغسلات لابتة زينب
اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن بما روي وسدس وجلن في الأخيرة كافورا وهو في الصحيحين
من حديث أم عطية وفي لفظ لهما أيضا اغسلنها وتر ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتن
وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات إلى الغاسل وفي حجة أنما أمر بالسدر وزيادة الغسلات لأن الغرض
منظفة الأوساخ والرياح المنتنة انتهى وفي الأخيرة كافورا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجلن في
الأخرة كافورا كما سبق وإنما بالكافور في الأخيرة لأن من خاصيته أن لا يسرع التغير فيما استعمل أو يقال إن
فوائده لا يقرب منه حيوان موزى وقد قدم الميا من ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الأحياء ويحصل
الكرام بهذه الأعضاء ودليله قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أم عطية هذا البذر أن يبسا منها ومواضع
الوضوء منها قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة في ظفر أس الميت ثلاث طفا كقول في الصحيحين في غسل ابنته

اجعلوا راسها ثلاثة قرون قالت اعلمتية لفرنا راسها واصبحت اذ قرنها ثلاثة قرون والقبة ان غلظها فزد ذلك
 بان يشبه رنية الدنيا وانما يسيل شعرها شقتين على شديهما وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احن بالانبياء
 انتفى قلت وفي ذلك رؤا سنة بعض الراي الفاسد والقياس الكاسد ولا يغفل الشهيد بل يفرق في ثيابه واما
 تنويعها بما فعل لم يتبع صورة بقا عمل ابدى الراي وقد جرت سنة في الشهيد ان لا يغفل لما ثبت عنه صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم من ترك غسل شهادته او احد وغيرهم ولم يروا غسل شهيد او به قال الجمهور واما من اطلق عليه اسم الشهيد
 كما لمطعون والبطون والنفسا ونحوهم فقد كل في البحر الاطاع انهم لم يملكون **فصل** ويجب تكفينه والاعمال
 في التكفين التشبه بحال النائم السجى بثوبه الكمل في الرطل الزاير ويغسل بالماء في البرقة مرة مع زيادة والماء
 يابس من زيادة السنة بما يسترة الامر صلى الله عليه وآله وسلم باحسان الكفن كما في حديث اذ الكفن احكم
 اخاه فاحسن كفنه وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى قتادة والكفن الذي لا يستر ليس بحسن ولو لم يعلل عنه
 ادى الكفن لامر صلى الله عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن عمير في القبرة التي لم تترك غير كما في الصحيحين وغيرهما
 من حديث جابر بن الارت ولا بأس بالزيادة مع التمكن من غير مخالفة لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان ينال النساء ثوبا ثوبا وهو عند الباب فمالهن احتقن ثم الدرغ ثم اغتسلوا
 ثم ارجعت بعد ذلك في الثوب الاخر اخرج ابو داود من حديث ليلى بنت قائف التقيقة وقد كفن صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة اواب بحولته جد وبانته ليس فيها قميص المعاماة اخرج فيها اذ رجا وهو في الصحيحين اخرج
 ابو داود من حديث علي بن ابي طالب في الكفن فانه يسلب سراعا قبل ان ياد العدل بين الاخرط والتفريط وان
 لا يتخلوا عاونه بحالته في الخالاة والاولى ان يكون الكفن من الابيض حديث البسواسن ثيابكم البياض فلها
 من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم اخرج احمد وابو داود وابن ماجه والترمذي ومحمد والشافعي وابن حبان والحاكم
 البهيقي وصححه ابن القطان وفي منها واحد حديث اخر عن عمر بن الخطاب وشجرة والنس وابن عمر والى الكرد او وكفن الشهيد
 في ثيابه التي قتل فيها فقد كان ذلك سنة فعل الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين مع ما اخرج احمد
 وابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء ان يخرج
 عنهم الحديد ويجلدوا وقال دفنوه برباطهم وثيابهم واخرج احمد من حديث عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يوم أحد ركبوا موتهم في ثيابهم وذلك ب تطيب بدن الميت وكفنه حديث جابر عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثيابه رجال الصحيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جرم الميت فاجز
 ثمنه وقلوه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الحرم الذي قصته ناقة ولا تسو طيب هو في الصحيحين حديث ابن عباس فان في ذلك
 يشهد ان غير الحرم طيب ليس يلحق فكيف صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فان بيعت ثيابا قال في الحجة وجب الصبر اليه الى هذه النكته
 انما الذي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثيابه الذي يموت فيها **فصل** ويجب الصلوة على الميت
 لان اجتماعه من المؤمنين شافعين للميت لا ينافي بل يرفع في نزول الرحمة عليه والصلوة على الاموات ثابتة بثبوتها في

الصلوة على الميت

من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل استحباب ولكنهما من اجابات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاسوات
 في حيوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يوزونه كما في حديث السواد التي كانت اتقم السجدة فانه لم يعلم النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد ذلك فقال لهم الا اذ نتموني وهو في الصحيح وامتنع من الصلوة على من عليه
 دين وامرهم ان يصلوا عليه ويقوموا امام حذاء راس الرجل ووسط المرأة ثم رثا النبي بن
 مالك انه صلى على جنازة جل فقام عند راسه فلما رقت اتي بجنازة امرة فصلى عليها فقام وسطها ثم سئل عن
 ذلك قيل له هكذا كان سوال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قممت ومن المرأة حيث قممت
 قال نعم اخرجه احمد والبودود والترمذي وحسنه وابن ماجه واللفظ لابي داود وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يصلي على الجنازة كصلاته كيكبر عليها الرعايا يقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم وفي الصحيحين من حديث
 سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على امرة بابت في نفاسها فقام عليها رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلوة وسطها ولا يخالف هذا رواية العجيزة فان عجيزة المرأة هي وسطها واختلفت
 في المسئلة معروف وهذا هو الحق ويكبر امر بها وخمسا لورود الادلة بذلك اما الاربع فثبتت بثبوت استئثار
 من طريق جماعة من الصحابة ابي هريرة وابن عباس جابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت بن
 مشعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم واما الخمس فثبت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان يده
 بن ابراهيم يديه على جنازة امر بها واكبر على جنازة خمسا فسالته فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يكبر اخرجه مسلم واحمد والسنن واخرج احمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فأكبر خمسا ثم التفت فقال انسييت ولا
 وبهت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فكبر خمسا وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجارري
 وهو ضعيف وقد اختلف الصحابة ومن تبعهم في عدد تكبير صلوة الجنازة فذهب الجمهور الى اربع وذهب جماعة
 من الصحابة فمن بعدهم الى خمس وقال القاسمي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى سبع
 قال ابن عبد البر والنقد اجماع بعد ذلك على اربع واجمع الفقهاء واهل الفتوى بالامصار على اربع على ما جازي في الاحاد
 الصحيح وما سوى ذلك عندهم فشهدوا ولا يثبت اليانته وبه الدعوى مردودة فالخلاف في ذلك معروف
 بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمسة بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية الا ان يصح
 ما رواه ابن عبد البر في الاستدراك من طريق ابى بكر بن سليمان بن ابي حنيفة عن ابيه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يكبر على الجنازة اربع وخمسا وسبعا وثمانيا حتى جاب موت النجاشي فخرج فكبر اربعاً ثم ثبت النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم على اربع حتى توفاه الله تعالى على ان استمره على الاربع لا يمنع ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم من الخمس ما لم يقل قولاً لا يفيد ذلك وقد اخرج الطبراني في الاوسط من جابر بن فروة صلوا على موتاكم كليل
 والمنهارة الصغير والكبير والذنى والايثار اربعاً في اسناده عمرو بن هشام البصري في تفرد به عن ابن ابي عمير واما حق
 هذا بان لا يصح ولا يثبت وقد روى البخاري عن علي بن ابي ربيعة عن سهل بن خبيث سنا وقال انه شهد بدرا وروى

الصلوة السنية

واختلاف اهل العلم في ذلك فليرجع اليه فان هذا المقام من العارك ويصلي على القبر وعلى الغائب لم يثبت
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى الى قبر طرب فصلى عليه وصنفوا خلفه وكبر أربعاً وروى في الصحيحين من حديث
 ابن عباس وكذلك صلوة على قبر السوداء التي كانت تقيم المسج وهو الضاني الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
 وصلى على قبر ام سعد وقد نفي لذلك شهر اخرجه الترمذي وصلى على النجاشي وهو واصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من
 حديث جابر والى ههنا وهو مات في دياره بالجيشة فصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة والاختلاف
 في الصلوة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به قال ابن القيم في اعلام المتقين ردت هذه
 السنين المحكمة بالمشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي
 على القبر فذا قوله وهذا فعله ولا ينافي احدهما الآخر فان الصلوة المنى عنها الى القبر غير الصلوة التي على القبر فلهذا
 صلوة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسج افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبره من
 جنس الصلوة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلوة في الضميين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين
 كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فابن العن فاعله وحذر منه واخبر ان الله شرع الخلق كما
 قال ان من شر الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد الى بافعله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم مراراً متكررة وباللذ التوفيق **مخصل** ويكون المشي بالجنازة سرعياً لحديث أبي بكر
 عند احمد والنسائي والى داود والحاكم قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانا لنكاد نزل
 بالجنازة وملا واخرج البخاري في تاريخه قال اسرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات
 سعد بن معاذ واخرج البخاري وسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة فرتبوا الى الخيرة وان كان غير ذلك فشتتوا عنه فافعلوا وقد ذهب الجمهور
 الى ان الاسراع استحباب قال ابن حزم بوجوه وذهب بعض اهل العلم الى ان استحباب التوسط في ريث أبي موسى قال
 مرت برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جنازة تخض تخض الزرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عليكم القصد اخرجه احمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناد ضعيف واخرج الترمذي والبوداوي من حديث ابن مسعود قال
 سالنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المشي خلف جنازة فقال لا دون الخشب فان كان خيراً فاجعلتموه
 وان كان شراً فلا يعبد الا اهل النار وفي اسناده مجهول ولا يخف ان حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به على
 قرض عدم وجوده بالعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلفظ الامر واحديث ابن مسعود فلا ينافي في الاسراع
 لان الخشب هو ضرب من العود وما دونه اسراع والمشي معها سنة وهو ظاهر لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كان يمشي مع الجنازة وهو محتاج اليها كما يفيد ذلك الاحاديث المتقدمه في صفة المشي والاحاديث الآتية في التقديم
 والتأخير على الجنازة وحديث أبي هريرة الثابت في الصحيح من اتباع جنازة مسلم ايماناً واحتساباً الحديث والحمل لها

وحيث
 كان
 المشي

سنة لحيث ابن مسعود قال من اتبع جنازة فلجمل بجانب السرير كلها فانه من السنة ثم ان شاذ فليطوع
وان شاذ فليدع اخرجه ابن ماجه وابوداود والطيا السري والبغتي من روايه ابى عميرة بن عبد الله بن مسعود
عنه وفي الباب عن جماعة من الصحابة والا حادوث يقوى بعضها بعضا ولا تقصر عن افادة مشروعية حمل المتقد
عليها والمتاخر عنها سواء لما ثبت في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يشيرون حول جنازة ابن الدخاخ
واخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذي وصححه من حديث المغيرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا
خلف الجنازة والماشي امامها قريبها منها عن يمينها وعن يسارها وانظروا ابى داود الماشي مشي خلفها وامامها
وعن يمينها وعن يسارها قريبها منها وفي لفظ للاحمد والنسائي والترمذي والراكب خلف الجنازة والماشي حيث
شاذ منها واخرج احمد وابو السنن من حديث ابن عمر انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر مشيرون
امام الجنازة ومحمد بن حبان وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان المشي امام الجنازة افضل لبعضهم الى المشي خلفها
افضل والحق ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مشي امامها وخلفها وفي
جوانبها وقد ارشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم فكل مكان من الاكابر المذكورة هو من حلية
ما ارشد اليه قال في الحجة وهل مشي امام الجنازة او خلفها وهل يجها اربعة او اثنان وهل تسيل من قبل رجلية او القبلية
المختار ان الكل واسع وانه قد صح في الكل حديث او اثر انتهى ويكره الركوب لحديث ثوبان قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبا ناقلا الاستحيون ان تلاكته الله على اقدامهم ونظم
على ظهور الدواب اخرجه ابن ماجه والترمذي واخرج ابوداود من حديث ثوبان ايضا ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اتي بابة وهو مع جنازة فابى ان يركبها فلما انصرف اتي بابة فركب ف قيل له فقال ان الملك
تمشي فلم اكن للراكب وهم يشيرون فلما ذهبوا ركبت وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدخاخ
ماشيا ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذي وقال صحيح ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله
الراكب خلف الجنازة لا يمكن ان يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة والله او ان يكون الراكب خلفها
ان يكون اجدا على وجه لا يكون في صورة من مشي مع الجنازة ويحجم النعي لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجه
والترمذي وصححه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهي عن النعي وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم اياكم والنعي فان النعي عمل الجاهلية اخرجه الترمذي وفي اسناده ابو حمزة ميمون الاعور ليس بالقوي
وفي الباب احاديث والنيابة لحديث من نبح عليه يعذب بما نبح عليه وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث
المغيرة وعلى النيابة يحمل الاحاديث الواردة في النهي عن البكا وان الميت يعذب ببكاء اهله عليه وفي صحيح مسلم
من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نبح عليه واخرج احمد وسلم
من حديث ابى مالك الاشعري الناحية اذ لم تب قبل موتها تقام يوم القيمة وعليها سبيل من نظر ان ودرعا
من جراب واخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابى موسى بلفظ انا برئى مما برئ منه رسول الله صلى الله تعالى

رواية الجنازة

عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من الصالحة والخالقة والشاقة واتباعها بنار
 وشق الجيب والدعاء بالويل والثبور لحديث أبي ثبرة قال اوصى أبو موسى حين حضر الموت فقال
 لا تتبعوا في محبر قالوا ائمت شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه ابن ماجه وفي اسناده مجهول
 وقد كان هذا الفعل من افعال الجاهلية وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال ليس مناسن ضرب الخردوشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية ولا يقعد المتبع لها حتى توضع
 لحديث اذا رايتم الجنازة فقوموا لها من اتبع فلا يجلس حتى توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد
 وخرج البوداود من حديث ابي هريرة نحوه وقد وردت احاديث صحيحة في القيام للجنازة اذا مرت لمن كان قاعلا
 كحديث اذا رايتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم او توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره
 مسك من حديث كنان قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنازة ثم قدروا في روايته من حديثه قال كان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد
 والبوداود وخرج البوداود والترذلي وابن ماجه والبرز من حديث عباد بن الصامت ان اليهود قالوا لما
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم للجنازة بهذا الفعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلسوا وقالوا فهم في هذا
 بشرب رافع ليس بالقوى فانما ذكرناه ان القيام لها اذا مرت منسوخ واما قيام الماشي خلفها حتى
 توضع على الارض فحكم لم يشنع قبل القاضي عياض ذهب جميع من السلف الى ان الامر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا
فصل دفن الميت اى سواراة جيفة في حفرة قبر بحيث لا تشبه وبغية السباع ولا يخرج له سيب
 المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة بثبوتنا ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احفوا
 واعفوا وحسنوا اخرجه النسائي والترمذى وصححه ولا بأس بالضحج والحدادى لان الحدادى اقرب من كبر الميت
 واما الحدادى على وجه من غير ضرورة سوراذب ودليله حديث ان ابا عبدة بن الجراح كان ليضرح وان ابا طلحة
 كان ليحد وقد اخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس باسناد ضعيف وخرج احمد وابن ماجه من حديث النسائي قال
 لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يحد واخر ليضرح فقالوا استخبرنا نزعتهما فاما سابق
 تركناه فامرنا باليهما فسبق صاحب الحد فليروا اسناده حسن فتقبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يلحق في حياته
 هذا الميود به ليضرح يدل على ان الكل جائز واما اولوية الحد فليدعي ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا اخرجه احمد واهل السنن وقد سنده الترمذى وصححه ابن السكن مع ان في اسناده
 عبد الاعلى بن عامر وهو ضعيف وخرج احمد والبرز وابن ماجه من حديث جرير بن عبيد بن عمير وهو ضعيف
 وقد ذهب الى ذلك اكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز الحد والشق ويدخل الميت من
 موخر القبر لحديث عبد الله بن زيد انه دخل ميتا من قبل رجل القبر وقال هذا من سنة اخرجه البوداود وخرج
 ابن ماجه من حديث ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حدين معا ذسلا وقد روى الشافعى

من حديث ابن عباس والوكيل النجاد من حديث ابن عمر النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم سل من قبل رسول الله
وقدری البیهقی من حديث ابن عباس ابن مسعود وبريدة انهم ادخلوا النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم من حجة
القبلة وقد مضى البیهقی والاعراض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلی الله تعالی علیه وآله وسلم ويوضع
على جنبه الايمن مستقبلاً وهو مالا اعلم فيه خلافاً ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاثاً حينئذ
لحديث ابی هريرة ان النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم صلی على جنازة ثم قی قبل الميت فغشی علیه من قبل رأسه ثلاثاً اخرجه
ابن ماجه والبوداؤد وسنده صحيح للکما قال البو حاتم واخرج البزار والدارقطني من حديث عامر بن سبقة ان النبی
صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حتى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً وفي الباب غیر ذلك ولا يرفع القبر زيادة على
شبه حديث علي بن عقیل وأحمد وأهل السنن انه لا يشترط ان يكون رسول الله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم على ان لا يدع مثلاً
الا لمسوا لا قبر امشرفاً الا سواه وفي مسلم ايضا وغيره من حديث واكثر ان النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم نهي ان
يبنى على القبر واخرج سعيد بن منصور والبیهقی من حديث جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلی الله تعالی علیه وآله
وسلم شرس على قبر ابی ابراهيم ووضع عليه صباراً ورفع شبرا والزیارة للموتی مشروعة اى زیارة القبور لم یثبت
كنت انہيتم عن زیارة القبور فقد اذن لعمري زیارة له فزوروا فانها تذكر الآخرة اخرجه الترمذی وصححه وهو
صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث ابی هريرة بنحو ذلك وفي الباب احاديث وقد قيل باختصاص ذلك
بالرجال لحديث ابی هريرة ان النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم لعن زوارات القبور اخرجه أحمد وابن ماجه والترمذی
وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن ثابث عن ابي حمزة وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد ابن
والحاكم والبزار بسنده وفيه صالح مولى التوءمة وهو ضعيف وقد وردت احاديث في نهي النساء عن اتباع الجنائز
وهي تقوى المنع من الزیارة وروى الاثر في سننه والحاكم من حديث عائشة ان النبی صلی الله تعالی علیه وآله
وسلم خص من في زیارة القبور واخرج ابن ماجه عنها مختصراً ان النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم خص في زیارة القبور
فيمكن انما ارادت الترخيص الواقع في قوله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم كنت ينسبكم عن زیارة القبور كما سبق فلكم
في ذلك حجة لان الترخيص العام لا يعارض النبی الخاص لكنه يؤيد ما عاينته ما في صحيح مسلم عنها انها قالت يا رسول الله
كيف تقول اذا زرت قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين الحديث وروى الحاكم ان فاطمة رضي الله تعالی
عنها كانت تزور قبر عمها الخمره كل جمعة ويجمع بين اللولة بان المنع من كانت تفعل في الزیارة الا يجوز من نوح
ونحوه والاذن لمن لم تفعل ذلك ويقف الزائر مستقبلاً للقبلة لحديث انه جلس رسول الله صلی الله تعالی
عليه وآله وسلم مستقبل القبلة لما خرج الى المقبرة اخرجه البوداؤد من حديث البزار وهو صلی الله تعالی علیه وآله
وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فاذا مشروعية فعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى تدفن وكذلك
مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من موحاة وقود كما يقعد وقد كان صلی الله
تعالی علیه وآله وسلم يقول عند زیارة السلام عليكم اهل ارقوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله

لنا ولكم العافية فينبغي للزائر ان يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا اهل القبور لعن الله
 ولكم وانتم سلفنا نحن بالاثرة والصدق على العلم ويحرم اتخاذ القبور مساجد الا لحديث في ذلك كثيرة
 ثابتة في الصحيحين وغيرهما ولها الفاظ منها لعن الله اليهود واتخذوا قبور انبيائهم مساجد وفي لفظ قاتل الله اليهود
 الحديث وفي لفظ لاتخذوها قبوري مسجدا وفي آخر لاتخذوا قبوري وثنا واتخذوا القبور مساجد ثم ان يكون
 بمعنى الصلوة اليها او بمعنى الصلوة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عيدها قال المصنف
 واما من اتخذ مسجدا في جوار صلي وقصد التكبير بالقرب منه لا لتعظيمه ولا لتوجه نحوه فلا بد خل في ذلك الوعيد
 انتهى ولتقريبه في سبل السلام وقال قوله لا لتعظيمه يقال اتخذوا مسجدا بقربه وقصد التبرك به تعظيم له ثم حاد
 المعنى مطلقة ولا دليل على التعليل كما ذكره الظاهر ان العلة من الذرية والبعد عن التشبه بعبدة الاوثان التي
 تعظم الاجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في الفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع
 بالكلية ولا سبب للايقاد والسرغ عليها الملعون فاعلم ومفاسد ما بنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر
 وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 زائرات القبور اتخذن عليهن المساجد والسرغ وقد حققنا ذلك في رسالتنا مستقلة انتهى ومن خرجتها كما
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله من تشيد المساجد
 ابو داود وصحاح ابن حبان قال ابن عباس لعن الله من تشيد المساجد كما زعمت اليهود والنصارى التشديد رفع البناء وتزيين
 بالشيء وهو يخص الحديث ظاهر في الكراهة او التحريم لقول ابن عباس كما زعمت اليهود والنصارى
 فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء المساجد الا ان يحسن الناس من امرهم والبر والبركة
 القلوب عن الاقبال على الطاعة وينسب الخشوع الذي هو روح جسم العباداة والقول بانهم يخرجون من المحراب باطل
 قال الامام المهدي اليميني في البحران تزيين المزين لم يكن براهي ذي حل وعقد ولا سكوت رضا اي من العلماء
 واما فعله اهل الدول الجبارة من غير موافقة لاهل الفضل وسكت المسلمين والعلماء من غير رضا وهو
 كلام حسن وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله من تشيد المساجد اشعار بان لا يسن فانه لو كان حسنا لامر الله تعالى
 به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخرج البخاري من حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان
 على عمدة مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمدة خشب النخل فلم يزد فيه اوكبر شيئا وزاد فيه عمدة وبناه على بناء في عهد
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باللبن والجريد واعاد عمدة خشب ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة
 وبني جدرانها بالاحجار المنقشة والقصة حول عمدة من حجارة منقوشة وسقفها بساج قال ابن بطال وهذا يدل
 على ان السنة في ببناء المساجد قصد ترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى عنه مع كثرة الفتوحات
 في ايامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدين عاكفان عليه انما احتاج الى تجديده لان جريد النخل كان قد نخر في ايامه فقال
 عند عمارته اكن الناس من البطر واياك ان تحملا وتصرفا فتفتن الناس ثم كان عثمان المال في زمنه اكثر منه

فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء المساجد الا ان يحسن الناس من امرهم والبر والبركة

بما لا يقتضي الزخرفة مع ذلك انكر بعض الصحابة عليه اول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك ذلك
 في او اخر عصر الصحابة وسكت كثير من اهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة قتال وتسر عيها لم يثبت لعن
 زائرات القبور والمتحدين عليها المساجد والسرج اخرج احمد وابو داود والنسائي والترمذي حسانه وفي اسناده
 ابو صالح باوام وفيه مقال : اخرج احمد وابو السنن قال بنى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يحصن القبور
 ليقعد عليه وان بنى عليه وزاد الترمذي وان يكتب عليه ان توطى صحرا وخرج النبي عن الكتابة ايضا النسائي
 وقال الحكم ان الكتابة وان لم يخرجها سلك في على شرطه والقعود عليها لما لا يخرجها سلكم واحمد وابو السنن
 من حديث ابيه في قوله قال ان مجلس احدكم على حجرة فتهرق ثيابا فيخلص الى جلد خيل من ان مجلس على قبر واخرج
 احمد بسناده صحيح عن عمرو بن حزم قال اني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ
 صاحب هذا القبر قال في الحجة ومعنى ان لا يقعد عليه قيل ان يلزمه المتزورون وقيل ان يطأوا القبور وعلى هذا
 فالمعنى اكرام الميت فالحق التوسط بين التعليل الذي يقارب الشرك وبين الابهات وترك الموااة به وسكت
 الاموات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد انقضوا الى ما قدموا اخرج الجار
 وغيره من حديث عائشة واخرج احمد والنسائي من حديث ابن عباس لا تسبوا الاموات فتؤذوا الاحياء
 وفي اسناده صالح بن بهمان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما رواه عنه من حديث سهل بن سعد والخيرة
 والتعزية مشروعة لحديث من عزي مصابا فله مثل اجره اخرج ابن ماجه والترمذي من حديث
 ابن مسعود وثنا انكره الحديث على بن عام واخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال من يؤمن بغري اخاه بصيته الاكساه الله عز وجل من علل الكرامة يوم القيامة
 اسناده ثقات واخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وجارت التفرقة بمعوا قال لا يقول ان في الله عز وجل من كل عيبته وخطا من كل باك ودك من
 كل فائت فبا الله شقة او اياه فارجا فان المصاب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبد الله بن عمر
 وهو متروك واخرج البخاري بسننه من حديث اسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فامرسلت اليه احدى نباته تدعوه وتكلمه ان صعبا لها او ابنا لها في الموت قال للرسول ارجع اليها فاخبرها
 ان تئذ ما اخذو تئذ ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فمرا فلتصبر وتحتسب فيبقى التعزية بهذه الالفاظ الثابتة
 في الصحيح ولا يجل عنها الى غير ذلك اهداء الطعام لاهل الميت لحديث عبد الله بن جعفر
 قال لما جازى جعفر بن قتل قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنعوا لآل جعفر طعاما ففدناهم بشغلهم
 اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه ومحمد بن السكن حسانه الترمذي واخرج نحوه احمد والطبراني
 وابن ماجه من حديث اسما بنت عميس ام عبد الله بن جعفر واخرج احمد وابن ماجه بسناده صحيح من حديث جابر
 قال كنا بعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعوا الطعام بعد دفنه من النياحة ولا يعارض هذا ما ثبت عن النبي

عن
 ابن
 مسعود

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرّف وكرّم كتاب الزكوة وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركان
 ومنه ورمى من ضرورياته ولكنها لا يجب الا فيما اوجب فيه الشارع الزكوة من الاموال وبينه للناس بيان
 لمثل قوله خذ من أموالهم صدقة وآتو الزكوة كما بين للناس قوله تعالى اقيموا الصلوة لما شرعه الله تعالى من
 الصلوات التي بينها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتق وقد توبع كثير من اهل العلم
 ايجاب الزكوة في اموال لم يجب له الزكوة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعض الاموال بعدم
 الوجوب كقوله ليس على المرء في عبده ولا فرسه هدية وقد كان للصحة اموال وجواهر وتجارات وخصرا واشتلم
 يأمرهم الله تعالى عليه وآله وسلم بتزكيتها ذلك لاطلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك ليس للناس بانزل المهر فقد اودنا
 في هذا المختصر بحيث واشرنا الى اشياء من الاموال التي لا زكوة فيها مائة فاجاب بعض العلماء عن الاموال التي يجب فيها الزكوة
 كما يستخرج ذلك انتهى يجب في الاموال التي سببنا بيانها عن قريب جمعت الامة على ان منع الزكوة كبيرة قال في
 العالمكية هي فريضة محكمة يكفر جاحدا بالتقيل بانها قال لك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى
 فمستطاع للمسلمين اخذها كان نقا عليهم جادة حتى يأخذوها منه وبلغنا ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال للمعتزوني
 عقلا لما جاهدتم عليا في المسوى اذا كان المالك مكلفا اعلم ان هذه المقالة قد نبهنا من سببها فاذا راجع المانضيا
 ووقف حيث اوقفه الحق علم ان هذا هو الحق فيما به ان الزكوة هي احد اركان الاسلام ودعامته وقوامه ولا غللا
 ان لا يجب شيء من الاربع الا اركان التي الزكوة فاستتمها على غير مكلف فاجاب الزكوة عليه ان كان بديل فما هو
 فما جازع الشارع في هذا شيء مما تقدم به بجهة كما يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امر بالتجارة في
 اموال الا يتم سلكها الزكوة فلم يطلع ذلك في شيء من فروعها الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانما ما روى
 عن بعض الصحابة فلا حاجة فيه وقد عورض بشك كما روى البيهقي عن ابن مسعود قال من دلى مال يتيم فاحس عليه عشرين
 فاذا دفع اليه ما اخبره بما فيه من الزكوة فان يشاكركي وان يشاكرك وروى نحوه ذلك عن ابن عباس وان
 قال قائل ان الخطاب في الزكوة عام كقوله خذ من أموالهم صدقة ونحوه فذلك ممنوع وكيس الخطاب في ذلك الممنوع
 له الخطاب وهم المكلفون وايضا بقية الاركان وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من
 ليس بمكلف فخطابات بها عاتة فلو كان عموم الخطاب من الزكوة مسوغا لاجابها على غير المكلفين لكان العموم
 في غير ذلك وانما باطل بالجماع وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية اعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله لظهرهم وذكيمهم با قال لا معنى لتطهيره المصبي والمجنون ولا تزكيتها
 وبالحجة فاموال العباد محرمات بخصوص الكتاب السنة لا يحملها الا التراضي وطبقة النفس او ورود الشرع كالتزكوة
 والدية والارش والشفقة ونحو ذلك فمن زعم ان كل مال احد من عباد الله سبحانه كان قلم التكليف غم فوعا
 فعليه البرهان والواجب على النصف انه يقف متوقف المنع حتى يبرهنه الدليل فلم يوجب الله تعالى على اهل
 البيت والمجنون ان يخرج الزكوة من اموالهم ولا امر بذلك ولا سوغه له بل يرد في اموال القيام تلك القوام التي

اجاب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 بصدع لما القلوب وترجف لما الافئدة **باب زكوة الحيوان** انما يحب في النعم انما
 وهي في اكثر البلدان الابل والبقرة والغنم ويجمعها اسم الانعام واما الخيل فلا تكسر صرعى ولا تناسل سلا
 وافر الا في اقطار السيرة كتركستان كذا في الحق وهي الابل والبقر والغنم فتؤخذ من كل صرعة من الابل
 مائة ومن كل قطع من البقرة ومن كل ثلثة من الغنم شاة مثلاً ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل والقيمة واما
 فيقتض ذلك زريعة الى معرفة الحدود والجماعة السالفة كذا في الحق وكونها لا تجب في غير الثلاثة الانواع من الحيوان
 فلما ان الذي من الناس ما تزل الليم لم يوسمها عليه في غير ما منها اياما وروى من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمر
 بهما اذا بلغت الابل خمسا ففيها شاة ثلثي كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها
 ابنة مخاض او ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون وفي ست واربعين حقة
 وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين فاذا ازادت ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة هذا التفصيل
 في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث النبي ان ابا بكر كتب لعمان بن ماري الفاضل الصدقة التي فرض رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المسلمين ثم ذكر فيها ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه فاذا تباين
 اسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها
 قبل منه يحمل منها شاتين ان استيسر الا او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا
 ابنة فانها قبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده
 ابنة لبون فانها قبل منه يحمل منها شاتين ان استيسر الا او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون ليست عنده
 الا حقة فانها قبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون ليست عنده ابنة لبون
 وعنده ابنة مخاض فانها قبل منه يحمل منها شاتين ان استيسر الا او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض
 وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس مع شيء ومن لم يكن معه الا اربع من الابل فليس
 فيها شيء الا ان يشاء بها وقدا خرج هذا الحديث احمد والنسائي والبوخاري ورواه ايضا البخاري منفردا في صحيحه
 قال ابن حزم في كتابه في نهاية الصلوة على الصالحين بحضرة العلماء ولم يخالف احد وصحاح ابن حبان وغيره وقد اخرج
 احمد والبوخاري والترمذي جسد الا في تطلعي والحاكم والبيهقي نحو ما شغل عليه المختصر من حديث الزهري عن علي بن
 عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكتسب الصدقة ولم يخرجها الى محالة حتى توفي فانخرجها
 ابو بكر ففعل بها حتى توفي ثم اخبرها عمر بن بعده ففعل بها قال فانكدهم ثم يومئذ وان ذلك لم يقر
 بوصية ثم ذكر الحديث قال في الحق وقد استفاض ذلك من واثابي بكر وعمر بن سعد وعمر بن حزم وغيرهم
 بل ما رواه الترمذي في صحيحه في فرائض الصدقات ويحب ثلثين من البقر سبع او تسع وفي اربعين
 صدقة ذلك يدل على ان ذلك الذي جاء في السنن والاصحاح والاصحاح من حديث

زكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعاذرين قيل قال بعضي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى العيين امرني ان اتخذ من كل ثلثين من البقر تبسعا
او تبسعة ومن كل اربعين سنة فاذا اذادت على الاربعين فلا شيء في الزكاة حتى يبلغ سبعين وفيها تبسع ومسته الى ثلثين
وفيها مستثنان ثم كذلك قال ابن عبد البر في الاستدكار لا خلاف بين العلماء ان السنة في زكاة البقر على ما في
حديث حماد وانه النص المجمع عليه **فصل** ويجب في اربعين من الغنم شاة الى مائة واحدة
وعشرين وفيها شاتان الى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه الى ثلاث مائة
واحدة وفيها اربع تعرف **كل** مائة شاة هذا التفصيل هو الثابت في حديث النضر وحديث
ابن عمر الذين تقدم شرحهما في زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك **فصل** ولا يجمع بين مفترق
من الانعام ولا يفرق بين مجتمع خشية الصداقة لعنيد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك
كما في كتاب ابى بكر المحلى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقبست الاشارة اليه وكذلك
في حديث ابن عمر كما في الكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبق في الاشارة اليه
وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فان فيه النهي كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع
ان يكون لثلاثة انفار لكل احد اربعون شاة فاذا لم يجمعوا كان على كل واحد شاة واذا جمعوا لم يجب فيها
الاشارة وصورة الجمع بين مفترق ان يكون رجلين باثنا عشرة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فينفقونها
حتى لا يكون على كل واحد منهما الاشارة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والمراح والمخاطبة ان
اختلف المالكون كما دلت على ذلك الاولون ولا شيء فيما دون الفريضة ولا خلاف في ذلك ولا في
الاوقاص وهي ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك ايضا الا في رواية عن ابى حنيفة وفي حديث حماد عنه
احمد وغيره ان الاوقاص لا فريضة فيها وما كان من خلدتين فيتر اجماع بالسوية لما وقع في الكتاب
المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خلدتين فانها تر اجماع بالسوية والمراد انها اذا
خلطتا ما يملكانه من المواشي بلغت النصاب اخرجوا زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحسب
ماشية وصورة ذلك ان يكون لكل واحد منهما عشرة ون شاة فياخذ المصدق من الاربعين شاة من ملك
احدهما فيرجع على صاحبه نصف قيمتها وهذا على ان يجر دخل الشيكين ملكهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة
لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك الاولون ولا تؤخذ هزيمة ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغير
ولا اوكولة ولا ربي ولا ما حض ولا فحل غنم ما في كتاب ابى بكر لم يلفظ ولا يؤخذ في الصدقة بهرته ولا ذات
عوار ولا نيس في كتاب عمر المحلى ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يؤخذ بهرته ولا ذات عيب في حديث عبد الله بن مسعود في رواية القافري
مرفوعا باللفظ ولا تعطي الهرته ولا الدرته ولا الدرته ولا الشربة الملبسة ولكن من سطر المولم اخرجوا البؤاؤد والطير الى بائنا جعيد
واخرج لك في الموطا والشافعي عن سفيان بن عبد الله الثقفي ان عمر بن الخطاب بنى المصدق ان يخذ الاوكولة والربي الى الحاض
وخرج الغنم قد روي لك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ابى شيبة في سنه والهرته البكية التي سقطت شاتها وذات

ما لا يؤخذ
منها

بفتح العين ونهما قيل هي العوارض فيل المعبته وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب بعد عند العارفين بالمواشي
 فصار لا يخرج في الصدقة فقد غفل في ذلك الدرر بفتح الدال المهملة مشددة بعد بار كسورة ثم نون وهي الجوز
 والاشط اللينة هي صغار المال شراره والليئة البخيلة باللبن وغيرهما واما الاكولة فهي الفصح العنزة وضم الكاف
 العاقوس من الشاة والربا بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبنها والماض الحامل وقيل
 الغنم هو الذي ينز عليها لان المالك يحتاج اليه ان لم يكن من الخيارات **باب زكاة الذهب الفضة** للاختلاف في
 وجوب الزكاة في الذهب والفضة اذا حال على احدهما الحول ربع العشر وذلك لان الاكثوز انفس المان
 باتفاق المقدار اكثر منها فمن حق زكوة ان يكون اخف الزكوة والذهب محمول على الفضة ونصاب الذهب
 عشرون دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والثرين فما تواصدا فما الزكاة من كل بعين درهمها ليس في تسعين مائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها
 نسمة باهم خرج احمد والبوداود والثرين في النسيان وفي الغنم وليس فيهما دون المائتين كوة وفي اسناده قتل وقد حسن ابن حجر ونقل
 الترمذي من البخاري الصحيح واخرج احمد ومسلم من حديث مابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما دون مائة من اوقية من الفضة
 فيما دون خمس دراهم من الذهب ليس فيما دون خمسة اوسق من التمصق وداخر جهم والجارح من حديث ابن عمر في اخرج البوداود
 من حديث علي قال اذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الزكاة
 حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وفي اسناد
 مقال ولكنه سنة ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري الصحيح كالحديث الاول وقد وقع الاجماع على ان نصاب الفضة
 مائتا درهم ولم يخالف في ذلك الا ابن مبيد الانديسي والخمس الاواني المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لان
 وزن كل اوقية ربعون درهما وذهب الى ان نصاب الذهب عشرون دينارا الجهم وقد روى عن الحسن
 وطائفة ما يخالف ذلك ووجه مرده في ذهب الى اعتبار الحول الاكثر في سبيل بن عباس وابن مسعود وداود
 الى انه يجب على المالك اذا استفاد نصبا بالان يركبه في الحال تمسكا بادل على مطلق الوجوب وهو اجمال للتعبد
 ولا شيء فيما دون ذلك قال في النجدة وهل في الحلي زكاة الاحاديث فيه متعارضة واطلاق اكثر عليه بعيد
 ومعنى الكنز محل الخروج من الاحتياط احوط وفي الموطا كانت عائشة تبي نبات اخيهاتامي في حجرها من الحلي
 فلما خرج من جملهم الزكاة قال مالك من كان عنده تبرأ حتى من ذهب او فضة لا ينفع به للنفس فان عليه فيه
 الزكاة في كل عام يوزن فيوزن ربع عشرة الا ان ينقص من وزن عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فان نقص
 من ذلك فليس فيه زكاة وانما يكون الزكاة اذا كان انما يسكه لغير النفس فاما التبرع والحلي المكسور الذي يراد به
 صلاحه ولبسته فاما هو بترك المتاع الذي يكون عند اهل فليس عليه فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا
 في اسك ولا في الصبر زكاة قلت قال الشافعي في اظهر قوله وخصه بالمبلع واما الخطوط كالاولى والانسوار
 واختلاف لدرج فجب فيه الزكاة على حال وعند الحنفية تجب في الحلي اذا كانت من ذهب او فضة ودون اللؤلؤ

زكاة الذهب والفضة

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والغيوم شدة فيما سقى بالسانية نصف العشر واه احمد وسلم
 والثاني وابو داود وقال الانهار والعيون واخرج البخاري واحمد وابن السنن من حديث ابن عمر ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون او كان عشر العشر فيما سقى بالضعف نصف العشر فان الذي
 هو اقل تغانيا واكثر ربحا حق نبرة الضريبة والذي هو اكثر تغانيا اقل ربحا حق تخفيفها والعشر يفتح العين
 المهلة والثالثة وكسر الراء المهلة هو الذي يشرب بعرقه قبل الذي في سواقي الفيول ونحوها واضابها
 خمسة اوسق لحديث ابى سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيما دون
 اوسق صدقة وفي رواية لاحمد وابن ابي شيبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا وفي
 رواية لاحمد وابن ابي داود الوسق ستون مختوما قال في الحجة وانما قدر من الحب والتمر خمسة اوسق لانها تكفي أهل
 السنة وذلك لان اقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم او ولد بينهما والقياسي ذلك من اقل البيت
 وغالب قوت الانسان ظل او يد من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم سنة وبقيت
 بقية لنواجرها واد احمد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في تقدير انصاب العشرات
 بخمسة اوسق بالثانية في قوله فيما سقت السماء العشر وما بقي نصفه او غرب فنصف العشر قالوا وبذا العشر
 والكثيرة عارضها خاص ودلالة العام قطعية كالحاص واذا عارضها فادم الماحوط وهو الوجوب فيقال يجب لكل
 بكلا العشرين ولا يجوز معارضة احداهما بالآخر والآخر احداهما بالأكية فان طاعة الرسول فرض في هذا وفي غيره
 ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر انما يريد بالتمييز بين ما يجب فيه
 وما يجب فيه نصفه فذكر العشرين منفردا بينهما في مقدار الواجب واما مقدار انصاب فسكت عنه في هذا الحديث
 وبينه لفسا في الحديث الاخر فكيف يجوز القبول عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يخل غير ما دل عليه التبعة الى العمل
 المتشابه الذي غايته ان تعليق فيه لعموم لم يتحدد واجبا بالخاص المحكم البين كبيان سائر العيونات بالخصصان
 النصوص انتهى ولا شيء فيما عد ذلك قال في سفر السعادة العربي ولم يكن من العادة النبوية اخذ الزكوة
 من الخيل والريث والبعال والتمر والبقول والبطيخ والتخيار والعسل والفواكه التي لا تدخل الكيال لا تصلح لاد
 الا الرطب والعنب فاذا كان يأخذ الزكوة منها بالفرق بين الرطب واليابس انتهى كالمختصرات وغيرها
 حديث المختصرات اخر جليل القطن والحاكم والاثم في سنن ابن عطاء بن السائب قال اراد عبد الله بن المغيرة
 ان يأخذ صدقة من ارض موسى بن طلحة من المختصرات فقال لموسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان لا يملك ليس في ذلك صدقة وهو مرسل قوي وقد اخرج جليل القطن والحاكم
 من حديث اسحق بن عمار عن عمار بن موسى بن طلحة عن جليل القطن والبطيخ والرمان والقضب
 خضوعا عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تأخذوا من ثمره علفا ولا تأخذوا من ثمره علفا ولا تأخذوا من ثمره علفا
 بن طلحة عن جليل القطن والحاكم والاثم في سنن ابن عطاء بن السائب قال اراد عبد الله بن المغيرة

زكاة النذر

ومن حديث عائشة ورواه ايضا البيهقي عن علي بن عمر موقوفه في طرق حديث الخضر اوات مقال لكنه روى
 من طرق كثيرة ليشهد بعضها بعضا فبعضها للاحتجاج به واذا انضم الي ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجزاء
 الاربعه والخمسة انتقض جميع الاحتجاج بلا شك لا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ احصر على تلك الاجزاء
 كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انزله الله تعالى فلا يحجب في غير ذلك من
 النباتات وقد ذهب الي ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وايضا يكره بطريق
 أخرى وهي ان هذه الادلة المذكورة هنا مخصوصة لمهمات القرآن والسنن وذلك واضح ولا يصح حمل ذلك من
 باب التخصيص على بعض افراد العام لما في ذلك من احصائه والنفع لما عدا ما ذكره أخرى ويجب في الفصل العشر
 وجه حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اخذ من العسل العشر اخرجه
 ابن ماجه وقال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن ابي عمير عن شعيب ورواه يحيى بن سعيد
 الاضحاوي عن عمر بن شعيب ومثله حديث ابى سياره عند احمد وابن ماجه والبيهقي قال قلت
 يا رسول الله ان لي خلا قال فاذا العشر وهو منقطع واخرج الترمذي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة اوراق رزق وفي سنده صدقة ليعين وهو ضعيف الحفظ واخرج عبد البر
 والبيهقي عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اخذ من العسل العشر والجميع لا يقسم
 الصلابة للاحتجاج به وهو زججيل الزكاة لحديث ان العباس بن عبد المطلب قال النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم في تجليل صدقة قبل ان يخل فخص لني ذلك اخبرنا احمد والبوداود والترمذي وابن ماجه والحاكم
 والدارقطني والبيهقي وقيل انه مرسل وقد روى عن علي بلفظ اخر من طريق أخرى اخبرنا البيهقي ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكنا اجتماعنا فاسلفنا العباس صدقة عامين ورجال ثقات الان فيه
 القطاعا وفي الصحيح من حديث ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي علي
 ومثلهما مما قيل ان منع من الصدقة وقيل انه كان تسلف منه صدقة عامين وعلى الامام ان يرد صدقة
 اغنياء كل محل في فقرائهم وجه حديث ابى خنيفة قال قد منا صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم فاقده الصدقة من غنيانا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا ففقرائنا
 حسنة وحديث عمران بن حصين انه سئل على الصدقة فلما رجع قيل له اين المال فقال ولما ارسلتني اخذناه
 من حيث كنا نأخذ على عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه اخبرنا ابو داود
 وابن ماجه عن طاوس قال كان في كتاب نخاز من خرج من مخلاف الى مخلاف فان صدقة وعشرون مخلا
 عشيرة اخبرنا الاثرم وسليمان بن منصور بهما صحيح وفي الصحيحين عن مخاز ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لما بعثه الى اليمن قال له خذها من غنيائهم وضعها في فقرائهم ويبرئ رب المال يدفعها الى السلطان
 وان كان جارا لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال

انما ستكون بعدى اثرة وامورا تنكر ونها قالوا يا رسول الله فما تأمر يا قال تودون الحق الذي عليكم وتسالون
 الصدقة التي لكم واخرج منكم والتمذني وصح من حديث واكن بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانهما عليهما ما حملوا وعليهما ما حملتم واخرج ابو داود من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا بلفظ سيا تكمركم بمفضول
 فاذا التزمتم فرجوا ابرهم وقلوا ابرهم وحين ما ينتفون فان عدلوا فلا نفهم وان ظلموا فليعلموا وان ظلموا فليعلموا
 انما تركتمكم في هذه الايام واخرج الطبراني عن سعد بن ابى وقاص مرفوعا او نحوها اليهم اسئلوا الخمس في الباب
 آثار عن الصحابة حتى اخرج البيهقي عن عثمان قال دفعوا اليهم ان شربوا الخمر وسأله صحابته وخرج احمد بن
 حديث الحسن ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ديت الزكوة الى رسولك فقد برئت
 منها الى الله ورسوله فقال نعم اذا ديتك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد برئت منها الى الله ورسوله فلك اجرها وانها على
 من بلها واخرج البيهقي من حديث ابي هريرة اذا اتاك المصدق فاعطه صدقك فان اعتدى عليك
 فوالله لك ولا تغنه وقل اللهم في احتساب عنك ما اخذ مني وقد ذهب الى ما دلت عليه هذه الادلة الجمهورون
 الدفع الى السلطان او بامر به بخيرى المالك وان صرفها في غير هذا سوار كان عادلا او جائرا فباب
 مصارف الزكوة هي ثمانية كما في الآية الكريمة انما الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
 فريضة من الله والله عليم حكيم فانها تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكوة وقد اخرج
 ابو داود عن زيار بن الحارث الصدائي قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه وآله وسلم فابايعته فاني حل
 فقال اعني من الصداقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انك عليه وآله وسلم انك عليه وآله وسلم انك عليه وآله وسلم
 حتى حكم فيها ابو جبر الانانية اجزا فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد
 بن العزم لا فريقي وفيه مقال في السوسى الفقير هو عند الشافعي من المال ولا حاجة له في الحاجة والسكين هو عند الشافعي
 من له ادنى شئ وهو يادون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والسكين هو عند الشافعي
 من له مال او حرفة يقع منه موقعا ولا ينفيه وعند الجعفي من لا شئ له فيحتاج الى المساعدة لقوته او ما يوارى بده
 والاصل له مثل علمه سواء كان فقيرا او غنيا وعليه بل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من اسلم وندية ضعيفة اوله
 شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكوة على الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة سقط
 سهمهم لثبته الاسلام والرقاب هم المكاتبون عند الشافعية والفقير هو عند ابو حنيفة من لم يملك
 ولا يملك نصبا فانما عن يده او كان له مال على الناس لا يمكن اخذه وعند الشافعي قسمان من يستدان
 لنفسه في غير محصية والظاهر اشتراط الحاجة او استدان لاصلاح البين ويعطى مع الغنا وسبيل المستغرة
 لا في اعم وشروط فقرهم عند الجعفي وعند الشافعي يعطون مع الغنا وابن السبيل هو الفقير المنقطع عن المال

مصارف الزكوة

عند الخنفية أو تشي سفا ومجازله حجة عند الشافعية وشرط هؤلاء الاصناف الاسلام عند اهل العلم
وعند الشافعي يجب استيعاب الاصناف الثمانية ان كان هناك عامل الا ان استيعاب السبعة وتجب التسوية
بين الاصناف لا بين احوال الصنف وعند الحنفية لوصف الكل الى صنف واحد ونخص واحد يجوز قال مالك
الامر عندنا في قسم الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي فاقى الاصناف كانت الحاجة
فيه العدو أو شر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعسى ان ينقل ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين
او اعوام فيؤثر اهل الحاجة والعدو حيث كان ذلك وعلى هذا ذكرت من ارضى من اهل العلم انتهى قال الباقون
وقد اطل الله التفسير والحديث والفقه الكلام على الاصناف الثمانية وبالعبرة في كل صنف واتم ان اعتبر صدق
الوصف شرعا ولغة فمن صدق مطلقا فغيره كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن للوصف حقيقة
بشرعية وجب الرجوع الى مدلول اللغوي وتفسيره به فما وقع من الشرط والاعتبارات المذكورة لاهل العلم الحكم
داخله في مدلول الوصف لغة او شرعا ولدي دليل يدل على ذلك كانت معتبرة والافلا اعتبار لشيء منها
انتهى ويحرم على بنى هاشم وهو عبد المطلب بثلم ومواليه هو لم يرد الى الشهرة مرفوعا وفيه ان لا ياكل
الصدقة وفي لفظنا لا تحمل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما في حديث ابى رافع ان الصدقة لا تحمل
لنا وان هو الى القوم من نفسه اخرج احمد والبوداود والنسائي والترمذي وسحق وابن حبان وابن خزيمة وصحاح
البيضاوي برواية احمد والبخاري من حديث الحسن بن علي لا تحمل الاكل محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن يونس
اذ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد انما هي اوساخ الناس وهو في صحيح
مسلم وفي الباب احاديث قال في الحجج انما كانت اوساخا لانها تكفر الخطايا وتدفع البلياء وتقع فدا عن
العبد في ذلك فيمثل في مدارك الملأ الاعلى انما هي فتدرك لبعض النفوس العالية ان فيها ظلمة وقد شارب
اهل الكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قد سره يحكي ذلك من نفسه وايضا المال الذي يأخذه الاله
من غير مباركة عين او نفع ولا يرد با احترام وجه فيه ذلة وهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم البلاء العلياء خير من البلاء السفلى فلما جرم ان التكسب بهذا النوع شر وجوب الكفا
لا يليق بالسطرين المنوه بهم في الملة انتهى قال ابن قدامة لا نعم خلافا في ان بنى هاشم لا ياكل لهم الصدقة المقر
وكذا حكى الامام ابن سنان في شرح السنن وقد وقع الاختلاف في الآل الذين يحرم عليهم الصدقة على قول
انهم با انهم بنو هاشم وحكم موالهم حكمهم في ذلك ويحرم على الاغنياء والا قوياء المكشبيين وجه ما
في الاحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة انها لا تحمل الصدقة لغنى ولا الذي مرة سوي وفي لفظنا لا ياكل البلاء
من حديث عبيد الله بن عدي بن اخيار مرفوعا ولا الذي مرة قوي والمرقة بكسر الميم وتشديد الراء القوة وشدة
القتل كذا قال ابو هريرة قال في الحجة وجاء في تقدير الثنية المانعة من السؤال انها اوقية انجسون ورسما وجاء
ايضا انها ما يغديا وعيشية وهذه الاحاديث ليست متنى لغة عندنا لان الناس على منازل شتى ولكل حال

كسب لا يمكن ان يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرفة فهو معذور حتى يجد آلات الحرفة ومن كان زارعاً حتى يجد آلات الزراعة ومن كان تاجراً حتى يجد البضاعة ومن كان على الجهاد مستترزقاً بما يروح ويغذي يندون الفئام كما كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالبضابط فيه اوقية وخمسون درهما ومن كان كاسباً حمل الاثقال في الاسواق او احتطاب اعطيت وبمعها وامثال ذلك فالبضابط فيه يندون بوحديث ابن عمر عن حديث عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحمل الصدقة الغني الا بمسئلة لئلا ينفذ في سبيل الله او ليعامل عليها او لغارم له لرجل اشتراها بالماله او لرجل له جارس مسكين فنصدق على المسكين فانه يمسك المسكين للغني قال في السوسى لا خلاف في صدقة تبذل لليدي ولكن في العامل ابن سبيل اما الغارم والغاز فحمل الصدقة لهما وان كانا غنيين عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا تحمل اذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لا الصدقة لهما فاشيى الفقير المسكين وعن الحنفية تحمل الصدقة للمسكين عنده نصاب غير مستغرق في حاجة فلو كان نصاباً غير لازم لكنه غير مستغرق لم تحمل له ولو ملك نصاباً كثيراً الا انما خرفة حلت له ولا يحمل السؤل الا لمن لا يملك قوت يومه بعد استبرائه كذا في العالمكية وفي شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلهذا قويا وشك في امره انذره واخبره بالامر فان زعم انه لا كسب له ولا يعمل لا يقوم كسبه بكفايته قبل منه واعطاه اقول يمكن ان يطبق بين الاحاديث باختلاف الاحوال فالاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤل لمن كان حاله مثل حال المساجين في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما كانوا مرتفقين من الغني دفعة بعد دفعة وفي الغني قلة والاحتطاب مانعة من السؤل لمن كان قويا جازقا في الاحتطاب او اراد ان يسأل غير الامام وعلى هذا القياس غيرهما انتهى **باب صدقة الفطر هي صاع من القوة المعتاد عن كل فرح** لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفي صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر واخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالصدقة الفطر من الصغير والكبير والحر والعبد ممن تقوتون واخرج نحوه الدارقطني من حديث علي بن ابي اسناده ضعيف وله طرق والخطابات في اخراجها على من ليس بمكلف انما هي كائنته مع المكلفين وقد ذهب الجمهور الى انها صاع من التمر وغيره وذهب بعض الصحابة الى ان الفطرة من البرص صاع وقد حكاه ابن المنذر عن علي بن عثمان وابيه حمزة وجابر بن عبد الله وابن الزبير وانه ثبت في كبريا سانيد صحيح كما قال الحافظ واليه ذهب ابو حنيفة وقد تسكوا بحديث ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر ثمان من تمع اخرجها كالم وخرج نحوه الترمذي من حديث عمر بن شعيب عن ابي يعين جده مرفوعا وفي الباب حديث لقض فلك في السوسى في الحديث صدقة الفطر فرضية وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة واجبة وفيه لا يشترط لهما النصاب بل هي فرضية على الغني والفقير وعليه الشافعي

صدقة الفطر

وقال أبو حنيفة لا تجب الا على من يملك نصابا وان لم يكن ناسيا وفيهها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطبق الصوم وعليه اكثر اهل العلم وفيهها تجب على الرقيق مطلقا سوا ركا فوالله تجارة اولي قدرته وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيهها لا تجب عن العبد الكافر وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة تجب عنه وفيه انه لا يجوز اخراج الرقيق والسويق ولا الخبز ولا القيمة وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه انه لا يجوز اقل من صاع من اتمجنس اخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه ان الواجب تقدر بصاع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو خمسة ارطال ثلث بالرطل العراقي وقد روى بالقبج المصري قدحان وقال أبو حنيفة بصاع الحجاج وهو ثمانية ارطال وقال الشافعي تجب فطرة المرأة على زوجها وقال أبو حنيفة لا تجب عليه في الوجوب على شديد العبد ومنفق الصغير ونحوه ويكون اخراجهما قبل صلوة العيد لحديث ابن عمر في ايحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر بركوة الفطران تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة واخرج ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه مرفوعا بلفظ فمن اداه قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة ومن اداه بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات قال في المسوي السنة عند اهل العلم ان يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج الى الصلوة ولو عملها بعد دخول رمضان يجوز ولا يجوز تاخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال احمد ارجوان لا يكون به باس في سفر السعادة وظاهر هذه الاحاديث انها بعد الصلوة لا تجزى انتهى ومن لا يجد من يادته على قوت يومه وليلته فلا فطرة عليه لانه اذا خرج قوت يومه وبعضه كان مصرفا لا مصارفا لقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغنواهم في هذا اليوم اخرج البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر فاذا ملك زيادة على قوت يومه اخرج الفطرة ان بلغ الزائد قدره ولو يكره تحريم السؤال على من ملك ما يغنيه بحديثه كما اخرج احمد وابو داود ومن حديث سهل بن الحنظلة مرفوعا ولان النصوص اطلقت ولم تحض غنيا ولا فقيرا وقد اخرج احمد وابو داود وعن عبد الله بن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاع من بر او تمجن بين اثنين صغيرا كبيرا وعبد ذكرا وانثى غني او فقير اما غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم فيبرئ الله عليه اكثر مما اعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب زكوة الفطرة فعيل ملك النصاب وقيل قوت عشرة وقال مالك والشافعي ومطهر واحمد بن حنبل واستحق ان يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يومه وليلته ومصرفها مصارف الزكوة لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد سماها زكوة لقوله فمن اداه قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر بركوة الفطرة وقد تقدم ولكنه ينبغي تقديم الفقير للامير غنيا يقيم في ذلك اليوم فمنازاد صرف في سائر الاصناف وقال في سفر السعادة وكان يفيض المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الاصناف الثمانية ولم يرد بذلك امر ايضا وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بنخص بها المساكين انتهى كتاب الخمس مجيب فيما ينتم في القتال وسيا في الكلام

فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق بين الاراضي والدر والمأخوذة من الكفار وبين
 المنقولات فان الجميع مغنوم في القتال واما الفقي وهو ما أخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى ما افاد الله
 على رسوله من اهل القرى والمراد بقوله تعالى من شئ ما بينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل ما يطلق
 عليه اسم الغنيمة بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيره ولو لم يبق على عمومته لاستلزم وجوب الخمس في الارباح المكتوبة
 ونحوها وهو خلاف الاجماع واستلزم الباطل باطل وفي الركاز الخمس لانه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه
 الحياض فبعلت زكوة خمس الحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العجا
 جبار والمير جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس والركاز كله الراد وتخفيف الكاف واخره زاء قال مالك
 والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن ركاز وقال الفهم في ذلك الجمهور
 فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واجتوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وان ذلك يدل
 على المغايرة وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الركاز يقع عليهما
 وان الحديث ورد في الدين هذا معنى كلامه قال ابن القيم في اعلام المؤمنين وفي قوله المعدن جبار قولان
 احدهما انه اذا استاجر من يحفر له معدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار ولو يذبح هذا القول اقترانه بقوله البر جبار
 والعجا جبار والثاني انه لازكوة فيه ولو يذبح هذا القول اقترانه بقوله وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز
 فاجب الخمس في الركاز لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واستقطناه عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة
 وتعب في استخراجها والله تعالى اعلم انتهى قال مالك الامر الذي للاختلاف فيه عننا والذي سمعته
 اهل العلم يقولون ان الركاز انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية بالطلب بالمال لم يكلف فيه نفقة ولا كبر
 عمل ولا اجرة فاما ما طلب بالمال وتكلف فيه كبر عمل فاصيب مرة واخطى مرة فليس بركاز قال في المسوي
 هو اظهر اقوال الشافعي في تفسير الركاز وله قول ان المعدن من الركاز او بمنزلة الركاز وعليه ابو حنيفة
 والادراك الركاز على الظاهر احوال الشافعي هو الدين الجاهلي من النقد واما الاسلام فان علم مالك فله والا فلقطة
 وانما يملك الواجد ويحب فيه الزكوة اذا وجد في موات او ملك احياء فان وجد في ملك شخص فله شخص او
 في سجد او شاة فلقطة قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه
 اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينظر به كقول مالك يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر ولا ينظر
 به ان يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في اظهر قواله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال
 الشافعي في حديث معاذ بن القسبي في قول ابي هريرة في الحديث ولو اثبتوه لم يكن فيه
 رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاع واما الزكوة فليست مروية عنه كذا روى عنه البيهقي
 في سننه اقول ولو كانت الزكوة مروية فليس في ذلك نص في ربيع العشر بل تحتمل معنيين آخرين احدهما يؤخذ
 منه الخمس هو زكوة وهو قول الشافعي ويحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ

باب
الركاز

منه الزكوة وهو قول جميع من الحديث انتهى ولا يجب فيما عدا ذلك لعدم الإيجاب الشرعي البقاء
تحت البرارة الأصلية وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوبه ينطبع كالحديد والنحاس ومصرفه مصرف الزكوة
عند الشافعي ومصرف خمس الفقيه عند أبي حنيفة من في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء إلا
فان تعد خمسة وللا رسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكفى بهاد ليل على ذلك وفي حجة
البالغة يوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعده في مصالح المسلمين الأهم فالأهم ونعم في الكفر
في بني هاشم وبني المطلب الفقير منهم والغني والذكر والنهي وعندي أبي أنه غير الإمام في تعيين التقادير وكان كهم في
تعالى عنه يترك في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال أو من الذين منهم والناسخ وذات
وهم اليتامى لصغير فقير لا لب لهم وهم الفقراء والمساكين لهم نفوس كل في تلك إلى الإمام يجتهد في الفضل وتقدم الإمام
قالاهم ويفعل ما أدى إليه اجتهاده ويتقسم أربعة أخماسه في الغانين يجتهد الإمام أو لا في حال الجيش فمن
كان نفعه أو فحق بمصلحة المسلمين لنقل له وأما الفقيه فمنصرفه بابين الله تعالى ما أفاض الله على رسوله من أهل
القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إلى قوله رؤف رحيم ولما قرأها
عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه إلى الأهم فالأهم ونظير في ذلك إلى مصالح المسلمين لا مصلحة الخاصة
وأختلفت كيفية تقسيمه الفقيه فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أتاه الفقيه تسبه في يومه فأعطى
الأهل خطين وأعطى الأغنياء حظا وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يلقسم للحد والعبد يتوخى كفاية الحاجة ووضع
عمر الدوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاده والرجل وعماله والرجل وحاجته والأهل
في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن كل على أنه إنما نفع ذلك على الاجتهاد فتتوخى كل المصلحة بحسب ما را
في وقت انتهى حاصلا **كتاب الصيام** يجب صيام رمضان وهو ركن من أركان
الدين وضروري من ضرورياته لروية هلاله أمن عدل لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وأمره للناس بالصيام لها أخرجه عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصحاح
وسحه أيضا ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ ترى الناس الملل فاجرت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم
من حديث ابن عباس قال جاءوا إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أني رأيت الملل يعني رمضان
فقال تشهدان لآله إلا الله قال نعم قال تشهد أن محمدا رسول الله تعالى نعم قال يا بلال أذن في الناس
فليصوموا بعدا وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق طاوس قال شهدنا ليلة وبها ابن عمر وابن عباس
فجاء رجل إلى عليهما وشهد عنده على روية بلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادة فأمراه
أن يحجوه وقالان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادة واحد على روية بلال رمضان وكان
لا يشهد شهادة الاضطرار الشهادة الرجلين قال الدارقطني لفرد به جفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف وقد ذهب

صحيح

الى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك واحمد بن حنبل ولشافعي في احد قوليه قال النووي وهو الاصح
 وذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى انه يعقب اثنتان واستدلوا بحديث عبد الرحمن
 بن زيد بن الخطاب وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا ونظروا اخرج احمد والنسائي وفيه
 امير مكة الحارث بن حاطب قال عهد الدينار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نمسك للروية
 فان لم نره وشهد شاهد عدل نسكننا بشهادتهما اخرج ابو داود والدارقطني وقال هذا الاسناد متصل
 صحيح ونجاة ما في الحديثين ان مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن احاديث قبول الواحد لا يخرج
 من هذا المفهوم في المسوئي استلغوا في هلال رمضان نفيل بثبت بشهادة الواحد وعليه ابو حنيفة وقيل
 لا بد من عدلين وعليه مالك ولشافعي قولان كالمذهبين اظهرهما الاول ولا فرق عنده بين ان يكون
 السماء نصيحة او منية وقال ابو حنيفة في الصحيحين لا بد من جميع كثير وفي العالم كثره اذا راوا الهلال قبل الزوال
 او بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية وفي الانوار واذا رآه الهلال بالنهار يوم الثلاثاء
 فهو ليلة المستقبلية واكمال عدة شعبان لحديث ابهريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا الروية وافطروا الروية فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين
 والاحاديث في هذا المعنى كثيرة او في الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطا بالشهر القمري باعتبار رتبة
 الهلال وهو تارة ثلثون يوما وتارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه ان يرجع الى هذا الاصل
 وايضا مبني الشرائع على الاسور والظاهرة عند الاسبين ودون التمتع والمحاسبات الجومية بل الشريعة وازدة
 باخمال ذكرها وهو قول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امية لا تكتب ولا تحسب انتهى ويصوم ثلاثين
 يوما ما لم يظهر هلال شوال قبل اكملها وجهه ما ورد من الادلة الصحيحة ان الهلال
 اذا غم صاموا ثلاثين يوما كحديث ابهريرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث
 ابن عباس عند احمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عائشة عند احمد والبيهقي والدارقطني
 باسناد صحيح وغير ذلك من الاحاديث وفيما التصرح باكمال العدة ثلاثين يوما في بعضها عدة شعبان في
 بعضها ما يفيد انما عدة رمضان وفي بعضها الاطلاق وعدم التقييد باحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم شهر اعياد لا ينقصان رمضان وذو الحجة قيل لا ينقصان معا وقيل لا يتفاوتان
 ثلثين وتسعة وعشرون وهذا الاخر اقل لقواعد التشريع كانه اراد سدان يحظر في قلب احد ذلك انتهى
 قال بعض المحققين ثم في التكليف الشهري علق معرفة رتبة الهلال ودخولا وخروجا واكمال العدة
 ثلاثين يوما نفل في الاكوان اوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بحسب المناسبات
 القمرية بدعة بانفاق الامة انتهى واذا رآه اهل بلد لنهم سائر البلاد الموافقة والجماعة
 المصرحة بالصيام لرؤية والافطار لرؤية وهي خطاب لجميع الامة فمن ما منهم في امي مكان كان ذلك

باب
 في
 بيان
 رتبة
 الهلال

روية لمجيئهم وأما استدلال من استدلل بحديث كرميبي عندهم وغيره أنه استهل عليه رمضان وهو بالشام
 فرأى الهلال ليلة الجمعة وقد علم المدينة فاجترأ بذلك ابن عباس فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلما نزل
 نضوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله الغايط فغير صحيح
 لأنه لم يصح ابن عباس بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بأن لا تعلموا بروية غيرهم من أهل الاقطار
 بل أراد ابن عباس أنهم هم بالكمال الثلاثين أو يروه فلما عنه أن المراد بالروية روية أهل العمل وهذا خطأ في
 الاستدلال بواقع الناس في الخط والغلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد أوضح السائق المقام في
 الرسالة التي سماها اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال في المسوى لاختلاف
 في أن روية بعض أهل البلد موجبة على الباقيين واختلفوا في لزوم روية أهل بلد آخر والاقوس
 عند الشافعي في لزوم حكم البلد القريب دون البعيد وعندنا بحقيقة يلزم مطلقا وعلى الصائغ النية
 قبل الفجر الحديث مختصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتقال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصح
 له آخرجه أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان ومجاهد ولا ينافي ذلك رواية من رواه موقوفاً فافكر
 زيادة تعيين قبولها على ما ذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من
 أهل العلم وخالفهم آخرون واستبدلوا بما لا تقوم به الحجة ما حديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم من
 أصبح صائماً إن تم صومه في يوم عاشوراء فغاية نافية أن من لم يتبين له وجوب الصوم الأبعد دخول
 النهار كان ذلك عذراً له عن التثبيت وأما حديث ابن عباس صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض
 نساء ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فإني أذن صائماً فذلك في الصوم التطوع
 في المسوى قال الشافعي يشترط للفرض التثبيت ولبس النفل بنية قبل الزوال وقال أبو حنيفة كيف
 في الفرض والنفل إن ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التثبيت **فصل**
 يبطل بالأككل والشرب عداً للاختلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا لما في الإجماع وغيره
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب لم يمت
 صومه وإنما إذا طعمه وسقاه وفي لفظ للذكر قطني بإسناد صحيح فأنما هو رزق ساقه الله له ولا قضاء
 عليه وفي لفظ آخر للذكر قطني وابن خزيمة وابن حبان وأما حكم من افطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء
 عليه ولا كفارة وبإسناد صحيح أيضاً وكذلك الاجماع للاختلاف في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عاذاً
 إذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم الحق به من أكل أو شرب ناسياً وتسك بقوله في الرواية الأخرى
 من افطروا من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من الإلحاق واليقى عداً
 لحديث أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه القيئ فليس عليه من استقرار عداً

فليقتض أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني وأحمد وصححه وقد روى ابن المنذر
 الإجماع على أن تعد القيى لفسد الصيام وفيه نظر فإن ابن مسعود وعكرمة وربيعة قالوا أنه لا يفسد الصوم
 سواء كان غالباً أو مستخرجاً لم يرجع منه شيء باختياريه واستدلوا بحديث ثلث لا يفطران القيى والحجرات
 والآحاد لم أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف
 وعلى فرض صلاحه لا يستدل باللعراض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعموم ويحرم
 الوصال النهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في الخبر
 وغيرهما وفي الباب أحاديث وعلى من أفطر عهد الكفارة ككفارة الظهار لحديث الجامع في
 رمضان فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليل تجذب القنق رقبته قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم
 شهرين قال لا قال فهل تجذب أعظم ستين مسكينا قال لا ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعرق فيه ثم نقال تصدق
 بهذا قال فهل على أفقر مني ما بين الأثنين ابل بيت احوج من فضلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 حتى بدت نواجزه وقال اذهب فاطعمه اهلك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد
 قيل إن الكفارة لا تجب على من أفطر عامداً بسبب بل بالإجماع فقط ولكن الرجل إنما جامع امرأته فليس الإجماع
 في نهار رمضان إلا ما في الأكل والشرب لكون الجميع حلالاً لم يحرم إلا لعراض الصوم وقد وقع في روايته
 من هذا الحديث أن رجلاً أفطر ولم يذكر إجماعاً ويندب تعجيل الإفطر وتأخير السجود لحديث سهل بن سعد
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الذاس يخبر ما عجلوا الإفطر وهو في الصحيحين وغيرهما من
 أبي ذر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال امتي يخبر ما أخر السجود وعجلوا الإفطر أخرجه أحمد
 وفي أسناده سليمان بن عثمان قال أبو جهم مجهول وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن
 ثابت أن كان بين شجرة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله في الصلوة قدر القير الرجل خمسين آية وفي الباب
 أحاديث كثيرة **فصل** يجب على من أفطر لعذر شرعي أن يقضي كالمسافر والمريض وقد
 صرح بذلك القرآن الكريم فمن كان منكراً مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وقد ورد
 في الأحاديث حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها والإفطر للمسافر ونحوه
 رخصة إلا أن يخشى التلف أو الضعف عن القتال فعزيمة الأحاديث في ذلك كثيرة
 منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن شئت فصر وان شئت فافطر لما سألته حمزة بن عمرو الأسدي
 عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة وفي الصحيحين من حديث أنس بن مالك أن رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا رسول الله لا يجزئني قوة على الصوم فسل على جناح فقال بي خصه النبي
 تعالى فمن أخذ بها تحسن ومن أحب أن يصوم فلاجناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان

أفطر الصوم بعذر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى رجلاً قد تطل عليه فقال يا هذا فقالوا يا رسول الله ليس
 من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأحمد والبوداؤد من حديث أبي سعيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم في مكة ونحن صيام قال قلنا من لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم قد نوتهم من عدوكم والفطر القوي
 لكم كانت رخصة فمن سافر منكم ففطر ثم قلنا من لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم صبحوا عدوكم والفطر القوي لكم فافطروا فكانت
 غنية ثم قلنا من لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم صبحوا عدوكم والفطر القوي لكم فافطروا فكانت
 السفر الجمهوري عن بعض الظاهريه وهو على عن أبي هريره ان الفطر في السفر وجبان الصوم لا يجزئ والمراد
 بنحوه الجبلي والمرجع لما اخرجنا من اهل السنن وحسنه العزمي من حديث الشن بن مالك الكعبي ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصدقة قبل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلوة
 وعن الجبلي والمرجع الصوم من مات وعليه صوم صام عنه وليه لحديث عائشة في ايحى
 وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وقد زاد
 البزار لفظ ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وبه قال اصحاب الحديث وبعض الشافعية والبوداؤد
 والاداعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين اهل الحديث في مجتمعاتها
 وقد ذهب جمهور الفقهاء الى انه لا يجب صوم الولي عن وليه وقال في ايجته ولا اختلاف بين قوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله فيه ايضا فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً
 اذ يجوز ان يكون كل من الامرين مجزياً قال ابن القيم في اعلام المتقين وصح عنه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم انه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه فطائفة حملت هذا على عموميه والطلاق وقالت يصام
 عنه النذر والفرض وآتت طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض ونقصت طائفة فقالت
 يصام النذر دون الفرض الاصلى وهذا قول ابن عباس وصحابه والامام احمد واصحابه وهو الصحيح لان فرض
 الصيام جاز مجرى الصلوة فكما لا يصلي احد ولا يسلم احد عن احد فكذلك الصيام واما النذر فهو
 التام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا لا يجمع عنه
 ولا يركى عنه الا اذا كان معذوراً بالتأخير كما يطعم الولي عن افطر في رمضان لعذر فاما المفطر من غير عذر
 اصلاً فلا ينفعه اداؤه وغيره لغير الفرض الذي افطر فيها وكان هو المأمور بها ابتلاء واستحساناً دون
 الولي فلا ينفع توبة احد عن احد ولا اسلامه عنه ولا اداء الصلوة عنه ولا غير ما من فريض الله تعالى التي
 فطر فيها حتى مات والله تعالى اعلم والكبير العاجز عن الاداء والقضاء يكفر عن كل يوم
 باطعام مسكينين لم يثبت ثلثه بن الاكبح الثابت في الصحيحين غيرهما قال لما انزلت هذه الآية وعلى
 الذين بل يقونه فديته طعام مسكين كان من اراد ان يفطر ليقضى حتى انزلت الآية التي
 بعد فنفختها واخرج هذا الحديث احمد والبوداؤد ومن مثاذه نحو ما تقدم وزاد ثم انزل الله من شهرته

فقال الله عز وجل

الشهر فليصمه فاقبنت الصيام على القيم الصحيح ونخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام للكبير
الذي لا يستطيع الصيام واخرج البخاري عن ابن عباس انه قال ليس هذه الآية منسوخة بل هي للشيخ الكبير
والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما فيطعما مكان كل يوم مسكينا واخرج ابو داود عن ابن عباس انه
قال اثبت للنبلي والمرغع ان يفطر او يطعم كل يوم مسكينا واخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس قال
نخص للشيخ الكبير ان يفطر يطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن
مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على ان الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم **باب**
صوم التطوع يستحب صيام سبعة من شوال لحديث من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال
فذاك صيام الدهر اخرجه مسلم وغيره من حديث ابى اليوثب في الباب اما حديث قال في الحجة والشرع في عشرتها
انها بركة السنن الرواتب في الصلوة كل فائدتا بالنسبة الى اخرجه لم تأتم فائدتا بهم وانما خص في بيان
الفضيلة التشبه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان احسنة بعشر امثالها وبهذه الستة يتم احساب
انتهى وتسع ذى الحجة لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عن احمد والنسائي
قالت اربع لم يكن يدمن رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام عاشوراء والعشرة وثلاثة ايام من كل شهر
واخرجه ابو داود ولفظ كان يصوم بتسعة ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة ايام من كل شهر واول اثنين
من الشهر والخميس وقد اخرج مسلم عن عائشة انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صائما في العشرة قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رويتها وعلما لا يستلزم العدم واكد التسع يوم عرفة
وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة
يكفر سنين ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية واما صيام شهر محرم فلم يثبت ابى شيئا
عندهم واحمد واهل السنن انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل متى الصيام بعد رمضان افضل قال شهر
الاحرم واكد يوم عاشوراء لما ورد فيه من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة انه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صام و امر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يثبت عليكم صيامه وانا صائم
فمن شاء صام ومن شاء فليفطر وقد تقدم انه يكفر سنة ماضية وثبت في مسلم وغيره انه لما امر بصيامه قالوا
يا رسول الله ان يوم بعلمه اليهود والنصارى فقال اذا كان العام المقبل ان شاء الله صامنا التاسع فلم يأت
العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه بل العلم واحب اكثرهم ان يصوم التاسع
والعاشر وفي العالم كثر وكبره صوم يوم عاشوراء وسفر وانتهى وفي الباب اعلويث اخرى اوردها الشيخ عبد الحق
الدهلوي في ما ثبت بالسنه في ايام السنه وشعبان لحديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لم يكن يصوم من السنه شهرا تاما الا شعبان يصل به رمضان اخرجه احمد واهل السنن وحسنه الترمذي واهل
من حديث عائشة ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله

صوم التطوع

وفي لفظ ما لأية في شهر أكثر منه صياما في شعبان والأثنين والخميس لحديث عايت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وابن جابر وصححه وأخرج نحوه أبو داود ومن حديث أسامة بن زيد وأخرجه أيضا النسائي وفي إسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تفرض الأعمار كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على وأنا صائم وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولد فيه وانزل على فيه وأيا هذا البيض لحديث أبي قتادة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر رمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وابن جابر وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب الأحاديث قال في الحجة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فوردوا بالآخر وقد كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر غلظة أيام وورد أنه أمر بثلاثة ثلاثة أيام الاثنين والخميس لكل وجبة انتهى وأفضل التطوع صوم يوم وإفطار يوم لحديث عبد الله بن عمر وفي الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أني أقوي من ذلك فلم ينزل يرغبي حتى قال صم يوما وإفطرا يوما فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام وفي الحجة البالغة واختلف سنن الأنبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر يومين أو أياما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ولا يفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يكمل صيام شهر رمضان وذلك أن الصيام ترياقي والترياق لا يستعمل إلا بقدر المرض وكان قوم فزع عليه السلام شديد الأمر حتى روي عنهم ياروي وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزانه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يفطر إذا لاقى وكان عيسى عليه السلام ضعيفا في بدنه فارغا لا يبل له ولا مال فأفطر كل واحد ما يناسب الحال وكان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عارفا بفوائده الصوم والإفطار مطلقا على مزاجه وما يناسبه فاختار بحسب مصلحة الوقت ما شاء ويكره الصوم الدهر لحديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من معاصم الأب وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وابن جابر وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر فميت عليه جهنم كذا وقبض كذا ولفظ ابن جابر فميت عليه جهنم كذا وعقد تسعين رجلا رجلا الصحيح وأفراد يوم الجمعة لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام يوم الجمعة في رواية أن يفرد بصوم حتى يصح من حديث أبي هريرة لا تصوموا

يوم الجمعة الاوتنبه يوم اوجده يوم وفي لفظ المسلم ولا تقصوا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي ولا تقصوا يوم الجمعة بصيام سن بين الايام الا ان يكون في صوم يومه احدكم وفي الباب احاديث قال الشافعي رحمه الله
افراد الجمعة وفي العالم كثر يستحب صوم يوم الجمعة بالفرازة ويوم السبت لحديث الصمار بنت بسر عن حماد
والابي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي ومحمد بن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقصوا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احدكم الا نحو غنم
او لم يجد شجر فليصمه ويهجم صوم العيدين لحديث ابى سعيد بن ابي صالح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقال عليه وآله وسلم انه نهي عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر وقد اجمع المسلمون على ذلك واياهم الشافعي
لنبيه صلى الله عليه وسلم ان الصوم فيها كالثابت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سدا حاديته
المكان في شرح النتنقي واستقبال رمضان بيوم او يومين لحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقصد من احكم رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يكون على
كان يصوم صوما فليصمه ويؤيده حديث ابى هريرة ايضا عند اصحاب السنن ومحمد بن حبان وغيره من فروعها باللفظ
اذا انتصف شعبان فلا تقصوا وفي الباب احاديث واخلاف طويل مبسوط في المطولات **باب**
الاعتكاف شرع لاختلاف في مشروعيته الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله عليه وسلم
في الشهر الاخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين بنحو ما من حديث ابى هريرة يصح في كل
وقت في المساجد لا في دور العزيم فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين
من حديث ابن عمر ان عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف
ليلة في المسجد الحرام قال فادف بنذرک واما كونه لا يكون الا في المساجد فلان ذلك هو معنى
الاعتكاف شرعا اذ لا يسمى من اعتكف في غيره معتكفا شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث
لا اعتكاف الا في مسجد جماعة اخرجه ابن ابى شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة في السوحي
الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد باسما فافترج للجمعة واجب عليه فاذا خرج يبطل
اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يبطل عند ابى حنيفة
كما لو خرج لقضاء الحاجة وهو في رمضان أكد سيما في انعشاه واخر منه
افضل واكد لكونه صلى الله عليه وسلم يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقيته يوم
او اكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث نذر عمر التقدم بروه وكذلك
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف
صيام الا ان يجعله على نفسه اخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي
رفعوا بالجملة فلا حجة الا في الثابت من قوله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه

باب
الاعتكاف

الاعتكاف الا بصوم مل ثبت عنه ما يخالف في نذر عمر وقد روى ابو داود عن عائشة مرفوعا من حديث
 ولا اعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ ويستحب الاجتهاد في العمل فيها
 لحديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر جئى الليل كله والقطر
 اليه وشدة الميزر وهو في الصحيحين وغيرهما وقيام ليل الى القدر لحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين ليلة القدر
 اجابوا بمختلفة واقوال جاوزت الاربعين ذكرتها في مسكب اهتمام شرح بلوغ المرام بالفارسية وقد سئوفا
 المأمن في نيل الاوطار وفي الجملة الباقية ان ليلة القدر ليلتان احداهما ليست بغيرها كمال امر حكيم فيها
 نزل القرآن جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك مجامعها وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم
 برهان منطقتة غالبتهما والفقهاء كانت في رمضان عند نزول القرآن والثابتة يكون فيها نوع من انتشار
 الروحانية ومجيء الملائكة الى الارض فتتفق المسلمون فيها على الطاعات فينكس انوارهم فيها بينهم ويتقرب
 منهم الملائكة ويتباعد عنهم الشياطين يستجاب بنهم ادعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في اواخر العشر
 الاواخر متقدم وتتاخر فيها ولا يخرج منها فمن قصد الاولي قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي
 في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اري رزدياكم قد توطألت في
 السبع الاواخر من كان تحريها فليتحريها في السبع الاواخر وقال اريت هذه الليلة ثم انسيها وقد روي
 امجد في بار وطين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلف الصحابة فيها سبني على اختلافهم في
 وجدانها ومن ادعية من وجدها اللهم لك عفوتك العفو فاعف عني في السبوي اختلفوا في ليلة هي الاربعة
 والاخرى انها ليلة في اواخر العشرة المتقدمة وتتاخر وقول ابى شعيبه انها ليلة احدى وعشرين وقال المزني
 وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جمعة بين الاخبار قال في الروضة وهو قوي ومذهب الشافعي انها لا تكون
 ليلة بيدها وفي المنهاج سيل الشافعي الى انها ليلة الاحادي والثالث والعشرين وعن ابى حنيفة انها في رمضان
 لا يدري آية ليلة هي وقد تقدم وتتاخر وعندها كذلك الا انها متعينة لا تتقدم ولا تتاخر ولا يخرج المعتقد
 الحاجة لما ثبت من حديث عائشة في الصحيحين ان كان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان اذا كان
 مستكفاً واخرج ابو داود عنهما قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو مستكف فيمر
 كما هو ولا يعرج وهو ليسأل عنه وفي اسناده ليث بن ابى سليم قال حافظ والصحيح عن عائشة من فعلها
 اخرج مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي واخرج ابو داود عن عائشة ايضا قال السنة على المستكف
 ان لا يعود مرضاً ولا يشد جهازه ولا يمس امرأة ولا يباشر ولا يخرج الحاجة الا لما لا يهتد ولا اعتكاف الا بصوم
 ولا اعتكاف الا في مسجد جامع واخرج ايضا النسائي وليس فيه قالت السنة قال ابو داود وغيره عبد الرحمن
 بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة ويزم الدارقطني بان القدر من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه

من دونها في السوي القوق اهل العلم على ان المعتكف يخرج للغائط والبول ولا يقصد به اعتكاف ولا يخرج
للاكل والشرب ويجوز له غسل الرأس وتزويل الشعر وافي معناه واكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لعيادة
المريض وصلوة الجنازة الا ان يخرج حاجة فيسأل المريض ما تراوان شرط في اعتكافه الخروج لشئ من هذا
جاء له ان يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند الحنفية كذا في شرح الستة **كتاب الحج** يجب على كل
مكلف مستطيع لنص الكتاب العزيز وتعد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وعليه
اجماع الامة قالوا الحج فريضة محكمة تكفر جاحدا وقالوا الحر المكلف القادر اذا وجد الزاد والراحلة ومن
الطريق يميز الحج كذا في السوي فورا الحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تقبلوا الى الحج فان
احكم لا يدري ما يعرض للخروج احمد واخرج احمد ايضا وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل او احد يعاين الا تظلم
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اراد الحج فليتعجل فانه قد يمرض المريض ويضل الراحلة ويعرض الحاجة وتضيئ
اسمعي بن خزيمة العيصي ابو اسير موهود وق ضعيف الحفظ واخرج احمد وابو يعلى وسعيد بن منصور وابو يعلى عن
ابن ابي عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تقبلوا الى الحج فان احكم لا يدري ما يعرض
ليث ابن ابي سليم وشريك وفيما ضعف واخرج الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تقبلوا الى الحج فان احكم لا يدري ما يعرض
ولم يحج فلا عليه ان يموت نصرانيا او يهوديا وذلك ان الله تعالى قال في كتابه وتعد على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي غريب وفي مسنده مقال والحديث ينعف وبلال بن عبد الله الراوي
له عن ابني اسحق مجهول وقال القسطلي لا يتابع عليه وقد روى من طريق ثالثة من حديث ابني شهريرة عند ابن عبد
بنحوه وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد تمت ان ابعث رجلا
الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له حجة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين واخرج ايضا البيهقي وقد
الى القول بالفور بالكاتب والوصيفة واحمد ونقض اصحاب الشافعي وقال الشافعي والاوزاعي وابو يوسف
ومحمد ابي الترخي وفي حجة الله بالغة تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اراد الحج فليتعجل فانه قد يمرض المريض ويضل الراحلة ويعرض الحاجة
ترك ركن من اركان الاسلام شعبة بالخروج عن الملّة وانما شعبة تارك الحج باليهودي والنصراني وتارك
الصلوة بالشرك لان اليهود والنصارى يصلون ولا يحجون ومشركوا العرب يحجون ولا يصلون والمصلوة
المريّة في الحج اعلا كلمة الله وسواقة سنته ابراهيم عليه السلام وذكر نعمته الله عليه انتهى وفي بعض نسخ المحقق
وكذلك العمرة وما زاد فمؤانلة وفي حديث ابن شهريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة
الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قلت الحج المبرور هو الذي لا يجالطه شئ من المأثم
وفي تبيينه فلين شيخ محي الدين بن ابراهيم النحاس في ذكر منكرات الحجاج واعظمها فتنه واجلها مصيبتها
واكثرها وجودا ولبية هو تضييع اكثرهم الصلوة في الحج وكثير منهم لا يتركونها بل يضعونها اوقاتا ومجموعا على غير الوجه
الشريعي وذلك حرام بالاجماع ومن لمحق ان ذلك نصيبه في حرم عليه الحج رجلا كان او امرأة قال ابن الملق

باب
الحج

وقد قال علماءنا في المحلف اذا علم انه تقوته الصلوة واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل
مالك في الذي يركب البحر ولا يجي بوضعا للسجدة الا على ظهر اخيه يجوز له الحج فقال رحمه الله لا يركب
حيث لا يصلح ويل لمن ترك الصلوة ويل له وانا انسأ فلا يمكن احدا من الصلوة في وقتها المشرع
الا في النار الذي لا حكم له بسبب هذا المنكر العظيم امر ارا حاج وتناوهم في الاكثار وخوف المصلين من فوت
الرفقة مشتقة للموقوف بهم فلو اجب على الامر ان يلقفوا بالحج في اوقات الصلوة اذا دخلت عليهم وهم
مساغرون وتنفقون من لم يصل من الجمالين وغيرهم ويشدون عليهم في امر الصلوة ويمنعون من
يتقدم منهم قبل الصلوة فان لم يفعلوا كان شتم من تركها الصلوة كذلك اني اعناهم ومن تركها تاتا وانا
وكعلنا ولم يعاكوا به فاشته في عنق نفسه وعلمه مذكور في كتب الفقه انتهى حاصله **فصل** واجب تعيين
نوع الحج بالنية لان المناسك على استفاض من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين اربعة حج
مفردة ومفردة ومفردة وقرآن من تمتع وهو ان يحرم الا فاقى للعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويتم عمرته
ويخرج من احرامه ثم يبقى حلالا حتى يحج وعليه ان يذبح ما استيسر من الهدي او قرآن وهو ان يحرم
الا فاقى بالحج والعمرة معا ثم يدخل مكة ويقيم على احرامه حتى يفرغ من افعال الحج وعليه ان يطوف طوافا
واحدا ويسعى سعي واحد في قول وطوافين وسعين ثم يذبح ما استيسر من الهدي فاذا اراد ان يفر
من مكة طاف للوداع او الفراق اى حج مفردا وعمرة مفردة فالحج لما حله ان يحرم منها ويحجب في
الاحرام اجماع ودواعيه والحق وتقليم الاظفار وكبس الخيط ولقطة الرأس والتطيب والصيد ويحجب
النكاح على تول ثم يخرج الى العرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرج منها بعد غروب الشمس ويت
بزدلفة ويدفع منها قبل شروق الشمس فياتي منى ويرمي العقبه الكبرى ويهدي ان كان معه ويحلق او
يقصر ثم يطوف للفاضة في ايام منى ويسعى بين الصفا والمروة ولذا فاقى ان يحرم من ميقات
فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدوم ورجل فيه وسعى بين الصفا والمروة ثم بقي على احرامه
حتى يقوم بعرفة ويرمي ويحلق ويحلق ولا رمل ولا سعى فيزيد والعمرة ان يحرم من اهل فان كان آفائيا
فمن الميقات فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر وبالحج فتيين نوع بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت
في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد
سكنم ان يهل بالحج وعمرة فليفعل ومن اراد ان يهل بالحج فليهل ومن اراد ان يهل بعمرة فليهل قالت
واهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج واهل به ناس معه واهل معه ناس بالعمرة والحج واهل
ناس بعمرة وكنت فيمن اهل بعمرة وفي البخاري من حديث جابر ان اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من نبي الخليفة حتى استوت به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال بيدكم هذه التي تكذبون بها
على رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسن عند السجدة يعني مسجد ذي طخثانة

الحج بالنية

الحج بالنية

وقد وقع الخلاف في العمل الذي اهل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الرواة فمنهم من روى انه اهل من المسجد ومنهم من روى انه اهل من بيتك قلت به راعلته ومنهم من روى انه اهل من على شرف البعير وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه اهل في جميع هذه المواضع فنقل كل اوامسح وفي الحجة البالغة وبين ابن عباس ان الناس كانوا يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في مكة في كل واحد من هذه المواضع فقلت في هذا النوع من الاخبار ما يدل على انه حج افراؤا لكن في الاحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق عدة مصرحة بان اهل الحج وعمره فلو لم ير دعته صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله افضل مما فعله كان القرآن افضل الانواع لكنه ورد ما يدل على ذلك انفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر بن النبی صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الناس احلوا لولا المديني معي فقلت كما فعلتم قال فاعلنا حتى وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجلسنا مكة بنظر اهلنا بالبحر وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها لو استقبلت من امرى ما استدبرت ما سقت المدي ولجعتها عمرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما لك واحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الادلة معارض وقد اوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم ان نوع التمتع افضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد اوضح الماتن حج الاقوال وما احتج به كل فريق في شرح التتقي والعبء الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك اوضح الماتن فيه ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا قال ابن القيم في اعلام الموقعين انني صلى الله عليه وآله وسلم يجوز ان ينضم الحج الى العمرة ثم افتاهم باستمابة ثم اتاهم بفعله ثم اكل من شئ من بعده وهو الذي ندين الله بان القول بوجوبه اقوى واصح من القول بالمنع منه وقد اصح عنه صحة الاشك فيها انه قال من لم يكن احدي فليهل بعمرة ومن اهدي فليهل بحج ثم مع عمرة واما ما فعله هو فانه صح عنه انه قرن بين الحج والعمرة من بعضه وعشرين رواية عنكته وعشرين نفسا من صحابة ففعل القرآن وامر بفعله من سابق المدي وامر بنفسه الى التمتع من لم يسبق المدي وهذا من فعله وقوله لانه رأى عين وبالله التوفيق فان قيل كيف وقع اختلافنا بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صحة حجة صلى الله عليه وآله وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدته في قصة واحدة قلت قال القاضي عياض قد اكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن من يمتنع من كل واحد ومن من يمتنع من كل واحد من مطلق اكثر ومن يقتصر بمقتصر قال واوسم في ذلك نفسا ابو جعفر الطحاوي انفي فانه تكلم في ذلك في زيادة على الف ورق وتكلم موافق ذلك ايضا ابو جعفر الطبري ثم ابو عبد الله بن ابي عمرة ثم المالك القاضي ابو عبد الله بن القاضى ابو الحسن بن القصار البغدادي والحافظ ابو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض والى تعالى في

باب الحج والعمرة

على ما فخصناه من كلامهم اختراهم من اختيارهم ما هو اجمع للروايات فاشبه بمساق الاما حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وآله وسلم اباح للناس فعل هذه الانواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ولو امر واحد لكان غيره فليظن انه لا يخرج من اوصاف
اجمع النبي اخبر كل واحد بما امر به وابلجوا نسبة النبي صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى عليه وآله وسلم اما لعمره واما لالتاويل عليه انتهى وفي التكميل
في نسك النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عليه وآله وسلم كان مفردا للملح او قارنا او متعاسقا في المدي ووجه التطبيق ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم جميع الناس خرج من المدينة المنورة الى مكة العظيمة كان النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة في العقيق امر
بالقران فقال لبيك بحجة وعمرة فلما دخل مكة وتذكر جهالة العرب ان العمرة في اشهر الحج من الفجر الفجور
وعرف انه في آخر عمره ولا يعيش الى قابل اراد رزق هذا التوجه بالبلغ وجه فامر الناس لنسخ احرام الحج وجعله
عمرة وقال لو استقبلت من امري ما استبرأت نفسك المدي واحللت مع الناس كما حلوا فكان
نمفرا بحسب ابتداء النية والشهرة قارنا بحسب تلبية من العقيق حيث امر صلى في هذا الوادي المبارك
وقل عمرة في حجة وكان متمتعاً سابق المدي بحسب الهدم والبرغبة ولم ينقل تجديدا للاحرام للملح يوم التروية
نعم عرف تجديدا لتلبية عند انشاء السفر الى عرفة من منى فكان قارنا حقيقة مفردا في اول العمر متمتعاً في
آخره انتهى وفي المسوى والتحقيق في هذه المسئلة ان الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهده من افعال
النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عليه وآله وسلم من انه احرم من ذى الجليفة وطاف اول ما قدم وسعى بين الصفا
والمروة ثم خرج يوم التروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بزدلفة ووقف بالشعر احرام ثم رجع
الى منى ورمى ونحر وحلق ثم طواف طواف الزيارة ثم رمى الجمار في الايام الثلاثة وانما اختلفوا في التبعية
عما فعل باجتهادهم وادارهم فقال بعضهم كان ذلك حجا مفردا وكان الطواف الاول للقدوم والسعي
لاجل الحج وكان بقاره على الاحرام لانه قصد الحج وقال بعضهم كان ذلك متمتعاً بسوق المدي وكان
الطواف الاول للعمرة كانهم سمو طواف القدوم والسعي بعده عمرة وان كان للملح وكان بقاره على
الاحرام لانه كان متمتعاً بسوق المدي وقال بعضهم كان ذلك قرنا والقران لا يحتاج الى طوافين
وسعيين وهذا الاختلاف بتبديل سبيل الاختلاف في الاجتهادات اما انه سعى تارة اخرى بعد طواف الزيارة
سوا رثيل بالتمتع او القران فانه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر انه لم يسع بعده
قال النووي في شرح صحيح مسلم واما احرامه صلى الله عليه وسلم فانه فاضل فاحرم مفردا
للملح وبه تظاهرت الروايات الصحيحة واما الروايات بانه كان متمتعاً فمعناها امر به واما الروايات بانه
كان قارنا فاختار عن حاله الثانية لاعتقاده احرامه بل اخبار عن حاله حين امر صحابه بالتخلل من
حجهم وقلبه الى عمرة لئلا يلقوا بها بلية الامن كان معه مدي وكان هو صلى الله عليه وسلم وانه وسلم ومن
معه مدي في آخر احرامهم قارنين يعني انهم ادخلوا العمرة على الحج وفعل في ذلك موساة لاصحابه وتأسيسهم
في غلغلة في اشهر الحج لكونها كانت ممكنة عندهم في اشهر الحج ولم يكن التخلل منهم بسبب المدي واعتقدوا انهم لم يكن

في ترك مواسا ثم نصلا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارنا في آخر امره وقد اتفق جمهور العلماء على
 جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنعوا انتهى ويكون الا حرام وهو في الحج والعمرة بمنزلة
 التكبير في الصلوة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط غريزة الحج لفعل ظاهره فيجعل النفس متذلة خاضعة
 لله يترك الملاذ والعادات المألوفة والنواع القبل وفي تحقيق معاناة التعبد والتشعب والتغير لله من
 المواقيت المعروفة لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم لآل المدينة ذى الحليفة ولاءل الشام بالحفة ولاءل نجد قرن المناذل ولاءل اليمن بليقهم قال
 فمن اين ومن اتى عليهم من غير اليمن لمن كان يريد الحج والعمرة فائدة الثابت المنع عن تاخير الاحرام
 فلو قدم عليها جاز ومن كان دونها فمصلحة من اهله وكذلك حتى اهل مكة يملون منها
 ويشك في الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر في رواية من حديثه لآلهم ان قاس الناس ذات عرق بقعر
 وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لآل البقرة والكوفة النظر واخذو قرن من طريقكم قال فحولتم ذات
 عرق في السوي وميقات المكي فخرجت مسكة للعمرة احل في العالم كبرية والتعظيم الفضل وفي المنهاج
 افضل بمقار احل الجعنة ثم التعميم ثم الحديثة **فصل** ولا يلبس المحرم القميص الفرق بين الخط
 وافي معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق وجعل وزينة والثاني سترة وترك الاول
 تواضع لله وترك الثاني سواد كذا في الجعة ولا العمامة ولا البرانس ولا السراويل ولا ثوبا
 مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل
 من الكعبين ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وما مسه الورس والزعفران
 لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يلبس المحرم
 فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران
 ولا الخفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين قال القاضى عياض اجمع المسلمون
 على ان ما ذكرني هذا الحديث لا يلبسه المحرم واخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس اربيل وفي الصحيحين نحوه
 حديث ابن عباس واخرج احمد والبخاري والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحرمة ولا تلبس القفازين زاد ابو داود والحاكم والبيهقي وما
 الورس والزعفران من الثياب والقفاز بعض القفاز وتشيع الفاعل بعد الالف زارا تلبسه المرأة في يدها
 فتغطي اصابعها وكفها عند معاناة شيء ولا بتطيب ابتداء ويجوز ان يستمر على الطيب الذي كان
 على يده قبل الاحرام فذلك هو الرابع مما بين الادلة وقد اوضح الماتن ذلك في شرح المتن قال
 صاحب سبل السلام في منسكه لما اورد الاحرام فتمسك الاحرام ثم طيبه عايش بذريعة وطيب فيه مسك

١١٠
 ١١٠

في يديه ورأسه حتى كان ويصير المسك يري في مفارقة ولحمية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استلماه
ولم يغسله انتهى ولا يأخذ من شعره وبشره الا بعد الحديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما
قال كان بي اذني من راسي فحملت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقمل تنشا على وجهي فقال
ما كنت اري ان الجهد قد بلغ منه ما اري اتجد شاة قلت لا قلت الآية فقد اية من صياحه او صدقته
او نسيك قال هو صوم ثلثة ايام او اطعم ست مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين
ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل لنفس القرآن الكريم فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في
الحج وهذه الاسور لا تفل للحلال ولكنها مع الاحرام اغلظ واخرج الشيخان من حديث ابهريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه قال
طحا كلف الشذري الرفث يطلق ويراد به الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الزلل
المرة فيما يتعلق به الجماع وقد نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت
تجوز الجميع وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى اعلم قال الله تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرفث
الى نسائكم والفسوق الذبح للانصاب والله تعالى اعلم قال تعالى او فسقا اهل لغير الله والجدال في
الحج ان قريشا كانت تعنف عن المشعر احرام بالمرزقة بقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة
فكانوا يتجادلون يقول هو الا نحن اصوب ويقول هو الا نحن اصوب فقال الله تعالى لكل امته
جلناهم ناسكوه فلا ينادعك في الامر واوح الى ركبك انك على هدي ستقيم هذا الجدال في الحج
فيما ترضى والله تعالى اعلم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم ولا ينكم
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح وفي الباب احاديث
واما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد عارضه ما في صحيح
مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال وما اخرجه احمد
والترمذي وحسنه من حديث ابى رافع ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا
وكان ابو رافع السفياني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن ميمونة وبها اعرف بذلك
وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقة للواقع فلا يعارض الاحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا حجة
بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اجماع اختيار اهل الحجاز من الصحابة والتابعين والفقهاء ان السنة
للمحرم ان لا ينكح ولا ينكح واختار اهل العراق انه يجوز له ذلك ولا يخفى عليك ان الاخذ بالاحتياط افضل
وعلى الاول السرفية ان النكاح من الارتفاقات المطلوبة اكثر من الصيد والقياس الانشاء على البقاء
لان الفرح والطرب انما يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعودس النخل في هذا الباب دون البقار
انتهى ولا يقتل صيد افان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حراما والمراد من الصيد عند الشافعي

فان الحج

كل صيد ياكل بترى فذبح الانعام ليس منه وكذا ليس ياكل وكذا الصيد البحري وعندنا بحقيقة غير المأكول
 قد يكون صيدا ومن قتله ففيل به جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل لما ورد
 بذلك القرآن الكريم ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم بما بلغ الكعبة او
 كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صيدا ليزدق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فنتقم الله
 منه والله عزيز ذو انتقام ولا ياكل ما صاده غيره لحديث الصعقب بن جشاشة في الصحيحين وغيرهما
 انه امي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمار وحشيا وهو بالابواء او بؤدان فزده عليه فلما
 رأي ما في وجهه قال ان لم يزد عليك الا ناهج ما خرج مسلم نحوه من حديث زيد بن ارقم وفي الصحيحين وغيرهما
 من حديث ابني قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم حمارا فاكل عضدا حمارا وحشا الذي صاده وجمع بين حديث الصعقب وبينه
 ابني قتادة بان صلى الله عليه وآله وسلم اكل مما منع من اكل صيد الصعقب لكونه صاده لاجله واكل من صيد
 ابني قتادة لكونه لم يصده لاجله ويدل على ذلك حديث جابر عند احمد واهل السنن وابن خزيمة وابن حبان
 واهل الحاكم والدارقطني والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر حلال وانتم حرمة ما لم يصيد
 او يصيد لكم الا اذا كان الصائد حلالا ولم يصده لاجله ولا بد من ضبط الصيد فان الانسان
 قد يقتل ما يريد اكله وقد يقتل ما يريد بالتمرن بالاصطفاة وقد يقتل ما يريد ان يدفع شره
 عنه او عن ابنا وجنسه وقد يبيع بيمينه الانعام فانها الصيد فاخرج صلى الله عليه وآله وسلم ان الحرم منه
 ما صاده الحرم او صيد لاجله وما لم يكن كذلك فانه حلال كما اخرج ابو داود والترمذي والنسائي من حديث
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيد البر حلال لكم ما لم تصيدوه او يصادوكم وفي لفظ
 او يصيدوكم فما ورد من الاحاديث في ذلك تحريما وتحليلا على ذلك التفصيل ولا يعضد من شجر
 الحرم الا الاذخر لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح
 مكة ان هذا البلد حرام لا يعضد شجرة ولا يخلخل غلله ولا ينزعه صيده ولا يلتقط لقطته الا المعروف قال العباس
 الا الاذخر فانه لا بد لهم منه فانه للقيون والبيوت فقال الا الاذخر واخرجه اخوه ايضا من حديث ابيه ثمرة
 ويجوز له قتل الفواشق الخمس لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليعتقل خمس فواشق في اهل واحرم الغراب والحدأة والعقرب والفارة والكلب العقور
 وفي الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب
 ليس في قتلها جناح وهي مروج مسلم من حديث ابن عمر زيادة الحية وكذلك في حديث ابن عباس عند احمد
 باسناد وفيه يث بن ابي سليم قال البيهقي الفق اهل العلم على انه يجوز للمحرم قتل هذه الاعيان المذكورة
 في الخبر ولا شيء عليه في قتلها وقاس الشافعي عليها كل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لانه على من قبله في الام

٩
٣
١٢

أما حرم وصيد حرم مدينة وشجرة الحرم لمكة لم يثبت على ما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة حرام ما بين عذرا إلى ثور وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الصحيحين أيضا من حديث عباد بن ثيمان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أبا هريرة حرم مكة ودعاهما وأنا حرم المدينة كما حرم أبا هريرة مكة وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما من جماعة من الصحابة قال ابن القيم روى سنة الصحيح الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في أن المدينة حرم حرم صيد ما دونها أن ذلك خلاف الأصول ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا أيها الناس لا تغربوا بياض الليل في الغنم والصيد التي في الغنم هذه السنن وهي من أعظم الأصول فهلا رُدَّ حديث أبي عمير لم يثبت لفظة هذه الأصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة الشئ بعد أحاديث أبي عمير تحتل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدما على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا الثاني أن يكون متاخرا عنها معارضها لها فيكون ناسخا الثالث أن يكون النفي مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيغ الرابع أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص النبي بركة في التضييق بالعناق دون غيره فهو متشابه كما ترى فليكن يحمل أصلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا اله الا وهما واحدا انتهى الا ان من قطع شجرة أو خبطه كان سلبه حلالا لمن وجد هذه الحديث سعد بن وقاص أنه ركب إلى فصره بالعقيق فوجد عبد القيطع شجرة وخبط فسلب فلما رجع سعد جاره أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ عن غلامهم فقال معاذ الله ان أرد شيئا لنفلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبى أن يرد عليهم آخره سلم واحدا وفي لفظ لأحمد وأبى داود والحاكم وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من رأيتموه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه ويحرمه ورجع لفتح الواو وتشديد الجيم اسم واو بالطائف وشجرة لم يثبت الزبير أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان صيد ورج وعضاها حرم حرم يذبحه بل أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وحسنه المنذرى وصححه الشافعي وقد ذهب إلى ما في الحديث الشافعي وهو الحق ولما أتت من قدح في الحديث

بما يصلح للفتح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه **فصل** وعند قدوم الحاج مكة بطواف لاني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدو بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد بالطواف بالبيت قد استفاض عن الصحابة أن أول شيء كانوا يبدون بالطواف بالبيت ثم لا يحلون وأهوا أن لا يسلموا بالطواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في النهج ختم طواف القدوم حاج دخل مكة قبل الوقوف بسبعة أشواط شرع الطواف في الأصل لاخافة المشركين كما في حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مكة وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وثقتم حتى يشرب فامرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

فان قدوم الحاج

ان يربط الاشواط الثلاثة وان يمشي ما بين الركنتين لم يثبت ان يمشي ان يربط الاشواط كلها الا لابقا عليه ثم تقى عليه
وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف
الاول خبث ثلثا ثم شى اربعاً وفي لفظ رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجج ثلثا وشمى اربعاً واخرج
احمد والبوداوي وابن ماجه عن عمر انه قال فيم الرملان الآن والكشف عن المنالك وقد اطلق الله الاسلام
ونفى الكفر والمهر مع ذلك لا بدع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الجمهور الى منية
الطواف للمقدوم وقال ابو حنيفة سنة وهو عن الشافعي انه فتح السجدة واحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا
بالبيت العتيق يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقى قال في الحجة واول طواف بالبيت رمل و
اضطباع وبعده سعي بين الصفا والمروة وكان عمر اراد ان تترك الرمل والاضطباع لان الضباع يسمى تظن
اجمالاً ان لها سبباً آخر غير منقضي فلم تتركها ويقبل الحجر الاسود لما في الصحيحين من حديث عمر انه كان يقبل الحجر
ويقول اني لاعلم انك حجر لا تقهر ولا تمنع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك واخرج
احمد وابن ماجه والترمذي وصحاح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ياتي هذا الحجر يوم القيمة له عيان يبصر بهما ولسان ينطق به شهد لمن استلمه بحج حتى يلبس
احاديث واما الانبياء بالحجر فلانه جب عند التشريع ان يعين محل البداية ووجه المشي والحجر حسن مواضع
لانه نازل من الجنة واليمين اليمن المبتئين ويستلمه وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في استلامه ثلث
صفات احدها قبيله وثانيها انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها انه يشي اليه بالحنن ولم يقل طوافي لكذا ولا افتحه
بالتكبير كما يفعل كثير من لاعلم عنده وذلك من البدع المنكرة بمحج ويقبل الحنن لما في الصحيحين وغيرهما
حديث ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحج واخرج
نحوه مسلم من حديث ابى الطفيل وزاد ويقبل الحنن ونحوه اخرج احمد من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم قال له يا عمر انك رجل قوي لا تنزع على المحر فتزدى الضعيف ان زجرت خلوه فاستلمه الا فاستلمه
وبطل وكبر وفي اسناده مجهول ويستلم الركن اليماني لما اخرج احمد والنسائي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود ويخط الخطا يا خطا وفي اسناده عطارد بن النضر
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه وآله وسلم يس من الاركان الا
اليماينين واخرج البخاري في تاريخه والبيهقي من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم يقبل الركن اليماني وفي اسناده عبد الله بن سلم بن هرم وهو ضعيف واخرج احمد والبوداوي
حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الركن اليماني ويضع قدمه عليه قال صاحب سبل السلام
وكان يقول عند استلامهما باسم الله والركن الكبير وكان كلما اتى الحجر يقول الله اكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف
الا انه اخرج البوداوي وابن حبان انه يقول من الركنتين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

في
الركن
اليماني

وفي الطواف اللهم فغنني بجاز قمتي وبارك لي فيه واخلف علي كل غائب لي بخير اخرج الحاكم وفي مصنف
 ابني شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير والموضع موضع دعاء اختيار
 فيه ما شاربهتم قلنت انما خطي الركنين اليمانيين بالاستلام كما ذكره ابن عمر من انهما باقيان علي بناء
 ابراهيم دون الركنين الآخرين فانهما من تغيرات الجاهلية وانما اشتراطه شرطا للصلوة كما ذكره
 ابن عباس ان الطواف يشبه الصلوة في تعظيم الحق وشعائره فعمل عليها ويكتفي القارن طواف
 واحد وسعي واحد لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على الاصح واكتفي بطواف واحد بقدر
 وسعي واحد ولا دليل على وجوب طوافين معينين واخرج الترمذي من حديث ابن عمر فروعا من اجماع
 بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد وقصة الترمذي ويكون حال الطواف متوضيا سائرا
 القعدة لما في الصحيحين من حديث عائشة ان اول شيء بدره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم
 انه توضأ ثم طاف بالبيت وفيما ايضا من حديث ابني بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يطوف بالبيت
 عريان في شرح السنة عند الشافعي لا يخرج الطواف الا بما يخرج بالصلوة من الطهارة عن الحدث
 والنجاسة وستر العورة فان ترك شيئا منها فعليه العادة وفي الاثوار ولو احدث في الطواف عمدا
 توضأ وبني ولا يجب الاستيناب وان طال الفصل الكلام في الطواف مباح ويستحب ان لا يتكلم الا
 بذكر الله وحده اعلم قال ابو حنيفة اذا طاف جنبا او محدثا وفارق مكة لا تنزله العادة وعليه دم
 وفي العالمية ان كل عبادة تودي لاني للسجدة من المناسك فالطهارة ليس من شرطها كما سئل في
 بعرفة وكل عبادة في السجدة فالطهارة من شرطها كما لطواف والحائض تفعل ما يفعل الحاج غير ان
 لا تقف طواف القدوم وكذا اطواف الوداع بالبيت لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف اخرج نحوه ابن شيبة باسناد صحيح
 من حديث ابن عمر وكذا حديث عائشة ايضا في الصحيحين وغيره انه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما حاج
 افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل ويندب الذكر حال الطواف بالماثور لحديث
 عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اركن اليماني وحجر ربنا آتانا في ذلك
 الحج اخرجنا محمد والودود والنسائي ومحمد بن حبان والحاكم لانه دعا جامع نزل بالقرآن وهو قصير اللفظ
 يناسب تلك الفرصة القليلة وعن ابني شيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني
 سبعون ملكا فمن قال اللهم اني اسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين اخرج ابن ماجه باسناد فيه اسمعيل بن عياش وبن شام بن عمار
 وبها ضعيفان واخرج ابن ماجه ايضا من حديثه انه سمع يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والاسم الأعظم ولا حول ولا قوة الا بالله محبت منه عشر سنين يكتب له

فما دام الحج

عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات وفي سنده من تقدم في الحديث الاول واخرج احمد والبوداوي والترمذي وصححه من حديث عاتكة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة لا فائدة له الا في الباب احاديث وبعد فراغه يصلي ركعتين وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة هما واجبتان في مقام ابراهيم ثم يعود الى الكون فيستلمه لحديث جابر عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرر واتخذ وامر بمقام ابراهيم مصلحاً صلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وتلى ايها الكافر قل هو الله احد ثم عاد الى الكون فاستلمه فقلت وجهر فيها بقراءة نمازها فاجاب فيها السنة ليلاً ونهاراً فلما فرغ منها الى حجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفاء من الباب الذي يقابل **فصل** ويسعى بين الصفاء والمروة سبعة اشواط داعياً بالاسود والسعي واجب لقول تعالى ان الصفاء والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او عتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيراً فان الله شاكر عليم وعليه اهل العلم الا انه عن الشافعي من الاركان فلا يجزى بالدم وذو هب الجمهور الى انه فرض وعند حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في السعي والسعي هو النسك الثالث لان النسك الاول الاحرام والثاني الطواف كما تقدم ودليله اخر احمد والشافعي من حديث جعينة بنت ابى نجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسعوا فان الله كتب عليكم السعي وفي سنده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق اخر في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس واخرج احمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة واخرج مسلم وغيره من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه اتى الصفاء فعلى عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويحميها وان يدعوها فخرج نحوه النسائي من حديث جابر في صحيح مسلم من حديث جابر ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما راف من الصفاء الى الصفاء والمروة من شعائر الله ما يدربها يد الله بغير الصفاء عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوسد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ولا يضر عبده وبهرم الاخراب وعده ثم دعاه من ذلك فقال شل غدا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبته قدما في بطن الوادي حتى اذا سمعنا شئني حتى اتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفاء ويجوز السعي راكباً ومشياً وهو افضل وعليه اهل العلم واذا كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً حتى اذا كان يوم التروية آكل بالجمع لقول عاتكة مأكلة لحم مع النبي صلى الله عليه وسلم فاما من اهل العمرة فاحلوا من طواف البيت وبالصفاء والمروة وهو في الصحيحين وغيرهما فيها ايضا من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احلوا من احرام الطواف بالبيت وبين الصفاء والمروة وقصروا ثم اقيموا حلالاً حتى اذا كان يوم التروية فاحلوا بالجمع واجلوا النبي قد تم لها منتهى وفي لفظ مسلم من حديثه ايضا قال من راف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة فافعلوا

لما علمنا ان نحررم اذ توجهنا الى منى فاللنا من الاطراف **فصل** في بيان عرفة يوم عرفة فليعلم ان يوم عرفة
العصيرين الظهر والعصر بها ويخطب لما ثبت من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان خطب الناس يوم عرفة راحته خطبة
بديعة قرر فيها قواعد الاسلام وهدم فيها قواعد الشرك اجمالية وقرر فيها الحركات التي افقت الملل على تحريمها في
الدار والاموال الاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لكن خطبتين مجلسين بينهما وقال في آخرها خطب
يؤخذ بالاحكام التي يحتاج اليها ولا يصح حملها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنتهز مثل هذه الفرصة مثل هذه الاحكام
التي يرايها فيها الى جميع الناس انتهى ثم يقضي من بغيره وياتي المزدلفة ويجمع فيها بين العشاءين المغرب
والعشاء باذان واقامتين ولا يصح ههنا كما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم بيت بها قال
النخاس ان كثيرا من الحجاج لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا يبيت وهذا بدعة يجب على الاسير ومن
قدرا ان يمنع منها لان من ترك البيت بالمزدلفة وجب عليه اراقة دم في الاظهر وذهب ابن خزيمة وجماعة
من العلماء الى ان البيت بهار كن فعلى هذا اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره بشرط البيت ان يكون
في ساعته من النصف الثاني من الليل فلورحل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليها قبل الفجر سقط انتهى
ثم يصلي الفجر حين يتبين الاصبح باذان واقامة وياتي المشعر الحرام تركه سنة في الوقوف بالمشعر
الحرام بدعة ايضا يستقبل القبلة فيذكر الله عنده ويدعوه ويكبره ويملكه ويدعوه ويقف به
والوقوف هو النسك الرابع من مناسك الحج الى قبل طلوع الشمس ثم يدفن حتى ياتي بطن
محسر وهو محل بلاك اصحاب الفيل ويرزخ بين المزدلفة ومنى ليس من هذه ولا هذه فمن شأن من غاف
الله وسلوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب ثم يسلك الطريق
الوسطى بين الطريقين الى الجحرة التي عند الشجرة وهي جحرة العقبة فيرميها بسبع حصيات
يكبر مع كل حصاة مثل حصي الخذف ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس وانما كان رمي الجحرة
يوم الاول غدوة وفي سائر الايام عشية لان من وظيفة الاول النحر والحلق والا فاضته وهي كلها بعد النحر
ففي كونه غدوة توسعة وانما سائر الايام فاما يوم تجارة وقيام اسواق فالاسهل ان يجعل لك بعد الفجر من
حوائج اكثر ما كان الفجر في آخر النهار الا النساء والصبيان فيجوز لهم قبل ذلك ويحلق رؤس
فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمحلقين ثلاثا وللقصرين مرة واحدة او يقصره وهو النسك
الخامس فيحل له كل شيء الا النساء ومن حلق او ذبح او افاض الى البيت قبل ان يرمى
فلا يخرج ثم يرجع الى منى فيبيت بها الى التشريق وهو النسك السادس ويرمي في كل يوم
من ايام التشريق الجمرات الثلاث بسبع حصيات حيث يابا بالجحرة الدنيا ثم الوسطى ثم
يجمعة العقبة لما اخرج احمد واهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني عن حديث عبد الرحمن
بن عمار بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرنا ان ننادي الحج عرفة واخرج احمد والدارقطني عن ابن عمر

عنا

قال غدار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفته
 قتل غنمة وهي مثل الامام الذي يزل به بعرفة حتى اذا كان عنده صلوة الظهر راح رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة وفي صحيح مسلم
 من حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فابوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ففصل بها الظهر والعصر والغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وامر بقتل
 من شعر ليضرب له غنمة فزار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشك قرش ان ذاقته عند الشعر
 احرام كما كانت قرش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجز القبة
 قد ضربت له غنمة فنزل بها حتى اذا زغت الشمس امر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس
 وقال ان دماكم واموالكم احرام عليكم كحرمة يكرم ذاني شهركم هذا في بلدكم هذا في صحيح مسلم من حديث ابن
 بن مزيان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا
 عليكم السكنية وهو كانت ناقته حتى دخل مسرا وفي حديث جابر عن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم اني انزلت في النواقة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد واقام بين ولبيح بين شيئا ثم
 اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تين له الصبح باذان واقامته ثم ركب القصوى حتى أتى المشعر احراما فاب
 القبلة فدعا الله وكبره وله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جدا فمدف قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر
 فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الحجرة الكبرى حتى أتى الحجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات
 يكبر مع كل حصاة منها حتى انخرف رمي من بطن الوادي ثم انصرف الى النحر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
 جابر قال رمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحجرة يوم النحر منى واما بعد فاذا زالت الشمس وفيها ايضا من
 حديث ابن مسعود انه انتهى الى الحجرة الكبرى فدخل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى سبع وقال بهذا
 رمى الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي روايته حتى انتهى الى خبزة العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
 ابن عباس قال انما بمنى قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة القدر ولقته في ضفعة امله وفيها ايضا من
 حديث عائشة قالت كانت سورة امره منخنة فبرطه فاستاذنك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يفيض
 من جيبه بل وفي الباب حديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى
 فأتى الحجرة فرماها ثم أتى منزله منى فخرج ثم قال للحلوان فخذوا اشار الى جانبه الايمن ثم الايسر ثم حمل ليطيئ الناس في الصحيحين
 وغيرهما من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله لا تخرج
 قال اللهم اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله لا تخرج قالوا يا رسول الله لا تخرج قالوا يا رسول الله لا تخرج
 واخرج الحكم وابودود والنسائي وابو جابر من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اودع
 الحجرة فدخل كل من شئ الى النساء وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

واتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الحجرة فقال يا رسول الله هلقت قبل ان ارمى قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال
 ذهبت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني انضت الى البيت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج
 وفي رواية فيها من كل شيء الحمد الا قال فعل ولا حرج واخرج احمد من حديث علي قال جابر بن نفل
 يا رسول الله هلقت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج ثم اتاه آخر فقال اني انضت قبل ان اعلق قال اعلق ولا حرج
 وفي لفظ للترمذي وصححه قال اني انضت قبل ان ارمى وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قيل له في الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج واخرج احمد وابوداود
 وابن جابر والحاكم من حديث عائشة قالت افاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم
 حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي الى ان طلع الفجر يرمى بالحجارة اذا زالت الشمس كل حجرة بسبع حصيات
 يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها
 وعين ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحجارين ذلت الشمس واهل مكة
 والترمذي وحسنه وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نختلن فاذا زالت الشمس رمينا واخرج الترمذي وصححه
 من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رمى بالحجارة شتى اليها ذاهبا وراجعا وفي لفظ
 عنه انه كان يرمى بالحجارة يوم النحر راكبا وسار ذلك ماشيا ويخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان
 يفعل ذلك اخرج احمد وابوداود وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر ان العباس بن هشام
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيت مكة ليلتي منى من اجل سقايته فاذا ذلت الشمس في البخاري احمد
 من حديث ابن عمر انه كان يرمى بالحجارة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم
 مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يده ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة
 ثم يدعو ويرفع يده ويقوم طويلا ثم يرمى بالحجارة ذات العقبة من لطن الوادي ولا يقف عندها ثم يهرف
 ويقول هكذا رآيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل واخرج احمد واهل السنن وصححه الترمذي
 من حديث عائشة عن عدي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نخص لرعاء الابل في البيوت عن
 منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ليومين ثم يرمون يوم النحر واخرج احمد والنسائي
 عن جابر بن مالك قال رجينا في الحج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعضنا يقول ربيت بسبع حصيات
 وبعضنا يقول ربيت بست حصيات ولم يعيب بعضهم على بعض ورجال الصبح وليس تخيب
 حج بالناس ان يخطبهم بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائما والاخرة اخف ويجلس بينهما كما يجمعون
 فيها الناس الى اليوم الثاني واذا زالت الشمس اغتسل ان حب يوم النحر حديث الهراشي بن با
 قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقية الصفا يوم النحر اخرج احمد وابوداود
 واخرج نحوه ابو داود ايضا من حديث ابي امامة واخرج نحوه ابو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ

فان

القيسي واخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكره وفيه ان قال فان دماكم واما لكم حاكم حرمه يوم
 يذاني شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم الا ان بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الشاهد
 فرب مبلغ او عني من سامع فلا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض ويستحب الخطبة في وسط
 ايام التشريق لحديث سكر بنيت بهن ان قالت خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يوم الروس فقال اي يوم هذا قلنا الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او سطر ايام التشريق اخرج ابو داود
 ورجاله رجال الصحيح واخرج نحوه احمد من حديث ابى بصرة كرجال الصحيح واخرج نحوه ابو داود عن عمار بن
 صلت الله تعالى عليه وآله وسلم في خطب يوم عرفة ويوم النحر واما ايام التشريق فخطبوا فيها طواف الافاضة
 وهو طواف الزيارة يوم النحر لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فخطب في خطبة يوم النحر وخطب في خطبة يوم النحر وخطب في خطبة يوم
 اسي طواف الافاضة قال النووي وقد اجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة من
 من اركان الحج لا يصح الا به والتفقوا على ان يستحب فعل يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان آخره عنه وفعله
 في ايام التشريق اجزا ولا دهر عليه بالاجماع قال صاحب بل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصفا
 ويسمى طواف الافاضة طاف طلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يطف النحر ولم يسبح وتضمنت حجة رفع يديه
 للدعاء سنت مرات الاولى على الصفا الثاني على المروة الثالثة بعرفة والرابع بزدلفة والخامس عند الهجرة
 الاولى السادسة عند الهجرة الثانية تسعة واذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع
 لحديث ابن عباس عنده سلم وخبره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم لا يغفرا حتى يكون آخر عهده بالبيت وفي لفظ البخاري وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم امر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض وفي الباب احاديث
 وآلى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور قال مالك وداود وابن المنذر يوجبونه لاشي في تركه قال
 في الحجة والسترة تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر تصوير الكون هو المقصود من السفر وموافقة
 لعادتهم في توديع الوفود ملكها عند النفرة قال صاحب بل السلام ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 طاف طواف الوداع ليلا سحرا ولم يزل في هذا الطواف وصلى الفجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى بالرسول
 فارحل راجعا الى المدينة فلما اتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كبر ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك
 له الملك ولا حمد وهو على كل شئ قدير آتون تائبون عابدون لربنا حامدون صدق وعدوه
 ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دخلها فلما انتهى **فصل في الهدى** قوله تعالى والهدى جعلنا
 لكم من شعائر الله ما نفق اكل العلم على ان الهدى مستحب للحاج المفرد والمفترق ويجب على المتمتع والقارن
 وعلى من وجب عليه جزار العذر وان اعلى الاحرام ويعتبر في الهدى ايا ما يعتبر في الضحايا افضلها للهدى

١٢

لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولا ينافع الفقراء شعر البقرة شعر الشاة لأن البقرة
 انفع بالنسبة الى الشاة وهذا اذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحدا اما اذا كانوا جماعة بعد ما يخرج عن
 البدنة والبقرة فقد وجه الخلاف بل الافضل سبع البدنة او البقرة ام الشاة عن الواحد والظاهر ان الشاة
 لما هو انفع للفقراء ويخرجى البدنة والبقرة عن سبعة لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال امرنا
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يشترك في الابل والبقر كل سبعة من ابدنة وفي لفظ مسلم
 فقتيل جابر اشترك في البقرة اشترك في الجوز ونقال ما هي الامن البدن واخرج احمد وابن ماجه عن
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امله رجل فقال ان على بدنة وانا موسر ولا اجدها فاشترها
 فامر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتباع سبع شياه فيذهب من درجته رجال الصبيح ولا يعارض بها
 ابن عباس عند احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي حصة قال كثراني سفر فحضر الاسمي فذهبنا البقرة
 عن سبعة والبقر عن عشرة وكذلك اليعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قسم فضل عشر من الغنم بغير لان تعديل البدنة بسبع شياه هو في المدي ولقد ليها بعشر هو في الا
 في الغنمة وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في المدي سبع شياه وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع
 وما يصح هذه الدعوى فاختلف مشهور ويجوز للمدي ان يأكل من لحم هديه لحديث جابر ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر من كل بدنة بيضته فجلت في قدر فطبخت فاكل هو وعلي من لحمها
 وشربا من مرقها اخرج احمد ومسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة انه دخل عليها يوم النحر فبخر فبخرت فقلت
 ما هذا فقيل نحر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ازوابة قال النووي وجمع العلماء على ان الاكل من
 بدني التطوع ونجاسة سنته انتهى والظاهر انه يفرق بين بدني التطوع وغيره لقوله تعالى فكلوا منها ولا يركب
 عليه اي المدي على بدني حديث النفس في الصحيحين وغيرهما قال رأي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 رجلا يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وفيها نخوة من حديث
 ابهريرة واخرج احمد ومسلم من حديث جابر انه سئل عن كوب المدي فقال سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا اجبت اليها حتى تجدها ويندب له اشعاره
 وتقليده لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى الظهر
 بدي الحليفة ثم دعا ناقة فاشعرها في صفحة سنانها الامين وسلت الدم عنها وقلدها فعلين قال ابن القيم
 في اعلام الموقعين قالوا انها خلاف الاصول اذ الاشعار مثله ولعمرو اللذان هذه السنة خلاف الاصول
 الباطلة وما ضرب ذلك شيئا والمثلية المحرمة هي العدوان لا يكون معقوبة ولا تعظيم الشعائر اسد فاشق
 صفحة بنام البعير السحاب او الواجب والجويسيل ومنه قليلا فيظهر شعرا الاسلام واقامة هذه السنة
 التي هي من احب الاشياء الى الله وفق الاصول وآي كتاب او سنة حرم ذلك حتى يكون خلافا

للاصول قياس الاشعار على الشئ المحرمة من انفس قياس على وجه الارض فانه قياس ما يحبه الله فيه على ما يفيضه له من غير
ولو لم يكن في حكمه الاشعار الا لتعظيم شعائر الله واطهارها وعلم الناس بان هذه قرايين الله عز وجل تساق
الى بيته تذبذج له وتمتدح بها اليه عند بيته كما يتقرب اليه بالصلوة الى بيته عكس ما عليه عداؤه المشركون
الذين يذبحون لاربابهم ويصلون لما افشع لاوليائه واهل توحيدهم ان يكون نسكهم وصلواتهم لله وحده
وان يظهر واشعائر توحيدهم غاية الاظهار ليخلو دية على كل دين فمذهبه الاصول الصحيحة التي جارت
السنة بالاشعار على وفقها وبالله الحمد ومن بعث بعدى لم يحرم عليه شئ مما يحرم على المحرم
لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يهدي من المدينة ثم يثيب
شيئا مما يحبب المحرم **باب العمرة المفردة** وقد تقدمت حصة ما يحرم لها من الميتة
اي التنعيم لان الاحرام لها كالاحرام للمحج وقد تقدمت الادلة في ذكر المواقيت فانها للمحج والعمرة ومن
كان في مكة خرج الى الحل لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعاد ابن
بن ابي بكر ان يخرج عائشة الى التنعيم فتحرم للعمرة منه شريطون ويسعى ويحلق او يقصر ولا خلا
في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة
انه امر من لم يكن معه هدي بالطواف والسعي والحلق او التقصير فمن فعل ذلك فقد حل اهل كاه فواقعوا
النساء بعد ذلك وهي مشرعة في العالم كبرية العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ولشأنه في قولان
انهم بها انما فرض والثاني سنة في جميع السنة لحديث عائشة عند ابى داود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال وفي الصحيحين من حديث النسائي ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اعتمر اربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة ومن ذلك عمرة عائشة التي امر النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمر بها من التنعيم فان ذلك كان مع حجة ما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وقد كان اهل ابل جابلية يحرمون العمرة في ايام الحج فروع عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمروا
بالعمرة فيها وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرة في
رضوان تعدل حجة ومن اراد تفصيل احكام الحج والعمرة على الوجه المأثور فليرجع الى نمكتنا روضة الصديق
الى البيت العتيق والى كتابنا سكاختام شرح بلوغ المرام **كتاب النكاح** بشع لمن
استطاع الباعة لما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر
اشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه اخفض للبصر وحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فانه له رجا والمراد بالبائة النكاح والاماد في الواروة في الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى قل للذين
يعضوا من البصائر ويخفون انهم يجمعون ذلك انهم ان الشخير ياصنعون وقل للمؤمنات فليضعن من
البصائر ويغطين فروجهن ويحب على من شئ في الوقوع في المعصية لان اجتناب المحرم واجب

كتاب النكاح

واذا لم يتم الاجتناب الا بالنكاح كان واجبا وعلى ذلك محل الاحاديث المتقضية لوجوب النكاح كحديث
 النسخ في الصحيحين وغيرهما ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال بعضهم لا تزوج
 وقال بعضهم اصلي ولا انام فقال بعضهم اصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لا بان
 اقوام قالوا كذا وكذا ولكنني اصوم وافطر وانام واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني أخرجه
 احمد وابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن التبتل
 قال الترمذي انه حسن غريب قال وروى الاشعث بن عبيد الملك هذا الحديث عن الحسن عن بكير بن هشام
 عن عايشة ويقال كلا الحديثين صحيح انتهى وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف وأخرج النسي عن التبتل
 احمد وابن حبان في صحيحه من حديث النسي وأخرج ابن ماجه من حديث عايشة ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني والتبتل غير جائز لما تقدم وقد روى
 الله تعالى عليه وآله وسلم التبتل على عثمان بن مظعون وكانت المأثورية والتمهية من النصارى فيقولون
 اني استبرك النكاح وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي
 اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا سلبها عن مقتضياتها الا لعجز عن القيام بما لا بد منه لما ثبت
 في الكتاب العزيز من النهي عن مضارة النساء والامر بمجاشرتهن بالمعروف فمن لا يستطيع ذلك
 لم يجز له ان يضل في امر يوقعه في خراف على ذلك محل الادلة الواردة في العزلة والعزلة وينبغي ان تكون العزلة
 وودد ان تواد الزوجين بهتم للصحة الترتلية وكثرة النسل بهاتم المصلحة المدنية والمليئة وود المرأة
 لزوجهما والى على صحة فرائدها وقوة طبيعتها مانع لها من ان يطعم بصريا الى غيره باعث على تحميلها بالامتناسط
 وغير ذلك وفيه تحصيل فخره ونظيره ولود الحديث النسخ عن احمد وابن حبان وصح ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال تزوجوا الودود والودود فاني مكاشركم الانبياء ليوم القيمة وأخرج نحوه احمد من حديث
 ابن عمر وفي اسناده جرير بن عبيد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف وأخرج نحوه ابو داود والنسائي وابن حبان
 من حديث معقل بن يسار بكروا في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا تزوجت بكرا ام ثيبا قلما ثيبا فقال بل لا تزوجت بكرا ثيبا ولا عيبك ذات جمال فان الطبيعة
 البشرية راغبت في الجمال وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة والجمال ويشبهه من الشباب مقصد من غلب
 عليه حجاب الطبيعة وحسب يعني مفاخر آباء المرأة فان التزوج في الاشراف شرف وجاه ودين اى
 عفة عن المعاصي ولعبد عن الريب وتقر بها الى بارها بالطاعات والدين مقصد من تهذب بالفطرة فاحسب
 ان تعاونة امره في دينه ورغب في صحبت اهل الخير ومال بان يرغب في المال ويرى موااساتها موعنة
 وان يكون اولاده اغنياء لما يجدون من قبل امهم والمال اوجه مقصد من غلب عليه حجاب الرسم ووجه
 ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تنكح المرأة لاربع لما لها وحسبها

ولجأها ولديها فاطمة بذات الدين تربت يداك وفي صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تنكح على دينها وماله وجمالها فليكن ذلك الدين تربت يداك وفي الحجته قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير النساء ركنين الابل نساء قريش احناه علي بن ابي طالب في صغره وارعاها علي بن ابي طالب في ذات يده اقول يستحب ان تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نساها صالحة فان الناس يعانون كعادن الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم غالبته على الانسان وبمترك الامر المجهول هو عليه السلام ان نساء قريش خير النساء من جهة انهن احننا النسا على ولد في صغره وارعاها على الزوج في ماله وورثته ونحو ذلك وهذا من اعظم مقاصد النكاح وبها انتظام تدبير المتزل وان انت فحقت حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيره لم تجد ارسخ قدما في الاخلاق الصالحة ولا اشد لزوما لها من نساء قريش انتهى وخطب الكبيرة الى نفسها لما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارسل الى امرئ من بني عجلية وخطبها والمعتبر حصول الرضا منها لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره الشيب احق بنفسها من وليها والبركة ستاذن في نفسها واذنها صامتا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعائشة نحوه واخرج احمد وابوداود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس ان جارية كبرتها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ان اباها زوجها وبهي كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجال اسناده ثقات واخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال جارت فتاة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان ابني زوجني ابن اخته ليرفع في خميسه قال فخل الامر ليهما فقالت قد اجزت ما صنع ابني ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس الى الايام من الامر شي ورجاله رجال الصبح واخرجه احمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة في الحجته البالغة اقول لا يجوز ايضا ان يحكم الاوليا فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حارة العقد وقاره راجعان اليها والاستيثار طلب ان تكون هي المرأة صريحا والاستيذان طلب ان تاذن ولا تمنع واذناه السكوت وانما المراد استيذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا راي لها قد زوج ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عائشة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى لمن كان كفوا للمحدث علي بن عبد الله بن عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا توترن الصلوة اذا اتت واجنارته اذ حضرت والايم اذا وجدت لكفوا واخرج الحاكم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العصب الكفا لبعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحتى حتى رجل لرجل الاحكام او حجام وفي اسناده رجل مجهول وقال ابو حاتم انه كذب لا اصل له ولكن رواه البراء في مسنده من طريق اخرى عن عطاء بن جيل رفعه العرب بعضها اكفا لبعض وفيه سلكان بن ابي الجون وقيني من كذا في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة عن عمار في الجاهلية خياكم في الاسلام اذا فتحوه واخرج الترمذي من حديث ابي حاتم الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

ك
ا
ر
ه
ل
ا

والله وسلم اذا اتاكم من ترضون دينه وخلقه فاكلوه وقدموه الترمذي وقد اخرجنا ايضا الترمذي من حديث
 ابي هريرة واخرج الدارقطني عن عمر انه قال لا تمنع تزوج ذوات الاحساب الا من الكفار وفي نسخة الباقية
 قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ان لا تغفلوه تكن فتنه
 في الارض وفساد عريض اقول ليس في هذا الحديث ان الكفاية غير معتبرة كيف وهي مما جيل عليه طوائف
 الناس وكاد يكون القبح فيها اشد من القتل والناس على مراتبهم والشرائع لا تشمل مثل ذلك لذلك
 قال عمر لا تمنع النساء الا من الكفاة وكذا اراد ان لا يتبع احد محقرات الامور نحو قلة المال ورثاته اياها
 وجماعته اجمال او يكون ابن ام ولد ونحو ذلك من الاعياب بعد ان يرزى دينه وخلقه فان اعظم مقاصد
 تدبير المنزل الاصطحاب في خلق خشن وان يكون ذلك الاصطحاب سببا لصلاح الدين وفي المسوى في
 باب الكفاية قال الله تعالى امنن كان مؤمنا لمن كان فاسقا لا يستون وقال تعالى ايمهم يسميهم رحمة
 ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا
 ورحمة ربك خير مما يجمعون قلت بانه الايات تدل على تفاوت مراتب الناس وان ذلك امر ثابت
 فيهم ولم يرده الله تعالى فكان تقرير انهم اختلفوا في تحديد المعاني التي تقع بها التفاوت فذهب اكثرهم
 الى انها اربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والمراد من الدين الاسلام والعدالة واعتبر الشافعي السلام
 من العيوب المثبتة للنجار ايضا ومعنى اعتبار الكفاية عندنا بحقيقة ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير الكفو
 فللاولاد ان يفرقوا بينها وعند الشافعي ان احد الاولاد المستوين اذا زوجها برضاها من غير كفوهم
 وفي قول يصح ولم يفسخ اذا زوج الاب بكرا صغيرة او بالغة بغير رضاها وفيه القولان ايضا انتهى و
 يخطب الضعيفة الى وليها ما في صحيح البخاري وغيره عن عروة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب عائشة
 الى ابى بكر رضي الله عنه لما تقدم من الاحاديث الصحيحة ويحرم الخطبة في العدة لحديث فاطمة
 بنت قيس ان زوجها طلقها فلما نكحها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئى ولا نفقة وقال الهارث
 بن عيسى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا طلقت فاذا نكحني فاؤتمت الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره واخرج البخاري عن ابن عباس
 في تفسيره قوله تعالى في ما عظم من خطبة النساء قال يقول اني اريد التزوج ولوددت اني نكحت امرأة صالحة واخرج الدارقطني
 عن محمد بن علي الباقر انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي متألمة من ابى سلمة فقال قد علمت اني
 رسول الله وغيره من خلقه ولا تمنع من قومي وكانت تلك خطبة وامر به منقطع قال في الفتح والنفق العلماء على ان المراد بهذا
 الحكم من عنما زوجهما اختلفوا في العدة من المطلق البائن كذا من نفك كلاهما واما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز
 ان يلزم لها بالخطبة فيها والحال ان يصحح بالخطبة ولم يوجب العدة ولتعرض مباح في الاولى لحوام في الاجرة مختلف فيه
 بالباين والخطبة على الخطبة لحديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون
 احول للمؤمن فلا يعمل للمؤمن ان يتابع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذروا وهو في صحيح مسلم

جمع

وغيره وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يقطب الرجل على خلبة أخيه حتى ينكح أو يترك وأخرج
 أيضا من حديث ابن عمر لا يقطب الرجل على خلبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له وقد ذهب
 إلى تحريم ذلك الجمهور ويحوز له النظر إلى المخطوبة لحديث المغيرة بن عبد الله والنسائي وابن ماجه والترمذي
 والدائمي وابن جبان وصححه انه خطب امرؤ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم النظر اليها فانه أحيا
 ان يودم بينكما فأتى ابوها فاجبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانما كرمها ذلك فسمعت
 ذلك للمرءة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرك ان تخطب فانظر
 الا فاني انشدك كانما غطيت ذلك عليه فنظرت اليها فترجتها فذكر من موافقتها ذكرها أحمد وأهل السنن
 وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه رجل فاجبره انه تزوج
 امرؤ من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظر اليها قال لا قال فاذهب فانظر
 اليها فان في عين الأنصار شيئا وفي الباب احاديث ولا تكاح الا بولي لحديث أبي موسى عند أحمد
 والي داود وابن ماجه والترمذي وابن جبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تكاح الا بولي وحديث عائشة عند أحمد والي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن جبان والحاكم
 والي عوامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امرؤ تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
 فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان شجر وانما سلطان ولي من لا
 ولي له وفي الباب احاديث قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن ابي النضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرور تمام ثلثين صحابيا والولي عند الجمهور هو الأقرب من
 العصبية وروى عن أبي حنيفة ان ذوى الارحام من الاولياء قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه
 انه يحرم استبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن لمشارها قلة الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم الكثرة
 لهم واليتا يجب ان يميز النكاح من السفاح بالشهير وأحق التشهير ان يحضر اولياءها ولا يجوز ان
 يحكم في النكاح النساء خاصة لنقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يتدين المسلمة وعدم حماية حسب
 منهن غالباً فرما عشرين في غير الكفو وفي ذلك عار على قومها فوجب ان يحيل لثاقلها شيء من هذا الباب
 ليست للفسدة والاضا فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة انهن عموماً يبايهم وهو قوله تعالى
 الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم بعضا انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرؤ الا بعبرة الولي
 الغريب فان لم يكن فبعبرة الولي البعيد فان لم يكن فبعبرة السلطان فان زوجت نفسها او غيرها
 باذن الولي او بغير اذنه بطل ولم يتوقف وما ويل قوله لا تنكح المرءة الا باذن وليها لا يزوجه الا وكيل الو
 وبهم تزوجه بنفسه بالاولى وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرءة اخرها العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد
 عليها متى بكر كانت او ثيبا وما ويل الحديث انه يكره لها ذلك خشية ان تقصر في رعاية الكفاة وغيره

ب
 ر
 ك

أو غلب على الواقعة أو تأويله ان للولي حق الاعتراض في غير الكفو بمعنى قوله لا نكح اى لا تنكح نكاحا الا باذنه
لان له حق الاعتراض في غير الكفو وقال محمد بن عيسى موقوفنا على اذنه كذا في المسوى وشاهد من الحديث
عمر بن حصين عن ابي ارقطبي والبيهقي في العلل واحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه
والآله وسلم قال لا نكح الابولى وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واخرج
الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكح الابا
بولى وشاهدي عدل فان شاربوا فانسلاطان ولي من ابائهم له واسناده ضعيف واخرج الترمذي
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال التبعايا اللاتي يملكن النفس من غير بنته
وصح الترمذي وقفه وبه الاحاديث وما ورد في معناها يقوى بعضها البعض وقد ذهب الى ذلك الجمهور
في شرح الشافعي ان النكاح لا ينعقد الا بنية ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضورا حال العقد اختلفوا في صفته
قال الشافعي لا ينعقد الا بشهد رجلين عدلين قال ابو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبما سبق كذا في المسوى في النكاح
في باب لا يملك النكاح من ابى الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الاربع امرته فقال هذا
نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت قد عرفت فيه لم يجب الا ان يكون الولي العاضل او غير مسلم لقوله تعالى فلا تفضلون
ان يملكن ازواجهن ولنزوجهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ام حبيبة بنت ابي سفيان من غير وليها لما كان
كافرا حال العقد ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يوكل لعقد النكاح ولو واحدا
لحديث عقبه بن عامر عن ابي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرجل اترضى ان ازوجهك
فلانة قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجهك فلانا قالت نعم فزوج احداهما صاحب الحديث وقد
ذهب الى ذلك جماعة من اهل العلم الا عندنا في ربيعة والثوري والشافعية واكثر اصحابه للبيهقي
والبوخاري وحكي في البحر عن الشافعي وزكوان لا يجوز قال في النسخ ومن مالك لو قالت للمرأة لو ليها زوجي
من رأيت فزوجها من نفسي ومن اختار له ما ذكركم دلوه لم يلزم من الزوج وقال الشافعي بزوجه
السلطان او ولي آخر مثله واقعد منه ووافقه زفر **فصل في نكاح المتعة** قال في المحجة خص منها
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياها ثم نهى عنها انا الترخيص او لا علم كان حاجته تدعو اليه كما ذكره ابن عباس
فمن يقدم ملدة ليس بها اهل اشار ابن عباس انها لم تكن يومئذ استيجارا على مجرد البضع بل كان
ذلك ممنورا في ضمن حاجات من باب تدبير التسلل كيف ولا يتجار على مجرد البضع السلخ عن الطبيعة
الانسانية ووافقه بها الباطن السليم واما المنهي عنها فلان ارتفاع تلك الحاجة في غالب الاوقات وايضا
ففي جريان المرسوم باقتلاط الانساب لانما عند القضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الامر مبدئيا فلا بد
ماذا تصنع وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناه على التاميد في غاية العسر فاطنك البتة واهمال
النكاح الصحيح يعتبر في الشرع فان اكثر المذنبين في النكاح انما غالب وصيتهم تضار شهوة الفرج وايضا

فلا ينعقد

فان من الامم التي تميز بالشك من السفاح على التوطين على المعاملة الدائمة وان كان الاصل فيه قطع
 المتنازع فيها على اعين الناس انتهى في شرح السنة الفقه العلماء على تحريم المتعة وهذا لاجماع بين المسلمين
 منسوخ فانه لا خلاف انه قد كان ثابتا في الشريعة كما صرح بذلك القرآن ولا يستغنى عن فائده من الخبر
 ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كنا نقر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس معنا
 نسار فقلنا لا تختصي فمننا من ذلك ثم نحن لنا بعد ان نكح المرأة بالشوب الى ابل وفي الباب احاديث
 وثبت الشيخ من حديث جماعة فانخرج مسلم وغيره من حديث سمرة الجعفي انه غاصع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس معنا
 وآله وسلم نسخ مكة فاذن لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرما
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه ان الدرهم ذلك الى يوم القيمة واخرج الترمذي
 عن ابن عباس انما كانت المتعة في اول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الاعلى ازواجهم وما ملكت ايمانهم
 وفي الصحيحين من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مني عن متعة النساء يوم خيبر والاحاديث
 في هذا الباب كثيرة واختلف طويل وقد استوفاه الماتن في نيل الاوطار ورواية من روى تحريمها الى
 يوم القيمة هي الحق في هذا الباب والتحليل حرام لمحدث ابن مسعود وعندهما في النسائي والترمذي صحيح
 والحاكم وصححه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل اليه ايضا ابن القطان وابن
 دقيق العيد ولطريق اخرى في صحيح ابن السكيت وطريق ثالثة اخرجها اسحق في مسنده واخرج حماد والاوزاعي
 وابن ماجه والترمذي وصححه ابن السكيت من حديث علي بن مسعود واخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن
 عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اخبركم بالتيسر المستعار قالوا اي يا رسول الله
 قال هو المحلل لمن الله المحلل له وفي اسناد يحيى بن عثمان وفيه ضعف وقد اعلن الارسل واخرج احمد والبيهقي
 والبرز والابن حاتم والترمذي في العلل من حديث سمرة الجعفي نحوه وحسنه البخاري واخرج الحاكم والطبراني في الاوطار
 من حديث حماد بن ابي اسحق في العلل من حديث سمرة الجعفي نحوه وحسنه البخاري واخرج الحاكم والطبراني في الاوطار
 اعمال الجاهلين لعنه ابن ماجه باسناد رجاله موثقون وصح من غيرهم قال لا اوتي بمحلل ومحلل الا يجتهدوا والمجنون ابني
 وعبد الرزاق في مصنفهما وابن الترمذي في الاوسط وروى ابن ابى شيبة عن ابن عمر انه قال عن ذلك فقال كل واحد
 منكم في ذلك من السوء والناس الذين قد طال الملامعة في الدين بن جبريل الكلام عليه افردة مصنفاه بيان الذي
 عليه ابطال التحليل انتهى قال ابن القيم رحمه الله المحلل لم يصب في ذلك من الملل قط ولم يقبله احد من الصحابة ولا ائمة بعدهم
 ثم سئل من له لوني اطلاق على احوال الناس كم من جهة مصونة انشبه فيها المحلل فخالصت اراؤنا نصارت
 له بعد اطلاق من الاخذ ان وكان يعلمها منه فواذها هو والمحلل سبكة التحليل شريكان في العمل والله
 كما اخرج التحليل من شريعتنا الى البيمار بين من يمين العشرة والجماعة والمحلل التحليل فكل من سأل الشريعة
 من هذا والتدريج بالاكفان حرم التدريج بحالها وتعلق بالمتكلمين من غنائها ولا اخذ هذه الامور

دون الاخذ بساقتها واما في هذه الازمان التي شكت الفرج فيها الى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يترك الحلال
مما هو بدل عي في عين الدين وشجاني حلق المؤمنين من قبايح شملت اعداء الدين به وبمنع كثير ممن يريد الخلق
فيه بسبب بحيث لا يحيط بقفا صليها خطاب ولا يصح كتاب يراها المتون كلهم من قبح القبايح ويعبر منها من
اعظم الفضائح قد قلبت بها الدين رسمه وغيرت منه اسمه وصح التيسر المستعار فيها المطلقة بنجاسته التحليل وزعم
انه قد طيبها للتحليل فيا لله العجب اى طبيب اعاد هذا التيسر الملعون واهى صلوة حصلت لها والمطلقة
بهذا الفعل الدون الى غير ذلك انتهى وقد اطال رحمه الله تعالى في تخرج احاديث تحريم التحليل في بلاد
المؤمنين فليخرج اليه وكذلك الشغار للثبوت النبوي منه في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار واخرج مسلم ايضا من حديث ابي هريرة قال نهى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل لزوجتي انتك وازوجك ابنتي
او زوجتي اختك وازوجك اختي واخرج مسلم ايضا من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب احاديث قال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح
الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والمجهور على البطلان قال الشافعي هذا نكاح باطل لكل حال المتعة
وقال ابو حنيفة جائز وكل من احدى منهما مبهشما انتهى ويحب على الزوج الوفاء بشرط المرأة لحديث
عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احق الشروط ان يوفى به باحتكامه للفرج
وهو في الصحيحين وغيرهما قلت فهو قول اكثر اهل العلم وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان احق الشروط
ان يخ خاص في شرط المهر افاستحي لهما الا في الذمة او عيناً عليه ان يوفى بها ما ضمن لهما وفي اخقوق الواجبة التي
هي مقتضى العقد واما ما سوى ذلك مثل ان يشترط في العقد للمرأة ان لا يخرجها من دارها ولا يتعاقبا من بلد
او لا ينكح عليها او نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به ولا خراجها ولعلها وان ينكح عليها الا ان يكون في ذلك عين
فيلزمه الممين كذا في المسوى الا ان يحل حراما او يحرم حلالا فلا يحل الوفاء فيه كما ورد بذلك الدليل
وقد ثبت النهي عن اشتراط امور كحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
نهى ان يخطب الرجل على خطبة اخيه او يتابع ببيع على مئة اخيه ولا تسال المرأة طلاق اختها تستكفي ما
صفحتها او انها فاما ما رويها على الله واخرج احمد من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل ان ينكح امرأة بطلاق اخرى ويجزى على ذلك ان ينكح زانية او مشركة
لقوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية او مشركة والزانية لا ينكها الا زمان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولما
اخرجه احمد باسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير واللاسطة من حديث عبد الله بن عمر ان رجلا من المسلمين
استاذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المرأة يقال لهما ام هنزل كانت تسامخ وتشتط لان
ينفق عليه فقر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكها الا زمان او مشرك واخرج ابو داود والنسائي

والترندقي حصة من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كان يحمل الأسارى بكفة وكان بكفة بغي
يقال لها عناق وكانت صدقته قال فحبست النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله كنم
عنا قال فسكتت عنى فترلت الآية والزانية لا ينكحها الا ازان او مشرك فدعاني ففكر باعلى وقال لا تنكحها
واخرج أحمد والبوداؤد باسناد رجال ثقات من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم الزانى المجلوب ولا ينكح الا مثله قال ابن القيم اخذ بهذه الفتاوى التى لا معارض لها الا ما لم يرد
وافقه وبنى من محاسن مذهب فانه لم يجوز ان ينكح الرجل زوجه حتى يعرض مذهب بصفة وعشرون دليلا
قد ذكرناها فى موضع آخر انتهى واخرج ابن ماجه الترمذى وصححه من حديث عمر بن الخطاب انه شهد حجة الوداع
مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله واشنى عليه وذكر وعظم ثم قال استوصوا فى النساء خيرا
فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلوا فاجرو
فى المضاجع وانصرفوا من ضربا غير مبرح فان اظلمكم فلا تبغوا عليهن سبيلا واخرج البوداؤد والنسائى
من حديث ابن عباس قال جابر جلى الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمنع يدا
قال عز بها قال اخاف ان يتبعها نفسى قال فاستمع بها قال الترمذى ورجال اسناد صحيح بهم فى الصحيحين
قال ابن القيم عورض بهذا الحديث التشابه الاحاديث المحكية الصريحة فى المنع من تجوز البغاء واختلفت
مسالك المحرمين لذلك فية تعالت طائفة المراءى باللاس ملتبس الصدقة لا تمنع الفاحشة وقالت طائفة
بل هذا فى الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو محرام وقالت طائفة بل هذا من التزام
اخف المفسدين لدفع اعلاها فانه لما امر بفراقتهما خاف ان لا يصير عنها نياها حراما فامر منه بياساها
اذا سواقتها بعقد النكاح اقل فسادا من سواقتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت فاق
طائفة ليس فى الحديث ما يدل على انها زانية وانما فيه انها لا تمنع من منسها او وضع يده عليها او نحو ذلك ففى
تعطى اللبان لذلك ولا يلزم ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن بها جابها الداعى الى الفتنة
فامر بغيرها تها تراكما يريه الى الا يريه علما خبره بان نفسه تتبعها وان لا يصبر له عنها أى مصلحة امساكها
ارجح المسالك والله تعالى اعلم انتهى فى السوسى اقول انطاهر عندي ان يبنى اختلافهم هذا اختلافهم فى
مرجع ذلك فى قوله حرم ذلك فقال احمد وجه نكاح الزانية والمشركة وقال غيره مرجع الزنا والشرك
والمراد على هذا ان العادة قاضية بان الزانية لا يرغب فيها الا ازان او مشرك والزنا والشرك حرام
على المؤمنين فنكاحها لا يليق بحال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبطل
الآية ومع ذلك فلا يخلو عن بعدنى الكافى مذهب احمد الزانية محرمة كالحكماء المعتدلة واما غير احمد فقولهم
جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك لحديث لا مرد له لاس قال الواجدى عن ابى عبد
مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من نفرا لم يلجوا فى اراؤهم وانكاح البغايا للنفقة عليهم

وقد ذهب سعدان التهرجيم كان عاماً ثم نسخة الرخصة واورد ابو عبيد على هذا الحيث انه خلاف الكتاب
والسنة المشهورة لان الله تعالى انما اذن في نكاح المحصنات خاصة ثم ازل في القاذف آية اللعان
وسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التفرق بينهما فلا يجتعا ان ابدانك كيف يا امر بالاقامة على
عاهرة لا تمتنع من ارادها والحديث مرسل فان ثبت فتاويله ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضمف
الراى وتضييع ماله ففى لا تمتنع من طالب ولا تحفظ من سارق وهذا الشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم واخرى بحديثه اقول فى الاستدلال بحديثه لا ترد ويد لا مس نظر من وجهين احدهما ان
ليس سباً لها بالزنا البتة بل ريباً بقاء الاحتياط فى امر الملائمة فتخلص ان لا تتورع من اللبس المحرم
وتتورع من حقيقة الزنا المنفصلة الى الحد والمقتضى لمصلحة الوجوب للفضيلة الشديدة كما من امرة لا تتورع من النظر
واللبس المحرمين وتتورع من موجب الحد وسبب الجمل خوفاً من الفضيلة فلما لم يصحح بالزنا لم يوجب اللبس
تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق وثانها ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء فى أكثر المسائل كالحرمة
بالنكاح فى حالة احرامه ولا يضره البقاء فاخوزه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسما كما فى حالة بقاء
النكاح من اين كماله يجوز ابتداء النكاح انتهى والعكس وانما قال بالعكس لان هذا الحكم لا يخص بالزنا
دون المردة كما تضمنه تلك الآية الكريمة الزانى لا ينكح الا زانية او مشركته والزانية لا ينكح الا زان او مشرك
ومن صرح القرآن بتجريمه وهو ظاهر بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم
وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهات نسائكم
ورباتكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم اللاتي وعلتم بهن فان لم تكونوا وعلتم بهن فلا جناح عليكم وما ل
ابنائكم الذين من اصلابكم وان تجمعوا بين الاثنين الا ما قد سلف ثم قال اصلكم ما وراؤكم فى النسب
اتفقت الامة على انه يحرم على الرجل اصوله ونفوه وفصول اول اصوله واول فصل من كل اصل بعده
فالاصول هى الامهات والجدات وان علون والفصول هى البنات وبنات الاولاد وان سفلون
وفصول اول الاصول هى الاخوات وبنات الاخوة والاخوات وان سفلون واول فصل من كل اصل
بعده هى العمات والخالات وان علت وجرهن انتهى والرضاع كالنسب لحديث ابن عباس
فى الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفى لفظ
من النسب وفيما ايضا من حديث عائشة رضيها عنهما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وخرج
احمد والترمذى وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشجر
من الرضاع ما حرم من النسب قال اهل العلم والحرمان من الرضاع سبع الام والاخت بنص
القرآن والبنات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت لان هؤلاء يحرم من النسب فيجر
من الرضاع وقد وقع الخلاف اهل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقد حقق الكلام فى ذلك

ابن القيم في المدي في المسوى اتفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرئة يحرم النكوة على ابائها
 النكاح وان علوا وعلى ابناؤه وابناء اولاده من النسب والرضاع جميعا وان سفلوا تحريمها مو بدار
 بمجرد العقد ويحرم على النكاح امهات النكوة وجداتها من الرضاع والنسب جميعا تحريمها مو بدار بمجرد العقد
 فان دخل بالنكوة حرمت عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان فارقها قبل
 ان يدخل بها جاز له نكاح بناتها وانفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في النكاح فاذا ارضعت
 المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا
 تحرم المرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليك ام اختك اذ لم تكن امك ولا زوجة لبيك
 ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك ام اخت الا وهي ام لك او زوجة لبيك
 وكذلك لا تحرم عليك ام نافتك اذ لم تكن ابنتك او زوجة ابنتك ولا جدة وكذلك اذ لم تكن
 امك وام زوجتك ولا اخت ولدك اذ لم تكن ابنتك او ربيبتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال
 كما تكون بالنساء وهو قول اكثر اهل العلم انتهى واجمع بين المرأة وعمتها وخالتها حديث بيه
 في الصحيحين وغيرهما قال نبي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان شيخ المرأة على عمتها وخالتها وفي
 لفظ لهما نهي ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وفي الباب احاديث وقد حكى الشريفي
 المنع من ذلك عن عاتة ابن العلم وقال لا نعلم بينهم خلافا في ذلك وقال ابن المنذر ليست اعلم
 في منع ذلك اخلافا اليوم وقد حكى الاجماع ايضا الشافعي والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت
 الامة على انه يحرم عليه ان يجمع بين الاثنين وبين الامة وبنت اخيهما وبنت الخالة وبنت اختها من
 والرضاع جميعا وخمسة ان كل امرئ من اهل النسب لو قدرت احدا ذكر او امرأة الاخرى عليه فاجمع
 بينهما حرام ولا باس بالجمع بين المرأة وزوجة ابها او زوجة ابنها لانه بالنسب بينهما كذا في المسوى ويحرم
 ما زاد على العدد المباح للحز والعبد لحديث تيس بن الحارث قال اسلمت وعندى ثمان
 نسوة فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن ارجبا اخرجه ابو داود
 وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن ابن ابى ليلى وقد ضعفه غير واحد من الامة وقال ابن القيم
 ليس له الاحاديث واحد ولم يأت من وجه صحيح ويؤيده ما سياتي في من اسلم وعنده اكثر من اربع
 واما الاستدلال بقوله تعالى ثلثي وثلاث وربع فعينه ما وضعه الماتن في شرح المقتضى وحاشية الشفا
 وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الاربع وفيه نظر كما اوضحه هناك قلت اتفقت الامة على
 ان الحر يجوز له ان ينكح اربع حرائر ولا يجوز له ان ينكح اكثر من اربع قال الشافعي انتهى الله تعالى بالحرائر
 الى اربع تحريمها لان يجمع احد غير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين اكثر من اربع واما العبد فالكثير الامة
 على انه لا ينكح اكثر من امرأتين وفي الآية ما يدل على انها في الاحرار وهو قوله لا والله طهركم وملككم

نكاح

انكفار اذا اسلموا ما يوافق الشرع لحديث الصحاح بن فيروز عن ابي عبد الله وايل السنن والشافعي
 والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال اسلمت وعندي امرتان اختان فامرني
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اطلق احدهما واخرج الآخر واين ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان
 والحاكم وصححه عن ابن عمر قال اسلم غيلان الثقفي وتحتة عشرة نسوة في اجمالية فاعلمن مو فامره النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم ان يختار منهن اربعا وقد اعل الحديث بان الثابت من انما هو قول عمر كما قال البخاري
 قال ابن القيم السنة العجيبة الصريحة المحكمة فمن اسلم وتحتة اختان انه يخير في امساك من شاء منهما وترك لآخر
 وردت بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول ليقضي انك تخرج واحدة بعد واحدة فتكاح الثانية فهو
 وكاح الاول هو الصحيح من غير تخيير وان كحما معا فكاحهما باطل ولا يخير وكذلك حديث من اسلم على عشرة
 نسوة وربما اولوا التخيير تخييرها في ابتداء العقد على من شاء من النكوحات ولفظ الحديث يا اي هذا التاويل
 اشد الابار فانه قال اسك اربعا وفارق سائر من رواه مخرج الزهرري عن سالم عن ابيان غيلان اسلم
 فذكره وحديث فيوز التقديم فهذان الحديثان هما الاصول التي يرد ما خالفهما من الاياس اما ان تقعد
 قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل مخالفة تلك القاعدة فليعلم وانك لم تدفع قاعدة لم
 يوصلها الله تعالى ورسوله افرض علينا من وحديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين
 فان انك تنكح الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشرط
 المعتبر في الاسلام فصع ام لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز
 للمقام مع امراته اقرها ولو كان في اجمالية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك ان لم يكن
 الا ان ممن يجوز له الايثار لم يقر عليه كما لو اسلم وتحتة ذات رحم محرم او اختان او اكثر من اربع فهذا هو
 الذي اصلته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق نتي
 بلنصا واذا اسلم احد الزوجين انفسه النكاح ويجب العدة لحديث ابن عباس عند البخاري
 قال كان اذا هاجرت المرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت هل لها النكاح وان جاء
 زوجها قبل ان تنكح ردت اليه واخرج مالك في الموطأ عن الزهرري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت
 الى الله ورسوله وزوجها كافر فقيم بدله بالحرب الا فرقت بهجتها بينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها
 مهاجرا قبل ان تنقضي عدتها وان لم يبلغنا ان امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها
 وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على مشرتين من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اهل حرب يقاتلهم وقاتلهم واهل عمد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا هاجرت امرأة من اهل الحرب لم تخطب
 حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت هل لها النكاح فان هاجرت قبل ان تنكح ردت اليه فان اسلم ولم يتزوج
 المرأة كانا على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختار ذلك لحديث ابن عباس

في
 النكاح

عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردا بنته زينب على أبي العاص زوجها
 بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئا وفي لفظ ولم يحدث صداقا وفي لفظ للترمذي ولم يحدث كما
 وقال هذا حديث حسن ليس باسناده باس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم ردا على أبي العاص بهر جديد فكاح جديد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف وروى
 باسنا وضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مشد ليس بهر جديد قال الترمذي في اسناده قال
 وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح انهما على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت
 والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردا بها بالنكاح الاول وقال الترمذي
 في كتاب العلل لم يثبت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث يقال حديث ابن عباس في هذا الباب صحيح بن
 عمرو بن شعيب قال ابن القيم كيف يغفل هذا الحديث الضعيف اصلا يرد به السنة الصحيحة المعلومة وكل
 نملات الاصول انتهى وقد ذهب الى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لكن انقله
 ابن عبد البر من الاجماع على انه لا يبقى العقد بعد النكاح والعدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في
 معناه محض صاملا ورد من ان العدة اذا انقضت نفذ حسب العقد ولم تحل للزوج الا بعقد جديد قال
 في اعلام الموقعين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرته
 اذا لم تسلم موبل متى أسلم الاخر فالنكاح بحاله ما لم تزوج هذه سنته المعلومة قال الشافعي سلم البوسفغان
 بن حرب بمر الظهران وهي دار فراعة ونجاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع الى مكة وهاهنا ثبت
 عتبة مقيمة على غير الاسلام فاخذ له بجمية وقالت اتقوا الشيخ الضال ثم سلبت ههنا بعد اسلام ابى
 سفغان بابايم كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام والبوسفغان بها مسلمة وههنا كافرة
 ثم سلمت بعد القضاء العدة واستقر اعلى النكاح لان عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك احكامهم من
 واسلامه وسلمت امرته صفوان بن أمية وامرته عكرمة بن ابى جهل بكاه وصارت دارا دار الاسلام ولم
 حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكاه وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان
 يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد خنيثا وهو كافر ثم أسلم فاستقر
 عنده امرته بالنكاح الاول وذلك انه لم ينقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بالمغازي ان امرته من الانصاف
 كانت عند رجل بكاه فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى **فصل**
المهر واجب وبتحقيق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان يتنصوا باموالكم محسنين غير مبذور
 فلذلك البقي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه انه صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لم يسوغ كما جاهدون مهر اصلا وفي الكتاب العزيز واتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله ولا
 تأخذوا منه شيئا وقال وكيف تأخذونه وقد انفضى بعضكم الى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم

ما قلناه

ان تكلم من اذنه يتبعه من اجور من وقد اخرج ابو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع عليا ان يدخل بفاطمة عليها السلام حتى يعطيها شيئا ولما قال
 ما عدي شي قال فاني درك الحيلة فاعطاه اياها وحديث الحسن بن سعد الاتقي ترويه عن ابن عباس عن النبي صلى الله
 وجوب المهر وتكره المغالاة فيه لحديث عائشة عند الطبراني في الاوسط ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان اعظم النكاح بركة البسره سنوثة وفي اسناده ضعف وفي صحيح مسلم عن ابى هريرة قال
 جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم بل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على لم تزوجتها
 قال على اربع اوقات فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اربع اوقات كانت تحتون النفقة من عرض
 ثم اجعل ما عندنا ما تعطيك ولكن جسي ان تبعك في بعث نصيب منه فبعث بعثا الى بنى حرس بعث
 ذلك الرجل فخيرهم اخرج ابو داود والحاكم وصححه من حديث حفص بن غامر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم خير الصدقات اليسر وعن عائشة ان كان صدق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لازوج
 اشئ عشرة اوقية ونش اى نصف ومبوفى صحيح مسلم وغيره قال في الحجج ولم يثبت النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم المهر بعد الزيادة لا ينقص او العادات في اظهار الازواج مختلفه والرغبات لها مراتب شتى ولم
 في المشارة لطبقات فلا يمكن تحديده عليهم كما لا يمكن ان يضبط شئ الاشياء المرغوبة بحد مخصوص ولذلك
 قال التمس ولو فاما من حديد غير ان سئ في صدقات ازواجه شتى عشرة اوقية ونشا وقال عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تقالوا في صدقات النساء فانما ان كانت بكمرة في الدنيا او تقوى عند الله كان اولكم بها منى الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى ويصح ولو خاتما من حديد او تعليل قرآن لما اخبر احمد
 وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عامر بن ربيعة ان امرأة من بنى قريظة تزوجت على ثقلين فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نصبت عن نفسك وما لك به شغلين فقالت نعم فاجازه واخرج
 احمد وابوداود من حديث جابر بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو ان رجلا اعطى امرأة
 صدق ما يديه فلما كانا كانت له حلا لاني استغاده ضعف واخرج الدارقطني في حديثه لابن سفيان في
 قال وهو على سواك من اراك وفي الصحيحين وغيرهما من حديث الحسن بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم جازته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد ربيت نفسي كك نفاست نيا اطويلا فقام رجل فقال
 يا رسول الله تزوجينا ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل عندك من شئ
 فسد فانا قال اخذني الامام في حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اعطيتها اراك جليست
 الا انك لست بشيء فقل ان لا به شيئا قال فتمت ولو فاما من حديد فاما من حديد شيئا فقال له النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل عندك من شئ فقل ان لا به شيئا قال فتمت ولو فاما من حديد فاما من حديد شيئا فقال له النبي

لما اخرج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك الخلاف في الاعسار بالصدوق الا ان عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا وضعت مرة ثم بدلتها فلها اخرج وفي الاعسار بالصدوق اذا وضعت مرة سقطت ما انتهى وعليها الطاعة لقوله تعالى فان اطعتم فلا تبغوا عليهن سبيلا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى الرجل امرته الى فراشه فابتدت ان تجي فابت غضبان عليها لغتها الملائكة حتى تصبح واخرج اهل السنن وصححه الترمذي من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهدى الله اثنى عليه وذكره وعظم ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعتم فلا تبغوا عليهن سبيلا ان كن من نساكنكم فاعلموا انكم عليهن حقا فاما تحكم علي نساكنكم فلا يؤطعن فترسكن من تكميرون ولا تاذن في بيوتكم لمن تكرهون الا وجرهن عليكم ان تحسبنوا اليهن في كسوتن وطعن

وفي الباب احاديث كثيرة ومن كان له زوجان فصاعدا عدل بينهما في القسمة وما تدعو الحاجة اليه له حديث ابهريرة عند احمد واهل السنن والدارمي وابن جبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت لامرئتان بميل لاجد سما على الاخرى جاري يوم القيمة يجز احد شقيقه ساقطا او مائلا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم بين نساءه فكن يبعين كل ليلة في بيت التي ياتها كما في الصحيح واخرج اهل السنن ابن جبان والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك قال في اجمعة والظاهر ان ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم كان تبرا واحسانا من غير وجوب عليه لقوله تعالى ترجي من تشاء منهم فتوى اليك من تشاء واما في غيره فموضع تامل اجتهاد ولكن جمهور الفقهاء اوجبوا لهم واختلفوا في القرعة اقول وفيه ان قوله فلم يعدل محل لا يدرى اى عدل اريد به انتهى واذا سافر اقرع بينهما وفعالوهر الصدر للحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يخرج سفرا اقرع بين ازواجه فانهن خرج سهبا خرج بها وللمرأة ان تهب بها او يصالح الزوج على اسقاطها الحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زمعة هبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقا وتزوج غيرا فتقول لا مسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وانت في حل من النفقة على والقسم لي ويقيم عند الجديدة البكر سبيلا والثلاث

لان البكر الرغبة فيها اتم والحاجة الي تاليف قلبها اكثر فحصل قدرها السبع وقد الثيب لثلاث لحدوث اسم مسئلة
عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلثة ايام وفي الصحيحين من حديث
انس قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب اقام عندها
ثلاثا ثم قسم وفي الباب احاديث ولا يجوز الغزل ان يسهل الى كراهة الغزل من غير تحرير وفي السوي يختلف
العلم في الغزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكراهته نعم ولا شك ان تركه اولى وبالحكمة عليه
حديث جده بنت وهيب الاسدية انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الغزل فقال فيك
الواد انخفي اخرجه مسلم وغيره واخرج احمد وابن ماجه عن عمر قال نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عن غزل عن الحرة الاباذنها وفي اسناده ابن لميعة وفيه مقال واخرج عبد الزايق والبيهقي من حديث
ابن عباس قال نهي عن غزل الحرة الاباذنها وقد استدل من جوز الغزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال كنا
نغزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية فبلغه ذلك فلم ينهنا
وغايتة ان جابر لم يعلم بالنهي وقد علمه غيره واما ما في الصحيحين من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال لما سأله عن الغزل ما عليكم ان لا تضربوا فان السدع وصل قد كتب ما هو قال في
يوم القيمة فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم ان تتركوا وغايتة الاحتمال ولا يصلح للاخذ
واخرج احمد والترمذي والنسائي باسناد رجاله ثقات قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
في الغزل انت تخلفك انت تزرقه قرره قرانه فانما ذاك لك القدر واخرج احمد ومسلم من حديث اسامة بن زيد
ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني اغزل امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال اشفتني عبي ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضارا
نهر فارس والروم وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يغزل عن الزوجة الحرة الاباذنها ولتقرب بان الشبهة
تقول انه لا حق للمرأة في الجماع ولا يجوز اتيان المرأة في دبرها الحديث ابي هريرة عند احمد واهل السنن والبراء
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمنون من اتى امرؤة في دبرها وفي اسناده الحارث بن محمد لا يعرف
حاله واخرج احمد والترمذي وابوداؤد ومن حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اتى امرؤة
باو امرؤة في دبرها او كانا نصفه فقد كفر ما انزل على محمد وفي اسناده الباقية عن قال النجاشي لا يعرف لابي تيمية سماع عن امرؤة
وقال البراء لا يجتبه واتفقوا به فليس بشئ واخرج احمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم نهي ان ياتي الرجل امرؤة في دبرها وفي اسناده عمر بن ابيهم وهو مجهول وفي الباب عن علي بن ابي طالب عند احمد والترمذي
والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تأتوا النساء في عجايزهن او قال في اوبارهن من اسناده
ثقات وعن عمر بن شعيب عن جده عند احمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الكاذب في امرؤة
هل للوطية الصغرى وفي الباب احاديث وبعضها يقوى بعضها وحكي عن بعض اهل العلم نحو اذا سئلوا بقوله تعالى فاقوا حركوا في

الحديث

اقول كان اليهود يضيئون في هيئة المباشرة من غير حكم سعادى وكان الانصار ومن ولينهم ياخذون
 مستقيم وكانوا يقولون اذا اتى الرجل امرته من دبرها في قبلها كان الولد ارجل قترلت هذه الآية اى قبل
 واوبريا كان في صمام واحد وذلك لانه لا شئ يخلق بالصلوة المدنية والملكى والالسان اعرف بمصلحة خاصة
 نفسه وانما كان ذلك من نعمات اليهود فكان من حق ان ينسخ وفي اعلام المؤمنين وسأله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم امرته من الانصار عن طى المروقة في قبلها من ناحيته دبرها فقل عليها قوله تعالى نسائكم ثم
 لكم فانوا اسئلكم اني شئتكم مما ما واحد اذ كره احمد وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عمر فقال يا رسول الله
 هلكت قال بيا اهلك قال حولت رجلي البارحة فلم ير عليه شيئا فاوحى الله تعالى الى رسول الله صلى الله
 وسلم فانوا اسئلكم اني شئتكم قبل واوبريا وابق الحيفه والذبر ذكرو احمد والترمذى وهذا هو الذى اباح الله تعالى
 ورسوله وهو الوطى من الدبر لالى الدبر انتهى **فصل الولد للفراس** وللعاشر المحر ولا عبقه للشبهه
 بغير صاحبه لحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الولد
 للفراس وللعاشر المحر وفيها ايضا من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعقب بن زمعة الى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن اخى عتبة بن ابى وقاص عمد الى
 ابنه ابنه الطر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا اخى يا رسول الله ولد على فراس ابى فخطر رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شبهها بينا لعقبه وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراس وللعاشر المحر
 واجتنبى منه يا سودة بنت زمعة واذا اشترك ثلاثة في وطى مئة في طهر ملكها كل واحد
 منهم فيه فجماعت الولد وادعوا جميعا فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه للاخر
 ثلثا الدية لما خرجه احمد والبوداود وابن ماجه والنسائى من حديث ابن ارقم قال اتى على ربهو بين
 في ثلاثة وتعو على امرته في طهر واحد سال اثنين وقال القران لهذا بالولد قال لا ثم سال اثنين انقل لهذا
 بالولد قال لا فجل كلما سال اثنين القران لهذا بالولد قال لا فاقرع بينهم فالحق بالولد بالذى اصابته القرعة
 وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه واخرجه النسائى
 والبوداود وموقوف على علي بن ابي اسود اوجود من الاول لان في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله الكندي المعروف
 بالاحول وقد وثقه يحيى بن معين والتجلى وضعف بالايوجب ضعفا وقد اخذ بالقرعة مطلقا ما لك والنسائى
 واهموا بمسح على ذلك منهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد ورد العمل بها في مواضع هذا
 منها **كتاب الطلاق** هو شق من الاطلاق وهو الارسال والترك منه طلقت
 البهلا داي تركتها هو جائز من الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعى من
 قطعيات الشريعة ولكنه كبره مع عدم الحاجة وقد اخرج احمد والبوداود وابن ماجه والترمذى وحسنه من
 حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايا امرته سالت زوجها الاطلاق في غير

الطلاق كتاب الطلاق

باسم فحرام عليها راحة البجته وأخرج البوداود وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الغض الحلال الى الحد الطلاق وقال في الحجته ان في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم لعموم المبالاة به مفسد كثيره وذلك ان ناسا يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون اقامته تدبير التزلل لا التواء في الارتفاقات ولا تحصين الفرج وانما سطح البصار هم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرءة فيهم ذلك الى ان كثير والطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزنا من جهة ما يرجع الى لغوهم وان تميزوا عنهم باتات سنة النكاح والمواقفة بسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله الذواقين الذواقين وايضا في جريان الرسم بذلك جهال يتوطنون بالنفس على البعاذة الداعية او شبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان يضيق صدره او صذر له في شئ من محقرات الاسور فيندفعان الى الفراق واين ذلك من احتمال اغبار الصحة والاجماع على ادامته هذا النظم وايضا فان اعتياد من بذلك عدم مبالاة الناس وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقايع وان لا يحل كل منهما ضرر الاخر فضر نفسه وان يخون كل واحد الآخر يهد لنفسه ان وقع الافتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناثرين الى السور خالقهما او يطوح عينا احدهما الى حسن انسان آخر او يضيق معيشتها او لخرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب فيكون ادامته هذا القنطر مع ذلك بلا عظميا وحرجا انتهى من مكلف مختار لان امر الضعيف الى وليه وطلاق المكره لاحكامه والادلة على هاتين المسئلتين مقررة في مواضعها وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا عتاق في اطلاق معناه في اكره وطلاق المكره ولو هادلا وهو الذي يتكلم من غير قصد لموجب وحققة بل على وجه اللعب ولقيضه ايجاد من يابى بكسر الجيم هو نقيض النزل الحديث ابيهريرة عند احمد وابي داود وابن ماجه والترمذي حقه والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدين جد ويزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناده عبد الله بن حبيب بن ازدرك وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عن الطبراني مرفوعا ثلاث لا يجوز فيمن اللعب الطلاق والنكاح والعتق وفي اسناده ابن ابي عمير وعن عبادة بن الصامت عند الحارث ابن اسامة في مسنده مرفوعا بخوة وزا ومن قال من فقدو حين وفي اسناده القطاع وعن ابى ذر عند عبد الله بن مرفوعا من طلق وهو لاعب فطلاقة جائز ومن اعتق وهو لاعب فعتقه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز وفي اسناده ايضا القطاع وعن علي مرفوعا عن عبد الرزاق ايضا وعن عمر مرفوعا عنده ايضا وهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا قال ابن القيم والاطلاق الهازل ينفع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النص وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه ابو حفص ايضا عن احمد وهو قول الصحابة وقول طائفة من اصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي نص على ان نكاح الهازل لا يصح بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وتكليه العمل عند اصحابه ان نهزل النكاح والطلاق هازلا

. بخلاف البيع انتهى من كانت في طهر لم يمسها فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله أو في حمل
 قد استبان وبهرام ابقاعه على غير هذه الصفة كحديث ابن عمر عن مسلم وابن السنن واحمد
 انطلق امرته وهي حائض فذكر ذلك عمر للبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هو فليراجعها ثم ليطلقها
 او حاملا وفي لفظ انه قال ليراجعها ثم يسكنها حتى تظهر ثم تحيض فظهر فان بدلا ان يطلقها فليطلقها قبل ان
 يمسها فتملك العدة كما امر الله به في الصحيحين وغيرهما في رواية في الصحيح ان عمر للبنى صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يا ايها البنى اذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن ولحديث الفاظ وتوقع اختلاف بين الرواة
 بل حسب تلك التولية ام لا ورواية عدم بحسبان لما راجع وقد اوضح الماتن هذه المسئلة في شرح المتقى
 وفي رساله مستقلة والاختلاف طويل والاوله كثيرة والمراجع عدم وقوع البدي لما ذكره هناك وقد روى
 سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امرته وهي حائض فقال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيك شيء وقد روى ابن خزم في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر انه قال
 في الرجل يطلق امرته وهي حائض لا يعتد بذلك واسناده صحيح وقد تابع ابا الزبير الراوى لعدم بحسبان لمطلقته
 ابن عمر المذكورة في الحديث اربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن ابى رواد ويحيى بن سليم وغيرهم
 بن الى حسن ولو لم يكن في المقام الا قول السدغ وحل يا ايها البنى اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد عدتهن
 وقد رآه ان الامر بالشئ نهى من منه والنهي يقتضى الفساد وقول الله تعالى فامساك بعروف او تشريح
 باحسان والمطلق على غير ما امر الله تعالى به لم يبرح باحسان وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف
 كابن علقمة واليه ذهب ابن خزم وابن تيمية وذهب الجمهور الى الوقوع وفي وقوعه ووقوع ما
 فوق الواحد من دون تدخل رجة خلاف قال الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف اهل العلم
 فيها على اربعة اقوال الاول وقوع جميعها وهو مذاهب الاثني عشرية والجمهور العلماء وكثير من الصحابة ولفظ من ان
 الثاني عدم الوقوع مطلقا لا واحدة والما فوقها لا بدقة محبة وهذا المذهب كذا ابو حنيفة وحكى الامام احمد
 ما يفي وقال هو مذاهب الرافضة قلت بل هو مذاهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهبه بن علقمة
 وبن شام بن الحكم وجميع الامامية ومن اهل البيت عليهم السلام الباقر والصديق والائمة وبن قال ابو عبيدة
 وبعض الظاهريين لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدي لا يقع والثالث بلفظ واحد والفاظ متباينة
 لا يقع الا في الثالث وقوع الثالث ان كان المطلقة بدخول واحدة ان لم يكن كذلك وهذا هو مذاهب
 جماعة من اصحاب ابن عباس والحق وابن راهويه الرابع لا يقع واحدة رعية من غير فرق المدخول بها
 وغيره وهذا هو مذاهب ابن عباس على الاصح وابن ابي عمير وعطاء وعكرمة واكثر اهل البيت وهذا اصح الاقوال
 انتهى ثم سرد اوله ورجع القول الرابع فليس ج الي قال ابن القيم قد صح عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ان شئت كانت واحدة في عمده وعمد الي بكر وصدر من خلافة عمر وخاتمة ما يقدر مع بعده ان الصلحا

كذا
 في
 الحديث

كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان المستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتون في حياته وحيات الصديقين به
وقا فتى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمذه فتواه وعمل اصحابه كانه اخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر
رضي الله تعالى عنه ان يحمل الناس على النفاذ الثلاث عقوبة وزجرهم لكلايرسلوها بجملة وهذا جهتا ومنه رضي الله
تعالى عنه غاية ان يكون سائغا المصلو راها ولا يجوز ترك ما فتى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وكان عليه اصحابه في عمده وعند خليفة فاذا ظهرت الختائق فليقل امر ما شاء وبالله التوفيق انتهى الزواج
عدم الوقوع قال الماتن ذهب الجمهور الى انه يقع ولان الطلاق يتبع الطلاق وتوجب جماعة من اهل العلم
الى ان الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن ابني موسى وابن عباس وطاؤس وعطاء
وبطير بن زيد واحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي وآله ذهاب شيخ
الاسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد
بن عوف والزبير وحكاها ايضا عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس واهل
الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله ان طلق امرته سميته البتة فاجاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك
فقال والله ما اردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما اردت الا واحدة
ركانته والله ما اردت الا واحدة فذبا اليها خبة الشبانعي والبوداؤد والترمذي وصحاح البوداؤد وابن جابر الحكم
وفي اسناده الزبير بن سعيده النخعي وقد ضعفه غير واحد وقيل انه ترك وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع
الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك ارجح من اجمع حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم ان الطلاق
كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابني بكرة ومصدرا من اماره عمر الثلاث واحدة فلما كان
في عهد عمر تتابع الناس فاجازه عليهم انتهى والاطال ابن القيم في تخرجه امارا في الباب والظاهر عليها واثبتة بالكتاب
والسنة واللغة والعرف وعمل اكثر الصحابة ثم قال بعد ذلك فكذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسول الله
تعالى عليه وآله وسلم وبه لغة العرب وبذا عرف الخطاب وهذا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والصحابة
كلهم في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو عدتهم العادة باسمائهم احدا واحدا انهم كانوا اثلاث
واحدة اما الفتوى واما باقرار عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا بالفتوى بل كانوا
مفتين ومقرعينها وسالت غير منكر وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وعمر بن
علي الالف قطع كما ذكره بن بركة بن بكير عن ابني اسحق فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة بفتوى واقرار وكوت
ولقد ادعى بعض اهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة ولله الحمد على خلافة بل لم يزل فيهم من يفتي به قرا بعد
قرن والي يومنا هذا فتى به جماعة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كمار داود محمد بن زيد عن يوسف
عن جكره عن ابن عباس اذا قال انت طالق ثلاثا بضم واحد وفي واحدة وافتى بانها واحدة الزبير بن العوام
وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنها ابن اوصاح واما التابعون فافتى به عكرمة وطاؤس واما التابعون السبعين

منه

فأفتى به محمد بن إسحاق وعلاء بن عمرو وأحمد بن محمد بن علي وأبو جعفر
 وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الخنفية وأفتى به بعض أصحاب أحمد والمقصود أن هذا المقول قد
 دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده إجماع يبطله ولكن رأي أمير المؤمنين
 عمر رضي الله تعالى عنه أن الناس أجمعين إنما نزلوا بالمر الطلاق وكثر منهم القواعد جملة واحدة فرأى من مصلحة عقوبتهم
 بأضواء عليهم فرأى عمر أن هذا مصلوهم في زمانه والذي مدين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وسواء قصد في
 هذا الباب أن الحديث أو الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر من غير أن
 علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا يترك خلاف أحد من الناس كالمنا من كان انتهى حاصله
 وتتمام هذا البحث في اعلام الموقعين وانهائه اللهم اني الحافظ ابن القيم ورسالة مستقاة لثلاث كتابنا مسك الختام
 فليخرج الطالب اليها ان اراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق **فصل** في بيع الكتاب مع النية
 لحديث عائشة عن النجاشي وغيره ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ودني منها قالت اعوزي بامرئك فقال لها لقد عدت بعظيم الحقى بالملك وفي الصحيحين وغيرهما في حديث مختلف
 كعبد بن مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر ان يقتل امرأته فقال
 اطلقها ام ماذا افعل قال بل اعزها لما اقر بها فقال لا امرأته اعزى بالملك فانما هي شيان ان هذه اللفظة
 تكون طلاقا مع القصد ولا يكون طلاقا مع عدمه ويقع الطلاق بالتحديد اذا اختارته الفرقة
 لقول تعالى يا ايها النبي قل لا رواج ان كنتن ترون الحيوة الدنيا الآية وان كنتن ترون الآخرة
 والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعائسا لما نزلت
 الآية فخيرهن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فخيرنا
 فلم يعد شيئا وفي السنة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور واذا جعله الزوج الى غيره وقع منه
 لانه لو كمل بالايقاع وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك الا ما خصه
 دليل وقد سئل ابو بصير مرة وابن عباس وعمر بن الخطاب عن رجل سئل امرأته بديار فاجازها طلاقا كما اخرج
 ابو بكر اليه فاني في كتابه المخرج على الصحيحين ولا يقع بالتحديد لما في الصحيحين عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل
 امرأته فممن يمينه كلفها وقال لقمان كلف في رسول الله حجة وآخرة عند النساء انه اتاه رجل فقال اني جعلت
 امرأتي على حرام فقال كذبت ليست عليك حرام ثم تلى هذه الآية يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك عليك
 اغلظ الكفارة متفق رتبة واخرج النساء في ايضا باسناد صحيح من النسخ ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كانت له امرأة يطأها فلم تنزل به عايشة وحصة حتى حرما على نفسه فارتل الله عز وجل يا ايها النبي لم تحرم ما حل
 لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة نحو ثمانية عشر نبيا
 واهل بيته ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم ومجمع اهل الظاهر واكثر اصحاب الحديث وهذا اذا اراد

يقع الطلاق بالكتابة

تحریم العین واما اذا اراد الطلاق بلفظ التحريم غیر قاصد لمعنی اللفظ بل قصد التبریح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الکنایة کسائر الکنایات والرجل احق بامرته فی عدة طلاقه یراجعها متى شاء اذا كانت الطلاق رجعیاً الحديث ابن عباس عند ابی داود والنسائی فی قوله تعالی والطلاق یرجعن بنفسن ثلثة قروء ولا یکل لمن ان یمکن ما خلق الله فی ارجاءهن الآية قال وذلك ان الرجل کان اذا طلق امرته فلو حق برجعها وان طلقها ثلثاً ففسخ ذلك الطلاق مرتان وفي اسناده علی بن الحسین بن واهد وفيه مقال آخرج الترمذی عن عایشة قالت کان الرجل یطلق امرته ما شاء ان یطلقها وهی امرته اذا راجعها وهی فی العدة وان طلقها مائة مرة او اكثر حتى قال الرجل لامرته والله لا اطلقک فیمنی منی ولا اویک ابدان قالت וכیف ذلك قال اطلقک فکلما سمعت عدتک ان تمضی راجعتک فذهبت المرة حتی دخلت علی عایشة فأنبر فسلت حتی جاء البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم فاجتره فسکت البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حتی نزل القرآن الطلاق مرتان فامساک بحروف او شریح باصان قالت عایشة فاستألف الناس الطلاق مستقبلاً من کان طلق ومن لم یکن یطلق واخرج ابو داود وابن ماجه والبیهقی والطبرانی عن عمران بن حصین ان سئل عن الرجل یطلق امرته ثم یقع بها ولم یشهد علی طلاقها ولا علی رجعتها فقال طلقت لیسنة وراجعت لیسنة اشهد علی طلاقها ولا علی رجعتها ولا تعد ولا تغل له بعد لثالثة حتی تنکح من وجا غیره لقول الله تعالی حتی تنکح زوجاً غیره ولما فی الصحیحین وغيرهما من قوله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم لامرأة رفاعة القرظی لا تنکحی تذوقی عسلته ویدوق عسلک وهو یجمع علی ذلك **باب الخلع** وفيه شناعة لان الذي عطا من المال قد وقع فی مقابلة المسیس وهو قول تعالی وكيف تأخذونه وقد انضی بعضکم الی بعض وافذن منکم میثاقاً علی ظنا واعتبر البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم هذا المعنی فی اللعان حیث قال ان صدقت علیها فمأثمهما استحلت من فرجها ومع ذلك فمأثمهما تقع الحجة الی ذلك فذلك قوله تعالی فلا جناح علیهما فیما افترت به فکت وکت الآیة الاولى علی النبی عن الخلع والثانیة علی جوازہ فتکلم الفقهاء فی ترتیبها قال البغوی وغيره اذا اذاً مانع بعض حقوقها حتی ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لان الله تعالی قال فی صورة النہی فلا تفضلوهن لئن تزوجوا ببعض ما آتیتموهن والعصل التصیق والمنع وقال و ان اردتم استبدال زوج کان زوج وهذا اشارة الی طموح البصر الی غیره من غیر ان یرى منها التقصیر والخلع المباح بلا کراهیة ان تکرر المرأة صحتة الزوج ولا یکنها القیام باداء حقوقه فتخرج فخلعت نفسها لقوله تعالی الا ان یخافا ألا یقیما حدود الله الى ان قال فلا جناح علیهما ولتقریرہ صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حیث منبت سهل علی الخلع من ذکر الشقاق ولو اختلعت نفسها بلا سبب فجائز مع الکراهیة لان البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم واضحاً بل فغیشوا عن سبب الاختلاع من جانبها وقد ثبت ان رسول الله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم قال ان یخلف الحلال الی الله تعالی الطلاق أقول فی قوله هذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لظن لان

قوله تعالى لا تأخذوا منه شيئا إنما أخذوه بتاتوا وشاءوا به وأقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من ان في تحريم ان البدر يتسحب
 بطلان العقد كما في كثير من مسائل اليسوع لان ان يكون العقد باطلا من اصله أو يفسى الطلاق ويرد
 عليها ما لها كما قال مالك والسيد تعالى عليه وآله في العلم على ان من طلقها على ما لم يقبلت فمطلقات بان
 واخذت فمطلقات في الخلع فقال ابو حنيفة تطليقتا بالنية ووجه اصح قولنا الشافعي قوله ان لا نسخ وليس بطلاق ولا
 بالعقد وكذا في المسئلة واذا خلع الرجل مائة كان امرها اليها بغير خلع ولا يرجع اليه بغيره
 الرجعة ويجوز بالتفصيل والكثير من المسئلة والى ما صار اليها فمطلقة كحديث ابن عباس
 عن البخاري وغيره ان امرأة ثالثة بن قيس بن ثعلبة جارت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قتلت يا رسول الله اني باعته عليه في خلق والدين ولكني اكره المكفر في الاسلام فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اتريدن عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل الخلق
 وطلقة ما في رواية لابن ماجه والسائي باسناد رجاله ثقات انها قالت لا الطيعة بغيرها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم اتريدن عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ احدى طيقتي ولا يردني
 وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح ان ابا الزبير قال انه كان اصداقها حديثه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم اتريدن عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الزيادة فلا
 ولكن حديثه قالت نعم فمذه الفرقة انما كانت بسبب افتدت بالمرأة فلو لم يكن امرها اليها كانت الفدية نصا
 وقدا فاما ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان ياخذ منها اكثر مما صار اليها منه وقد ذهب الى هذا علي وطائفة
 وعطاء والزهرجي والوصيفة والحمد والحمج وذهب الجمهور الى ان يجوز ان ياخذ منها زيادة على ما اخذت منه
 استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به فانه عام للتفصيل والكثير وسجاب بان الروايات المتقدمة
 للمنفى عن الزيادة مخصصة لذلك ولانما اخرج البيهقي عن ابي سعيد الخدري قال كانت اختي تحت رجل
 من الانصار فارفعنا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها اتريدن عليه حديثه قالت اريد
 عليها فردت عليه حديثه وزادته فعلى سناوه ضعف مع انه لا حاجة فيه لانه لم يقرها على تسليم الزيادة وايضا
 قوله تعالى فلا تأكل مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا الا يقيموا حدوا الله يدل على منع الاخذ مما
 اتوا من الاخذ ذلك الامر فلا بأس بان ياخذوا مما اتوا به من الاكل فضلا عن زيادة عليه ولا بد من
 التراضي بين الزوجين على الخلع او الزام الحاكم مع الشقاق بينهما لقوله تعالى ولا جناح
 عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير واما اعتبار الزام الحاكم فلا تنافي ثابت وامرته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 تعالى عليه وآله وسلم والزنا بان يقبل الحديث ويطلق ولقوله تعالى فان خفتم شقاق بينهما فابعدوا
 حكما من الله وكما من الله وهدم الله كما يدل على بعث حكيمين تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل
 على ذلك ايضا قوله تعالى ولا تأكل مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا الا يقيموا حدوا الله

ب

في كل قضية امررة ثابتة الزكوة وقولها ان الكذب بعد الاسلام وقولها لا الحية ايضا فانما هذا حديث
 الشقاق في النكاح وهو قسمة وعدلته جسدته الحديث الرابع بنت معوذ بن النخعي في قضية امررة
 ثابتة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي اصابها من رجل سبيها قال انتم فامر يا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحضته وانما به ونحن ابناها ورجال اسناد وكلمة ثقات ولا يثبت
 عند الشريفي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بان لا يعتد بحضته في اسناد
 بغيره بن الحسن وقاصح بالتحديث وانما البوداود والقرن في حصة عن ابن عباس ان امررة ثابتة في
 اختلاف من زوجها فامر يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحضته واخرج الدارقطني في قضية
 باسناد صحيح عن ابى هريرة فاجابوا ونفى سبيها قال الدارقطني سلم ابو الزبير من غير واحد هذه الاما ديث
 كما يدل على ان العدة في الخلع خمسة تدل على انه فسخ لان مدة الطلاق ثلاث حيض وايضا تحلية السبيل
 من المفسد لا الطلاق وانما وقع في بعض روايات الحديث بانه طلاقا تطليقة فقد اجيب عن ذلك بحججها
 طوية او دعما لما ذكر في شرح المنتقى فليس جمع اليه قال ابن القيم واختلف الناس في عدة المختلعة فذهب
 واحد في الصح السرة ايتين عند ليل لانها تعتد بحضته واحدة وهو سبب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس
 وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما خالف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسنة الصحابة ولان سنة بنته ومن خالفها انها لم تبلغه او لم يصح عنده او ظن الاجماع على خلاف موجبها فمذا
 القول هو الرابع في الاثر والنذر اما حجة اثرا فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزم المختلعة قط ان
 تعتد بثلاث حيض بل قد روي اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امررة ثابتة بن قيس
 المتقدمه وهذه الاما ديث لما طرق يصدق بعضها بعضا فيكفي في ذلك فتاوى رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال ابو جعفر النخاس في كتاب الناسخ والمنسوخ هو اجماع من الصحابة انتهى حاصله

باب الابلاع هو ان يحلف الزوج من جميع نساءه او بعضهم لا اقربهن وهو
 ظاهر فان وقت بد ودف اربعة اشهر اعتزل حتى ينقضي ما وقت به لما ثبت في الصحيحين
 وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم آلى من نساءه شهرا ثم دخل من بعد ذلك وان وقت
 بالكثر منها خيرا بعد مضيها بين ان يفتي او يطلق لقول تعالى للذين يولون من نساكم تر لهن
 اربعة اشهر الآتية وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال اذا مضت اربعة اشهر يوقف حتى يطلق قال البخاري
 ويذكر ذلك عن عثمان وعلي والي الدر دار وعائشة واثنى عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم واخرج الدارقطني عن سليمان بن يسار قال اوكيت بضع عشرة رجلا من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كلهم يوقفون المولى واخرج ايضا عن سهل بن ابى صالح عن ابية قال سألت اثنى عشر رجلا
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل يولي قالوا ليس عليه شيء حتى يمضي اربعة اشهر

عنه

في وقت فان ناز الاطلاق في السوي اختلفوا فيما اذا انقضت اربعة اشهر وهو لم يثبت قال الشافعي لا يقع
 الطلاق بمسئله بل يوقفت فلما ان لم يكن يكفر عن مبيته او يطلق فان طلق فيها او الاطلاق عليه السلطان قال
 ابو حنيفة او انقضت اربعة اشهر وقعت عليها طلاقه بانته وقال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها
 طلاقه حجة انتهى قال المائت وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى انها اربعة اشهر نعم اعدوا قالوا ان
 حلف على انقض منها لم يكن مولى او احتجوا بالآية وهي لا تدل على مطلق سيم لانها البيان المدة التي تضرب للمملوك في البقي
 بعد ما يطلق وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الايلاء شهر او دخل على نسائه بعد فلو كان الايلاء اربعة
 اشهر فصاعدا ولا يصح اقل منها لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك وقد ذهب الى جواز الايلاء دون البقي
 اشهر جماعة من اهل العلم وهو الحق في السوي ايلاء العبد نحو ايلاء احر وهو عليه وجب واليلاء العبد بشر ان قلت
 وعليه مالك ان مدة الايلاء تنصف بريق المملوك قال ابو حنيفة مدة الايلاء تنصف بريق المدة وقال الشافعي
 احر والعبد في مدة الايلاء سواء انتهى **باب الظهار وهو قول الزوج لامرأته انت على**
لظهار اتي او ظاهرتك او غوذ لك فيجب عليه قبل ان يمسه ان يكفر ليقرب رقة
فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين وانما اجملت
كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكلف ما يكره عن الاقدام في الفعل خشية ان
يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونهما طاعة شاقة تغلب على النفس اما من جهة كونهما بدل الشئ باومن جهة
مقاسات جميع او غشش مفرطين والدليل على ما اشتمل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب اني اذا كان
المكفر من الذين يطالبون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فخرج برقبة من قبل ان تياسا ذلك ثم يظنون
به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان تياسا ممن لم يستطع فاطمئنه من
مسكينه ذلك ثم ابالله ورسوله وتلك حدود الله ذلكا فدين عذاب اليم وقد بينه النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في قصته سلمة بن سخماسا طاهر من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اعترق رقة فقال لا والذي لبثك باحق ما أصبحت املك غير ما وضرب فضحة رقة قال فصرخ شهرين
متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل لصابي ما صابني الا في الصوم قال فتصدق قال والذي اخطبك
باحق لقد بينا ليلتنا ما لنا عشاء قال اذهب الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم
منها وستاسن ثم تسين مسكينا ثم تسعين بسائر عليك وعلى عيالك اخرج احمد وابوداود والترمذي وحسنه
والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود واخرجه نحوه اهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
ايضا الحكم قال ابن حجر رحمه الله ثقات لكن اعله ابو حاتم والسنائي بالارسال وقال ابن خزيمة رواه ثقات
ولا يضره ارسال من ارسله والشمس بن شواهد واخرج نحوه ابوداود واحمد من حديث خولة بنت ملكك
بن ثعلبة واخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة واخرجه الحكم ايضا وقد قام الاجماع على ان الكفارة

الظهار

تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف اهل العلم في وجوبها العود او الظهار
واختلفوا ايضا في الحرم الوطى فقط ام هو مع مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل ان
يتماسا وذهب البعض الى الاول قالوا لان المسيس كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قنافة
وسعيد بن جبير والوصيفة واصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار لانه اذا اراد فعد عاد من غزم الترك
الى غزم الفعل سواء فعل الموطى قال الشافعي بل هو مس كما بعد الظهار وقتا يسع الظهار ولم يطلق التشبيها
بالام ليقضي ابانتها ومس كما يقتضيه وقال مالك واحمد بل هو الغرم على الوطى فقط وان لم يطا وقد
اختلف ايضا اذا وطى المظاهر بل التكفير فيجب عليه كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة
فذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تفيده الاول المذكورة ويحوز للامامان

بعينه من صدقات المسلمين اذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يصرف
منها لنفسه وعياله واذا كان الظهار موقفا فلا يرفعها الا انقضاء الوقت لتقريره
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلمته بن سحر لما قال له انه ظاهرا من امرته حتى ينسلخ رمضان وهو في سنة احمد
وسنن ابى داود والترمذي حرمه واحكام وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم قطا في القرآن انه لا يوجب
الكفارة الا العود بالظهار الموقت او الانقضاء وقته لم يمين اراقا لوطى عودا فلا يجب فيه كفارة وانما اذا كان
الموجب للكفارة قول النكر والزوجه في واجبة وموتت لانه قد وقع القول بمحرم الباع الظهار واذا وطى
قبل انقضاء الوقت او قبل التكفير كف حتى يكفر في المطلق او ينقضى وقت الموقت لحديث
ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للظهار الذي وطى امرته لا تقربها حتى تفعل ما امر الله
اخرجه اهل السنن وصححه الترمذي واحكام وظهار العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران كالحرم بالاتفاق

باب اللعان والاصل فيه انه ايمان موكدة تبرى الزوج من حد القذف ويثبت اللوث
عليها ثم تحبس لاجله ويضيق عليها فان لكل ضرب احدى ايمان موكدة منها تبرى بها فان نكلت ضربت
بالحد وبالحمل فلا احسن فيما ليس فيه بنية وليس مما يهدر ولا يسمع من الايمان الموكدة اذا رمى الرجل
امرته بالزنا حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون ازواهم ولم يكن
لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات بالسدانة لمن الصادقين وانما سمته ان لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيرد عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالسدانة لمن الكاذبين وانما سمته ان
غضب الله عليه ان كان من الصادقين واستفاض حديث مؤيد العجلاني وبه لال بن ابيته ولم يقر
بدن لك ولا يرجع عن وصيه لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يحث المتلاعنين على ذلك
ففى الصحيحين وغيرهما انه عظم الزوج وذكره واخره ان عذاب الدنيا اهلون من عذاب الآخرة ثم حفظ
المرء واخره ان عذاب الدنيا اهلون من عذاب الآخرة فاذا اقرت المرأة كان عليها حد الزنا المحصن

اذا لم يكن هناك شبهة واذا اقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف لا غيرها فيشهد الرجل اربع
 شهادات بالله انه من الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 ثم تشهد المرأة اربع شهادات بالله انه من الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها
 ان كان من الصادقين وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملائحته صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم بين عويمر العجلاني وامرته وبين بلال بن امية وامرته ويفرق الحاكم بينهما وخبرنا
 عبيد ابي الحديث سهل بن سعد عن ابي داود قال مضت السنة بعدني المتلاعنين ان يفرق بينهما
 ثم لا يجتمعان اباؤني حديث ابن عباس عند الدارقطني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا
 نفر قال لا يتبعوا ابدا واخرج نحوه عنه ابو داود وفي الصحيحين وغيرهما ان عويمر اطلق امرته ثلاث تطلقات
 قبل ان يامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اني شهاب فكانت سنة المتلاعنين والمخيم الاولى
 بامه فقط ومن رعاها لم يجر فاحرف الحديث عمر بن شعيب عن ابي عن جده قال قضى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولدتا لعنين انه يريثهما وترثه من رما بهما بجلد ثمانين
 اخبره احمد وفي اسناده محمد بن اسحق وبلغت رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الادلة الدالة على ان الولد
 لا يرث من ولا فراش بينهما والاولاد الدالة على وجوب حد القذف والملاعنة وانما في النكاح منات
 لم يثبت عليهما ما يخالف ذلك وهكذا من تزوج ولد بافانته قذف امه يحجب الحد على النكاح
باب العدة وكانت من المشهورات المسلمة في الجاهلية وكانت مما يكا دون تيركونه وكان
 فيها مصالح كثيرة فاقربها الشارع هي للطلاق من الحاصل بالوضع ومن الحايض بثلاث
 حيض لقوله تعالى والمطلقات تيرصن بانفسهن ثلثة قرو والقر هي الحيض كما تقدم في قوله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التملوة ايام قرانك والقر وان كان في الاصل ثلثة كما بين الامام
 والحيض لكنه هنا قول الدليل على ان الواحد مني المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم تعد ثلث حيض وقوله تجالس ايام قرانها وقوله وعدتا حيضتان ومن غيرهما
 اي غير الحاصل والحيض هي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها والتي تقطع حيضها بعد وجوده فانها تعد
 بثلاثة اشهر لقوله تعالى والملائي يئسن من الحيض من انكم ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر والملائي
 لم يئسن الاية وقد وقع الخلاف في منقطعة الحيض لعارض فتقبل انها تيرصن حتى يعود فتعد بالحيض وتير
 تعد بالاشهر والحق ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها من الملائي لم يئسن وللوفاء
 اربعة اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا تيرصن بالفسن اربعة
 اشهر وعشر هذا في غير الحاصل وان كانت حاصلا بالوضع لقوله تعالى واولات الاحمال يلين
 ان يضيمن ملين وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكل بيان في الصحيحين وغيرهما من

أم سلمة ان امرأة من اسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبل فخطبها أبو الحسن بن
 بن ابيك فابت ان ينكح فقال والله ما تصلح ان تنكحني حتى تغتدي آخر الاجلين فمكثت قريبا من عشر ليال
 ثم نفست ثم جاءت البني صلى الله عليه وآله وسلم فقال النكح واخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى
 عنها زوجها وهي داخل قال اتبعواون عليها التغليب ولا تجعلون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصص
 بعد الطولي واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن للمطابقة ثلثا للمتوفى عنها قال هي للمطابقة وللمتوفى عنها واخره
 واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن للمطابقة ثلثا للمتوفى عنها قال هي للمطابقة وللمتوفى عنها واخره
 أبو يعلى وايضا في المختارة وابن مردويه في اسناد البني بن الصباح وثقة ابن معين وضعفه الجمهور وقد اخرج
 ابن ماجه عن الزبير بن العوام انها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت وهي حامل طيب نفسي بتطليقة
 فطلقها تطليقة ثم خرج الى الصلوة فرجع وقد وضعت فقال بالما قد خدعتني خدعها الله ثم اتى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب اجله خطبها الى نفسها ورجال اسناده رجال الصحيح الامم محمد بن عمر بن
 بياض وهو صدوق لا بأس به وقد تسك بعض الصحابة بالآيتين فحبل عليها طول الاجلين فقال اذا وثقت
 قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تضي اربعة اشهر وعشر واذا انقضت الاربعة الاشهر ولم تنقض
 لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق ان عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاء للمأولة
 التي ذكرناها وهي انصوب في محل النزاع وبنيته للمؤد قال ابن القيم وقد كان من السلف نزاع في المتوفى
 عنها انها ترخص بعد الاجلين ثم حصل الاتفاق على القضاء بما وضع الحمل واما عدة الوفاة فتجب بالموت
 سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة والاتفاق الناس ان شيء ولا عدة
 على غير مدخولة لقوله تعالى في غير مسونات فما لكم عيسى من عدة تغتبه ومنها وكلامه اى
 عدتها كالحركة لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال طلاق الامة تطليقتان
 وعدتها حيضتان اخرج الترمذي وابوداود والبيهقي قال فيه ابوداود وهو حديث مجهول وقال الترمذي
 حديث غريب لا يعرفه من فروع الاسن حديث منظار بن اسلم ومنظار لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث
 انتهى واخرج ابن ماجه والدارقطني والملك في الموطأ والشافعي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال طلاق الامة اثنتان وعدتها حيضتان وفي اسناده عمرو بن شبيب وعطية القوفي
 وبهما ضعيفان وصحح الدارقطني انه موقوف على ابن عمر واخرج الدارقطني من حديث ابن مسعود
 وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد اعل بالوقف واخرج احمد عن علي بن خزيمة واذا
 كان الصحيح الوقت فيما حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة ضعيف
 كما عرفت فوجب الرجوع الى اولة الكتاب السنة الشاملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة بالحرار وعلى
 المعتدة للوفاة ترك التزويج لحديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال لا يسل المرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحرق فوق ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشرا
وفي الباب عن ام شيبه وزينب بنت جحش في الصبحين وغيرهما وفيها ايضا من حديث ام سلمة ان امرأة
توفى زوجها فمشتوا على عينيها فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستاذنوه في الكفن فقال
لا تكفن كانت احدكن تمكث في شرا حلها او شر بيتها فاذا كان حول فمكك بعت ببعرة فلا حتى تضي
اربعة اشهر وعشرا وفي الصحيحين من حديث ام عطية قالت كنا نسكني ابن عبد الله بن مسعود فمكثت الا على نزع
اربعة اشهر وعشرا ولا تكفن ولا يطيب ولا تلبس ثوبا يصبر غالا ثوبا يصيب وقد خصنا عنده النظر اذا
احدنا من مريضها في نبذة من كسست الظفار وفي الباب احاديث وقد روي بالعارض هذه الاحاديث
فاخرج احمد وابن حبان وصححه من حديث ائمة بنت عميس قالت فمكثت على رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن ابى طالب قال لا تحدى بعد يومك هذا هي كانت امرته
بالاتفاق وقد اجيب بانه حديث شاذ في الحديث للاحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على خلافه وقيل انه
منسوخ وقد اعاد البيهقي بالانقطاع وهذه الاحاديث الموقفة في الاعداد باربعة اشهر وعشرا في غير حال
واما هي فعليها ذلك حتى تنقضي عدتها بالوضع والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت
زوجها او بلوغ خبره لم يرث فرقة بنت مالك عند احمد وائل السنن وصححه الترمذي وابن حبان في الحكم
قالت خرج زوجي في طلب اعلاج له فادر كهم في طريق القدم فقتلوه فاني لقيته وانا في دار شاسعة من دور
الي فاتيته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقلت ان لقي زوجي انا في دار
شاسعة عن الي من دور الي ولم يبع نفقة ولا مال او رتبة وليس المسكن له فلو تحولت الي الي واخوتي لكان
ارفق بي في بعض شأنني قال تحول فلما خرجت الي المسجد والى الحجرة دعاني او امرني فذعيت فقال انك
في بيتك الذي اناك فيه لقي زوجك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرا
وفي بعض النسخ انه ارسل اليها عثمان بعد ذلك فاجرتة فاخذ به وقد اقبل هذا الحديث بما لا يفسح
في الاحتجاج به واخرج النسائي والبود او د وعزاه النذري الى البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم فيذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى المحل غير اخراج نسخ ذلك بآية البيات
بما فرض الله تعالى لما سن الربيع والمسن ونسخا من المحل ان جل اجلا اربعة اشهر وعشرا وقد ذهب الى ذلك
بحديث فرقة جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روي جواز اخروج للعد من جماعة من الصحابة فمن بعدهم ولم يأت
من اجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فرقة وغاية ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليس بحجة لا بما
اذا ما وضعت المرفوع واخرج الشافعي ومحمد بن الرزاق عن مجاهد بن سنان ان رجلا استشهدوا باحد فقال
نسا به رسول الله ناستوش في بيوتنا فبنيت عند احدنا فاذا من لمن ان يتخذ عند احد من خانا
كان وقت النوم كما وى كل واحدة الى بيتها ونها مع ارسال الاقوم به بحجة **فصل** ويجب تبرؤ

دعوى

الامة المسببة والمشتراط ونحوها بحیضة ان كانت حائضا والحامل بوضع الحمل لما اخرجه
 احمد وابوداود والحاكم وصحیح من حدیث ابی سعید ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم قال فی سبایا او طاس
 لا توطأ حامل حتی تضع ولا غیر حامل حتی تخفیض حیضہ ولما اخرجه مسلم وغيرہ ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم
 ہم ان یلعن الرجل الذی اراد وطئ امرؤة حامل من السبی لغتہ یدخل معہ قبرہ واخرج الترمذی من حدیث
 العرابی بن ساریہ ان رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم حرم وطئ سبایا حتی یضعن ما فی بطون
 واخرج ابن ابی شیبہ من حدیث علی قال فی رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم ان توطأ حامل
 حتی تضع ولا توطأ حامل حتی تستبری بحیضہ وفی اسنادہ ضعف وانقطاع واخرج احمد والطبرانی قال
 قال رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم لا یقعن جل علی امرؤة وحملها لغيرہ وفی اسنادہ بقیة والحاج
 بن ابرطابة وجماعة سان وهو یصل المسببة وغیرہا بالمسترة والموجودہ كذلك حدیث روثع بن ثابت
 عن النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم قال من کان یؤمن باللہ والیوم الآخر فلا یسقی ماره ولغيرہ اخرجه
 احمد والترمذی وابوداود وابن ابی شیبہ والدارمی والطبرانی والبیہقی وایضا المقدسی وابن حبان صحیحہ
 والبراء حسنة وهو كما یناول الحامل المسترة ونحوها كذلك یناول من یحوز حملها من غیرہا کما سنن
 لان العلة کونه یسقی مائه ولغيرہ واخرج الحاكم من حدیث ابن عباس ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ
 وسلم فی یوم خیبر عن بیع المغنم حتی یقسم وقال لا تسق ما رک زرع غیرک واصلاه فی النساء واخرج البخاری
 عن ابن عمر اذا وهبت الولیة التي توطأ او سعت او اعتقت فلتستبری بحیضہ ولا تستبری العذراء
 ویدل علی سبب الاسترة التي ہی حامل او يجوز حملها الادلة الواردة فی السببة لان العلة واحدة واما العذراء والصفیر
 فلیست من فصدق علیہ تلك العلة وان کان حمل العذراء البالغة مکنا مع بقا البکارة ولكنه فی غایة التدریة واما
 اعتبارہ واما اخرجه البخاری وغيرہ ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم بعث علیا الی الہین لیقبض الخمس فاصطفی
 علی منه سببہ فاصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلک النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم فلم ینکرہ بل قال فی بعض
 الروایات لنصب علی افضل من وصیفہ فخل علی انها كانت صغیرة او کبرا بجا لیل الادلة او انه قد کان
 مضی لها من وقت الصبا ما تبین بانها غیر حامل ومنقطعہ الحیض تستبری حتی یتبین حملها لانه
 لا یکن العلم بعدم الحمل الا بذلک اذ لا حیض بل المفروض انه منقطع لعارض او انها ضها واما من قد بلغت
 سن الاياس من حیض فقد صار حملها ما یوسا حیضها ولا اعتبار بالنادر ولا یستبری بکبر ولا صغیر
 مطلقا ولا یلزم الاستبراء علی البایع ونحوہ لعدم الدلیل علی ذلک لابن عباس صحیح بل یحسن
 رأی باب النفقة تجب علی الزوج للزوجة لا عرف فی ذلک مطلقا وقد اوجبها
 القرآن الکریم قال اللہ تعالیٰ واززقوہم فیہا واکسوہم وقد قرر دلالة هذه الآیة علی المطلوب الموزعی فی تفسیر
 وحدث فی اذنہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم لم یلد بنت عقیة ان تاخذ من مال زوجها ابی سفیان ما یکفیہا

وفلدها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قل عن حق الزوجة على الزوج
ان تطعمها اذا طعمت وكسوها اذا اكسيت وهو عند اهل السنن وغيرهم قال في المسوى تجب نفقة الزوجة
على الزوج موصلا كان او مسرا قال تعالى الذين ذروا من سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله و
قال تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك ادنى الا تقولوا قلبت قال الشا
هي لا يكثر من تكون وفيه دليل على ان على الرجل نفقة امرأته وقد اكره على الشافعي بعض اهل العربية هذا التفسير
فاجاب البغوي بان الكسائي قال يقال عال الرجل ليعول اذا كان عيالا واللغة الجيدة اعال واجاب الرضوي
بانه بيان حاصل المعنى ووجه ان على من توكك عال الرجل عياله ليعولم ليعولم بانهم ميمونهم اذا انفق عليهم ومن
كثر عياله الزيدان ليعولم وهذا مما اتفق عليه اهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المتقدم تضمنت هذه الفتوى
امورا اعمد بان نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف لنفي تقديرها وان لم يكن تقديرها معروفا في زمن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا الصحابة ولا التابعين ولا الائمة لانهم لما ائتمروا بالنفقة الزوجة من
جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث افراد الاب بنفقة اولاده الرابع ان الزوج والاب اذا لم يجد
النفقة الواجبة عليه فللزوجة والاولاد ان يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف انما اشترطت ان المرأة اذا قدرت على
اخذ كفايتها من ملل زوجها لم يكن لها الى الفسخ سبيل السادس ان الم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة
فالمرجع فيه الى المعروف السابع ان من منع الواجب عليه وكان بسبب ثبوتها بغيره فليس تحق ان يأخذ جديده
اذا قدر عليه كما انتمى بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا انتهى حاصله والمطلقة مرجعيا لحديث
فاطمة بنت قيس انه قال لما صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها الرجعة
اخرج احمد والنسائي وثني لفظ احمد فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي اسناده مجاهد بن عبيد
وقد تربع واعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح خرجها احسن وقد اثبت لها القرآن الكريم
السكنى قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واقولوا الله اعلم
لا تخرجوهن من بيوتهن ويستفاد من النهي عن الاخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قول تعالى ساكنات
من حيث سكنتم من وجدكم ويدل على وجوب النفقة قول تعالى والمطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى
في آخر الآية الاولى العمل الشديدي بعد ذلك امر او هو الرجعة فكان ذلك في الرجعية لا بائنا قال البائنة
للانفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المطلقة
ثلاثا لا نفقة ولا سكنى وفي الصحيحين وغيرهما عنها انها قالت اطلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثها بالمتزاع وقد اخرج احمد ومسلم وابوداود والنسائي انه
قال لما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة لك الا ان تكوني حائلا وقد اكره عليها عمر وعائشة
في حديث وقال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبينا القول لعمرة لا تدري لعلمها حفظت او نسيت وقد قال

ب

فاطمة حين بلغها ذلك بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى فطالقون لودن حتى قال لا تدري لعل الله يسر شيئا
بعد ذلك امر فاطمة امر حديث بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد و اسحق
وابو ثور و داود و تابعهم وحكاة في البحر عن ابن عباس و الحسن البصري و عطاء و الشعبي و ابن ابي ليلى و الاوزاعي
والامامية و ذهب جمهورنا الى انه لا نفقة لها ولا سكنى لقوله تعالى اسكنواهن من حيث سكنتم من وجهكم و قد تقدم
ما يدل على انها في الرجعية و ذهب عمر بن الخطاب و عمر و بن عبد العزيز و الثوري و اهل الكوفة الى وجوب النفقة
والسكنى ولا في عدة الوفاة فلا نفقة بطلاقها ولا ان تكونا حاملتين لعدم وجود دليل يدل
على ذلك في غير الحال ولا سيما بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان الزوج
عليها رجة فاذا لم يكن عليها رجة فلا نفقة ولا سكنى ويؤيده ايضا تعليل الآية بتقديمه لقوله تعالى لعل الله
يسر شيئا بعد ذلك امر وهو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الامر وليغديه ايضا مفهوم الشرط في قوله تعالى
فان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملن فهي ايضا تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت
في عدة الرجعي او البائن او الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفاطمة بنت
قيس الا ان تكوني حاملا و قد روى البيهقي عن جابر بن رافع في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن حجر
ورجاله ثقات لكنه قال المحفوظ وقفه ولو صح فمفعول كان نصافي محل النزاع وينبغي ان يقيد بعدم وجوب
السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهو فيان
ذلك يقيد بانها اذا كانت في بيت الزوج لقيت فيه تنقضي العدة ويكون ذلك جبا من الادلة من
باب تقييد المطلق و تخصيص العام فلا اشكال في المسوى اختلف اهل العلم في السكنى للمعدة عن الوفاة
فقال ابو حنيفة لا سكنى لها بل تقتضي شارة وقال المالكية لها السكنى وللسان في قولان كالمذهبين
ونشار ذلك تردده في تاويل حديث قرينة فرائى مرة ان اذنه لها في الخروج حكم وتولا مكث في بيتك متجلب
ورأى مرة اخرى ان اذنه صار منسوخا بقوله آخر المكث في بيتك اقول تخيل ان يكون اذنه لها من حيث انها
ذكرت ان زوجها لم تتركها في مسكن يملكه انتهى و يجب على الوالد المؤسر لولده المعسر والعكس
لحديث بنديت عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يمين واما العكس
فلان النفقة هي اقل ما يعطيه قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقوله بالوالدين احسانا وقوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انت وملكك لا يملك اخرجه احمد و ابو داود و ابن خزيمة و ابن ابي عاصم و
حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده و حديث ابن ابي اسيب مأكلا الرجل من كسبه و ولده من كسبه
فكلوا من اموالهم اخرجه احمد و اهل السنن و ابن حبان و الحاكم و يؤيد ذلك حديث من ابرار رسول الله
قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال اباك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة في
المسوى تجب على الابن نفقة الابوين اذا كان مؤسرا و بها محسر ان قال تعالى وبالوالدين احسانا

النفقة

وقال وضاجها في الدنيا مع وفاء من العلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف وان
يوتا جوعا ولو لدني ارغد عيش قلت على هذا بل العلم الا ان الشافعي قال ان كان واحد منهما قويا سوا
يملكه تحصيل قوته لا تجب نفقته وان كان حسرا او ديب سائر الفقهاء نفقته عند الاعسار ولم يشترطوا الزنا
وفي اعلام المؤمنين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احق الناس بحسن صحابتي قال اكنت قال نعم
من قال ثم اكنت قال نعم من قال ثم ابوك تنفق علية قال الامام أحمد الطائفة للاب وللأم ثلثة ارباع
البر وعلى السيد من يملكه لحديث ابنه شيرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال للمملوك طعامه نسوة بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق وحديث فليطعمه مما ياكل ويلبس
مما يلبس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى ذر قلت وذلك انه مشغول بخدمة عن الاكساب
فوجب ان يكون كفاية عليه وعليها بل العلم ولا يجب على القريب لقريبه الا من باب صلة الرحم
بعدم ورود دليل يخص ذلك بل جازت احاديث صاته الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى نفقة حق الا اذا
بالصلة وقد قال تعالى فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله
نفسا الا ما آتاه على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعن ابى ذر وان رطله سأل النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم من قال امك واباك وانكرك واخاك وسواك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة
ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكناه لما يستفاد من الآيات القرآنية والاخبار
الصحيحة المتقدم ذكرها **باب الرضاعة** انما ثبت حكمه بخمس رضعات لم يثبت عايشة
عند مسلم وغيره انما كانت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس
رضعات فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي فيما يقر من القرآن والحديث طرق
ثابتة في الصحيح ولا يخالف حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحرم المصصة ولا
المصتان اخرجه أحمد ومسلم واهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصصة والمصتان وأنى لفظ لا تحرم الا لثابتة
ولا الا لثابتان واخرجه نحوه أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن أبي الزبير ان غاتية ماني في
الا حاديث ان المصصة والمصتين والرضعة والرضعتين والا لثابتة والا لثابتين لا تحرم وهذا هو
معنى الاحاديث منطوقها وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لانها تدل على ان ما دون الخمس لا يحرم
والا معنى هذه الاحاديث مفهومها وهو انه يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فمدنوع بحديث الخمس
ومعنى تملك على زيادة فوجب قبولها والعمل بها لا سيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على التثنية
التخصيص بالرضعة هي ان بانها صحيحة انتهى فمتص منه ثم يستمر على ذلك حتى تتركه باختياره لغير عارض
وقد ذهب الى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء بن أوس وسعيد بن جبير

ومروية بن الزبير والثبيث بن سعد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقدر في ذلك عن علي بن أبي طالب وذو حبيب الجمهور إلى أن الرضاع الوصل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن قل في المستعصى ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمسة رضعات متفرقات وذو حبيب أكثر الفتاوى منهم ما لا يثبت حكم الرضاع وكثيره محرم وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات أقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصصة ولا المصتان ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ ولا ينافي أن عايشة رضي الله عنها إنما كانت تدهب إلى عشر رضعات ثور عائشة رضي الله عنها من حبه حكم الشرع كما ذكرنا في البراءة قال النجاشي قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كما يقرئ القرآن أرادت به قرب عهد الفسخ من وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه الفسخ يقر على الرسم الأول لأن الفسخ لا يصح بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالحرم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن وإن الحكم يثبت بأخبار الآحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد فلم يجز كذبته بين الدفتين انتهى وتماكه في كتابنا قاعدة الشيوع بمقدار النسخ والنسخ فإرجاع إليه مع تنقيل وجود اللبن لا يسبب ثبوت حكم الرضاع فلم يمكن وجوده معلوماً والرضا الصبي منه معلوماً لم يكن بالثبات حكم الرضاع وفيه شيوخ قال في الحجة يعبر في الرضاع شيان أحدهما القرآن الذي يتحقق بهذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم تسخن بخمس معلومات والثاني أن يكون الرضاع في أول قيام الميكل وشج صورة الولد الأمومة غداً بمنزلة سائر الأغذية الكائنة بعد التشبع وقيام الميكل كالشباب يكل الخبز انتهى وكون الرضيع قبل الفطام لم يحدث أمثلة عند الترمذي وصححه والحاكم أيضاً وصححه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما نطق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني وابن عدي عن حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما كان في الحولين وقد صحح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود والطحاوي عن حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد استحلام وقد قال النضر أنه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أمي من الرضاعة قال يا عائشة الطران من أخوانكم فانما الرضاعة من الحماقة ويحرم به ما يحرم بالنسب قد تقدم الاستدلال عليه من يحرم نكاحه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرها ويقبل قول المروزي لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحارث أنه تزوج أم حكيم بنت أبي طالب فجلوساته سمعوا فقالست قد أَرْضَعْتِكُمَا

عائشة

قال فذكرت ذلك للنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعرض عني قال فتخيمت فذكرت ذلك ذلك في
 ايت وقد زعمت انها ارضعتكمما فنهاه وفي لفظ وعما عنك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف قد قيل
 فغار بها عقبته وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهرى والحسن والاسودعى واحمد
 بن حنبل والوصيد وروى عن مالك ويجوز ارضاع الكبير ولو كان ذا الحية ليجوز النظر لحديث
 زينب بنت ام سلمة قالت قالت ام سلمة لعائشة ان يدخل عليك هذا الغلام الا ليعلم الذي ما احب
 ان يدخل على فقالت عائشة مالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسودعت وقالت ان امرؤ
 الى مدنية قالت يا رسول الله ان سألما يدخل على وهو رجل وفي نفس الى مدنية منه فقال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارضعته حتى يدخل عليك اخرجه سلم وغيره وقد اخرج نحوه البخارى من حديث
 عائشة الصا وقد روى هذا الحديث من الصحابة امهات المؤمنين وسنن بنات هليل وزينب بنت ام
 ورواه من الثابتين جماعة كثيرة ثم رواه عنه الجمع اجمع وقد ذهب الى ذلك على وعائشة وعروة بن الزبير
 وعطاء بن ابى رباح والشيخ بن سعد وابن علية وداود الظاهري وابن خزم وهو الحق وقد ذهب الجمهور
 الى خلاف ذلك قال ابن القيم ان هذا من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ به الا اهل العلم
 وقد رواها عليها احاديث توقيت الرضاع المحرم باقبل الفطام وبالغفر بالحولين لوجود احد باكثرهما والفراد
 حديث سالم التثاني ان جميع اروج النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوى عائشة في شق النسخ الثالث
 انه حوط الرضاع ان رضاع الكبير لا يثبت لها ولا ينشعر عظمها فلا يحصل بالبعضية التي هي سبب التحريم انما
 ان يحصل ان هذا كان مختصا بالشلم وحده ولهذا لم يجز ذلك الا في قصة الساتس ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعند بارجل فاعده فاشد ذلك عليه غضب فقالت انه اخي من الرضا
 فقال انظر من اخوانك من الرضا فاما الرضا فاما الرضا فاما الرضا فاما الرضا فاما الرضا فاما الرضا فاما الرضا
 مسك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سألما كان قد نبشاه ابو حذيفة ورتابه ولم يكن له منه ومن اخوه
 على الهبة فاذا وجدت الحاجة الى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد ولعل هذا المسلك اقوى على المسالك
 واليه كان ينبغي ان يرجع والله تعالى اعلم انتهى قال في المسوى بحسب احوال المولود بالارضاع حولين كاملين الا
 اذا اجتمع رأى الوالدین عن تشاور بينهما على ان الفطام لا يضره في يجوز الفطام قبل الحولين والرضع يجوز ان
 تكون الوالدة او الظاهر المسترضة فان لم تيسر المسترضة او لم يقدر الوالد على استجارها بقيت الوالدة
 فان ارضعت الوالدة فليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان سبب الزوجية وان ارضعت الظاهر
 فلما اجبر قال تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاة وعلى المولود
 وكسوتهن بالمعروف لا تحلف نفس مالا يسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل
 ذلك فان ارادوا فضلا عن تراض منهما ونشأوا فلا جناح عليهما وان ارادوا ان ترضعوا اولادهم فلا جناح

ب
 ١٥٨

وهي الخالة وكذلك ثبات التخيير منه وبين الام في الكفاية فانه يفيد اثبات حق له في الجملة وقال في التمسك
 بنبي الشافعي باسناؤه عن امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير غلاما بين اميه وابيه
 ثم طبق بين الحديث والثران المولود اذا كان دون سبع سنين فالام اولى به واذا بلغ سبع سنين عقل
 عقل مثل غيره بين الابوين سواء كان ذكر او انثى فايها اختاره يكون عنده واخذ هذا النوع من التطبيق
 من قضاء علي رضي الله تعالى عنه فانه خير بمبيا كان ابن سبع سنين او ثمان سنين بين الام والجد وقال للخبز
 التمسك بنبي الشافعي بالبرقعة التمدية وقال ابو حنيفة الام احق بالولاية من اكل وليس وحده وبالجملة
 في نفس ثم لم يبق ذلك الاب احق بما تولى عيني الحاكم من القبل بل من راعى فيه صلاحا لانه
 من سنة الام والخالة والاب فالصبي محتاج الى من تحضنه بالضرورة والقرابة اشفق به فعيين الحاكم من القيمة
 منهم من يرى فيه سلما للصبي وقد اخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب فاحمته
 الى ابني بكر في له عليها فقال ابو بكر جى اعطف والطف وارحم واحضى وهي احق بولده لما لم تفرج منه
 الام واثبات تغيب ان ابنا بكر جعل العلية العطف والطف والرحمة والحسن وبعد بلوغ سن الاستقلال
 بخير الصبي بين اميه وامه الحديث امير المؤمنين عند احمد واهل السنن صحيح الترمذي ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم خير غلاما بين اميه وابيه وانه في لفظ ان امرأة جارت قتالت يا رسول الله ان زوجي
 يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من يراى عتبه وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 استأما عليه قال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا ابوك فانه
 احب اليك مما شئت فانه بيد امه فالطلقت به اخرج اهل السنن وابن ابى شيبة وصححه الترمذي وابن حبان
 وابن القطان واخرج احمد والبيهقي وادود والنسائي وابن ماجه والدارقطني عن حديث عبد الله بن عمر
 الانصاري عن جده ان جده سلم وابنت امرته ان تسلم فجا ابين صغير لم يبلغ قال فاجلس النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهد فذهب الى اميه قال ابن القيم
 قضى فيها خمس قضايا احدها قضى بانته محترمة لهما وكانت تحت جعفر بن ابى طالب وقال الخالة بمنزلة
 الام فخصم هذا القضا ان اخالة مقام الام في الاحتقاق وان تزوجها لا تسقط حضنتها اذا كانت جارية
 القضيته الثانية ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختصم فيه هو وامه ولم يسلمنا جلس رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهد فذهب الى اميه وذكره احمد
 القضيته الثالثة ان رافع بن سنان اسلم وابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم وقالت ابنتي فليكن وشيبيه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعدت
 وقال لها اعدى ناحية فاحمل الصبية بينهما ثم قال ادعوا فماالت الى امها فقال النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم اللهم اهد فماالت الى امها فانه ذكره احمد القضيته الرابعة جارية امرأة قتالت ابن زوجها يريدان

٦٠

زيد بن ثابت رضي الله عنه وأوده القصة أخصه جارية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله
 ان ابني هذا كان يلطني له وعار الخ ذكره ابو داود فعلى هذه القضية الخمس تدور القضية وبالله التوفيق فان
 لم يوجد من له في ذلك حق بنص الشرع أكفله من كان له في كفالته مصلحة لكونه محتاجا
 الى ذلك فكانت المصلحة معتبرة في بدهن كما اعتبرت في ماله وقد دلت على ذلك الادلة الواردة في السؤال
 اليسرى من الكتاب والسنة **كتاب البيع** المعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقة التراضي لا علمها
 الا الله تعالى والمراد هنا امارته كالإيجاب والقبول والتعاظم عند القائل به وعلى هذا اهل العلم وكو
 باشارة وينقد بالكفاية من قاذب على النطق لكونه لم يرو ما يدل على ما اعتبره بعض اهل العلم من
 الفاظ مخصوصة وانه لا يجوز البيع بغير ما لا يفيد بهم ما ورد في الروايات من نحو اجبت منك وبذلك
 فانما لا يفتكر ان البيع يصح بذلك وانما التراجع في كونه لا يصح الا بهاء لم يرد في ذلك شيء وقد قال الله
 تعالى تجارة عن تراض فدل ذلك على ان مجرد التراضي هو للمناط ولا بد من الدليل عليه بلفظ او اشارة
 او كناية باي لفظ وقع وعلى ابي صفة كان وبابى اشارة مفيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان
 مال امر مسلم الا بطيبة من نفسه فاذا وجد طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك ولا يجوز بيع الخمر
 والميتة والخنزير والاصنام لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة والاصنام والكلب للسوداني الصحيحين وغيرهما من حديث ابى
 قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب فيها البض من حديث ابى حنيفة نحوه وفي صحيح
 وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب السنور واخرج النسائي باسناد جال
 ثقات قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الكلب سيد في السوسى اختلفوا في بيع الكلب
 فقال الشافعي حرام قال ابو حنيفة جائز بغير ثمن مملوك والدم لحديث ابى حنيفة في الصحيحين قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم حرم ثمن الكلب عسب الفحل كبرية صاحبه لينرى به لما اخرج البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عسب الفحل ومثله في صحيح مسلم من حديث جابر وفي الباب ما
 وخص في الكرامة وهي ما يعطى على عسب الفحل من غير شرط شيء عليه كذا في الحجة والحرام لما في الصحيحين
 وغيرهما من حديث جابر قيل يا رسول الله اريت شحوم الميتة فانه يطلى بالسفن وتد من به الجلود
 يستصحب به الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جعلوه ثم باعوه
 واكلوا ثمنه واخرج احمد وابوداود من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمنا وان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم
 ثمنه قال ابن القيم في الاعلام وفي قوله حرام قولان احدهما ان هذه الافعال حرام والثاني ان البيع حرام
 وان كان المشتري يشتره لذلك والقولان ببيان على ان السؤال بل وقع عن البيع لهذا الافتقار

(١٤١)

والمناقلة ان ينبد الرجل الى الرجل ثوبه وينبد الآخر اليه ثوبه على غير تامل يقول كل واحد منهما هذا بهنذا
 فمنه الذي منى منه والملازمة ان ليس الرجل الثوب ولا يشتره ولا يتين ما فيه او يتباعه ليل ولا
 يعلم ما فيه الحديث ابى سعيد في الصحيحين قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملازمة والمناقلة
 في البيع واخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث ابى هريرة وفسرها بالتقدم ونقطة الماتن الملازمة لمن
 ثوب الآخر بيده بالليل او بالنهار ولا يقابله والمناقلة ان ينبد الرجل الى الرجل ثوبه ويكون ذلك معهما
 من غير نظر ولا تراض كذا في الرواية وفي الباب عن النبي عند البخاري قلت وعليه على العلم قال البخاري
 والمطلان فيما لعدم الرواية او عدم الحقيقة او الشرط القاسداى لا خيار له اذا رآه كذا في المسوى وما
 في البصر والعبء الا بقر والمناقلة حتى تقسم والشر حتى يصلح والصوف في الظهور والسمن
 حتى اللبذ الحديث ابى سعيد المتقدم في النسي عن ثور ماني بطون الاطعام فان فيه النسي عن بيع ماني
 خضر عا من شرار العبد الابن وعن شرار الاطعم حتى تقسم وتقدر والنسي عن بيع المناقم حتى تقسم من حديث
 ابن عباس عند الشافعي ومن حديث ابى هريرة عند احمد وابى داود وقد ورد النسي عن بيع الثمر حتى يطعم
 والصوف على الظاهر اللبذ في الضرع والسمن في اللبن من حديث ابن عباس ايضا عند الدارقطني والبيهقي
 وفي اسناده عمر بن قنبر وقد وثقه يحيى بن معين وغيره وانما حديث النسي عن بيع الغريش من عند جميع
 ما في هذه الروايات لان اخره ينفذ على جميع هذه الصور واخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن
 عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى عن بيع الثمار حتى يبيع وصالها منى البائع والمتابع واخرج نحوه
 مسلم من حديث ابى هريرة وفي الصحيحين من حديث النسي قوله قال مالك الامر عندنا في بيع البليغ والشفا
 واخره ان يجران يبيع اذا بدا سلامته عالما بانهم لم يكونا يمشيان حتى ينقطع ثمره ويملك وليس في
 ذلك وقت موقت وذلك ان وقته معروف وربما خلت الحاجة فطعت ثمرته قبل ان ياتي ذلك الوقت
 فاذا خلت الحاجة بجاهة تبلغ الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي يتباعه والمحاكمة بيع الزرع
 بكيل من الطعام معلوم قال مالك المحاكمة كرا اللبس بالحكمة وقال في المسوى المحاكمة بيع الزرع بعد
 اشتد او حب نقيا والمزاينة بيع ثمر النخل او ساق من التمر وقال مالك المزاينة اشتد الثمر بالتمر في روكب
 النخل وقال في المسوى المزاينة بيع الثمر على الشجر بحسبه على الارض قال مالك ونبى رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم عن المزاينة وتفسير المزاينة ان كل ثمر من ثمرات الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده استبيع
 بشئ يسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك ان يقول الرجل لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده استبيع
 من الحنطة والتمر او ما شبه ذلك من الاطعمة او يكون للرجل السلعة من الثياب او ما شئت من الاغذية او ما شئت
 او انكر سببا او كان من الثياب او ما شئت من السلعة لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده
 فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعة بك هذا او ثمن كيلها او ثمن من ذلك او وزن او عدد منها

في المسوى وما

في المسوى وما

ما كان يخذلها نقص من كذا وكذا اصاعا التسمية ليس بها او وزن كذا وكذا ارطلا او عدد كذا وكذا انما نقص
 من ذلك فعلى عز حتى اوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فمولى ثمن ما نقص من ذلك على
 ان يكون ما زاد فليس في ذلك بوجاهة ولكنه النخاطرة والغرر والقمار يدخل هذا لانه لم يشتر منه شيئا بشئ اخر فلو كان
 ضمن له ما ضمن من ذلك الكيل او الوزن او العدد على ان يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة
 من تلك التسمية اخذ من مال صاحبه بالنقص غني ثمن اعطاه اياه وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية
 اخذ الرجل من مال رب السلعة بالابغض من ولايته طلبة بها نفسه فمذايشية القمار وما كان مثل هذا من الاشياء
 فذلك يرد في ذلك في شرح السنة والعلم على هذا عند عامة اهل العلم والعللة في النهي ان المساواة بينهما شرط
 وما على الشجر لا تجوز كبيل ولا وزن وانما يكون تقديره بالخير من وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت
 فاما اذا باع بمكسب آخر من الثمار على الارض او على الشجر يجوز لان المماثلة بينهما غير شرط والتقابل شرط
 في المجلس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخايط اقول ومعنى هذا الكلام ان سبب التحريم
 هو شباه الربا ومعنى قول مالك ان سبب التحريم معنى القمار وكلا الامرين صحيح انتهى والمعاومة هي المعاينة
 لا اكثر من سنة في عقد واحد والجميع بيع غرر جهالة والخاضعة بيع الترخيف اقبل به وصلاهما دليل على
 حديث النسخ عند البخاري قال بنو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن المحاقلة والمخاضة والمنازعة
 والملازمة والمرازمة وفي الصحيحين من حديث جابر قال بنو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة
 والمرازمة والمعاومة وفي الباب احاديث والعربون هو ان يعطى المشتري البائع درهما ويحمله قبل البيع
 على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع غير شئ لما اخرجوا محمد والنسائي والبوداود من حديث عمر بن
 شعيب عن ابيه عن جده قال بنو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع العربون ولا يعارض هذا
 ما اخرج عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن اسلم انه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العربان في بيع
 فاحله لان في اسناده ابراهيم بن ابي يحيى وهو ضعيف وايضا الحديث مرسل في المسوي قال مالك و
 ذلك فيما نرى والله تعالى اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او يكرى الدابة ثم يقول للذي
 اشتراه منه او يكرى منه اعطيتك دينارا او درهما او قل او اكثر من ذلك على اني ان اخذت السلعة
 او ركبت ما كرايت منك فالذي اعطيتك من ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع
 السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه اهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العرب
 بان يشتري بعطية وراهم ليكون من الثمن ان رضي السلعة والا فهو حرة قال الحلبي لعدم صحته لاشتماله
 على شرط الزد والتهبة ان لم يرض السلعة انتهى والعصير الى من يتخذ كخمر الحديث لعن باع الخمر
 وشاربها وشربها وعاصرها اخرج الترمذي وابن ماجه ورجال ثقات من حديث النسخ وخرج نحوه احمد
 وابن ماجه والبوداود وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العافقي وقد قيل انه غير معروف وقيل انه معروف

وهو من أمر الأندلس وصح الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني في الأوسط عن بريرة مرفوعاً عن النبي
 أيام القطائف حتى يبيع من يهودي أو نصراني أو من يتخذ خمرانقة تقحم النار على بصيرة واسناده حسن وفي الباب
 أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر أن رجلاً من أهل العراق قالوا ليا أبا عبد الرحمن أنا مبتاع من ثمر الخمر
 والعنب ففحصه خمرافنيها فقال عبد الله بن عمر اني اشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الحسن: الإنسان اني
 لا أملككم ان تبيعوا ولا تبتاعوا ولا تصروها ولا تسقوها فانها حرام من عمل الشيطان قلت وعليه
 أهل العلم والكألى بالكألى أي المعلوم بالمعروف ومحدث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم وصححه ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكألى بالكألى ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكألى بالكألى وفي أسناده موسى بن عبيدة الزبدي وهو ضعيف
 وقد قال أحمد فيه لأجل الرواية عنه عندي ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضاً حديث
 يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين انتهى وتقوية الأحاديث الواردة في اشتراط التقاض
 كحديث اذا كان يدا بيد وهو في الصحيح وحديث ما لم تفرقا وبينكما شيء وما استقره قبل قبضه حديث
 جابر عند مسلم وغيره قال قل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاماً فلا تتبعه حتى تستوفيه
 وأخرج مسلم أيضاً وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يباع السلع حتى يستوفيها وأخرج أحمد
 من حديث أبي بكر بن حرام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا اشتريت شيئاً فلا تتبعه حتى تستوفيه
 وفي أسناده العلامة ابن خالدة الواسطي وأخرج أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث
 زيد بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يباع السلع حيث تبتاع حتى تجوزها التجار
 الى رحالهم وفي الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور في جملة قليل مخصوصين بالطعام لانه لا يملك
 تعاقراً وحاجة ولا ينفع به الا بالملك فاذا لم يستوفيه فربما تصرف فيه لبايع فيكون فضيته في فضيته قبل
 يجرى في المنقول لانه منقطة ان يتغير وتعتب ان يحصل انقصوته في انقصوته وقال ابن عباس ولا احسب
 كل شيء الا مثله وهو الاقيم بما ذكرنا في العلة انتهى قال في المسوى قال مالك الامر المجمع عليه عند الذي
 للاختلاف فيه انه من اشترى طعاماً بزر أو شعيراً أو سلماً أو ذرة أو ذناً أو شيئاً من محبوب القطيعة أو شيئاً
 مما يشبه القطيعة مما عجب فيه الزكوة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن ^{بجوده} والفلفل والحل والحب واللبن والسكر
 وما اشبه ذلك من الأدم فان المتباع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه وفي شرح السنة اتفق
 أهل العلم على ان من ابتاع طعاماً لا يجوز له بيعه قبل القبض وتسلموا فيما سواه فقال الشافعي ومحمد لا فرق
 بين الطعام والسلع والمعتار في ان يبيع شيء منها لا يجوز قبل القبض قال ابو حنيفة والوكيع سفت يجوز بيع النقا
 قبل القبض ولا يجوز بيع المنقول وقال مالك ما عدا الطعام يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الامر مكتسباً
 للناس بلزاقهم وطعامهم كتبوا وكان الناس يبيعون ما فيها قبل ان يقبضوا وبطلون المشتري بهما

باب
 في
 بيع
 السلع
 قبل
 القبض

بمضى به وليقبضه فذلك بيع الصكوك انتهى والطعام حتى يجرى فيه اصاعان الحديث ثمان
 عند احمد والبخاري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا ابتعت فاكسل واذا بعت فكل
 واخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال نبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عن بيع الطعام حتى يجرى فيه اصاعان صاع البائع وصاع المشتري وفي اسناده ابن ابي ليلى
 وفي الباب عن ابي هريرة باسناد حسن وعن غيره باسناد فيها مقال وقد ذهب الى ذلك الجمهور
 ولا يصح الاستثناء في البيع مثل ان يبيع عشرة افراق الاشياء لان فيه جهالة منقضية الى المنازعة
 والمفسد هو المفسد الى المنازعة الا اذا كان معلوماً الحديث جابر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال عليه وآله وسلم نبى عن بيع النينا ونار النشائي والتميمي وابن حبان وسحبه الا ان تعلم والمراد ان
 يبيع شيئاً يستثنى منه شيئاً مجهولاً الا اذا كان معلوماً فيصح ومنه اي من الشئ الملوحة استثناء
 جابر لظهور البيع اى جملة الى المدينة بعد ان باع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين
 وغيرهما من حديثه قال النووي في شرح مسلم الشئ البطلان للبيع قوله لعلك بهذه الصبرة والاصبع
 او هذه الاشجار البعضها فلا يصح البيع لان المشتري مجهول ولو قال لعلك هذه الاشجار هذه الشجرة
 او الاربعها او الصبرة الا لشئها او لعلك بالثمن الا درهم صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبرة الاصاعا
 منها فالبيع باطل عند الشافعي وصح مالك ان يشتري منها ما لا يزيد على ثلثها واذا باع ثمة ثمره فخلات
 وشئني عشرة اصبع للبائع فذهب الشافعي وابي حنيفة والعلامة كانه بطلان البيع وقال مالك وجا
 من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزو على قارنك الثمرة ولا يجوز التفريق بين الحارم والحديث
 ابني ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والده وولده
 فرق الله بينه وبين ابنته يوم القيمة اخرجه احمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي بن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ابيع غلامين اخوين فبعتهم وافرقت بينهما فذكرت ذلك لرسوله
 فقال اذكرهما فانحكما ولا تبغما الا جميعا اخرجه احمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم
 وغيرهم وحديث ابني موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله من فرق بين
 الوالد وولده والابن واخيه اخرجه ابن ماجه والدارقطني والاباس باسناده وحديث علي بن ابي حمزة
 وولده فانما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك وزاد البيهقي اخرجه ابو داود والدارقطني والحاكم
 وصححه وقد اعل بالانقطاع وفي الباب احاديث وقد قيل انه يجمع على ذلك وفيه نظر وكان يبيع حاضرا
 لبياد الحديث ابني عمر قال نبى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيع حاضرا واجرجه البخاري اخرجه
 مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ودعوا الناس يرق
 الله بكم من بعض وفي الصحيحين من حديث النضر قال نهينا ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لايبيعه

١٤٤

قلت وعليه اكل العلم وفي النهاج بيع حاضر لبادبان يقدم غريب بمتاع نعم الحاجة اليه لبيع بسبع مائة
فيقول بلدي اتركه عندي لابعه على التدرج وفي الوقاية كره بيع الحاضر للبادي طمعا في الثمن العالي
زمان القسط انتهى والتناجش وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند
مالك قال النجش ان تعطيه السلعة اكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤ فيقتدي بك غيرك
وفي الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يبيع حاضر لباد وان تناجش
وفيها من حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النجش واخرج مالك ايضا
قلت وعليه اكل العلم في النهاج ومن البهي عنه النجش بان تريد في ثمن لا ترغب بل لبيع غير ما فشتريها
وفي الوقاية كره النجش والبيع على البيع لم يثبت ابن عمر عند احمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال لا يبيع احدكم على بيع اخيه وهو في الصحيحين ايضا بخود كره وفيها ايضا من حديث ابي هريرة
مر فوعا لا يبيع الرجل على بيع اخيه وقد ورد ان من باع من جلين فهو للاول منهما اخرج احمد والوداود
والنسائي والترمذي وحسنه وصححه ابو زرعة والبخاري والحاكم وفي الموطا من حديث ابن عمر ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض قلت وعليه الشافعي وفي النهاج ومن النهي
عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بان يامر المشتري بالفسخ لبيعته مثله والشرع على الشرع بان يامر البائع
بالفسخ لبيشره باكثر وفي شرح السبعة عند الحنفية المراد بالبيع على بيع اخيه هو السوم لان عنده خيار المثل
لا يثبت بالبيع فلا يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه وتلقى الركبان بان يتلقى طائفة يحملون متاعا
الى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر ولا اختيار اذا عرف الثمن لهذا في النهاج لم يثبت ابي هريرة
عند مسلم وغيره وقال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى احلب فان تلقاه انسان فاتباعه
فصاحب سلعة فيها باختيار اذا ورد الشوق وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن تلقي البيوع وفيها ايضا بخود كره من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطا
من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان بالبيع ولا يبيع
بعضكم على بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الابل والغنم قلت وعليه اكل العلم والاحتكار
لم يثبت ابن عمر عند احمد والحاكم وابن ابي شيبة والبركة والي لعل مرفوعا من احتكار الطعام ابعين ليس له
فقد مرى من الله وبرى الله وفي اسناده اصح بن زيد وفيه مقال واخرج مسلم وغيره من حديث عمر
بن عبد الله مرفوعا لا يمتكر الا خاطي واخرج نحوه احمد والحاكم من حديث ابي هريرة قلت وعليه اكل العلم
قال النووي في شرح مسلم قال اصحابنا الاحتكار الحرام هو الاحتكار في ملاقات فاعته وهو ان يشتري الطعام
في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يخرجه ليغلو ثمنه فلما اذا اشتراه او باع من قريته وقت الرخص واخرجه او
اتباعه في وقت الغلاء فاجته الى اكله واتباعه ليعود في الوقت فليس لمعتكار ولا تخير فيه ولا غير الاقوات

عن صفقطين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول بئانا كذا ونبتك كذا ورجاله رجال الصبح
 وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعة وقد تقدم تفسير الشرطين في بيعة مثل هذا وليس يصح بالمرأ
 بالشرطين في بيعة ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهما البيع ببيان قلت وفي شرح السنة
 فسروا البيعتين في بيعة على وجهين أحدهما ان يقول بعتك هذا الثوب بعشرة فكذا والعشرين
 نسيت إلى سنة فهو فاسد عندنا كمثل العلم فاذا أباة على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه
 والآخر ان يقول بعتك عهدي هذا بعشرين ديناراً على أن تبغني جارية فكذا فاسد لا يجزى
 ثمن القيد عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك بشرط لا يلزم وإذا لم يلزم فذلك بطل بعض الثمن
 قيصير بالقبض من المبيع في مقابلة التباقي مجزى لا ما إذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع وأراد
 عبد ابن من واحد فهو جائز وليس من باب البيعتين في بيعة إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين فجمع
 ماله لضمين لما تقدم في دليل لا يحل سلف وبيع وهو ان بيع شيئاً لم يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض
 وبيع ماله ليس عند البائع لحديث حكيم بن حرام قال قلت يا رسول الله يا بني الرجل فبئنا لنرى
 عن البيع ليس عندى أبوه متهتم باتباعه من السوق فقال لا تبع ماله ليس عندك أخرجه أحمد وأبو الحسن
 وصححه الترمذي وابن ماجه والترمذي بقوله ليس عندك أنى ماله ليس في ملكك وقد ترك في معنى بيع ماله
 عنده ان يبيع ماله غيره لغيره لانه غير لاهدرى بن بحيرة وغيره ولا وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة
 يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على إجازة المالك وبيع القطوع عندنا كالعالم لا يجوز حتى تفصل إلى من
 كتبت له فيملك ثم يبيع القطع الصك ومنه قوله تعالى في كل لنا قطعاً ويجوز قبضه على عدم الخداع
 لحديث ابن عمر في الصحيحين قلل ذكر رجل لم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يجمع في البيوع فقال
 من بالعت فقل لأخلاقه وفي الباب أحاديث وأما هذه المذريعة وخاصة ان من قال بكذا ثبت
 له اختياره سوار عتبين ولم ينعين والاختيار في المجلس ثابت ماله يتغير قال حديث حكيم بن حرام في الصحيحين ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيما ايضا نحوه من حديث ابن عمر وايضا في الموطأ من
 حديث ابن عمر لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه لم يتفرقا الا بغير
 وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو برة والسدي
 وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم من التابعين شيخنا والشعبي وطائفة من أصحابنا وابن أبي شيبة
 نقل ذلك عنهم النجاشي ونقل ابن النضر القول به ايضا عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذؤيب
 من أهل المدينة وعن الحسن البصري والاذناعي وابن جريح وغيرهم وبالغ ابن خزم فقال لا يعرف
 لهم من ألف من التابعين الا النخعي وحده وحكاها صاحب البحر ايضا عن الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور
 وذهب إلى حنيفة والمالكية وغيرهم إلى انها إذا جبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول باب البيعا

قال الله تعالى الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من
 المس فذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا وقال يحسب الله الربا
 ويربى الصدقات وقال وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا
 بهوزب من الله ورسوله واتفق اهل العلم ان الربا من الكبار وان اذ وقع هذا العقد فباطل
 ولا يجب الا رد راس المال وان كان ذو عشرة فحكمه لا ينظر الى اليسر في بيعه الذي ذهب اليه
 والفضة بالفضة والعرب بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الا مثلا بمثل
 يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد والستة الاجناس المذكورة
 هي المنصوص عليها في الاحاديث كحديث ابي سعيد بلغة الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر
 بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد او اذاد فقد ربي الا اخذ
 المعطي فيه سواء وهوني الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها الا ذكر الستة الاجناس
 وفي نسخة وتفطن الفقهاء ان الربا المحرم يجري في غير الاعيان الستة المنصوص عليها وان الحكم متعدي منها
 الى كل ملحوظ منها في شرح الستة التفق العلماء على ان الربا يجري في هذه الاشياء الستة التي ليس
 احديث عليها وذو ذهب عاظم الى ان حكم الربا غير متصور عليها باعيانها انما ثبت لاوصاف
 فيها ويتعدي الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذو ذهب الى ان الربا ثبت في الدراهم والدنانير
 بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف فقال الشافعي ثبت في الدرهم
 والدنانير بوصف التقدير وقال ابو حنيفة بعلته الوزن حتى ان الربا يجري في الحديد والنحاس والفضة
 وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن
 في الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط واثبت في جميع الاشياء المطبوخة مثل الثمار والفواكه والبقول
 والادوية وانما قال ذلك في الجديد لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل
 خلق الحكم بسم الطعام فدل على ان ماخذ الاشتقاق علة وقال ابو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة
 بوصف الكيل حتى ان الربا يجري في اجزاء النورة وفي الحاق غيرها بما خلاص بل يلحق بهذه الاشياء
 المذكورة غير ما يكون حكمها في تحريم التفاضل والناسخ الاتفاق في الجبنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف
 في الجبنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية انه لا يلحق بها غير ما ورد جنى سبل السلام وقال قضاة فرنا
 الكلام على ذلك في رسالة مستقلة ميمنا بالقول الجنبى انتهى وتفصيل ذلك في مسك فتمام وذو ذهب من
 عاظم الى انه يلحق بها ما يشك في العلة ويختلف في العلة انتهى فثبت للاتفاق في الجبنس الطعم وقيل بالبر
 والطعم وقيل بالجبنس التقدير بالكيل والوزن ولا يقتضيات وقيل بالجبنس وجوب الزكاة وقيل بالجبنس
 والتقدير بالكيل والوزن وقد ثبت من قال بالاتفاق بما اخرج الدرر المحمدي من حديث عبادة

١٤٠

والشيخ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل مثل او اكان نوما واحدا وما كميل مثل
ذلك فاذا اختلفت النوعان فلا بأس به وقد اشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص لم يترك عليه
وفي اسناده الشيخ بن سبيح وثقة ابو ذرعة وغيره ونحفة جماعة وهذا الحديث كما يدل على الحاق غيره
به كذلك يدل على ان العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس وتمايل على ان الريا ثبت
في غير هذه الاجناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الزرارة
ان ميع الرجل ثم ما يطه ان كان نخلا تمر كيلا وان كان كرا ان ميعه بريب كيلا وان كان زرع ان
ميعه كيلا طعام نبي من ذلك كله وفي لفظ مسلم وعن كل تمر خمر صد فان هذا الحديث يدل على بثوت الريا
في الكبرياء والريب ورواية مسلم يدل على عدم ذلك وتمايل على الاتحاق ما اخرج مالك في الموطأ
عن عبد الله بن السيب ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن بيع الخمر بالحيوان واخرجه ايضا
الشافعي والبوداوي في المرسيل ووصله الدرر فطن في الغريب عن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وحكم بضعه وصوب الرواية المرسله وتبعه ابن عبد البر ولا شاهد من حديث ابن عمر عند الزرارة وفي اسناده
ثابت بن زهير وهو ضعيف واخرجه ايضا من روايته الى ائمة بن علي عن نافع ايضا والواحدة ضعيف
وله شاهد اقوى منه من رواية الحسن بن عمر عن ابي جهم والبيهقي وابن خزيمة وما يؤيد ذلك حديث رافع
بن خديج سمع بن ابي حنيفة عند الترمذي في رخصته العراق وفيد عن بيع العقب بالذهب وعن كل تمر خمر
وتمايل على ان العلة الاتفاق في الوزن حديث ابي سعيد عن ائمة ومسلم لفظ لا يتبعوا الذهب بالذهب
ولا الورق بالورق الا وزننا بوزن مثله مثل سوار بسوار واخرجه احمد ومسلم والنسائي في حديث ابي هريرة
الذهب بالذهب ووزنا بوزن مثله مثل الفضة بالفضة ووزنا بوزن مثله مثل وعنده مسلم والنسائي في حديث ابو
من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبعوا الذهب بالذهب الا بوزن ومما روي في
الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كرا ان يتبعه بريب كيلا وباسياني قريبا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كيلا فان اختلفت الاجناس جاز الفاضل اذا كان يدا بيد لما ثبت في الصحيح من حديث عباد بن
الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالتمر
والخمر بالخمر مثله مثل سوار بسوار وما يفيد ان اختلفت هذه الاصناف فليتبعوا كيف يشئهم اذا كان يدا بيد في البيع
امادى ولا يجوز بيع الجنس بجنسه ما عدا العلم بالتساوي لما وقع في الاحاديث الصحيحة من قوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم مثله مثل سوار بسوار ووزنا بوزن فان هذا يدل على ان الميزان في بيع الجنس بالعلم بالتساوي لا يرد
بل على ان ذلك حديث جابر عن عمر بن الخطاب قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيع الصبر بالبر
التمر فان هذا يدل على ان الميزان لا يلزم وان صح غيره لا ينافي لصاحبه شي آخر لا ينافي حديث فضالة بن عبيد
وهو قال اشترت ثوبه ثوبه يوم نبي ابي خنيس ثوبا بدينارها ذهب خمر فضلتها فوجرت فيها اكثر من ثوبين وثوبين

سنة

للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تفصل وقد ذهب إلى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب
 وقال بالشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومن ذهب جماعة منهم أحمد بن حنبل إلى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر إذا كانت
 الزيادة مساوية لما قبلها ولا يبيع الرطب بما كان يابساً الحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرطب
 ثم قال لا يبيع الرطب بما كان يابساً الحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرطب
 رسول بن أبي شيبة السعديان وفي الموطأ حديث سعد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 عن شيء من الرطب لا يبيع الرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع الرطب إذا لم يكن
 النعم في من ذلك فأنشأه الشافعي وهذا الحديث أصل في أنه لا يجوز بيع شيء من المطعوم بحسبه إذا كان
 رطباً والآخر يابس مثل بيع الرطب بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم الرطب بالقديم وهذا قول
 أكثر أهل العلم واليه ذهب أصحابنا والشافعي وصاحبنا إلى حيفته وجوزوه بصحيفة ومدة وردة بالمشابهة من قوله
 تعالى وأحل الله البيع حرم الربا وبالمشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان
 يكون بينهما جنس اما ان يكون جنساً واحداً وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر قال ابن القيم وإذا
 نظرنا إلى هذا القياس رتبة مساواة للشيء أعظم مصادمة ومع أنه فاسد في نفسه بل هما جنس واحد
 ازيد من الآخر وقطوعاً للثبوت في إيرادها من الآخر زيادة فلا يمكن فصلها وتميزها ولا يمكن أن يجعل في مقابلة
 تلك الأجزاء من الرطب ما يتساوىان به عند الكمال إذ هو ظن حسان فكان المنع من بيع أحدهما
 بالآخر محض القياس لو كانت به سنة وتبي لو لم يكن رطباً ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنفسه
 بحسب التسليم والاعتقاد كما يجب التسليم لما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع الرطب
 عنده البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع الرطب ما كان يابساً الحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرطب
 وفي لفظ في الصحيح رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها ثم يأكلونها رطباً وأخرج أحمد والشافعي
 وصحاح ابن خزيمة وابن حبان وأحمد من حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 وسلم يقول عمن أذن للعرايا أن يبيعوا ما بخرصها الواسق والوشق والثلاثة والرابعة وفي الباب
 أحاديث والتمرد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للمفقر والذين لا نخل لهم أن يشتروا
 من أهل النخل رطباً يأكلونه في شجرة بخرصة ثم يبيعوا رطباً وأخرج ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ومن خالفه قالوا حديث ترد عليه فقلت العرية فعليه بمعنى مفعولة من عراه
 لعوره إذا قصد به عري عقد مقصود أو معنى فاعلة من عري لعري إذا خلع ثوبه كأنها عريته أي بيع الرطب
 على النخل يجرى في الأرض العنب الشجر يبيع فيما دون خمسة أوسق قال محمد وهذا أخذ بلفظ النخل في باب نفسه العرايا قال مالك
 العرية أن يبيع أهل النخل النخلة ثم يبيعها بخرصة أو يبيعها بخرصة ثم يبيعها بخرصة ثم يبيعها بخرصة ثم يبيعها بخرصة
 ولا يكون بخرصة قول ابن أبي شيبة لا يبيع الرطب ما كان يابساً الحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرطب

كانت العرايا ان يعرى الرجل في مال الزنك المثلثين وقال يزيد عن صفوان بن حسين العجلي ان نخل خرقا
 قورس بالمساكين فلا يستطيعون ان يقدروا بها رخص لهم ان يبيعوها بما شاؤوا من التمر انتهى وكذا
 بيع النخل بالحجر ان لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب عن ذلك ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال سعيد بن مسير ان ابا بلهية بيع اللحم بالثاء والشاء
 وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال ابو الزناد كل من ادركت من اهل العلم نهون عن بيع الحيوان
 باللحم اي نزع جثته وكذا بغض جثته من مأكول وغيره روى شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين
 الى نحره وكذا ذهب الشافعي وحديث ابن السيبان كان مرسل لكنه يتقوى بعمل الصحابة وسال الشافعي
 برسل ابن السيبان وذهب جماعة الى اباحته واختار ابو المزني انه لا يثبت به حديث وكان فيه قول بتقديم
 فمن يكون لقوله اختلاف ولان الحيوان ليس بالالربا بل لئلا يجوز بيع حيوان جيران من بيع اللحم
 بالحيوان يبيع مال الربا بالاربا فيجوز ذلك في القياس الا ان ثبت حديث فاخذ به ونزع القياس
 وقال محمد بن الموطا وهذا اخذ من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية فلا يدعى اللحم اكثر او ما في الشاة اكثر
 فالبيع فاسد كرهه ولا ينبغي وبهذا مثل المزابنة والمحاقلة وكذا بيع الزيتون بالزيت ودرهم السهم
 بالسهم قول والاس عندى ان معنى الحديث ان يقول للقطاب كم يخرج من هذه الشاة
 فيقول القطاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من اللحم ان خرج اكثر فلذلك اقل
 فعليك بهذا النوع من القمار وخرج الحديث الى القياس ويجوز بيع الحيوان بالثنين او اكثر من جثته
 لحديث جابر عند احمد واهل السنن وصحة الترمذي قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى
 عبد العبد بن واخرجه ايضا مسلم في صحيحه واخرج مسلم ايضا وغيره من حديث النسي ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اشترى شفتية ببقدر رأس من دحية الكلبي واخرج احمد والبوداءة من حديث
 ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امره ان يبعث جيشا على ابل كانت عنده قال فحلت الناس
 عليها حتى نفدت الابل فبعيت بعتة من الناس قال فقلت يا رسول الله ابل قد نفدت ولبقت بعتة
 من الناس لانهم لم فقال لي اتبع علينا ابلا بقله من ابل الصدقة الى محلهما حتى تنفذ هذا البعث قال كنت
 اتباع البعير لبعيوسين وثلاث قلائص من ابل الصدقة الى محلهما حتى نفدت ذلك البعث فلما جارت ابل البعير
 او ابا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال وتوى في الفتح اسناده
 واخرج احمد واهل السنن وصحة الترمذي وابن الجارود من حديث شمرة قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته وهو من رواية احسن عن شمرة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين
 الحثيين بان المراد بالنسيته من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالى بالكالى لا من طرف واحد فيجوز
 وفي الموطا ان علي بن ابي طالب باع جملته يدعى عصفور بعشرين بغير ابل ابل وان عبد الله بن عمر اشترى

إحالة بربعة البعة مشمونة عليه يوفيهما صاحبها بالبركة وحصل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين لواحد
الى ابل فقال لابس بذلك قال الشافعي يجوز سواء كان اجنس واحدا ومختلفا ما كول اللحم او غير كول
اللحم سواء باع واحدا بواحد او باثنين وقال ابو عبيدة لا يجوز وفي بيع الحيوان باحيوان نسبة خلاف
ولا يجوز بيع العينة لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ضمن النسيئة بالزيادة
والدرهم وتباعوا بالعينة واتبعوا الزنا ببقرة وتركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلاد فالما فخره
حتى يراجعوا وينهم اخرجوا احمد والبوداود والطبراني وابن القطان ومحمد وقال الحافظ رجاله ثقات والرو
بالعينة بكسر العين المهملة بيع الساجر سبعة مثمن الى ابل ثم يشترى بها منه باقل من ذلك الثمن ويدل
على النفع من ذلك ما رواه ابو اسحق السبيعي عن امومة انها دخلت على عايشة فدخلت معها ام ولد
زكريا بن ابيهم فقالت يا ام المؤمنين اني ابيعك غلاما من زكريا بن ابيهم ثمان مائة درهم نسيت واني
ابنته منه بثمان مائة لقد اناقت لها مائة بئس ما اشتريت وبئس ما اشترت ان جهاده مع رسول الله
على الله عليه وآله وسلم قبل الا ان يتوب اخرجنا الدارقطني وفي اسناده الغالية بنت النفع وقد روى
عن الشافعي انه لا يصح او قرر كلام ابن كثير في ارشاده وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك
وابو عبيدة واحمد وجوز ذلك الشافعي في جوابه وقد ورد النهي عن العينة من طرق عديدة لما لا يثبت في نسخة
باب الخيارات يجب على من باع ذاعيب ان يدينه ولا تثبت للمشتري
الخيار لحديث عتبة بن عامر عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله
الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اسلم المؤمن اسلم لاجل اسلم باع من اخيه بجا وفيه عيب الا يبينه ويخبر
اسناده الحافظ في الفتح وخرج نحوه احمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث وثلاثة مرفوعة
وفي اسناده ابو جعفر الرازي والبوداود والاول مختلف فيه والثاني مبول وخرج ابن ماجه والترمذي
والنسائي وابن الجارود والنجاشي ثلثا من حديث العنابر بن خال قال كتب لي النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم هذا ما اشتريته من الدار بن خالد بن جبلة من محمد رسول الله اشتريته منه عبدات لدار
ولانما ثمانية ولا تثبت بكسر الخاء بيع المسلم المسلم وتولية هذه الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في
صحیح مسلم وغيره من حديث ابى هريرة فذكرت هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يبينه فقد
باع بجا لا يحل شرعا فيكون المشتري باختيار ان رضيه فقد اثم البائع وصح البيع لوجود الناط الشرعية
وهو التراضي وان لم يرضه كان له رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد
فلم يوجد الناط الشرعي ولما ورد في رد العيب وكسباتي والخراج بالضمان لحديث عايشة عند
احمد وابل السنن والشافعي وصح الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة
ابن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما

١٤٢

فاستغله ثم وجده عيباً فزده بالعيب فقال البائع غلة عجبى فقال البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الغلة بضمان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أى يملك المشتري الخراج الحاصل من البيع بضمان البطل الذى
عليه أى بسببه قال مالك فى الرجل يشتري العبد فهو أجرة بالأجارة العظيمة أو القليلة ثم يجده عيباً يريدونه
أنه يجره بذلك العيب وتكون له أجرة وغلته وذلك الأمر الذى كانت عليه الحجة ببلدها وذلك لو أن
رجلاً ابتاع عبداً فبنى له داراً مقيمة بنيانها من العبد اضاعاً ثم يوجد به عيب يريد منه رده ولا يحسب للعبد
عليه أجرة فيما عمل له ذلك فذلك تكون له أجرة إذا أجره من غيره لأنه ضامن له فقلت وعليه أصل العلم و
للمشتري الرد بالغرر لأن المشتري انما يرضى بالبيع عند العقد قبل علمه بالغرر فإذا تبين له الغرر كشد
بمن عدم الرضا الذى هو المنادى بالبشرى ومنه أى من ذلك الغرر التصرة فإدخالها وصاعاً
حسن يشر فاذنبت اختيار فيها بوجود الغرر الكائن بالتسوية وجوبه للبين فى الشرع ليجوز المشتري
غزارته فيقتصر وقد ثبت فى الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا طم
الابل والغنم من أيمان بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن غلبها أن يضيا أسكها وإن سخطا ردها
وصاعاً من كره وفى رواية مسلمة غيره من شترى مسكاً فهو لها بخير ثلاثمائة أيام إن شأركها وإن
شأركها معها صاعاً من تمر أو مسكاً أو نكثت وعليها المسامحة وفى المنهاج التصرة حرام وثبت اختيار
على الفور وقيل ممتد إلى ثلاثمائة أيام فإن رد بعد تلك للبين ردوها صاعاً تمر وكفى صاع قوت الأصح
أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وفى شرح السنة قال أبو حنيفة لا خيار له بسبب التصرة وليس له
ردوا بالعيب بعد ما جازى وقال ابن أبى ليلى والبوليوسف ردوا ويردونها قيمة اللبن قال فى الحجة
واعتمد بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث يضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه
اللا غير فقيه إذا نسب باب الراى فيه ترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تطبق على ما نحن فيه لأنه
أخرج البخارى عن ابن مسعود واليا وناهيك به ولا بد منه له سائر القادير التى عتبه بترك العقل حسن
تقديره فيه ولا يتقبل معرفة حكمه هذا القدر خاصة العلم الأعقول الراسخين فى العلم انتهى قال ابن القيم
رواها الصحيح الصحيح السريح فى مسئلة المصلحة بالمشايخ من القياس من علمه أن هذا حديث يخالف الأصول فلا
يقبل فليقال الأصول مكتاب السنة رسول واجتماع الأمة والقياس الصحيح الموافق للكتاب وسنة
فأما حديث الصحيح فهل بنفسه فكيف يقال الأصل يخالف نفسه هذا من الظل الباطل والأصول فى الحقيقة
اثنتان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام رسوله وما عداهما فمردود إليهما فاسته قائم بنفسه القياس
فرغ فكيف يردوا إلى الفرع قال الامام أحمد إنما القياس ان يقيس على أصل فما ان يحكى إلى أصل منه
ثم يقيس على أصل القياس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصلحة للقياس والباطل قول من علمه
خلاف القياس وأنه ليس فى الشرع حكم يخالف القياس الصحيح وإنما القياس الباطل فالشرع

كما نلاحظه ويأتي العجب كيف وافق الوصف بالبينة المستند للماصل حتى قبل وفاته فخر المصطفى
للأصول متى رُؤيت في تمام هذا البحث في شرحنا لمباح المرام فاجمع اليه أو ما يترافضيان عليه
لأن حق المأدوم مقدس له فإذا رضى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى بإسقاطه أو أخذ
بعضه وثبت الخيار لمن خدع فإن كان مع شرط عدم الإخلاع فلا ريب في ذلك لما تقدم
من حديث ابن عمر أن رجلاً كان يبيع في البسوق فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من بايعت فقل لا خلافة وهو في الصحيحين والموطأ وزاد فيه فكان الرجل إذا بايع يقول لا خلافة
وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل حبان بن منقذ الذي كان يبيع في البسوق
خياراً ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية من ذلك في حديث غيره وأما إذا لم يشترط فالباع
الذي وقع ليس هو بيع المسلم إلى المسلم بل هو بيع متعلّق بالخيار والعاقله فلهذا وقع الخيار
لكونه كذلك ولكون الإخلاع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تفسيره
فلمتختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال المحكي لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وفي رواية
البسوق وابن ماجه ثم انت باختيار في سلمة اتبعته ثلث ليال وقال محمد بن زكريا ان هذا كان لذلك
الرجل خاصة يريدانه خيار الفدين ليسين شرط وفي شرح السنه عند أحمد أخبر عام في حق كافة الناس
إذا ذكر هذه الحكمة في البيع كان له الرد إذا ظهر في بيعه الفدين وسبيل سبيل من باع واشترى بشرط
الخيار في المنهاج للمواد لا حد ما شرط الخيار وانما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام أو باع
قبل وصول السوق لحديث أبي هريرة عن مسلم وغيره قال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان يلقى الجلب فان تلقاه النسيان فاتباه فضا حب الساعه فيها باختيار إذا ورد السوق وتلقى جلب
هو ان يقدم ركب تجارة فيسلكه رجل قبل ان يدخلوا البلد ويعرفوا التسع فيشتري منهم بأخص من
سعر البلد وهذا مظنة ضرر للبائع لانه ان نزل بالسوق كان افعلى له ولذلك كان له الخيار إذا عثر
على الضرر وكل من المتبايعين ببيعاً منها عند الرد ذلك الصور المتقدمه ووجه ان النبي ا
كان مقتضيا للغش والمراذل لبطالان كما تقرر في الاصول فوجوه العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما
فالرد باختيار هو معنى الرد لما هو غير لازم وان كان النبي غير مقتض للفساد فتوقع العقد على صورة
من تلك الصور ان رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان لم يحصل الرضا
منها او من احد بالوقوع على وجه يخالف الشرع فقد نقض المناط ومن اشترى شيئاً لم يردّه فله
سأله إذا رآه لحديث أبي هريرة مرفوعاً من اشترى المبره فلا خيار إذا رآه أخرجه الدارقطني والبيهقي
وفي أسناده عمر بن إبراهيم الكروي وهو ضعيف ولكنها أخرجا عن كحول من أسناده النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم نحوه وفي أسناده أيضاً أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف ومثل هذا لا تقوم به حجة ولكن الخيار

في الغائب يمكن الاستدلال عليه باحاديث النبي عن الضر فان ما يقف الانسان على حقيقته فخلو
 عن نوع غرسوا اركان لبعثه البائع ام لا وايضا لا بد من حصول المناط المشتري وهو التراضي فاذا
 لم يرض المشتري بالمبيع عند رويته فقد فسد الرضا وعدم المصحح وله رد كما اشتراه بغيره وذلك
 نحو ان يشتري شيئا على ان له فيه اختيار مدة معلومة لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار
 بل يفسد كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيارات وفي لفظ الا ان يكون صفقة خيار وهما في بيعين
 وفيها الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع اختيار فقبل ان يرد قيل غير و يؤيد بثبوت خيار الشرط
 ما تقدم من حديث من كان يبيع في البيوع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت
 فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ذلك اختيار ثلثة ايام وقد تقدم ذلك واذا اختلف البيعان
 فالقول ما يقول له البائع كحديث ابن مسعود وعنده احمد وابو داود والنسائي وابن
 ناجية والبلد فطنى والبيهقي وصححه الحاكم وابن اسكن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاذ اختلف البيعان وليس بينهما مينة فالقول ما يقول صاحب السلعة او تروا
 وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول
 قول البائع وفي لفظ ولا مينة لاحدهما وفي الباب روايات كثيرة استوفانا
 المصنف في نبل الاوطار واصلها فيفيد ان القول قول البائع وقد قيل ان هذا
 الحديث مختص لاحاديث ان على المودعي المينة وهي النسبة ليعين وسيا في وقيل
 بين ما عومر وخصوص من رجه وقد اختلف في ذلك اختلف طهيل قال مالك الامر عندنا في الزل
 يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع بكتك بالبشرة وناير ويقول المتابع ابعتكها منك
 بخمسة وناير انه يقال للبائع ان شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف باسء ما بعت
 سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف باسء
 ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برى منها وذلك ان كل واحدة منهما مدعى على صاحبه وفي شرح السنة
 ولا فرق عند الشافعي بين ان يكون السلعة قائمة او تلفت في انهما يتجالسان ويرد قيمة السلعة والميرج
 محمد بن الحسن وذهب ابو حنيفة الى انهما لا يتجالسان بعد ملك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري
 مع يمينه فاذا اختلفا في الاجل او الخيار او الرهن او الضمين فهو عند الشافعي كالالاختلاف في الثمن تجالسا
 وقال ابو حنيفة القول قول من نفيهها ولا يتجالف عنده الا عند اختلاف الثمن وفي الحجة القول قول
 صاحب المال لكن المتابع بالخيار لان البيع مبنية على التراضي **باب السلم** هو نوع مضمون
 من انواع البيع فلا يجوز ان يكون المالا ان موطنين لان ذلك هو بيع الكال بالكال وقد تقدم البيع
 منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد ان يسلمه راس المال في مجلس العقد وقد تقدم

باب

الاتفاق على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من
 اهل العلم شرط لم يدل عليه ما دل على ان يعطيه ما يتراضيان عليه معلوما الى اجل معلوم
 لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة
 وهم يسألون في التمارك والسنتين فقال من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى
 اجل معلوم واخرج احمد والنجاشي من حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن ابي اوفى قال كنا
 نصيب النخاع مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ياتينا ابناط من ابناط الشام
 فانسفهم في الحنطة والشعير والزيت الى اجل مسمى قيل كان لهم زرع اولهم يكن قال ما كنا نسألهم عن
 ذلك وفي لفظ لاهل السنن الا التزدي وما نراه عندهم في شرح السنة اسلف لمعنيان في
 المعاملات احدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان مؤجلا اشترط معرفة الاجل
 ولو كان كيلا او وزنا اشترط معرفة الكيل او الوزن ونظم معرفة الجنس والوصف بالاداء في الوفا
 يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كما حيوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته
 وقدره معلوما او اقله مشهور في الحق قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة
 وهم يسألون في التمارك والسنتين والثالث فقال من اسلف في شيء فليسلف في كيل او وزن
 الى اجل معلوم وذلك ليرفع المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي يبين بها
 من غير التيقين في القرض على التبرع من اول الامر وفيه معنى لا ياتر فذلك جازت النسبة وحرم
 الفصل انتهى ولا يأخذ الاماماه او راس ماله لحديث ابن عمر عن ابي ارقطبي قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اسلف شيئا فلا شرط على صاحبه غير فضائه وفي لفظ من اسلف
 في شيء فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او راس ماله قال مالك الامم عندنا من اسلف في طعام بسبع معلوم
 الى اجل مسمى فقال الاجل فامسح بالمتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ
 الا ذوقه او زبجه او الثمن الذي دفع اليه يمينه ولا يتصراف فيه قبل قبضه لما اخرج ابو داود
 من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سلم في شيء فلا يصرفه
 الى غيره وفي اسناده علقمة بن سعيد العوفي وفيه مقال والمعنى انه لا يحل حمل السلم فيه ثمن الشيء قبل
 قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف اهل العلم في ذلك قال مالك لا يشتري منه بذلك
 الثمن شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفع اليه او صرفه في سلعة غير الطعام
 الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يتوفى قلت وعليه اهل العلم في التوقية ولم يحرم التصرف
 في راس المال والسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي النهاج ولا يصح بيع السلم فيه قبل قبضه
 ولا الاعتياض عن باب القرض يجب ارجاع مثله لانه اذا وقع التواطى على ان يكون

وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عن أحمد وإبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه
قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار الحق لشفقة جاره ينتظر بها ان كان غائبا اذا كان موقفا
واحد فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من انه لا شفقة الا لمخلط لان الطريق اذا كانت واحدة فاخلطه كانت
فيها ولم تقع القسمة العويبة له شأن الشفقة لعدم له في الطريق فالحق ان سبب الشفقة هو واحد وهو
الشركة قبل القسمة فماتيل من ان من سبابها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر او جاري
الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الشئ او في سواقيه هو اشتراك
في بعض ذلك الشئ وقد حقق الماتيل في المقام في رسالة مستقلة اوردها فيها جميع ما ورد في الشفقة من
الادلة وجميع بينها جميعا نفيسا فايرجع اليها وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب سليمان
بن يسار وعمر بن عبد العزيز ومجتبى بن مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وسحق وعبد الله بن حسن
والامامية ان الشفقة لا يثبت الا باخلطه وحكى عن أبي حنيفة وصحابة والثوري وابن ابي ليلى وابن
سيرين ان الشفقة يثبت باجوار واستروا بالاحاديث الواردة في شفقة الجار قال في شرح السنة
اتفق اهل العلم على ثبوت الشفقة للشريك في السبع النصف اذا باع احد الشراكتين قبل القسمة فالباين
اخذه بالشفقة بثلث الثمن الذي وقع عليه البيع وان باع بشئ متقوم من ثوب او عبد فياخذ بقيته واختلفوا
في ثبوت الشفقة باجاء قال الشافعي لا شفقة لما ورد ذهب ابو حنيفة الى ثبوت الشفقة باجاء وفي المنهاج
وكما لو قسم لطلت منفعة المقسومة كما ورد في لا شفقة فيه في الاسح في الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفقة
في بئر ولا خل في الحجة ارى ان الشفقة شفتان شفقة يجب على المالك ان يعرضها على الشفيع فيما بينه
وبين السدان يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في القضاء وهي للجار الذي ليس بشريك وشفقة يحجر عليها
في القضاء وهي للجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الاحاديث المختلفة في الباب انتهى ولا يحل الشريك
ان يبيع حتى يؤذن شريكه لحديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى
بالشفقة في كل شركة لم تقسم اية او حاط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء
تركه فان باعه ولم يؤذن فهو حق به ولا تبطل بالتراضي ثانيا في الاحاديث الصحيحة الواردة في الشفقة
من الاطلاق واما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ لا شفقة لغائب ولا الصغير والشفقة لكل
العقال ففي اسناده محمد بن عبد الرحمن البليمان وهو ضعيف جدا وقال ابن حبان لا اصل للحديث
وقال ابو زرعة منكرو قال البيهقي ليس بتأبوت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل ما روى من قول
شرح فانه لا حجة في ذلك على ان هذا الحديث قد اشتمل على ثلثة احكام نفى شفقة الغائب ونفى شفقة الصغير
واعتماد الغيرة وقد هو ظاهره في الحكمين الاولين فكان ذلك مفيد التمسك الاحتجاج به في الحكم الثالث
على فرض انه غير باطل **كتاب الاجارة** قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام

عن ثمن الكلب ومهر البغى وعلوان الكاهن وعسب النخل وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى
 عسب النخل في البيع والمهر لمهر البغى ما تأخذه الرائية على الزنا والمهر وعلوان الكاهن عطية الكاهن
 لأجل كهناته والعلوان بعضهم أحار النملة مصدر حلو ثناء أو عطية وقد استدل بالتقدم بعض أهل الحديث
 فقال إنه يحرم كسب الحجام وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث وفي بعضها التصريح بأنه حبيث وأنه نجس
 وذهب الجمهور إلى أنه حلال لحديث النضر بن السهمي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أحجم حجة البوخلية وأعطاه مائة من طعام وكلمه مائة فنفخوا عنه وفيها أيضا من حديث ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الحجام أجره ولو كان سحيا لم يعطه والأولى أن يحجب من
 الأحاديث بأن كسب الحجام مكروه غير حرام أرشاد الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى معالي اللغو
 ويؤيد ذلك حديث محبته بن مسعود وعنده أحمد والبيهقي وأبو داود والترمذي وابن ماجه بأسانيد رجاله ثقات
 أنه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له ألا أعلمه أيتانا إلى
 قال لا قال أفلا الصدوق به قال لا فرخص له أن يعلمه ناضحه فلو كان حراما لم يجز له أن يعلمه
 ناضحه ويستفاد منه أن أعطاه صلى الله عليه وآله وسلم الحجام لا يستلزم أن يأكله بل حتى تجاز
 الأحاديث فقد يكون مكروها لم يكن فيه وصف بالسحت والنجس بل الغنة في التفسير وقد يمكن الجمع بين
 المنع عن مثل ما منع منه محبته والاذن بمثل ما أذن له وخص له فيه وأجرة المؤذن لحديث عتبة
 بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص اتخذ موزنا لا يأخذ
 على إزانه أجرا وفي لفظ لا تتخذ موزنا يأخذ على إزانه أجرا وحديث في الصحيح وقفيذ الطحان لحديث
 أبي شعيب قال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قفيذ الغنم أخرجه الدارقطني والبيهقي
 وفي أسنده بشام أبو كليب بنيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات وثقة منططائي وقفيذ
 الطحان هو أن يطحن الطعام بجز منه وقيل النهي عن طحن الصبرة لا يعلم قدرها بجز منها ويجوز الاستعانة
 على تلاوة القرآن لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره أن نفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم مروا بما فيهم له بيع أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الساءل فيكم من راق فان في الساءل
 لدينا أو سليمان فأنطلق رجل منهم فقرأ بفتح الكتاب على شارب فجار بالشاء إلى ههنا فقرأ موادك
 وقالوا أخذت على كتاب الله اجرتي فدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذت على كتاب الله اجرا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن احن ما تقدم علينا اجركم الكتاب الله وفي لفظ من حديث
 أبي شعيبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم
 في رواية المحبون بفتح الكتاب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم

باب
 الحجام
 الحجام

باطل فقد اكلت برقيته من اخراج احمد وابوداود والنسائي لا على تعليمه لحديث ابى بن كعب
قال علمت رجلا القرآن فابدى لي قوسا قد كرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
ان اخذتها اخذت قوسا من نار فردتها اخراج ابى ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتعقب
واعل ايضا بحاله بعض رواة وتعقب ولشاهد عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمر الدوسي قال
اقرني ابى بن كعب القرآن فابدى لي قوسا فقد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقلدنا
تعالى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقلدنا من جبريل وعلى هذا اعمل حديث عبد الرحمن بن شبل
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقررو القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجوعوا عنه ولا تاكلوا
به ولا تستكثروا به اخراج احمد برجال الصحيح واخراج ايضا البراء وله شواهد وعديث عمران بن حصين ان
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقررو القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم قوما يعرفون القرآن
نيسابون الناس به اخراج احمد والترمذي وحسنه وفي الباب حديث ورجع النسخ من اخذ الاجرة
على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وصحابه
وابو حنيفة وبه قال عطاء والفضائيل والزيدي والشافعي وعبد الله بن شبيب ويحوزان ليكرى العين
مدة معلومة باجدة معلومة ما ورد من ان كرا الاراضي في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كحديث رافع بن خديج في الصحيحين قال كنا اكثر الانصار حقلنا فكانا نكرى الارض على ان لنا به ولم
هذه فربما اخرجت هذه ولم تخرج هذه ففهمنا نحن ذلك فاما بالورق فلم يهتدوا في لفظ مسلم وغيره فاما
شيء معلوم مضمون فلا باس به وسائر الاعيان لها حكم الارض وفي شرح الكنت ذهب عامة اهل العلم
الى جواز كرا الارض بالدرهم والدنانير وغيره من صنوف الاموال سواء كان مما ثبتت الارض
او لا ثبتت اذا كان معلوما بالعيان او بالوصف كما يجوز اجارة غير الاراضي من العبيد والدواب وغيره
وجملة ان ما جاز بيعه جاز ان يحبل اجرة قال محمد لا باس بكرا الارض بالذهب والورق وبالحظنة كذا
معلوما وضربا معلوما بشرط ذلك مما خرج منها فان اشترط ما يخرج منها كذا معلوما فلا خير فيه وهو قول
ابن حنيفة والعامية من فقهاءنا ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها لان احاديث ان
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من ترويض وان كانت ثابتة في الصحيحين وغيرهما
فهي منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم وما ورد في معناه وفي السئلة مذاهب متنوعة واوله مختلفة و
اجتهادات مضطربة قد اوتىها الناس في شرح التنقي وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسك المختار
ومن اصرح احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حديث جابر بن عبد الله وغيره قال كنا نخرج ابر على عهد رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فنصيب من القصرى ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان
كان له ارضا فليرعها وليحرقها اخاه والافلين عما وفي حديث سعد بن ابى وقاص انه لما هم ان يبيعوا

الاجرة

بذلك وقال الكروا بالذهب والفضة اخرج احمد والبوداود والنسائي ورجال ثقات وفي الصحيحين
سن حديث ابن خزيمة نحوه حديث جابر وفي نسخة اختلف الرواة في حديث رافع اختلافا فاحشا
كان وجوه النابغين يتعاملون بالمزارة ويدل على ايجاز حديث معاوية اهل خيبر واحاديث النبي
عنها محمولة على الاجابة بما على للماذيات او قطعة معينة وهو قول رافع او على التنزيه والارشاد
وهو قول ابن عباس او على مصلحة خاصة بذلك الوقت من جهة كثرة منافستهم في هذه المعاملة
ح وهو قول زيد بن ابي اسد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علموا ان يكون الارض والبذر لوحد
والعمل والبقر من الآخر والخبرة ان يكون الارض لوحد والبذر والعمل من الآخر وتوعد آخر

يكون العمل من احدهما والبناء في من الآخر انتهى ومن افسده الاستحباب عليه ما اختلف ما استاجره
ضمن مثل حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علموا ان يكون الارض والبذر لوحد
وهو من حديث الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علموا ان يكون الارض والبذر لوحد
واخرج البوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علموا ان يكون الارض والبذر لوحد
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن وقد اخرج النسائي مسندا
ومقطعا ولو يده حديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على
ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما علموا ان يكون الارض والبذر لوحد
قبل ذلك فاعثت فهو ضامن اخرج البوداود فالطبيب انما ضامن لكونه اقدم على بدن المريض
غير عالم بما يعلم به اهل هذه الصناعة فكان ضامنا وكذا من استاجر دابة ليركب عليها الى مكان فصار سيرا
غير معتادا فمكثت او تركت علفها فماتت فانه ضامن **باب الاحياء والافطام من سبق**

الى احياء ارض لم يسبق اليها غيره فهو احيائها ويكون ملكا له حديث جابر بن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له اخرج احمد والنسائي والترمذي
وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ من احاطا حائطا على ارض فهي له اخرج احمد والبوداود واخرج
احمد والبوداود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود ومن حديث الحسن بن علي عن سمره مرفوعا عن ابي
حاتم على ارض فهي له واخرج احمد والبوداود والترمذي وصححه النسائي من حديث سعيد بن
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق واخرج
البخاري وغيره من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيى ارضا
ليست لاحد فهو احق بها واخرج البوداود من حديث اسمعيل بن مضر قال اتيت النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فله فخرج للناس يتعاهدون

رجل على عين او واد فلما يدع احد السقي مناشية الابالاجر فانه يفيض الى بيع الظلم المباح يعني بصيرة
من ذلك بازاء مال وهذا باطل لان المار والظلم مباحان وقيل يحرم بيع الماء الفاضل عن حاجة
لمن اراد الشرب او سقى الدواب واما ماء البئر فلا يمنع من اراد شربه او سقى بهائه كما في الموطأ
من حديث عثمة بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع نفع بئر اى
فضل ما فيها قلت وعليه بل العلم في الشهاج وما في بئر بموت المار تفاق اولى بما لها حتى يرتحل والمفقوة
اى في ارض موات للملك او في ملك يتملك ما ربا في الاصح وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بدل ما فضل
عن حاجته لزريع ويجب لما شئت قال المحلى في المفقوة للارتفاق وقيل ارتحال ليس له منع ما فضل عنه
عن محتاج اليه للشرب اذا استسقى بدو نفسه ولا يمنع موشية وله منع خيره لسقي لزريع قال محمد و
بهذا نأخذ بما راجل كانت له بئر فليس لان يمنع الناس منها ان يستقوا منها بشفاهم بالزروع ثم فخلهم
فلان يمنع ذلك وهو قول الى الخيفة والعامر من فقها كذا ولا يمان ان يحجى بعض المواضع لرحى
دواب المسلمين في وقت الحاجة لحديث ابن عمر عند احمد وابن جبان ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم حرم النقيع للخيول المسلمين واخرج احمد وابوداود واما حكم من حيث الصعب
بن جهمانه وزاد لاجل الا بعد رسول الله وآله وسلم في بيع النخاري وفيان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم حرم النقيع وانما من بئر ولا يمنع ملكه ولا يمان في المنهاج ولا يظهر ان المان
ان يحجى بقية موات لرحى لغيره وصح قوله وصالة وفيه من النجى وركبى لغير ذلك انتهى لان
الحجى يقتضي على الناس ظاهر ما يرد اضرارهم وهو لا يشترط في الذقود والتجارات
ويقسم الربوع على ما توافر بها عليه لحيث السائب بن ابي السائب ان قال النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم كانت شركى في النجاة لئلا تكون خير منكم لئلا تارنن ولا تمارنن اخرج ابوداود
وابن ماجه والنسائي واما حكم صححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه ان السائب المخزومي كان شركى
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البعثة فجار يوم النقيع فقال مرحبا بانى وشركى لئلا تارنن و
لئلا تمارنن وله طرق غير هذه واخرج البخارى عن ابي النعمان ان زعيم بن ارقم والبراء بن عازب كانا
شركيين فاشترى افضة بنقد ونسيت فباع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامرهم ان ما كان يدا
بيد فخذ وما كان لسيته فردوه واخرج ابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي سعيد قال اشركت
انا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجا سعد باسيرين ولم احب انا وعمار لشي وفيه القسطاع
واخرج احمد وابوداود عن ربيعة بن ثابت قال ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لمأخذ فضاخية على ان لا النصف مما ينعم ولنا النصف وان كان احدنا لم يسيطر
له النصل لم يرش ولما خذ القح وخرجه الدار قطنى بالسيقة ويحوز المضاربة وهو في لغة اهل النية

القرائن والضرب بمعنى السفر والمضاربة المعاملة على السفر وأيضا الضرب بمعنى الشركة والمضاربة
المعاملة على الشركة القلق اهل العلم على جواز المضاربة ولا يجوز الا على الدرهم والدنانير وسهوان
يعطى شيئا منها الرجل لميل ربحه فما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة او ثلثا على ما يتشارطا
ما لم يشتمل على ما لا يحل لما روى عن حكيم بن خزام انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا
مقاربة يضرب له ان لا يعمل في كبد رطلته ولا يحمله في بحر ولا ينزل برطن سبل فان فعلت شيئا
من ذلك فقد نكثت مالي وقد قيل انه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وانما فعلها الصحابة منهم الحكماء المذكورون منهم علي كمار وادع عبد الرزاق ومنهم ابن مسعود وعمار واهل الشام
ومنهم عباس بن كمار واهل البصرة ومنهم جابر بن واهل البصرة ايضا ومنهم ابو موسى وابن عمر كمار واهل الموصل
والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كمار واهل الشافعي ومنهم عثمان كمار واهل البصرة وقد روى في ذلك
من المرفوع ما خرج ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثلاث نهي من البركة البيع الى اهل المقاربة واخلاط البر بالشعب للبيت لا للبيع ولكن في اسناده مجهول
واذا تشاجر الشكاء في عرض الطريق كان سبعة اذ سارع لم يث ابهرته في الصحيحين وغيرهما
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذ سارع واخرج عنه
عبد الله بن احمد في السنن والطبراني من حديث عباد بن الصامت واخرجه ايضا عبد الرزاق
من حديث ابن عباس واخرجه ايضا ابن عدي من حديث النضر ولا يمنع جار حارة ان تعان
في جداره لم يث ابهرته في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع
جار حارة ان يغزو خشبة في جداره وروى نحوه احمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من الصحابة ولا
ضرر ولا ضرار بين الشكاء لم يث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ولا ضرر ولا ضرار ولا رجل ان يضع خشبة في جدار حارة واذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة
اذ سارع واخرجه احمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير اما حديث لا ضرر ولا ضرار
فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وابي سعيد الخدري
وهو حديث مشهور انتهى فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب وحديث عباد اخرجه ايضا
البيهقي وحديث ابى سعيد اخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثقات
بن مالك القرظي الطبراني في الكبير والبيهقي وعبد الرزاق قال لا ضرر ولا ضرار
او بيع داره لحديث ثمر بن جندب انه كانت له عضة من نخل في حائط رجل من الانصار قال
ومع الرجل الهة قال وكان ستمو يدخل الى نخلة فيتأذى به الرجل وليشق عليه فطلب اليه ان ياقله
فاني فاني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

باب
الجارح

ان يبيعه فابى فطلب اليه ان يناقله فابى قال فبى لي ولك كذا وكذا امر ارا عنه فيه فابى فقال انت
مضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للانصارى اذهب فاقطع نخلة وهو من روثه
جعفر بن محمد عن ابيه عن شجرة ولم يسمع منه وقد روى المحب الطبري في احاديث الاحكام عن اسعدي بن
حيان قال كان لابي لبابة خذ في حائط رجل فكله ثم ذكر نحو قصته شجرة **كتاب الرهن** يجوز
رهن ما يملكه الراهن في دين عليه الرهن جائز بالاجماع وقد نطق به الكتاب العزيز
وتعقيده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع
الا في السفر وقد رهن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم درعاً له عند يهودى بالمدينة واخذ منه شعير
لاله كما اخرج البخاري وغيره من حديث السنن وهو في الصحيحين من حديث عائشة واخرج احمد والترمذي
والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل
على مشروعية الرهن في حضر كما قال الجمهور والظاهر يركب اللبن يشرب بنفقة المهرن لما اخرج البخاري
وغيره من حديث ابيه شجرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ كان يقول الظهريك بنفقة اذا كان مهنا
لبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مهنا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة والحديث الفاظ والمراد الرهن
يتفع بالرهن وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك احمد واسحق والبيهقي واحسن وغيرهم قال ابن القيم
واخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال الشافعي والبخاري ومالك
وجمهور العلماء لا ينتفع المهرن من الرهن بشئ بل الفوائد للمهرن المهرن عليه قالوا واحديث بوم على
خلاف القياس وحجاب بان القياس فاسد الاعتبار يبنى على شفا جوف بار ولا يبيح الاحتجاج به
لما ورد من النهي عن ان يجلب ماشية الرجل بغير اذنه كما في البخاري وغيره لان العام لا يرد به الخاص
بل يبنى عليه وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام واعدها ولا يصح لذلك
منه وما عده ففساده ظاهر فان الراهن قد يبيع رهنه على المهرن من مالته بالنفقة التي تفيها
الرهن ويشق عليه او تعجز عنه الى احكام واثبات الرهن واثبات ثبوت الراهن واثبات قدر
عليه قدر حله وركوبه وطلبه منه احكم له بذلك في هذا من العسر والحزن والستقة ما ينافي اعنيقة الستة
فشرع الشارع احكم القويم صالح العباد للمهرن ان يشرب لبن الرهن ويركب مهره وعليه نفقته وهذا
محض القياس لو لم تات البكسة الصحيحة انتهى ثم اطال في تخرج هذا القياس الى ما لا يسعه هذا القطار
ولا يعلق الرهن بما فيه حديث ابيه شجرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن
من صاحبه الذي رهنه له غنمه ولا غرما خرج الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان
في صحيحه حسن الدارقطني اسناده وقال الحافظ بن حجر في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا ان المعقول
عنه ابى داود وغيره ارساله واخرج ابن ماجه من طريق اخرى والرفع زيادة وقد خرجت من حج

سنة
١٨٩

مقبول والمراد بالخلاق هنا استحقاق المهرن له حيث لم يفكه الراهن في الوقت المشروط وروى
عبد الرزاق عن مهران فسر خلاق الرهن بما اذا قال الرهن ان لم آتكم بملك فالرهن لك قال
وشرح قال لم ينفى عنه انه قال ان ملك لم يذهب حتى يذ لنا ملك من رب الرهن له غنمه وعليه غنمه فقدره
ان المترن في ابا ابيته كان تملك الرهن اذ المروزي الراهن اليه يستحقه في الوقت المضروب فابطله
الشرايع والغنم والعزم هنا هو اعم مما تقدم من ان الظاهر يركب بنفقة المهرن واللبن يشرب في الحجة
ويبنى الرهن على الاستيثاق وهو بالقبض فلذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندى بين حديث
لا يعلق الرهن وحديث الظاهر يركب آخ لان الاول هو الوظيفه لكن اذا امتنع الراهن من النفقة
عليه نصيب السلامك واحياه المترن فعند ذلك فيتفع به بقدر ما يراد للناس عدلا انتهى قلت وعليه
ابن العلم قال محمد وهذا أخذ بعينه قوله لا يعلق الرهن ان الرهن كان يرهن الرهن اى المهرن
عند الرهن فيقول ان بعتك بملك الى كذا وكذا والا فالرهن لك بملك قال رسول الله صلى الله
على تعالي عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن ولا يكون للمترن بملك وكذلك نقول وهو قول ابي حنيفة وكذلك
منه بملك بين الشئ وفي شرح السنة معناه لا يعلق حيث لا يعود الى الراهن بل متى ادى الحق
المهرن به انك وعاد الى الراهن وروى الشافعي في الحديث مع زيادة ولفظه لا يعلق الرهن
الرهن من راحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غنمه قال الشافعي غنمه زيادته وغنمه بملك وفيه دليل على
ان ملكا في يه المترن يكون من ضمان الراهن ولا يملكه بملك اى من حق المترن وعليه الشافعي و
قال ابو حنيفة فثبت ان كانت قد اخرجت ليقطع بملك الحق وان كانت اقل من الحق ليقطع بقدره
وان كان اكثر من الحق يقطع بالحق وعند الشافعي وادام القيد ليس بشرط في الرهن من حيث الدابة
المروضة النورية قال المترن بالليل والليل افر عليه او لم يخرجوه او شققت **كتاب الوديعة**
والوديعة على وجهين على الوجه الاول وهو ما يودع في يد غيره من الاموال والديعة على الوجه الثاني
انما هي التي ان يودعها مستعمل في فروعها ما يات الى اهلها بالقول لعل تعالي عليه وآله
وسلم اذا امانة الى من يملكه ولا تخن من ملك اخرجته كراوية والترمذي رحمه الله
من حديث ابي حنيفة وفي نسخة طلق بن عيسى عن شريك وقد اشهد لى الحكم بحديث ابي القليل
من حديث ابي حنيفة في اسناده الباقين بن سويد وهو ضعيف فيه وقد تقدم كما قال الطبراني واخذ ابن الجوزي
في العمل بشنايه من حديث ابي بن كعب وفي اسناده من لا يعرف واخرجه اليه نا الدار قطنى عنه
واخرجه الباقين والباقي من ابي امامة بسند ضعيف واخرجه الدار قطنى والطبراني والبيهقى وابو نعيم من
حديث الترمذي واخرجه احمد وابو داود والبيهقى عن رجل من الصحابة وفي اسناده مجهول غير الضحاكى
ولا يرون عليه اذا بلغت العيص السجاعة اوله قدوة بدين جنائته وخبايته لمحمد

كتاب الوديعة

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للضمان على مؤتمن اخرجه الدر المنثور
وفي اسناده ضعف وقد وقع الاجماع على ان الوديع لا يضمن الا لجنابة منه على العين لما اخرجه الدر المنثور
في الحديث السابق من طريق اخرى بلفظ ليس على استعير غير المغل ضمان ولا المستودع غير المغل ضمان
والمغل هو الخائن والنجاني خائن واما المستعير فقد ذهب الى انه لا يضمن الا لجنابة او خيانتة اخصفته
والملكيتة وحكى في الفتح عن الجمهور ان المستعير يضمنها اذا تلفت في يده الا اذا كان التلف على الوجه المذكور
فيه اخرج احمد والبوداودي والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحسن بن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال عليه وآله وسلم قال علي السدي اخذت حتى توديه وفي السماع الحسن بن عمار عن قتادة عن ابي هريرة
والبوداودي والنسائي والحاكم من حديث صفوان بن امية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يضمن
المؤتمن اذ اعان فقال انصبا يا محمد قال بل عبارة مضمونة ولا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر
لحديث ابن مسعود قال كنت عند الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية الدلو
والقدر اخرجه البوداودي وحسنه الترمذي وروى عن ابن مسعود وابن عباس انهما فسر قوله تعالى ومن
الماعون ان متاع البيت الذي يتقاطعه الناس بينهم من القاس الدلو والحبل والقدر وما شئت فقل
وعن عارية الماعون الماء والنار والملح وقيل الماعون الزكوة واطراف الفحل وحلب المواشي
لمن يحتاج ذلك والحمل عليها في سبيل الله لما اخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم قال من صاحب ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حنما الا انفق لما يوم القيمة بقاء ففرق بطاير
ذات النطف بطنها وتنظرات القرن بقرنا فلما يارسول الله وراحتهما قال اطراق فلما واعارة
ولوا منحتها وعلها على الماء وحمل عليها في سبيل الله والماء باطراق فلما عارية من يحتاج ان يطرق
به على المشية والتم منحتها ان يعطي المحتاج ليلتها فليضع عليها ثم يرد ما واما الحمل عليها في سبيل الله فاذا اطرافها
من لا ماشية له من صاحبها ما شئ التي فيما زيادة على حاجته كتاب **العصم** يا شعيب
لان كل مال غير بالباطل او مستولى عليه عدوا او قد قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسارعا بالباطل
وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال المرء من البطية من نفسه اخرجه الدر المنثور من طريق ابن
السكيت عن فروعا وفي اسناده ضعف واخرجه الدر المنثور من حديث ابي حرة الراقي عن عمار في سناو
علي بن زيد بن جده عن وهو يحكم عليه واخرجه الحاكم من حديث ابن عباس واخرجه ابو قطن عنه
من طريق اخرى واخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث ابي حمزة الساعدى قد اخرج
احمد والبوداودي والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال عليه وآله وسلم لا ياخذن احدكم متاع اخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصا اخيه فليدها عليه
وحديث انما أموالكم وما دركم عليكم حرام هو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب

عند كافة المسلمين يجمع على وجوب رد المغصوب اذا كان باقيا وعلى تسليم عوضه ان كان تالفا
عليه رد ما اخذ ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه كما تقدم عليه وليس
لعرق ظالم حق ومن زرع في ارض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء ومن
غرس في ارض غيره غرسا رفعا لحديث رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال من زرع في ارض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء ولا نفقته اخرج احمد والبوداؤد وابن ماجه
والترمذي والبيهقي والطبراني وابن ابى شيبة والطبري والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي
والدارقطني من حديث عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من احيا
ايضا نهي له وليس لعرق ظالم حق قال لقد اخبرني الذي حدثني بهذا الحديث ان رطلين اختصما الى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غرس احدهما نخلا في ارض الآخر فقضى لصاحب الارض
باربعة وامر صاحب النخل ان يخرج نخلا مما قال فلقد رايتها وانما تضرب اصولها بالقبس وانما تخل
عمودا واخرج احمد والبوداؤد والترمذي وحسنه النسائي من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ولا يحل الا انتفاع
بالمغصوب لما تقدم من الاولة الثانية بانه لا يحل مال الغير لا عين ولا انتفاع وقد ورد في غضب
الارض التي لا ثمرة لغيرها الا الانتفاع بها بالزرع ونحوه احاديث منها عن عايشة في الصحيحين
وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شبر من الارض طوقه الله من سبع
اضحيان وفيما ايضا من حديث ابى سعيد نحوه وفي البخاري وغيره من حديث عمر نحوه ايضا وفي
مسلم من حديث ابى شجرة نحوه وايضا ومن انفعه فعليه مثله او قيمته لحديث عايشة
انما اكسرت انا وصفيته الذي اهدت فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لما انا وكنا نطعم
كطعام اعراب احمد والبوداؤد والنسائي وحسنه الترمذي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان عنده بعض نسائه فارسلت احدي امهات المؤمنين
مع خادم لها بقصعة فيها طعام فصرخت بيد فانكسرت القصعة ففهموا وجعل فيها الطعام قال كلوا ودفع القصعة فصار
وحسنه المسعودي ولفظ الترمذي قال اهدت بعض ازواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فصرخت
عايشة القصعة بيد فانكسرت ما فيها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وانما بانا وقد شهد
بذلك من قال ان القيمي ضمن مثله ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم التل وهو لا يضمن الكوفيون قال مالك
ان القيمي ضمن قيمته مطلقا قيل لا خلاف في ان المشلي ضمن مثله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح
رد ما وصاعا من تمر واللبن مشلي والبحث مستوفى في مواضعه **كتاب العتق** الترغيب في العتق ثبت
عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاديث الصحيحة كحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي

٣٠

صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق رقبة مسلمة اعتق الله بكل عضوة من عضواته من النار حتى فرج جفون
 وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال إيا ما أمر مسلم اعتق امرأ مسلما كان فكأنه من النار يخرج بكل عضوة من عضواته وإيا ما أمر مسلم
 اعتق امرأ من مسلمتين كانتا فكأنه من النار يخرج بكل عضوة منهما عضوة منه وفي لفظ إيا ما أمر مرة
 مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكأنها من النار يخرج بكل عضوة من عضواتها عضوة من عضواتها
 وإسناده صحيح وفي الباب أحاديث أفضل الرقاب أنفسها لما في الصحيحين من حديث أبي ذر
 قال قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال لا إيمان بأحدكم في سبيل الله قال قلت أي
 الرقاب أفضل قال النفس ما علبها أو كثر لها ثمنا ويجوز العتق ببشرط الخدمية ونحوها
 بخليفة بن عبد الرحمن قال اعتقني أم سلمة وشركت علي ابن أبي طالب صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بأخي أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بإسناده وأخرجه الحاكم وفي إسناده
 سعيد بن جهمان البوصف الأسلمي وقد وثقه ابن معين وغيره قال أبو داود لا ينجح بغيره فوجب الاحتج
 من هذا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ينجح عليه مثل ذلك قليل أنه تليق العتق ببشرط
 يصح إجماعا ومن ذلك زعمه عتق عليه الحديث ثم هو عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك دار حم محرمة فهو حر وألفاظه فهو عتيق وهو من
 رواية الحسن عن شجرة وفي سماعة منه مقال مشهور وقال علي بن المديني هو حديث منكرو وقال البخاري
 لا يصح وأخرج النسائي والترمذي وأما حكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من ملك دار حم محرمة فهو حر وهو من رواية ضمرة عن الشعبي عن عبد الله بن دينار
 عنه قال النسائي حديث منكرو ولا يعلم أحد رواه عن سفيان خيرة ضمرة وقال الترمذي لم يتابع ضمرة
 بن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صح حديثه هذا ابن
 حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفًا مثل حديث
 ضمرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه وقد ذهب إلى من ملك دار حم محرمة عتق عليه أكثر أهل العلم
 من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وقال الشافعي كونه بائنه من أهل العلم أنه
 يعتق عليه الأولاد والآباء والأهملات ولا يعتق عليه غيره من قرابته وآوا ملك الأختة ولا ينفى
 ما ذكرناه حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يجزي
 ولد عن والده إلا أن يجده مملوكا يشترية فيعتقه لأن الباع العتق تأكيد لا ينفى وتعمى بالملك
 وقد شكك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا لا يعتق أحد على أحد ومن مثل عملوكه فغلبه
 أن يعتقه لحديث ابن عمر عنده مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

يقول من نظم مملوكه او ضربه فكفارة ان يعتقه وفي مسلم ايضا عن مسوية بن مقرر قال كنا بنى مقرر
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا الا نامة واحدة فاعطيناها احدنا فبلغ
ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوا واتي رواية اذا استغنوا عنها فليخلوا بسبيلها
وفي مسلم ايضا من حديث ابى مسعود البصري قال كنت اضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من
خلفي الى ان قال فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله اقدر منك على هذا
الغلام وفيه قات يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال له انك تفعل الفحش التمارك التمارك التمارك
والاعتقده الامام ابو الحجاج محمد بن يوسف بن شبيب عن ابيه عن جده في المملوك الذي حسيبه
مذكيره فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المملوك الذي حسيبه فقال النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم اذهب فانك حر اتخذه ابو ذر واذن ابن ماجه وقد اخرجها احمد وفي اسناده الجاهل بن
ارطاة وهو ثقة ولكنه ليس بثقة وبال احمد ثقة واخرجه ايضا الطبراني وقد ذكر في البحر عن علي بن
والشافعية واخفيتها ان لا يعتق السيد مجرى المثل بل يؤمر السيد بالعتق فان تمزق فاحكم وقال مالك
والليث وداود والاوزاعي بالعتق مجرى ما قال النووي في شرح مسلم انه اجمع العلماء على ان ذلك
العتق ليس واجبا وانما هو من رغب رجا وكفاية وازالة ثم المظهر وذكر من ادلتهم اذنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بان يعتقه مملوكا فقدم ردعوى الاجماع غير صحيحة واذا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بالاعتق امر لا يدل على عدم الوجوب بل على التوقير والاحسان والاذن بالاعتقاد امر دل على كونه
رجوبا مشرعا الى وقت الاستغناء عنه انتهى ومن اعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه
نصيبهم ولا يعتق نصيبه فقط واستسعى العبد لم يثبت ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اعتق شركا له في عبد كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد ثمانية
عدل فاحسب شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فاعتق عليه باعتق زاده الدارقطني وورق ما
واخرج احمد والنسائي وابن ابى شيبة من حديث ابى الميمون عن ابيه ان رجلا من قومه اعتق شقيقا له
من مملوك فرفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فخلص خلاصه عليه في ماله وقال ليس لك
شريك وفي الصحيحين ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال
من اعتق شقيقا من مملوك فعليه خلاصته في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى
في نصيب الذي لم يعتق غير مشتوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر بل اجمع ممكن
وهو ان من اعتق شركا له في عبد وللمال لم يعتق الا نصيبه وبقي نصيبه شركاءه فان
اختار العبد ان يستسعى لما بقي استسعى والا كان بعضه حرا وبعضه عبدا واخرج احمد من حديث
ابن مسعود بن ابيه عن جده قال كان لهم غلام فقال له طهمان او ذكوان فاعتق جده نصيبه

في العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعتيق في
عتقك وخرق في ركب قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله ثقات واخرجه الطبري
وفي المسيبي قلت عليه الشافعي ان من اعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موصوف
بثبته نصيبا لشريك لعتيق عليه ويكون ولاؤه كله للعتيق وان كان معسرا اعتق نصيبه ونصيب
الشريك باق فليكن لا يكلف اعتاقه ولا يستع العبد في فكه قوله فاعطى شركاه حصصهم تحتل مئتين احدهما
ان لا يفتق نصيب الشريك بنفس المفظظ لم يود اليه مئتين وقال به الشافعي في المدة بعد ثمانية امانه
ويستحق كانه عليه بنفس الاعتاق ولا يتوقف على ادوار القيمة وذلك لان اعطاء القيمة والعتيق
حكمان لم يعتق شركا في عبد يرز ان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجدي وقال ابو حنيفة
ان كان المفق موصرا فالذي لم يعتيق باختيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استع العبد في
قيمة نصيبه فاذا اؤتي عتق فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المفق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ما من
بخدمته على العبد مستغاه فاذا اؤداه عتق وولاءه كله وقال صاحباه لا يعتيق نصيب الشريك بنفس
الا اتفاق بل يستع العبد فاذا اؤتي قيمة النصف الآخر كله والولاء بينهما وماذا تولم حديثا بهزيمة
مرفوعا من اعتق شقيقا في عبد عتق كانه ان كان له مال والا يستع غير شقيق عليه رواه الشيخان
قوله غير شقيق عليه لا يتغلي عليه في الثمن وتاويل هذا الحديث على قول الشافعي ان من يبيعت
يستي وسيده الذي لم يعتيق ان كان معسرا ومن غير مشقوق عليه لا يحمل من اخوته فوق ما له
انما يطالبه بقدر ما له فيه من الرق انتهى ولا يصح شرط الولاء لغير من اعتق لم يثبت عايش
في الصحيحين وغيرهما انها جارية تبعية تسبقينها في كتابتها ولم تكن قضت في كتابتها شيئا فقالت
لهما عايشة ارجعي الى اهلك فان اجبوا ان اقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكر
بهزيمة ذلك لانهما قابوا وقابوا ان شارتا ان تحسب عليك فاتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت
ذلك لمرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لمرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اتباعي فاعتقوا فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال الناس يشترطون شروطا ليست في كتاب
تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرط ما مائة مرة شرط اذ احق وادق وثقة
طريق والفاط قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم باشرطه الولاء فصحي هذا الشرط ولا باطله ولكن عقوبة لشرطه ان ياتي ان يبيع جارية تز
الاباشرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فامر بما ان تدخل تحت شرطه الباطل لينظر به حكم الله تعالى
في ان الشرط الباطل لا يغير شرعه وان من شرط ما يخالف دينه لم يحل ان يوفي له بشرطه ولا يطبل
من البيع به وان عرف فساد الشرط وشرطه الغاء بشرطه ولم يعتبر والله تعالى اعلم قلت وعليه القول

ان من اعتق عبداً يثبت له عليه الولاء ويرث به ولا يثبت الولاء بالخلف والمواالاته بان يسلم رجل على
يدي رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اضاف الولاء الى المتق بالالف واللام فاوجب لك
قطعة من غيره كما يقال الدر الزيد في ايجاب الملك فيها الزيد وقطعها عن غيره وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة
يثبت الولاء بعقد المواالاته ويجوز التدين بغير معتق لموت ماله واذا احتاج المالك جاز له
بيعة الحديث باكر في الصحيحين غيرهما ان رجلاً اعتق غلاماً من دبره فاحتاج فانه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتري مني فاشتره بعمر بن عبد المطلب او كذا فندفعه اليه واخرج المصنف
من حديث ابن عمر مرفوعاً او موقوفاً بلفظ المدر من الثلث ورواه الدارقطني مرفوعاً بلفظ المدر
لا يباع ولا يوجب وهو من الثلث وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو من كبار الحديث وقد ذهب
الى جواز بيع المدر للحاجة الشافعي واهل الحديث ونقله المصنف في المعرفة عن اكثر الفقهاء وبكى النووي
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدر مطلقاً وفيه قال ابو حنيفة والفقهاء الشافعي يارضي من جاز وقدمه عليه لا يجر
ان يكون تدبيره مقيداً بشرط او زمان ورتبان اهم التدبير اذا اطلق فيفهم منه التدبير المطلق غير
والفقهاء على جواز وطى المديرة ومن اجاز بيعه قال عياض في ايجانية ويجوز مكايسة المملوك على
مال يوديه لقوله تعالى فكاتبهم الالة وقد كانوا يكتبون في ايجانية فقرر ذلك الاسلام الاع
خلافاً في مشروعيتهما قلت وعليه ابو حنيفة وقال الشافعي اظنه ماني انجر في العبد لالة الكتاب
الالتساب مع الالة فاحتب ان لا يمنع من كتابته ان كان هكذا فيصير عند الوفاء حسداً
ويعتق منه بقدر ما سلمه الحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يود
المكاتب بخصته ما دى دية اجره وبالقى دية العبد اخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذي واخرج احمد
وابوداود ونحوه من حديث علي وقد ذهب الى هذا البعض اهل العلم وذهب آخرون الى ان كل المكاتب
حكم العبد حتى يوفى بالالكتابة ويستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال ايما عبد كتب بمائة او قيته فاذا بالاعشروا قيات فهو رقيق ورواه احمد
وابوداود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي لفظ لابن داود المكاتب عبد باقى عنه من مكاتبته
ورحم ولا يعارض هذا ما تقدم فاجمع ممكن يحمل هذا على ما لا يمكن لبعض من الاحكام وفي حديث اخر سلمته
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا كان لاهد كمن مكاتب وكان عنده ما يودى فلتعجب
منه اخرج احمد وابوداود وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له ههنا حكم الحر لان العبد يجوز له ان
ينظر الى مولاته لقوله تعالى او املكتم ايما من وفي النسوي المكاتب عبد باقى عليه شيء وعليه اكثر
اهل العلم فلا يرث من قريب بشئ واذا اصاب حدا ضرب حد العبد واذا اعجز عن تسليم مال
الكتابة عا حفي الرق لكون المالك لم يعتقه بالبعوض واذا لم يحصل لم يحصل العتق وقد اشرت

بما
يؤيد

عائشة بزيارة بعد ان كاتبها اليها كما تقدم ومن استولد امته لعجل له بيعها لحديث ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وطئ امته فولدت له نهي معتقة عن بزيارة احمد وابن ماجه والترمذي
والبيهقي وفي اسناده الحسين بن عبد الله العاشي وهو ضعيف واخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس
قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقها ولد لها واخرجها ايضا
الدارقطني وفي اسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم واخرج الدارقطني والبيهقي من حديث
ابن عباس ايضا ام الولد حرة وان كان سقطا واسناده ضعيف واخرج البيهقي من حديث ابن ابي شيبة
عن جبير بن عبد الله بن ابي جعفر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يم ابراهيم اعتقك ولك
وهو مفضل قال ابن خزمه صحيح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس واخرج الدارقطني عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن بيع امهات الاولاد وقال لا تبعن ولا توهم ولا يورث
يستمتع بها السيد ما دام حيا واذا مات نهي حرة وقد اخرجها لك في الموطا والدارقطني ايضا من قول
ابن عمر واخرج البيهقي مرفوعا وموقوفاً وهذه الاحاديث وان كان في اسانيد ما تقدم فهي متنتهض للاحتجاج
بها وقد اخذها الجمهور وذهب من عداهم الى الجواز وتسكينها بحديث جابر قال كنا نبيع سراريها امهات
اولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واثنى بكر فلما كان عمرنا نانا فانتقمنا اخرجها ابو داود
وابن ماجه والبيهقي واخرجها ايضا احمد وابن خبان والحاكم وليس مزية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم اطلع على ذلك والخلاف في المسألة بين الصحابة ممن ابدىهم معروف شهور وعققت بموته
اي سيدة الذي استولد بالقول في الحديث المتقدم نهي معتقة في ذم منه اي في ذم حياته او تحييره
اي تحييره مستولدا بالعتق لان انقاع العتق يوجب عتق من لم يورث بالعتق سبب فمن قد وجد سبب
عتقه اولى بذلك ولا يجاب قوله صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها ولد لها فانه يدل على انه قد وقع
العتق بالولادة ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فاذا انقضى العتق
نقد رضى باسقاط ذلك انما كتاب الوقف قال في الحجة وهو من التبرعات كان اهل الحجة
لا يعرفونه كما تنبئه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات قال الانسان
ربما يصرف في سبيل الله ما لا كثير ثم يغني فحتاج اولئك الفقراء تارة اخرى وتحبى اقوام آخرون من
الفقراء فيبقون محرومين فلا احسن ولا انفع لاحد من ان يكون شيئا للفقراء وابن ابي
يصرف عليهم من افعه فيبقى اصله على ملك الوقف انتهى من حبس مملكه في سبيل الله صار محبسا
قد ذهب الى مشروعية الوقف ولزوم جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والتقدمين
من اهل العلم خلافا في جواز وقف الاثنين وعاء عن شريح انه انكره وقال ابو حنيفة لا يلزم وقاله
جميع اصحابه الا في قول حكي الطحاوي عن ابي يوسف انه قال لو بلغ ابا حنيفة يعني الدليل لقان

قال القرطبي رأوا الوقف مخالف للجماع فلا يلتفت اليه وما يدل على صحته ولزومه حديث ابيه ثمرة
عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلثة
اشياء وصدقة جارية وعلم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ان عمر
اصاب ارضا بنجينة فقال يا رسول الله اصبها ارضا بنجينة لم اصب بالاقط النفس عندي مبت
فما تأمرني فقال ان شئت حبست اصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على ان لا تباع
ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب الضيف وابن السبيل لاجناح على
من وليها ان ياكل منها بالمعروف ولطيم غير متمول واخرج النسائي والترمذي وحسنه والنجاشي نقلقا
من حديث عثمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة ليس بها مال يستغيب غير
رومة فقال من يشتري بيرومته فبخل فيها ولوه مع دلائر المسلمين بخيلة منها في الجنة فاشترتها من
سلب مالي وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا خال فقد حسرت اذ راعه واعتده
في سبيل الله وان يحول غلا لا كسبي مصروف شاء عاقبه فتركة لقوله صلى الله تعالى عليه
والله وسلم عمر في الحديث السابق ان شئت حبست اصلها وتصدق بها فاطلاق الصدقة ليس
بان للواقف ان يتصدق بما يشاء فيها فيه قربة وقيل نعم ذلك فتصدق بها على الفقراء
وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل كما تقدم وللتولي عليه ان ياكل منه بالمعروف
لما تقدم في وقف عمر الذي قرره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وللاوقف ان يحول نفسه في وقفه
كما اثر المسلمين لما تقدم في حديث عثمان من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبخل فيها ولوه مع دلائر
المسلمين ومن وقف شيئا مصادرة لوارثه كان وقفه باطلا لان ذلك مما لم يذن به الله
سبحان بل لم يذن الابا كان صدقة جارية ينتفع بها صاحبها بالمال كان اثما جارا وعنا باسما وقد روي
الله تعالى عن الضار في كتاب الغزير عموما وخصوصا ونهى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عموما كحديث لاضر
ولا ضرار في الاسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرار الجار وضرار الوصية ونحوهما ومن وضع ماله في
مسجد او مشهد لا ينتفع به احد يجوز صرفه في اهل الحاجات ومصلح المسلمين ومن
ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لحديث عائشة
في صحيح مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان قومك حديثو عهد بك
او قال كيف لا كففت كثر الكعبة في سبيل الله فزيد على جواز اتفاق ما في الكعبة اذ ازال المانع وهو
عدائته عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر امر الاسلام وثبت قدسه في ايام الصحابة فضلا عن زمان
من بعدهم واذا كان بذاهوا الحكم في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من المساجد اولى بذلك
بغيري الخطاب ممن وقف على مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او على الكعبة او على سائر المساجد بنا

يبقى فيها لا ينفع به احد فهو ليس بمتهرب ولا واقف ولا متصدق بل كاتر يذلل تحت قوله تعالى الذين
يكنزون الذهب والفضة الآية ولا يعاين بها ماري احمد والنجاشي عن ابى وائل قال جلست الى شيبه
في هذا المسجد فقال جلوس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد تمت ان لا ادع فيها صفرا ولا بيضا الا قسمتها
بين المسلمين قلت ما انت بفاعل قال لم قلت لم افعل ما احب ان يقال بما المران يقتدى به لان هذا
عمر بن شيبه بن عثمان بن طلحة اقتدار بما وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والى بكره وقربان حب
عائشة السب الذي لاجله ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك والوقف على القبر للرفع سماها او ترثها
او فعل ما يجلب على زائرها فتنة باطل لان زيارتها قد ورد النهي عنها في حديث علي انه امره
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لا يدع قبر امير المؤمنين الا سواه ولا تماثلا لاطمئنه وهو في مسلم وغيره وكذلك
ترثها واشهد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها كوضع الستور الفاخرة والاحجار النفيسة ونحو ذلك فان
هذا مما يوجب ان يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائريه من العوام فيعتقد فيه بالاجور وبكذا اذا وقف
للنظر عند القبور ونحوه مما فيه مخالفة لما جاء عن الشارع اما اذا وقف على اطعام من ينزل الى ذلك القبر
او نحو ذلك فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على القبر الا ما يعرضه للاثم فقد يكون
ذلك سببا للاعتقادات الفاسدة وبأجماع فالوقف على القبور مغشوة غشوة ومكسر كبير الا ان يعقب
على القبر مثلا لاصلها منهم من غارة التي لا اسراف فيها ولا رفع ولا ترشين فقد يكون لهذا وجبة وان كان
غير القبر اخرج الى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه اني اولى بالجد يد من المالك فان اوكما قال
كتاب المدايا مع بدية قال في المحتج انما يتبع بها اقامة الالف فيما بين الناس الميم في المقصود
الابان يراد اليه مثلا فان المديته تجلب المديته الى المديته لمن غير مكسر ايضا فان البديه العليا خير من البديه
السفلى لمن عطي الطول على من انذر فان غير غلبته ولا ينظر لغمته فان النساء اول اعتذار نعمته واضمار
الحبته وانما يفعل في ابراش احب ما يفعل المديته ومن كتم فقد خالف عليها اراده وناقض صلته الا بتلاف
وعظم حقه من ظهر ما ليس في الحقيقة فذلك كذب انتهى بشيخ قبولها وكفاة فاعلمها لم يثبت بشيخه
عند النجاشي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع او ذراع لاجبت ولو اهدى
الى ذراع او كراع لقبلت واخرج احمد والترمذي الصحيح نحوه من حديث الشنخ واخرج الطبراني من حديث
اتم حكيم الخ اعية قالت قلت يا رسول الله ذكره والطف قال ما تقبله لو اهدى الى كراع لقبلت
واخرج احمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاره
من اخيه معروف من غير اشراف ولا سئله فليقبل ولا يره فانما هو رزق ساقه الله اليه واخرج النجاشي
وغيره من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل المديته ويشب عليه ما لا يقا
في قبول المديته والمكافاة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بين المسلم

والكاقران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي لهم كما اخرج احمد والترمذي
وابن ابي شيبة عن علي بن ابي ابي كسرى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل منه واهدي له
تبعه فقبل منه واهبت له الماكوك فقبل منها واخرج ابو داود من حديث بلال انه اهدى الى النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عظيم فرك في ارجل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اهدى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم جبة سندس واخرج ابو داود من حديثه ان ملكا مروم اهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم مشقة سندس فلبسها وفيها الفضة من حديث علي بن ابي ابي كسرى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم اهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حري فاعطاه عليا فقال شقة خير ايمن الفواطم واخرج البخاري من حديث
النسائي عن ابي بكر بن الصديق عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قلت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يهدى اليه ما قال نعم قال ابن عيينة فانزل الله فيها لا يملكها الا الذين لم يقاتلوا في الدين وقد
اخرج احمد والطبراني من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما اتى قد اهدى اليه
النخاشي ملة واواقي من سك ولا ارضي النخاشي الا اقامات ولا ارضي هديتي الامر ودودة فان ردت الى نبي
لك وفي سناده شامة بن خالد الترمذي وثقه يحيى بن عيينة وغيره وضعف جاحته والاحاديث في قبوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار كثيرة جدا وانما اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة وصحاح ابن
عصاف بن جهمان اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية او ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اسلمت قال لا قال اني قد نيت عن زب الشركين واخرج موسى بن عقبة في المغادي عن عبد الرحمن بن كعب
بن مالك ان عامر بن مالك اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار لانه لا يملكها الا الذين لم يقاتلوا في الدين وقد
اخرج احمد والطبراني من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما اتى قد اهدى اليه
النخاشي ملة واواقي من سك ولا ارضي النخاشي الا اقامات ولا ارضي هديتي الامر ودودة فان ردت الى نبي
لك وفي سناده شامة بن خالد الترمذي وثقه يحيى بن عيينة وغيره وضعف جاحته والاحاديث في قبوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار كثيرة جدا وانما اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة وصحاح ابن
عصاف بن جهمان اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية او ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اسلمت قال لا قال اني قد نيت عن زب الشركين واخرج موسى بن عقبة في المغادي عن عبد الرحمن بن كعب
بن مالك ان عامر بن مالك اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار لانه لا يملكها الا الذين لم يقاتلوا في الدين وقد
اخرج احمد والطبراني من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما اتى قد اهدى اليه
النخاشي ملة واواقي من سك ولا ارضي النخاشي الا اقامات ولا ارضي هديتي الامر ودودة فان ردت الى نبي
لك وفي سناده شامة بن خالد الترمذي وثقه يحيى بن عيينة وغيره وضعف جاحته والاحاديث في قبوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار كثيرة جدا وانما اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة وصحاح ابن
عصاف بن جهمان اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية او ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اسلمت قال لا قال اني قد نيت عن زب الشركين واخرج موسى بن عقبة في المغادي عن عبد الرحمن بن كعب
بن مالك ان عامر بن مالك اهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدايا الكفار لانه لا يملكها الا الذين لم يقاتلوا في الدين وقد

باب
الهدايا
التي
يهدى
الى
النبي
صلى
الله
تعالى
عليه
وآله
وسلم

او التحريم وقد ذهب الى التحريم جمهور السكّاء الاجتهاد الاول ولولده كذا قال في الفتح ويحجب التسمية به
 بين الاولاد لحديث جابر عنده مسلم وغيره قال قالت امرأة لبشير بن ابي عمير ما رايت شيئا في رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ابن ابنة فلان
 سالتني ان اخل ابنا غلامي فقال له اخوة قال نعم قال فكلم اعطيت مثل ما اعطيت قال لا قال فليس
 يصلح هذا واني لا اشهد الا على حق وفي لفظ لا احمد من حديث النعمان بن بشير لا تشهدني على جوران
 لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم وفي الصحيحين من حديث ابن النبی صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال له اكل ولدك نخلته مثل هذا فقال لا فقال فارجه وفي لفظ لمسلم من حديث القواء واعدلوا في
 اولادكم فرج الى في تلك الصدقة وكذا في البخاري وكنه بلفظ العطفية واخرج احمد والبوداوي والبيهقي
 من حديث قال قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعدلوا بين ابناكم اعدلوا بين ابناكم اعدلوا بين ابناكم
 واخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ ستوا بين اولادكم في العطية
 ولو كنت منعفا لما اعدت الفضل النساء وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح
 اسناده وبه الاحاديث تدل على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جو حبيب على فاعله استرجاعه
 وبه قال طاووس والثوري واحمد وسحن وبعض المالكية وذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فقط
 ويجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه وقال ابن القيم في حديث النعمان بن بشير المتقدم هذا
 الحديث هو من تفاصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقاست به السموات والارض وان ثبتت
 عليه شرعية فهو اشده موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو حكم الدلالة غاية الاحكام فرد
 بالمتشابهين قوله كل واحد حق بما له من ولده ووالده والناس جميعين فكيف يكون الحق بالقياس جواز تصرفه فيه
 كما يشاء ولقياس متشابه على اعطاء الاغائب ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس
 لا يقام هذا الحكم المبدع غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي والحنيفة الى ان التفضيل
 بعض الاولاد على بعض في التخل مكره ولو فعل نفذ وقد نقل ابو بكر عايشة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه وكذلك
 الامهات والاجداد وما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا القول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 العائد في هبة كالعائد في قية وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا رجوع فيما وهب لولده والرد
 لغیر ما نفع شرعي مكروه لما قدمنا في اول البحث من الادلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول
 الهدية لم يحل قبولها وذلك كالمدايا لاهل الولايات توصلا الى ان يميلوا مع المهدى فان ذلك
 رشوة وسيأتي الادلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هذا الامر ما يفيد انها لا تخل بسبأ في الكلام
 على طرق هذا الامر في كتاب القضاء والعلة انها تؤهل الى الرشوة اما في الحكم او في شيء مما يجب

هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقاست به السموات والارض وان ثبتت عليه شرعية فهو اشده موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو حكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالمتشابهين قوله كل واحد حق بما له من ولده ووالده والناس جميعين فكيف يكون الحق بالقياس جواز تصرفه فيه كما يشاء ولقياس متشابه على اعطاء الاغائب ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقام هذا الحكم المبدع غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي والحنيفة الى ان التفضيل بعض الاولاد على بعض في التخل مكره ولو فعل نفذ وقد نقل ابو بكر عايشة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه وكذلك الامهات والاجداد وما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا القول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العائد في هبة كالعائد في قية وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا رجوع فيما وهب لولده والرد لغیر ما نفع شرعي مكروه لما قدمنا في اول البحث من الادلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالمدايا لاهل الولايات توصلا الى ان يميلوا مع المهدى فان ذلك رشوة وسيأتي الادلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هذا الامر ما يفيد انها لا تخل بسبأ في الكلام على طرق هذا الامر في كتاب القضاء والعلة انها تؤهل الى الرشوة اما في الحكم او في شيء مما يجب

قيام الامر اذ ومن ذلك المديّة الى من يعلم المديّة القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجازات
وكذا اهلوان الكاهن ومهر البغي ونحوهما ومن ذلك المديّة لمن يقضي للمديّة حاجة لم يرث الى اذاته
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من شفع لافيه شفاعة فامري له بدية عليها فقبلها فقد
اتي بابا عظيم من ابواب الرب اخرج ابو داود ومن طريق القاسم بن عبد الرحمن الاموي مولاهم
الشامي وفيه مقال وباجملته فكل مانع شرعي قام الدليل على ما لقيته ومن قبول الهدايا الحكم ما ذكرناه

كتاب الهبات

ان كانت بغير عوض فلها حكم المديّة في جميع ما سلف
فكون المديّة ميتة فخرها والفرق بينهما انها لو اطلق جديده وان كانت الهبة بغير عوض كانت
المكافاة عليها مشروطة ويجوز لا كاف ولا يحمل الرجوع فيها بحسب التسوية بين الاولاد وبكره المروءة
مانع شرعي وان كانت بعوض فهي حرة ولها حكمه لان المعنى في النبايع انها لو ترضى والتعاضد بها حاصلان
الهبة بعوض وان كان ذلك اقضاء بالتواهب اما اذا كان الموهوب له مكافاة غير مارة للواهب عند الهبة
كالمديّة وباتفاقه يطبق على الهبة بغير عوض الادلة المتقدمة في المديّة وينطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة
في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايراد ما هنا والعمرى في بعض العيس السمات وسكون اليمين مع القصر
عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو حياة سميت بذلك لانهم كانوا في اجمالية يعطى الرجل الرجل
الارادوا ليرزقوا لا عتقك اياها هي اجتهادك مدة عمرك وحياتك فتميل اليها عمرى لذلك والرب قد
بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كل من اوج منها يترقب الآخر متى يموت لشرح اليه كذا وشرته
ليقومون مقامه هذا السلام الفة توجب ان الملك للمعمر الرقب ولعقبه من بعده له ريث
ابهريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لاهلها او قال
جائزة وفيها من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمرى لمن هبت
له وفي لفظ مسلم نفع عمر عمرى فهي للذي اعمرها وميتا ولعقبه وفي لفظ احمد ومسلم والي داود انما
العمرى التي اجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك لعقبك فانما اذا قال
هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبا ولكن قد قيل ان ذلك من كلام النبي سلمته مخرج في حديث
جابر فلا يقوم بهذه الرواية اجمحة ولا يصح لتقييد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث
زيد بن ثابت عن احمد والي داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من اعمر عمرى فهي لعمره وحياته ومماته لا ترقبوا من الرقب شيئا فهو سبيل الميراث
فاخرج احمد والنسائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقمروا ولا
ترقبوا من عمر شيئا او رقبه فهو له حياته ومماته ورجال السناده ثقات وورد في محل التراجع ما اخرج
النسائي من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمرى ان يهبه بالرجل للرجل

ولعقبه البتة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فني الى والى عقبى انها لمن اعطاهما ولعقبه وهكذا اخرج
 احمد من حديث جابر ان رجلا من الانصار اعطى امة حديقة من نخيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن
 فيه شرع سوار قال فاني فاختصمو الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقصها بينهم ميراثا ورجاله رجال
 الصحيح وقد اخرج البضا البودا وقد هذا وما قبله لغيرها انها تكون للوارث وان لم يذكر بل ذكر الموروث بل
 وان استثنى وقال ان حدث بك حدث فني الى فان ذلك لا يفيده بل يكون للمير والميراث ولو ثبت
 من بعده وقد ذهب الى هذا جماعة من الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال هي لك ما عشت فاذا
 رجعت الي فني عارية موقته يرجع الى المعير عند موت المعير وتسلكوا برأيه جابر الثقفي وقدرنا ما قيل
 فيها من الادراج **كتاب الايمان** الحلف انما يكون باسم من اسماء الله وهو ظاهر
 او صفة له من صفات ذاته تحلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل القلوب كما في حديث
 ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال كان اكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لا وتعالى
 وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكيتين حاشية ايم الله
 ان كان تخليقا للامارة وهكذا ثبت عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بقول والذي نفسي بيده هو
 في الصحيح وحكى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام ان قال عزتك لا يسبح به احد الا اذما
 ينطق به وفي الصحيح ايضا والاجاديت في هذا كثيرة جدا وفيها من غير ذلك اى بغير اسم الله تعالى وسفاهة
 فان اهل الجاهلية كانوا يعتقدون في اناس ان اسماءهم مباركة معطرة وكانوا يعتقدون ان الحلف بها
 على الكذب يستوجب جزا في مال واله فلا يقدحون على ذلك ولذلك كانوا يحلفون بغير اسم الله
 الشركاء بزعمهم فهو اعين ذلك كما في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم سمع عمر وهو يحلف بآية فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان ما نال فليحلف بالله او
 وفي لفظ ومن كان حالف فلا يحلف الا بالله وفي حديث ابي هريرة عن ابي داود والنسائي وابن جابر
 والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا بآبائكم صادقون
 واخرج البودا واورد الترمذي حقه واحاكم وخرج عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله
 فقد كفر وفي لفظ فقد اشرك وهو عند احمد من هذا الوجه وفي لفظ الترمذي واحاكم فقد كفر واشرك في آباء
 احاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحدثين على معنى التغليظ والتهديد لا اقول بذلك انما المراد
 عند النبي المين المعتقدة واليمين النعوس باسم الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا في المسوى قال الشافعي من حلف
 بغير الله فهو يمين مكرومة وخشى ان يكون معصية فان قيل ليس قد قسم الله بعض مخلوقاته فقال السماء
 ذات البروج وشمسها ليس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الاعم الى افع
 وابيه ان صدق فاجواب يكون يؤمن ان الله ان فيه امارا معناه ورب السماء والشمس اية

ع

ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما وهو الماصع ان النهي لما وقع عما كان على قصد التعظيم للمحلوف باسمه كالحالفة
بالله ليقصد بذكره التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله تؤكد به كلامها من غير ذلك التعظيم اقول المحلف
باسم غيره تعالى على اعتقاد تعظيم بحيث يكون احسن مع ذكر اسمه موجبا عنده للصوت في الدنيا والآخرة
شكر وفيه بذل الخطيئة له لاجل الشبهة مثل ما ذكرنا من التفصيل في النهي عن القول بمطر تاين وكذا وكذا
انتمى ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه لحديث ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث اخرج احمد والترمذي
وابن ماجه وابن حبان ولفظ ابن ماجه فله ثنياء ولفظ النسائي فقد استثنى واخرجه الحاكم وقد صحح ابن حبان
واخرج البوداود عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله
ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله
قال والله لا اغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزوهم قال البوداود انه قد سنده غيره
عن ابن عباس وقد رواه البيهقي موصولا ومقطوعا وفيه احاديث الباب فاني الصميمين ان سليمان عليه السلام
بن داود قال لا طوفن الله بك الا بحسين بن علي بن ابي طالب وفيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لو قال ان شاء الله لم يحنث وقد حجب الى ذلك الجمهور في النهي عن الجمع عني فك قال
ابن السكوني على ان قوله ان شاء الله يمنع الغنا واليسير بشرط كونه متصلا وفي الموطا عن ابن عمر
قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك حسن باسمه في الثنياء
انما الصاحبان لم يقطع كلامه واكابرهم من ذلك استغفارتهم بعضا قبل ان يسكت فاذا سكت قطع
كلامه فلا ثنياء فله على من اهل العلم ان الاستثناء اذا كانت موصولة باليمين فلا حنث عليه ومن
حلف على شئ فصرى غير اخير امته فليات الذي هو خير ولي كفر عن يمينه لما ثبت
في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها غير بائنة فمنها فات الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فلكفر عن يمينك
وات الذي هو خير وفي لفظ للنسائي والي داود فلكفر عن يمينك ثم ات الذي هو خير واخرج مسلم وغيره
من حديث عدي بن حاتم ومن حديث ابي هريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث ابي موسى لا احلف على
يمين فارى غير خيرة منها الا اتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب احاديث قلت قال الله
تعالى وحفظوا ايمانكم وخالصوا في وجهي بجمع بينه وبين حديث ابي هريرة فقال ابو حنيفة قوله تعالى مخصوص
بما اذا كان المحلوف على مصيبة او من المعلوم ان الله تعالى لا يأمركم بمصيبة فمن حلف على مصيبة كترك
الكلام مع ابي حنث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف على مصيبة او حلف على ترك مندوب او
فصل مكره لقوله تعالى ولا تجلوا الله عرضة لا بما لكم ان تبروا اسي ما لنا لكم عن البر قوله صلى الله عليه وآله وسلم

باب
الحلف

فليكن عن ميمية ليفعل الذي هو خير فقال ابو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث منعناه فليكن صد
 اوار الكفارة كقولنا فاذا قرئت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي لا يجوز تقديمها على الحنث يكفر بالحنث
 وعلى قياس هذا كل حق مالي تعلق بتبشيعين يجوز تقديمه على التبشيعين كالزكوة اذا تم الغناب ولم يتم
 احوال ومن الكره على اليمين ففي غير لازمة ولا يشترط الحنث فيها لكون فعل المكروه كذا فعل ولا
 رفع الله تعالى الخطاب به في التكلم بكافة الكفر فقال تعالى الامن الكره وتكلمه طمأن بالايان والحيث رفع
 عن امتي الخطار والغشيان وما استكثر هو عليه وهو حديث فيه مقال طويل وكليف الحالف يمينه
 التي اكبره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالاولاد العقلية والعقلية واليمين الغموس هي التي
 يعلم الحالف كذبها الحديث ابن عمر قال جاءني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 يا رسول الله ما الكبار فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه تكلف وما اليمين الغموس قال التي تقطع
 بها مال لم يمسلم هو فيها كاذب اخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه
 بعشرة وما يبرئ يبيع بذلك او يحلف بغيره من علامة ثم لا يبرئ ويخون هذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه
 وليس في المنكوك الكفارة واما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم انه اثم ويحلف على الكذب وهو يعلم انه كذب
 او ليعتذر به الى مستذره او ليقطعه بالافئدة اعظم من ان يكون فيه كفارة ولا هو اخذة باللعو
 لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان وفي البخاري عن عائشة انها
 قالت انزلت هذه الآية لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم في قول الرجل لا والله ولا والله ولا والله ولا والله
 نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين واخرج ابو داود عن عائشة قالت
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كلام الله وبلي والله واخرجه ايضا
 البيهقي وابن حبان وصحح الدرر فظني الوقف قال ابو داود رواه غير واحد من طريق عن عائشة موقوف فابو
 حنيفة الى ان لغو اليمين ان يحلف على الشيء ليطنه ثم لا يبرئ منه قال جماعة وقيل ان يحلف وهو غافل
 واختلاف في ذلك لم يلحق بنفسه الصحابة للآية الكريمة مقدم على التفسير غيرهم قلت الايمان ثمانية قسم
 لغو الكفارة فيه ومنفعة تجب فيها الكفارة ان حنث ونحوه من اختلاف في كفارتها قالت عائشة
 لغو اليمين قول الانسان لا والله وقال مالك احسن سمعت في ان اللغو حلف الانسان على شيء
 يستيقن انه كذلك ثم يوجب على غيره ذلك فهو اللغو ووجب لنا في تفسير اللغو الى قول عائشة والوضيقة
 الى احسنه مالك ومن حق المسلم على المسلم ابرار قسده ما ثبت في الصحيحين من صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك ما في حديث البراء وغيره واخرج احمد بن حنبل في الزاوية عن عائشة ان امرأته ابرت اليها ثم افاكت بعض
 وبقى بعضها فقالت اتست عليك الا اكلت بعقبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابرت يا فان الامر على الحنث
 ويحل على الصحيح وكذا اليمين هو ذكره الله في كتابه العزيز في قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان

الحنث

فكفارة الطعام عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام
 ثلثة ايام ذلك كفارة انما لكم اذ حافظتم قلت فوجب ابن عمر الى ان اؤمنا للتقسيم لا للتخيير وتلقبه عامه
 اهل العلم بالقياس ارجى على فدية اخلق في الاحرام فقالوا يتخير الرجل بين ان يطعم عشرة من المساكين
 او يكسوهم البعيت رقبة فان خبز عنها عام ثلثة ايام واما قدر الاطعام والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن يمينه
 بالطعام عشرة مساكين لكل مسكين ثوب من جنلة مختص وقال سليمان بن يسار ادرت الناس من بعد اوطى
 في كفارة اليمين اعطوا اذ من جنلة بالمدا صغر ورواؤ اذ لك مجز يا عنهم قال مالك حسن ما صنعت في ذلك
 يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسى الرجل كساجم ثوبا ثوبا وان كسى النساء كساهن ثوبين ثوبين
 ورواهما واذ ذلك اذني ما يخرج على كلاني سلوة قلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة او
 مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فطلي لكل مسكين ثوب واحد من قميص او شتر
 او مئطعة او ازار او صباغ كبير او خيصر يعطى اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء وقال ابو حنيفة لا عتق
 والاطعام كما في الظهار واما الكسوة فكل واحد ثوب يستتر عاتة بدنه فلا يجز السراويل والازار ونحوها
 قال مالك كما بالتوكيد فهو صلب الانسان في الشيء الواحد يرد فيه الايمان يمينيا يعني كقوله
 لا انقصه من كذا وكذا يجعله ذلك كذا او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل
كفارة اليمين كتاب السنن راغب ابيهم اذا اتبعني به وجه الله فلا يجد ان يكون
 قربة ولا نذر في معصية الله لا نذر والنهي عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر
 قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعلل عليه السلام عن النذر وقال لا ليرد شيئا وانما يستخرج من مال
 البخل من فيما ايضا من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النذر في الطاعة والنهي عن المعصية كما
 في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطعم
 فليطع ومن نذر ان يعصيه فليعصه وعلى ذلك يحمل قوله تعالى يوفون بالنذر وقدر اخرج الطبري بسند
 صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يندرون طاعة الله من الصلوة والصيام
 والنزكوة والحج والعمرة وما انتشر عليهم من اسماء الامور وورد بلفظ احصه لانذر الانبياء اتبعني به وجه
 كما اخرج احمد والبوداود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وآله وسلم قال لانذر الانبياء اتبعني به وجه الله واخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة يمين وخرج احمد وابن السنن من حديث
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لانذر في معصية وكفارة كفارة يمين الا ما روي في هذا الباب
 كثيرة ومن النذر في المعصية ما فيه فجاءت للتسوية بين الاولاد لما قدمنا في كتاب الهدايا ومفاضلة بين
 الوتره فما القى ما شرع الله لان النذر في معصية ولا نذر في معصية كما تقدم ومنه النذر على القبول والنذر

باب
 النذر

صحيح وقد روى عنه خلاف ذلك فقلت هو القول القديم لما شأني ان من فاته شيء من رمضان لم يكن
من قضاؤه ثم مات ولم يقض وكذلك النذر والكفارة تدارك عنه وليه اما بالصوم عنه او بالطعام من تركته
قال النووي القديم بهذا الظاهر وقال رحمه الله كان من نذر او صدقة او حج قضاها بالولي اجزا وذلك
ان شاء الله تعالى وهو قول ابني حنيفة والعامة من فقهاءنا **كتاب الاطعمة** الاصل
في كل شيء الحلال ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله وما سكتنا عنه فهو عفو لمثل
قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي من امر على طائفة الا ما بالية فان النكحة في سياق النفي يدل على العموم
ولمثل حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن بن الحسين اذا
نقل الحلال ما احل الله في كتابه واخره ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو ماعفا كما اخرج ابن ابي
الثراد في وفي اسناد ابن ماجة سيف بن يارون البرقي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث سلمان
ابن داود قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان اعظم المسلمين في المسلمين جرما من اكل
عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من اجل سألته فيهما من حديث ابي ثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله
والله وسلم قال ذروني ما تركتكم فانما اكل من قبلكم لكثرة سوالهم واخلوا فمن على ايمانهم فاذ انيتكم عن شيء
فاجتنبوه واذا امرتكم بما امرتكم فاعملوا ما استطعتم واخرج البراءة وقال الله تعالى واذا حكمتموه من حديث
ابن الجوزي او در فقهنا ما احل الله في كتابه وهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من
عافيت فان الله لم يكلن لشيء شيئا وتلى وما كان ركب لسيا وخرج الدارقطني عن حديث ابن ابي
رفع ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وصدقوا فلا تخفوها وما وسكت عنه فهو عفو فاعملوا من
فلا تجشوا عنها وفي الكتاب والسنة مما يتقرب به من الاصل لا كثر الطيب فينبو حجب الاقتصار في رفع كل
على ما ورد في ليل تحصيل التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان يكون ميتة او ماسفوحا
او لم يختر به وكذلك قول تعالى جرت عليكم الميتة الى آخر الآية فيجزم ما في الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة اي ما ماتت جفت الف والدم وهو المسفوح صرح بذلك
في الآية الاخرى والمفسر قاض على الميم وهذا مما ينقض به قول القائل الميم على ايماء والمفسر على تفسيره
فانهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد بالحجم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لانه
يقتضيه في العادة اكثر من غيره وان سمع بصورته قومه ولم ينزل نوح ومن بعده من الانبياء وجراسون
الخنزير ويارون بالتباعد عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فليقتلوا وشبه ان اختير كان ياكله قومهم
الشرع بالتمنع عنه وجرامه اشد ما يكون وما اهل الغيرة الله به اي ذكر اسم غيره عند ذبحه والمنفعة
هي التي تمنع فتموت والموقوفة هي المقتولة بالعصاة المتدنية هي التي تروى من مكان عال
فتموت والنطيحة هي التي تسلمها اخرى فتموت وما اكل السبع يريد ما بقي مما اكل السبع لانه لا ياكل

الاطعمة

الطيب بما قصد ازهاق الروح به تعالى الحمد وفي ملقة اولية فجز ذلك الى تحريم الاشياء الاما ككتم
اسمها او كتم من هذا الاشياء وفيه حياة مستقرة فذبحته اما ما صار الى حالة المذبح فهو في حكم الميتة
وما ذبح على المنصب قيل مفرد كعنق وقيل جمع نصاب وهو المشي المنسوب من حجر ونحوه اما لاطاعوا
والجمع بينه وبين ما اهل غير السدب يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند المنصب قصد تعظيم
الطاغوت وذلك وان لم تليفظ باسمه فهو بمنزلة ما اهل غير السدب وان تستقسموا بالالزام ذلكم
فسبق الى قوله فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثرة فان الله غفور رحيم قلت
قد اتفق المسلمون على ذلك في الجملة وان كان امر في التفصيل اختلاف وكل ذي ناب من
السباع يخرج طبيعتهما من الاعتدال ويشكاست اخلاقها وقسوة قلوبها الحديث التي ثلثة انخسني
عند سلم وآله وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع
فأكله حرام والمراد بالناب السن الذي خلفه الرابعة جموع انياب كل ذي ناب يتقوى به ويصاد في الظاهر
السبع بضم الباء المقترن من الحيوان وفي النهاية هو ما يقترن بالحيوان ويأكل قسرا انتهى واراد بذي ناب
ما بعد وانما يذهب على الناس امور لهم مثل الذئب والاسد والكلب والفهد والنمر وعلى هذا اهل العلم الا ان
الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والكلب وقال ابو حنيفة باحرمان كسائر السباع وكل ذي ناب
من الطيور الحديث ابن عباس عن سلم وغيره قال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل
ذي ناب من السباع وكل ذي نعل من الطير والكلب بكسر الهمزة وفتح اللام قال اهل اللغة المراد به ما هو في
منزلة النمل للناس ويطبخ منه حمام والعصفور لانها ملين متطاب ومن ذلك الحمار لا نسبة
وكان كثير من اهل الطبائع السليمة من العرب يحرمونه ويشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فيهنق وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سمعتهنق انما فتعوزوا بالسد من الشيطان فاذا رأى شيطانا فليفر
المثل في الحق والموافاة قد حرمه من العرب اذ كانوا فطرة والطيبهم نفسا كما في حديث البراء بن عازب
في الصحيحين وغيرهما صلى الله عليه وآله وسلم بنى يوم خيبر عن لحوم الحمار الانسية وفيها من حديث
ابن عمر نحوه وفيها ايضا من حديث ابى ثعلبة انخسني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك
جمهور العلماء قلت واما الحمار الوحشي فانفقوا على اباحته كذا في المسوى واهدى له صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة الحديث ابن عمر عن احمد
وابى داود وابن ماجه والترمذي حصة قال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اكل الجلالة
والبانها واخرج احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن
دقيق العيد من حديث ابن عباس النعمي عن اكل الجلالة وشرب لبنها واخرج احمد والنسائي والحاكم
والداقطنى والبيهقي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب

باب
الطير

الى ذلك ائمة من جنس والشورى والشافعية وذهب بعض اهل العلم الى الكراهة فقط وظاهر الرعي التحريم واللعنة
 تغير لهما ولبنهما فاذا زالت العلة بمنها عن ذلك حتى يزول الاثر فلا وجه للتحريم لانها صالمان متقين انما
 حرمت لما نفع وقد زال قال في الحجة الجعفة واما اثرها بحيث في جميع الامم والممل فان ائمة الجعنة بن
 غير الرعي الجعنة واكل الطيب وان لم يكن التمييز حرم اكله ودل الحديث على حرمة كل خبيث وخبيث
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اكل الجلالة والبانها لانها لما شربت اعضائها النجاسة وانتشرت في اجزائها
 كان حكمها حكم النجاسات او حكم من يتعیش بالنجاسة ومن ذلك الكلاب والخلأف في ذلك يعقبة
 وهو تخبث واقد وقع الامر بقلبه عموما وخصوصا وقادى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اكل منه
 كما تقدم سيأتي وتقدم ان السدا اذا حرم شيئا حرم منه وقد جعله بعضهم دالا في ذوات الناب من
 السباع في الحجة ويحرم الكلب والسور لانها من السباع والكلاب يطان ومن ذلك
 الحرة حديث جابر عند ابى داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن اكل
 الهر واكل ثمنها وفي اسناده غير من يزيد الصنعاني وهو ضعيف لكن يشهد من عضده ما ثبت من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ثمن الكلب والسور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والابل والشافعية وذهب في كل الكو
 ومن ذلك ما كان مستحبنا لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث فما استخفبه الناس من الحيوانات
 لللعنة والعدم اعتياد بن مجرود الاختبات فهو حرام وان استخفبه البعض دون البعض كان الاعتبار
 بالاكثركثرات الارض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس اكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخفها
 فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخفبه فتدريج تحت قوله ويحرم عليهم الخبائث وقد اخرج
 ابو داود عن مقام بن ثعلب قال صحبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم اسمع احدا يسمي كثرات الارض
 تحريما وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي ينفى ان يكون في مقام بن ثعلب من الشهور
 وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعي من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وهو لا يدل على عدم وقد اخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم نهى عن اكل الرخمة وفي اسناده خارجة بن صعب وهو ضعيف جدا فلا يشهد للاحتجاج
 به واخرج احمد وبلو داود من حديث عيسى بن ميلة القراري عن ابيه قال كنت عند ابن عمر فسمع عن
 اكل القنفذ فتلى هذه الآية قل لا جد فيما اوحى الى محمد ما على طاعم لطيمه الآية وقال شيخ عنده سمعت
 ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال الجعنة من الخبائث فقال ابن عمر
 ان كان قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال عيسى بن ميلة ضعيف فلا يصح
 الحديث تخصيص القنفذ من اوله اهل العانة وقد قيل ان من سباب التحريم الامر بقل الشيء كالمفسد
 والوزع ونحو ذلك والنهي عن قتله كالمثمة والسمكة والهدب والصد والنفذ ونحو ذلك ولم يأت

الخبائث

عن الشائع بالقيدي تحريم اكل ما لم يقتله ونهى عن قتله حتى يكون الامر والنهي ليلين على ذكائه لا ملازمة
عقائية ولا عرفية فلا وجب لجعل ذلك احكاما من اصول التحريم بل ان كان المما هو ليقبله والنهي عن قتله
مما يدخل في انجاسه كان تحريمه بالآية الكريمة وان لم يكن من ذلك كان حلالا عما جازا سلفنا من
اصالة اكل قيام الدولة الكلية على ذلك ولهذا قلنا وما عدا ذلك فهو حلال قال الشافعي
ما لم ير فيه نص تحريم ولا تحليل ولا امر بقتله ولا نهي عن قتله فالمرجع فيه الى العرب من سكان البلاد والقرى
ودون اجلاف البوادي فان كانت غلبة العرب او تمتع باسم حيوان حلال فهو حلال ان استجشنت او تمتع
باسم حيوان حرام فهو حرام فانما بالامر الشرع بقتله ونهى عن قتله فلا يكون حلالا فقد قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم خمس يقتلن في الحلال ما احرم الحديث واما بقتل الوزع ونهى عن قتل اربعة من الدواب
التمية والنحلة والصرد والهدب وباجزاء تحمل الطيبات وتحرم انجاست لقوله تعالى وحمل المؤمن الطيبات
ويحرم عليهم انجاست الطيبات بالستطية العرب يستلذه من غير ان ورد بتحريمه نص من كتاب
او سنة **باب الصيد** وكان الامم طيادا ويدا للعرب وسيرة فاشتبته فيهم حتى كان ذلك

احد الكاسب التي عليها ما شتم فاجبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صيد بالسلاح
المجروح والجرح كان حلالا الا ان ذكر اسم الله عليه لم يدرى اني لثقلته انجاست في الصحيحين قال
قلت يا رسول الله انا بارض بيه اسم الله بقومى بكلمى العلم وكلمى الذى ليس من علم فما يصلح لى فقال
ما صيدت بقومك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلمك العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلمك
غير العلم فادركت ذكاه فكل فى الصحيحين من حديث عدى بن حاتم قال قلت يا رسول الله انى ارسل الكلاب العتمة
فيمسك على واذا كرا اسم الله قال فذكرت اسم الله فكل ما مسك عليك قلت
وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها قال قلت فانى ارعى بالمراض الصيد فاصيد
قال واذا رميت بالمراض فخرق فكل وان اصابه بعرضه فلا تأكل فى رواية اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم
فان امسك عليك فادركته حيا فاذا جرح وان ادركته قتيلا لم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاه و
فى لفظ من حديثه عند احمد وابى داود قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فانما امسك عليك
وفى الصحيحين من حديثه فكل مما امسك عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فانى اخاف انما يكون امسك
على نفسه وفى حديث ابن عباس عن احمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارسلت
الكلب فاكل من الصيد فلا تأكل فانما امسكه على صاحبه وقد اخرج احمد والبوداود من حديث عبد الله بن
عمر وان ثقلته انجاستنى قال يا رسول الله ان لى كلابا مكلمة فاقبعتنى فى صيدها قال ان كانت لك كلاب
مكلمة فكل مما امسك عليك فقال يا رسول الله ذكى وغير ذكى قال ذكى وغير ذكى قال وان اكل منه قال
وان اكل منه قال يا رسول الله فنتنى فى قومى قال كل ما امسك عليك فوسك قال ذكى وغير ذكى قال ذكى

باب الصيد

وغير ذك قال فان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل لغني تغيرا وتجد فيه اثر غير سمك وقا قال
ابن حجر انه لا بأس باسناده وفيه نظر لان في اسناده داود بن عمر والاودى الدمشقي وفيه مقال وظلال
وقد اخرج نحو هذا الحديث البوداود من حديث ابى ثعلبة نفسه ولا يمتنع من المعارضة ما في الصحيحين من
عن اكل ما اكل منه الكلب واخرج احمد والبوداود من حديث عدي بن حاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب ابوا بذرتم ارسلة وذكر اسم الله عليه فكل ما مسك عليك فاكل
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار الوحش الذي هضاه البوق فتاده طعنا برح وهو في الصحيح وقد تقدم
في الحج وقد ذكر اسناده في كتاب الغريز تحصيل ما يصيد بالجوارح فقال ما علمت من الجوارح وبابح الاكل فقال فكلوا
مما مسكن عليكم وقد دل ما ذكرناه من هذه الدالة على ما شمل عليه المختصر من ان ما يصيد بالجوارح والجوارح
كل من ماله لا وما يصيد بغير ذلك فلا بد من التذكية وقد نزل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
المعاش اذا اصاب فخرق من ترك الجوارح واعتبر مجرد الخرق كما في حديث عدي بن حاتم المذكور وفي لفظ
للإمام من حديث عدي قال قلت يا رسول الله انما قوم نرمي فيما يل لنا قال يل لكم ما ذكركم وما ذكركم سمع
عليه فخرق فكلوا فدل على ان المعتبر مجرد الخرق وان كان القتل مشقلا فكل ما صاد من يرمى بهذه البنادق بخير
التي يرمى بها بالباروت والرصاص لان الرصاص تخرق خرقا زائدا على خرق السلاح فلها حكمه وان لم
يملك الصائد بها ذكاة الصيد اذ ذكر اسم الله على ذلك وفي المسوي يحل ما اصطاد بكلبه اذ ذكر اسم
عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى وما علمت من الجوارح وكلين تعلمون مما علمكم الله فكلوا مما
مسكن عليكم واذا ذكر اسم الله عليه والتعليم هو ان يوحى بنية ثلثة اشياء اذا شملت تهلكت واذا جرت
انزجرت واذا اخذت الصيد مسكت ولم تاكل فاذا وجد ذلك منها ابداء اقله ثلث فرات كانت جلته
يحل صيدها وعلى هذا كله اهل العلم في الجملة واكثر اهل العلم على ان المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم كالغيد
والكلب ومن سباع الطير كالبارودي والقبقر مما يقبل التقايم يحل صيدها جميعا والكلب هو الذي يعبرى الكلب
على الصيد ويعلمها فكلوا مما مسكن اراوان الحاجة المعلقة اذ اجرت بارسال صاحبها فاخذت الصيد
وقلتة كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم لا شافعي ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي
بن حاتم المذكور وهو مذهب ابى حنيفة وسمع مالك اهل العلم القويون في البازي والوقاب والسنقر
ما شبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما تفتقه الكلاب للعلمة فلا بأس باكل ما قناه مما صادت اذ ذكر
اسم الله على ارسالها قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المسلم اذا ارسل كلبا للجوسى الضاري فصاد او قتل
انه اذا كان معلما فاكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكرك المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم في شقه
الجوسى او يرمى القبوسه او ينبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبحته حلال لا بأس باكله قال مالك اذا ارسل
الجوسى كلبا المسلم الضاري على صيد فاخذه فانه لا ياكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل ذلك مثل المسلم

ع
ب

ونبله ياخذ بالجبسي فيرمي بها السعيد فيقتله وبمتراته شقوة المسلم يذبح بالجبسي فلا يجل كل شيء من ذلك
 انتهى و اذا شاركت الكلب لمعلم كلب آخر لم يحل صيدهما لما تقدم في حديث عدني من
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشركه كلب ليس معها وفي لفظه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله
 اني ارسل كلبى و انتهى قال ان ارسلت كلبك سميت فاخذ يقتل فكل وان اكل منه فلا تأكل فانما اسك
 على نفسه قلت اني ارسل كلبى ابيده كلبا لا اورى ايها اخذه قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك
 ولا تسلم عليه وفي لفظه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري على ما قتله
 و اذا اكل الكلب بالعلم او نحوه من الصيد لم يحل فانما امسك على نفسه لما تقدم من الآلة
 على ذلك وتقدم ايضا في رجبها على حديث عثمان بن عمرو و اذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية
 فيه ميتا ولو بعد ايام في غير ماء كان حلالا ما لم يمتن او يعلم ان الذي قتله غيرهم
 الحديث اني سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة
 ايام وادركته فكل ما لم يمتن اخرجه مسلم وغيره في الصحيحين من حديث عدني من حاتم قال سألت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الكلب قال اذا رميت سهمك فاذا كبر اسم الله فان وجده قد قتل
 فكل الا ان تجده قد وقع في ما فانك لا تدري المات بسهمك او سمك وفي لفظه من حديثه لا تجزى والنجاشي
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت العبيد فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الاثام
 سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظ مسلم نحوه وفي لفظ للبخاري من حديثه انما رمى الصيد
 فنقنت في اثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتا وفيه سهمه قال يأكل ان شاء وفي لفظ للترمذي وصحوا قال
 قلت يا رسول الله رمى الصيد فثابره فيه سمى من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم تر فيه اثر سبع
 فكل قلت وعلى هذا اهل العلم في الجملة **باب الذبح هو ما انزل الدم اى اسأله وفرسه**
 اى قطع الاوداج و ما عرقان مينا الخلقوم وذكر اسم الله عليه ولو بحجر او نحوه كخشيت وغيره
 ما لم يكن سنا او ظفرا الحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله انما نقر
 الدود عدا وليس معنا عدى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما انزل الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا
 ما لم يكن سنا او ظفرا اسأله عن ذلك اما النس فظفر واما الظفر فمدى الجشته و اخرج ابو داود ومن حديث
 ابن عباس و ابي هريرة قال انى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان و هى التمر
 تبسح فيقطع الجلد ولا تفرى الاوداج وفي اسناده عمر بن عبد الله السخاني وهو ضعيف و اخرج احمد
 و البخاري من حديث كعب بن مالك انها كانت لهم غنم ترمى بسلع فابصرت جارية لنا شاة من غنمنا
 موتا فكسرت حجر افدحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى اسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او اسأل
 اليه من يسأله عن ذلك اسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كذا و اسأل اليه فامرهم باكلها

وفيه دليل على ان ذبح النصارى والرفيق جائز وعليه اكل العلم واخرج احمد والنسائي وابن ماجه من حديث
 زعيم بن ثابت ان ذمبا يتب شاة قد سجوا بمروة فخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في اكلها واخرج احمد والبوداوي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عيسى بن حاتم
 قال قلت يا رسول الله انما نصيد الصيد فلما نجد سكيننا الا انظر وشقة العصا فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 واكلم وسلم امر الدرم بما شئت واذكر اسم الله عليه وانظر الحجر المدروا اخرج البخاري وغيره من حديث
 عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما ياتوننا باللحم الكندي اذكر اسم الله عليه ام لا فقال
 سمو عليه انتم وكلوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر وهذا الايثافي وجوب التسمية كعلي الذبيح بل فيه التبر
 الغير الذبيح اذا شك في اللحم بل ذكر عليه اسم الله عند الذبح ام لا فانه يجوز ان يسمى ويأكل ويحرم
 لقنن ييب الذبيحة لحديث شداد بن اوس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ان الذبيح الاحسان على كل شيء فانزاعتم فاسنوا القتلية واذا ذبحتم فاسنوا الذبح ولي اكله
 شفتى ولي ربح ذبيحة اخرجه احمد وسلم والنسائي وابن ماجه واخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر ان تحب الشفاعة وان توارى عن البهائم وقال
 اذا ذبح احدكم فليجهر اي يهوا في اسناده ابن مسعود وفيه قال معروف قلت في اختيار اقرب طري
 طلبة الروح اتباع داعية الرحمة وهي فلاة يرضى بهارب لعالمين ويتوقف عليها اكثر المصالح المعتبرة
 والمدنية والمثلية لها ما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهي غائبة وتحریم
 ذبحها الخير والله لما ثبت عند صلى الله عليه وآله وسلم من لعن من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم
 وغيره ولقوله تعالى وما اهل بليض الله وكان اهل الجاهلية يتقربون الى الاصنام والنجوم بالذبح لا بل
 اما بالاهلال عند الذبح باسمائهم واما بالذبح على الاصنام المخصوصة لهم فنوعا عن ذلك وهذا احفظ
 الشك واذا تعدى الذبح لوجه جاز الطعن والرمي وكان ذلك كالذبح لحديث ابى العشر
 عن ابيه قلت يا رسول الله انما تكون الذكاة الا في الخلق والذبة قال لو طعنت في فخذ ما لاجراك
 اخرجه احمد واهل السنن وفي اسناده مجهولون وابو العشر واليعرف من البهائم ولم يرد عنه غير ما ذكر من سلمته
 فهو مجهول فالتقوم بحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما
 قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فذبح من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه
 رجل اسهم فحسبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لهذه البهائم اوابدا وكا وابد الجوش
 فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا وذكاة الجنين ذكاة امه لحديث ابى سعيد عند احمد وابن ماجه
 وابى داود والترمذي والداؤد قلني وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في الجنين
 ذكاة ذكاة امه وللحديث طرق يقوى بعضها بعضا وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة يشهدون

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت وعليه الشافعي ووافقه محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة لا يجوز حتى يخرج عينا فيذكره قال ابن القيم
وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بان زكاة الجنين زكاة أمه بانها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة
فيقال الذي جاء على سائر تحريم الميتة يستثنى السمك اجماعا من الميتة فكيف وليست ميتة فانما جز
من اجزاء الامم والزكاة قد اتت على جميع اعضائها فلا يحتاج ان يفر كل جزء منها بذكاة وانما يحسن
تتابع الامم جز منها فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة ولو لم ترد سنة بالاباحة فكيف وقد وردت بالاباحة
الموافقة للمقياس في الأصول فقارفت النفس والاعمال والقياس في عهد احمد ومالكين من الحنفي فهو
صحيحة الحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها ميتة
اخرجه ابن ماجه والبيهقي والترمذي والبوداوي والدارمي والحاكم
من حديث ابن ابي داود والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة
واخرج ابن ماجه والبيهقي وابن عدي نحوه من حديث تميم الدارمي قلت وكان اهل الجاهلية يحثون
سنة الابل ليقطعون البيات الغنم فهو اعن ذلك لان فيه تقديرا وما مضى لما شفع الله تعالى
من الذبح وتخل ميتتان ودمان السهك والجراد وعليه اهل العلم والكسب والطحال وهما
عن وان من اعضار بدن البهيمة لكنهما يشبهان الدم فازاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم الثبوت فيهما وليس في احوت واجر ادرم سفوح فانه كتاب في شريح فيهما الذبح ووجه حديث ابن عمر
عند احمد وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اصل لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فاحوت واجر ادرم فالكبد والطحال وفي سنده
عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن ابي اوفى قال غرونا مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات ناكل الجراد وفيها ايضا من حديث جابر ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا زقا اخرج الله
لكم اللحم فاما لحم البهيمة فليس في الجاهلية وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ما اصاب طيعة طعمه ادمى به وفيه عن ابن عباس قال طعامة ميتة الا ما قدرت منها وفيه قال ابن جابر
كل من صيد البحر صيد بهي ودي او نصراني او مجوسي انتهى والى هذا سبب جمهور فقهاء الميتة البحر حلال
سواء ماتت بنفسها او بالاسطى وذهب المتأخرون الى انه لا يحل الاموات بسبب ادمى او بالقاء المبلو
او جزه عنه واما ماتت او قتل حيوان غير ادمى فلا يحل استهلاكه اجماعا اخرج ابو داود من حديث جابر
من في القاء البحر او جزه عنه فكلوه واما ميتة طمطا فاما طمطا فكلوه وفي سنده يحيى بن سليم وهو ضعيف
المحفوظ وقد روي من غير هذا الوجه وفيه ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البحر كلها
منها كل العيش في البحر فاما ما اخرج منه كان عيشه يبيع منه بوج كالسمك فكل ذلك حلال في نواحيه ولا حاجة الى وج

سوار يוכל شمل في البركا لبقو والغنم اولا يוכל كالكلب واخترير والكل سمك وان اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فاذا اخرج وام حياته فان كان طائرا كالبط فبحر فخلال ولا يخل متيها وان كان خيرا كالضفدع والسرطان والسحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فحرام وعليه الشافعي اقول وعلى هذا قوله تعالى اجل لكم صيدا البحر المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار وقوله وطعامه المراد منه ميتات البحر مما لم يصيد بالاختيار كمنى بين الميتة كراهية ذكر الميتة في مقام التحليل وقوله متاعا لكم اباحة لاهل الحضر وقوله وللسيارة المراد منه اباحة لاهل السفر وقال ابو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام الا السمك المعروف وحل الميتة للمصطفى لقوله تعالى الا ما اضطرتم اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجمهور من حديث ابي ذر وقد اليه عن احمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند احمد وابي داود وبنحوه لا مطعن ومن حديث الشجاع العامري عن ابي داود وقد اختلف في المقدار الذي يخل تناوله وظاهر الآية انه يخل بايد في الضرورة لان من اندعت ضرورة فليس مضطر في المسوى اما ذبيحة اهل الكتاب فحل بنص الكتاب وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم اقول معنى الآية باتفاق المفتين ذباح اليهود والنصارى حلال لكم وذبايحكم حلال لهم قيل اى فائدة في اكل لحمهم وبهم كفار ليس من اهل الشرع فقال الزجاج معناه حلال لكم ان تطعموهم اقول معناه حلال لهم ان يذبحوا ثم ياكلوا فاما اليهود فيرى ان بنى اسرائيل لا ياكل لحم ذبايح العربيين اى الله تعالى ان الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم ومن قوم وعليه اهل العلم ان ذبايح اليهود والنصارى حلال لنا وذبايح الجوس الحلال وفي الموطأ سئل ابن عباس عن ذبايح نصارى العرب فقال لا باس بها وتلى هذه الآية ومن يقول منهم فانه منهم قلت عليه ابو حنيفة وقال الشافعي لا يخل ذبيحة المتصر بعد التحويل والنسج والمشكوك فيه **باب الضيافة** ^{على}

من وجد ما يقربى به من نزل من الضيوف ان يفعل ذلك وجد الضيافة ^{على} الاشياء ايام وما كان وراء ذلك فصدا ولا يخل للضيف ان يتوى عنده حتى يخرج به واذا لم يفعل القادر علمه الضيافة ما يجب عليه كان للضيف ان يأخذ من ماله بقدر قسرا كحديث عتبة بن عامر في الصحيحين قال قلت يا رسول الله انك تجمعتني فنزل بقوم لا يقرنا فما ترى قال ان نزلتم بقوم فامروهم بالضيافة فاقبلوا وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وقياسا من حديث ابي شريح اخراعى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان يومين باسدا اليوم الآخر فياكم ضيفه جائزته قال وما بالجائز يا رسول الله قال يوم ليلة والضيافة ثلثة ايام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يخل له ان يتوى عنده حتى يخرج اى يضيئ صدره واخرج احمد والبوداوي من حديث المقدام انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح لفناء محر دكان دينا عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وسناده صحيح واخرج احمد

والجود أو دوا الحكم من حديث أبي هريرة نحوه وسناده صحيح وفي الباب حديث آخر قد ذهب الجمهور إلى
أن الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله فليكرم ضيفه جائزته قالوا والجائزة هي العطية والصلوة
واسلمها الذنب ولا يخفى أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب وأدرك الباب مقتضيته لذلك لأن التفرع
لا يكون للأختال بامر مندوب وكذلك قوله واجبة فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله فما رواه
ذلك فهو صدقة في المسوى وفي قوله جائزته قولان أحدهما تجلّف له في اليوم الأول بما اتسع له ولقد
لني اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرة ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعلوم
أن شارفعل وإن شارب ترك والثاني أن جائزته أن يعطيه ما يجوز به سافر لوما وبلية ويحرم أكل
طعام الغدير بغيرها ذنبه لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وكل ما دل على تحريم مال الغير
على ذلك لأنه مال وانما خص منه ما ورد فيه ليل خصه كالضيف إذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما
ومن ذلك حطب شية واخذ ثمرته وزرعه لا يجوز إلا بأذنه كما أن يكون هذا جالي

ذلك فليناد صاحب البيت أو الحائط فان أجابه وأكفلي شرب وليأكل غير متخذ خبثه
للأول العامة وانما خاصة بالعمامة فطاهر كالأية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأول
فنقل حديث ابن عمر في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يكلمن أحدكم ماشية
أحد إلا بأذنه يجب أحدكم أن يوتي مشربة فيشرب طعامه وانما يخرج لهم ضرع موشيهم لم يمتهم فلا يجلس أحد
ماشية أحد إلا بأذنه وأخرج أحمد من حديث عمار بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
دونا من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في ظهرهم فاصابني مجاعة شديدة قال فمرني بعض من خرج من المدينة
فقالوا لو دخلت المدينة فاصب من ترجوا يطها قال قد دخلت ما أطأ فطعمت منه فموتن فأتاني صاحب
الحائط والي أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجزة جزبي وعلى فتوبان فقال لي أيما أفضل
فاشرت إلى أحد بها فقال فذه واطع صاحب الحائط الآخر فملي سبيلى وفي سناده ابن أبي عمير ولا طريق أخرى
عن أحمد وفي سناده أيضا البكر بن يزيد بن المهاجر غير معروف الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في
عبد الرحمن بن سنان عن محمد بن زيد وهو ضعيف وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يأكل غير متخذ خبثه وأخرج الوداع
والترمذي وصححه من حديث ثمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية فانها
كان صاحبها فليستأذنه فان لم يفتح ليشرب لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا لا يجاب أحد فليستأذنه فان لم
يجب فليصوت ليشرب لا يحل هو من سماع الحسن بن علي بن فضال معروف أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وابن أبي عمير
عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم حائط فادان يأكل فليناد صاحب
ثلاثا فان أجابه إلا فليأكل وإلا فليأكل فليناد صاحب لابل أو يادع الغنم فان

والا فليشرب واخرج الترمذي والبوداود من حديث رافع قال كنت ارمى نخل الانصار فاحذروني فخذ بموالي
الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رافع لم ترمي نخلكم قال قلت يا رسول الله راجع قال لا ترم
وكل ما وقع شبعك الله واراك واخرج البوداود والنسائي من حديث شريك بن عبد الله في قصة مثل قصة
رافع وفيها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت اذا كان جابلا ولا طمست
اذا كان جافا والمراد بالخبثه ما يملأ الانسان في حوضه وهي البصير النجا المعجمة وسكون الباء الموحدة وبعد ان
ويمكن اجمع بين الاحاديث بان تغريم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابي اللحم لعدم المناداة منه ولو
فرفضنا عدم صحته اجمع بهذا كانت احاديث الاذن عند الحاجة مع المناداة ارجح **باب داب**
الاكل فقده علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابا يتادبون بها في الطعام كما ستاتي تشريع
للكل الشبيهة بالحديث عايشة عند احمد وابي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه قالت
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان شئ من اوله يقل
بسم الله على اوله واخره واخرج مسلم وغيره من حديث جابر سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا
دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فلم يذكر الله
عند دخوله قال الشيطان ادركتم المبيت فاذا لم يذكر الله عند طعامه قال ادركتم المبيت والعشاء واخرج
مسلم وغيره من حديث خديجة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الشيطان
كيس تحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه بالحديث واخرج الترمذي عن عايشة قالت كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ياكل طعاما في ستة من اصحابه فجاء اعرابي فاكل لقمتين فقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما انا له لومي لكفي لكم وقال حسن صحيح وفي الباب احاديث قلت وعليه بل العلم
فقال النووي الا فضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة ولا كل من لم يبين
لحديث ابن عمر عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ياكل احدكم بشماله ولا يشر
بشماله فان الشيطان ياكل بشماله ويشرب بشماله قلت وعليه بل العلم ومن حافى الطعام لا من
وسطه لحديث ابن عباس عن احمد وابن ماجه والترمذي وصححه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافيته ولا تاكلوا من وسطه واخرج البوداود بلفظ اذا اكل
احدكم طعاما فلا ياكل من اعلى الصفحة ولكن لياكل من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها وهما يليه
لحديث عمر بن ابي سلمة في الصحيحين وغيرهما قال كنت غلاما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكنت
يدي تطيش في الصفحة فقال لي يا غلام تمم الله وكل من بينك وكل مما يليك ويلحق اصابعه ولفظه
لحديث النضر عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاما لعق اصابعه الثلاث
وقال اذا وقعت لقمته احكم فليط عنه الاذي اوليا كلها ولا يدعها للشيطان امرنا ان نسلت القصعة

وقال ثم لا تدرون في أي طعامكم البركة وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاما فليقلع فيه حتى يلعقها وليقلعها وأخرج مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والصفحة وقال لا تدرون في أي طعامكم البركة وقال في حجة الباقية وقد انفق لنا أن زارنا ذات يوم رجل من أصحابنا فمر بنا اليه شيئا فبينا يأكل إذ سقطت كسرة من يده وقد هرت في الأرض فجعل يتبعها وجعلت متباعدة عنني حتى تعجب الحاضرون بعض العجب وكاد بهوني فتبعها بعض الجهد ثم انه أخذها فأكلمها فلما كان بعد أيام تخبط الشيطان الناس أن تكلم على ما كان في مكان فيما تكلم في مررت بفلان وهو يأكل فأعجبني لك الطعام فلم يطعمني شيئا فخطفته من يده ففكرت في معنى حتى أخذته مني وبليلا يأكل أهل بيتنا أصول الجوز إذ تدبره بعض ما فوئت اليه انسان فآخذة وكأله فاصابه وجع في صدره ومعدته ثم تخبط الشيطان فأخبر على لسانه أنه كان أخذ ذلك المتدبرة وقد قرع اسمها عن شئ كثير من هذا النوع حتى علمنا أن هذه الأحاديث ليست من باب الإرادة المجاز وإنما يريد بحقيقتها من العلم الذي أعطاه الله نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملكة والشمياطين وانتشارهم في الأرض انتهى وأحمد عند الفراع والدعاء لحديث أبي أمامة عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع يده قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مرة ولا مودع ولا تقني عند ربنا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن الجارود في الصحيحين من حديث أبي شعيبه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي علمنا وسقانا وجعلنا مسلمين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي في حديث معاذ بن الأش قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي الطعمني بهذا وزقنيته من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خير منه وإذا استقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شئ يحرم من الطعام والشراب إلا اللبن وأخرجه الترمذي بخبره وثقه ولكن في أسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حمران قال أبو حاتم بصري لا غير ولا يأكل متكئا الحديث أبي حميفة عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنا أنا فلا أكل متكئا لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بحث في العرب وعادتهم وسط العادات ولم يكونوا يتكلمون تكلف العجم ولا أخذ بها أحسن ولا آسن لأصحاب الملته من أن يتبعوا سيرة أمهم كل نقيصة قطمير وما أكل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان ولا في سكرية ولا جنة مرقق ولا ربي شاة سميطا بعينه قطما ولا ربي منخللا كانوا يأكلون الشعير غير منخول **كتاب الأشربة كل مسكر** حرام لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر خمر فمثل ذلك جميع أنواع الخمر من الشعير وغيره فإتينا وله قوله تعالى إنما الخمر والميسر الآية وفي لفظ

مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن البتخ وهو ينبت العسل كان اهل النضير يشربونه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل شئ حرام الا مسكر
فمحرّم وفيها نحو من حديث ابى موسى وفي الباب احاديث وفي الحجة وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واصحابه احاديث كثيرة من طرق لا تحصى وعبارات مختلفة فقال الخمر من الامور التي تحرم
النخل والعنب وكذلك الفن جميع الملوك والنخل على وجه البلوة وليس الامر كما يظن من ان البتخ هو الذي يحسن
بالنظر الى احكامه العمانية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب شحطالة العكبة الطبيعية لا كالكافة الطبيعية
والحق انها متغايرة وان وقد نزل تحريم الخمر على من خمسة اشياء والعنب والتمر والمخيط والشجيرة والعسل والتمر
ما غامر العقل وقال لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد خمر الا عنب الاقليل ولا عسل تمرنا اليسر والتمر
كسر واذنان الفصيح حين نزلت وهو يقتضيه قوا من التشرع قال المعنى التصويت العنب والتمر والتمر
في التحريم كونه من اهل الفضل يدعوا قليلا الى كثرة وجوب العقول ولا يجوز له الاحد اليوم ان يترتب الى تحليل
ما اتخذ من غير العنب يستعمل اقل من هذا الاسكان نعم كان تاس من الصحابة والتابعين لم يمتنعوا من الخمر
في اول الامر فكانوا يجوزون ولا استفاض الحديث وتظهر الاثر الله تعالى في التحليل من حديث عائشة
من امتي الخمر سموا بغير اسمها الى يوم هذا اعلموا ان الله تعالى يحب المسلمين من ذلك حتى وان كان في الجسد
في مسكر اخذ من عليه من البتخ وما اسكره كثيره فقليل حرام الحديث عاينته في عهد عمر بن الخطاب
والشريفي حشنة وابن جابر والدارقطني واعلموا ان الله تعالى قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مسلم كل مسكر حرام والمسكر الفرق من مثله الكلف منه حرام على كل الصالحين الا انهم من مسلم الاسلام
مولاي الدين قال الشريفي لم اجد اذ قال في كتابه ان كل مسكر حرام حتى يكتسبه النبي الا انهم من مسلم الاسلام
الحمد وابن ماجه والدارقطني ومحمد بن حديث ابن عمر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا مسكر كثير
فقليل حرام واخرج ابو داود والترمذي حشنة وقال ابن حجر علة ائمة من حديث جابر واخرج ايضا
الحمد والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن ابي الياس الطائفي في المسكر
وعلى الشافعي وهو حنيف الا ان الشافعي يقول كل مسكر حرام فقليل وكثيره حرام عيب منه هو ان
من عنب اوزه او سمل وفيه ذلك وسواء كان نيكلا وطيبا او في نخب الى فتيقن النبي من البتخ العنب
هو الخمر والمسكر من فضج التمر حرام حتى يمتد دون سائر المسكرات انتهى ويجوز ان لا يمتد في جميع الانبياء
لما اخرج مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتم كنتم عن الاشرار
الا في ظروف الامم فاشربوا في كل دعا غير ان الاشرار اسكروا في بلدكم فلو فو عليكم من الاشرار
ظرفا لا يعمل شيئا ولا يجره وكل مسكر حرام وفي الباب احاديث مصدقة في ان كل من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عن الامتد في الدابة والتقية والرفق وانتم ونحوها كما هو مذكور في الاحاديث المروية في صحيح مسلم وغيره

بقارنا خطبها وبه قال مالك وأحمد ولا يجوز انتباذ جنسين مختلفين لحديث جابر بن الصخر وغيرهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ونهى أن ينبذ الرطب والتمر جميعا ونهى
عن حديث أبي قتادة نحوه وسلم نحوه من حديث أبي سعيد ولا يصاحبه من حديث أبي هريرة وفي الباب حديث
وجه النبي عن انتباذ الخيلين أن الاسكاسيرج إلى ذلك بسبب الخلط فيطن المنتبذ أنه لم يبلغ حد الاسكاراء قبله
قال النووي ويذهب الجمهور إلى أن النبي في ذلك للتنبيه لا للتحريم وإنما يحرم إذا صار سكرًا ولا يخفى ما فيه وقال
بعض المالكية هو التحريم وقد ورد ما يدل على منع انتباذ جنسين سواء كان مما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو
ما أخرجه النسائي وأحمد من حديث النضر بن قيس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بين جنسين فينبذ
يعني أنه ما على صاحبه رجال أسناده ثقات وفي المسوى اختلف أهل العلم فذهب جماعة إلى تحريمه وإن لم يكن بشرا
المتخذ منه سكرًا لا بحديث وبه قال مالك وأحمد وقال الأكثرون هو حرام إذا كان شتًا وسكرًا والمعنى فيه
الاسكارا وإنما خفف كرهه لأنه كان من عاونهم اتخاذا لنبذ السكر بذلك قال الليث إنما جازت الكراهة أن ينبذ
جميعا لأن أحدهما يشرب صاحبه ويحرم تحليل الخمر لحديث النضر بن قيس عن أحمد وأبي داود والترمذي وصححه
ابن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الخمر في هذا فقال لا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن
أبي عاصم أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أيتام درفوا خمر فقال أهرقها قال أفلا تخجلها
فلا قال لا وقد غراه النضر بن قيس فتمسك السنن إلى ما سئل من حديث مالك نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج أحمد
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب من أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يعلم في
مخالف ولم يزل أهل المدينة ينكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا الحسن علي بن عيسى الجعفي يقول سمعت محمد
بن إسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت المدينة أيام مالك ففتقمت إلى قاض فقلت عندك
غل فم قال سبحان الله في حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك
لعمام نكير علي أحد أمارة روى عن علي بن مصطفى نحوه وعن عمارة أنه لا بأس به فوخل الخمر إذا تخللت بنفسها لا
بأخاذا انتبذ في الحج سئل عن الخمر في هذا قال لا قيل إنما نهى الله وأما فقال ليس بدوار ولكنه دار أقول
لما كان الناس مولعين بالخمر وكانوا يتحليون لها حيلة لم تتم المصلحة إلا بالنهي عنها على كل حال فلا يبقى عند الله
ولا سيلة انتهى وهو شراب العصير والبنين قبل غلبته لحديث أبي هريرة عن أبي داود والنسائي وابن
قال علمت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم فمخمت فطره فنبذ صنعت في ديار ثم أتيت فاذا هو
فيس فقال ضرب بها الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير
قال اشربه بالم ياخذ شيطانه قيل وفيكم ياخذ شيطانه قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس أنه
كان يمنع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبيب فيشره باليوم والغد ولعب الغد إلى مساء الثالثة ثم يأمر فيسقي
الخادم أو يراق قال أبو داود ومضى بسقي الخادم مبادر بالفساد ومظنة ذلك فأراد على ثلاثة أيام لحديث

ب
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ك
خ
د
ر
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق

ابن عباس المذكور وقد اخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تمنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غدة فاذا كان من الشئ فيعشى شرب على عشاءه وان فضل شئ صبته او فرغته ثم تمنع له بالليل فاذا اصبح لغدى شرب على غداه قالت لتسل السقا غدة وحشية وهو لا ينافي حديث ابن عباس في المنع انه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثلاثاء لان الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية والكل في الصحيح واداب الشرب ان يكون ثلاثة انفاث لحديث النس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشرب ثلاثا وليقول انه اروى وامراء والامراء انه كان يتنفس بين كل شرطين في غير الاناء واما النفس في الاناء فمنه عن حديث ابى ريث الى قتادة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل اذا شرب احذرك فلا يتنفس في الاناء واخرج احمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الاناء او يفتح فيه واخرج احمد والترمذي وصححه من حديث ابى شعيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفث في الشرب فقال الرجل القنطرة اياها في الشرب فقال ارقها فقال اني لا اروى من نفس واحد قال فابالغ القدر اذا عن فيك قلت وعلى هذا اهل العلم والنهي عن التنفس فيه من اجل ما يخاف ان يبرز شئ من ريقه او مخاطه فيقع في الماء وقد يكون الثابت من بعض من يشرب تهفوة فيتحلق الراحة بالماء لرقته ولطفه ثم انه من غير الدواب اذا ركعت في الاداء جرت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت فيكون الاحسن في الاداء ان يتنفس اجد ابانة الاناء من ثمرة النفث فيكون لاحد من فان كان من حرارة الشرب فليصبر حتى يبرئ والحكا من اجل قذو فليطه باصبع او خلال وان تغد فليغير قها كما جاء في الحديث وباليمين لما تقدم في ادراك الكل ومن قعود لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة واقرب مجموع النفس الرسي وان اقرت الطبيعة الماء في محله لحديث ابى شعيب عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما واخرج مسلم ايضا من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب بن احكم قائما ان نسى فليتكفى ولا يعارض في حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من باؤر زمزم قائما ولا ما اخرج البخاري وغيره من حديث علي انه شرب هو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت ولا ما اخرج احمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نشرب ونحن قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنزيه وان كان قوله فمن شئ فليتكفى لانه صلى الله عليه وآله وسلم في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالآلة تخصيص القول الشامل له وللاية فيكون الفصل خاصا به كما تقرر في الاصول قلت وعليه اشر اهل العلم ورواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب قائما اني اذ كنت قائما ليكون منا ولا على سكون وطمانية فيكون البعد ان يكون منه فساد في المعدة كالسباد وغيره وقد يكره

نهي
عن
النفث
في
الماء

فلا يمتنع الحديث الشرس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس ثيابا عريضة
اعلى وعن يساره أبو بكر فشرب ثم اعطى الاعلى وقال الامين فالامين وفيه من حديث سهل بن سعد
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن ياره ابي اسحاق فقال للفقهاء
انما اذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام والسيد رسول لا اوثر بنصيبى منك اذ افتد اى من رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يده وفي الحجة اراد بذلك قطع المنازعة فانه لو كانت السنة تقويم الا فضل
بالم يكن الفضل مسلما بينهم وربما يجبروا في النفسهم من تقديم غيرهم حاجته انتهى ويكون الساقى اخبرهم
بشربا بالحديث ابى قتادة عن ابن ماجة وابى داود والترمذى وصححه وقال الترمذى رجال اسنده ثقات
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شربا وقد اخرج مسلم لم يفظ قلت لا اشرب حتى
شرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم وليستى في اوله ويجهل في
آخره الحديث ابن عباس عن الترمذى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشربوا انفسا جدا
كشراب البعير ولكن اشربوا شربا ثلثا وسموا السادا انتم شربتم واحمدوا السادا انتم رفعتم واخرج احمد وابو داود
والترمذى وابن ماجة والنسائى والبخارى في التاريخ قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا كل شراب
قال الحمد الذى اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ويكره التنفس في السقاء والنفخ فيه وقد تقدمت اوله
ذلك في الشرب ثلثا في الفاس والشراب من فيه لانه اذا شرب ثم القى في السقاء فانه يشرب منه فان الماء يندفع ويصير
حلقة فحة وهو يورث الكباد ويضر بالعدة ولا يميز عنده في دفع الماء والفضابة والقذارة ونحوها ووكيله حديث
ابى سعيد في الصحيحين قال نبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية ان يشرب من
وفي روايتها لهما واقتناثا ان يقلب منها ثم يشرب منه وفي البخارى من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يشرب من في السقاء وزاد احمد قال الوب فابنت ان رجلا شرب من في السقاء
فخرجت ميتة وزاد في الحجة فدخلت في جوفه وفي البخارى وغيره من حديث ابن عباس قال نهى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يارضه ما رواه ابن ماجة والترمذى وصححه من حديث
كثيرة قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة فاما نفعت الى فيها فقلعت
واخرج احمد وابى شاهين والترمذى في الشامل الطبراني والطحاوى من حديث ابي سلمة بن خنوخ واخرج ابو داود
والترمذى من حديث عبد الله بن ابي سلمة بن خنوخ ايضا لان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد يكون لبيان
اجواز فعل احاديث النهى على الكراهية لا على التحريم وقد يكون ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليعلم ان فعله
النهى على عدم العذر وقد جزم ابى حنيفة بالنهي من اخذ ان احاديث النهى باسنة واذا وقعت النجاسة
في شئ من المائعات لم يحل شربه وان كان جامدا القيت وماله لها حديث ميمونة عن النبي
وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فامتنعت فقال القوا بها واحملوها وكلموا

باب
الشرب
في
الشراب

سمعتكم وأخرج البؤر أو في لفظهما من نه لا يحرث ان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن المغارة تقع في سمن
نقل ان كان جامدا فالقوم ما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وصححه ابن حبان وأخرج احمد وابو داود
والترمذي من حديث ابن مبررة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فارة وقعت في سمن فما
نقل ان كان جامدا فتدبرها وما حولها ثم كلوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه وقد اخرج ايضا للنسائي و
حكم غير المغارة مما بهوشها في النجاسة والاستفظة حكمها اذا وقع في سمن او نحوه قلت وعليه اهل العلم ومنها عندهم
اذا كان جامدا فان كان مائعا تجس كل فلا يجوز اكله بالاتفاق وجوز ابو حنيفة بيعه ولم يجوز الشافعي وجمهور
الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة لحديث حذيفة في الصميم وغيرهما قال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا لبسوا الحريرة ولا الديماج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا
في صحونها فانما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيها ايضا من حديث ابي سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال ان الذي يشرب في اناء الفضة ناعما يخرج في بطنه نار جهنم ولقد مسلم ان الذي ياكل ويشرب في
اناء الذهب والفضة وأخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وأخرج احمد وابن ماجه من حديث
عائشة خورث ثم شئت قلت اجرة صوت وقوع اناء في الجوف وعليه اهل العلم في حكم الذهب ونقص
الشافعي في تضبيب الانا لتبيل من الفضة عند الحاجة لم يثبت النسخ ان قدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسية من فضة قال الشيخ محي الدين بن ابراهيم النحاس في تنبيه الغالين
ومنها استعمال والى الذهب والفضة للرجال والنساء في الاكل والشرب والادمان والاحتفال ونحو ذلك
وكذا قال الشيخ شمس الدين بن القيم وغيره ولا فرق بين ان تكون الآنية كبيرة كالصحن الزبدية ونحوها الصغيرة
كالملحة والسيل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال والى الذهب والفضة يحرم استعمال على الرجال والنساء
ويحرم على الصالح علماء ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب وفضة ولم يطلع الانكار فظاهية ان ياخذ الطعام
من الآنية ويضعه في وعاء آخر او على الخبز او في يد الشمال ثم ياكل منه لان اذن ذلك ليس اكل فيها وكذلك
اذا اراد الاحتفال من كل في محلة فضة افرغ منه في شيء ثم كحل منه والله تعالى اعلم انتهى كتاب اللباس
ستر العورة واجب في الملأ والخلاء لحديث حكيم بن خزام عن ابيه عند احمد وابي داود وابن ماجه
والترمذي وحسنه واهلهم قال قلت يا رسول الله عورائنا ما نأكل منها وما نذكر فقال احفظ عورتك الا
من زوجتك او ما ملك يمينك قلت فاذا كان القوم بعنهم في بعض قال ايهما طعنت ان لا يراها احد
يرينها فقلت فاذا كان احدا فاليها قال فاستبرأك وتعالى الحق ان عيبه منه وقد اختلف اهل العلم
في حد العورة وكذلك اختلفت الاولاد وقد استوفانا الماتن في شرح التنقي ولا يلبس الرجل الخالص من
الحجور لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحريرة

الذرفاه وانما قصد به الاستشفاء ولا يفترشه اى الحرير لم يثبت حديث خديجة عند البخارى قال نهان بن حمران
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تشرب في آنية الذهب والفضة وان ناكل فيها وعن لبس الحرير
والديباج وان يجلس عليه وقال بهولم في الدنيا ولنا في الآخرة قال ابن القيم ولولم يأت هذا النص لكان
النهي عن لبسه متنا ولا لا فترشه كما هو متناول للاتحاد به وذلك لبس لفه وشرعا كما قال النس
تمت الى حضير لنا قد اسود من طول اللبس ولولم يأت اللفظ العام للتناول لا فترشه بالنهي لكان
القياس المحض موجبا لتحريمه اما قياس المثل او قياس الاولى فقد دل على تحريم الاقتراش النص الخاص
واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بالمتشابهين قوله خلق لكم ما في الارض جميعا
من القياس على ما اذا كان الحرير بطانة الفراش ذون ظهارته فان الحكم في ذلك التحريم على اصح
القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كمشو الفراش فان صح الفرق بطل القياس
وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بعوم النهي عن اقتراش الحرير طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال
والنساء وبه طريقة اخر اسانيين من اصحاب الشافعي وقابلهم من اباه بنوعين والصواب التفصيل
وان من ابيح له لبسها ابيح له اقتراشه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين
من الشافعية انتهى وفي تنبيه القائلين اجلاس على الحرير والاتحاد به حرام على الرجال وصحح الراغبى تحريم
اقتراشه على النساء وخالفه النووي في ذلك وحكى ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا ينعقد النكاح بجنور
الجالس على الحرير وسئل عن حكمه في التحريم حكم الحرير على الاصح اذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير
قال الغزالي الصحيح ان ذلك منكسر يجب نزعه عنه ان كان مميزا بعوم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
هذان حرامان على ذكورا متى وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا الكود مكلفا ولكن لكونه بالنس فاذا
بلغ خمسة عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزويج بالحرير واما الصبي الذمى لا تميز له فيضعف لعين التحريم في حقه
ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الغزالي وصح النووي ايجاز مطلقا والله تعالى اعلم
انتهى وروى عن ابن عباس والنس انه يجوز اقتراش الحرير واليه ذهب الحنفية واستدلوا بان النهي
الحرير امانة وليس بذا مما يستدل على السائلين الشريعة على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل
الصريح ولا المصوبغ بالعصفر لم يثبت عند ابن عمر عند مسلم وغيره قال ابي رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسوها واخرج مسلم وغيره ايضا من
حديث علي قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التخنم بالذهب وعن لباس القيسى عن القارة
في الركوع والسجود وعن لباس العصفر وفي الباب احاديث والتخنم من الثوب صبغا احمر على هيئة خضرة
فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الاحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يوضع عليه ايمن النسيكين له شعر يبلغ شحمة اذنيه ليمتد في حلقه حمر او لم يمتد فاما حسن بن وهب في الباب

احاديث صحيح بينها بان المنوع منه هو الاحمر الذي تصنع بالصفوف والبياض هو الاحمر الذي لم يصنع به ولا ثوب
 شهيرة لمحدث ابن عمر بن الخطاب ثوب شهرة في الدنيا البسة السوء ثوب بذلة يوم القيامة اخرجه احمد
 وابو داود والنسائي وابن ماجه ورجال سنده ثقات والمراد بالثوب الذي يشهر لابس بين الناس
 ولم يلق بالثوب غير من الملبس ونحوه ما يشهره اللابس له وجود العلة ولا ما يختص بالنساء ولا
 العكس لمحدث ابن جرير عند احمد والى داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 الرجل يلبس من المرأة والمرأة تلبس من الرجل في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التشبهات من النساء بالرجال المتشبهين من الرجال بالنساء
 وفي الباب احاديث ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا يغيره لما تقدم من الاحاديث الواردة
 في تحريم الذهب وهو لا يكون الاطلاعية اذ لا يمكن لبسه واما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير او غيره فهو
 فضة لا ذهب وان سواه الناس في حيا ومن الادلة على ذلك ما ورد في النع من خاتم الذهب ما ورد
 فيمن ثلج جيبه له ولو بحر بصيصه وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بغير الذهب وكثيره
 وجمع ايضا رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وبل يجوز ذلك اعم لانها يرجع اليها قال المحرر في تعاقب
 جرب بصيصه اي شيء من المحلى ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث البحر بصيصه الهمة التي تترسى في
 التزلل لها بصيص كأنها عين جردة وفي الحجة ومن نكس الرأس المحلى البتة ومنها اصلان احدهما ان
 هو الذي يفاخر به العجم ويفضي جريان الرسم بالتحلي به الى الاكثر من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك
 شد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها والثاني ان
 النساء اجمع الى التزين ليعجب فيهن ازواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعا بان يكون تزويج
 اكثر من تزويجهم فوجب ان يخص لمن انشر مما يخص لهم ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصل الذهب
 والحرير للامانات من متى وحرم على ذكورا وقال في خاتم ذهب في يد رجل اعيد اذكم الى جبر من نار فجعله
 في يده وخرص في خاتم الفضة لاسيما الذي سلطان قال لا ولا تفتنه شقا لا يني النساء من غير القطع من الذهب
 وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال من حب ان يحلق جديبه حلقه من نار فليحلقه من ذهب وذكر على
 الاسلوب الطوق السوار كذا جاء التصريح بقلادة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا
 الحكم بيت قال امانه ليس تنكح امرأة محلى ذهباً تطهره الاغضب به وكان لام شكله او ضا من ذهب النظار
 انها كانت قطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصل الذهب للامانات معناه المحلى في الجملة بل لا يجوز
 مفهوم هذه الاحاديث ولم اجد لها معاضداً في ذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل مطلقا
 بلافراق بين القطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **كتاب الاضيحة** تشيع لاهل كل
 بعيت لمحدث ابني ايوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كتاب الاضيحة

يفصح بالشاة عنه وعن اهل بيته اخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه واخرج نحوه ابن رباح من حديث ابى شريحه
 باسناد صحيح واخرج احمد وابوداود والنسائي من حديث محمد بن مسلم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يقول يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام ضئيلة وفي اسناده ابو رطله واسمها قال الخطابي
 مجهول وقد اختلف في وجوب الضئيلة فذهب الجمهور الى انها سنة غير واجبة وقال مالك وقال
 لا صبره اقوى على ثمنها ان تبركها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وابوصيفة والمليث ونحو المالكية
 الى انها واجبة علم الموسر وعلى عن مالك والنخعي وتبكت القائلون بالوجوب مثل حديث علي بن ابي
 ضئيلة المتقدم مثل حديث ابي ربيعة عند احمد وابن ماجه وصححه الحاكم وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف
 في رفعه ووقفه والموقوف اشبه بالفلوابة الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن صلاتنا ومن ادله المؤمنين قوله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب
 وقيل ان المراد تخصيص الرب بالخمر لا الاضمار من ذلك حديث جندب بن سفيان الجلي في الصحيحين غير
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليدبح مكانها آخر ومن لم يكن ذبح
 حتى صلى فليدبح باسم الله ومن حديث جابر بن خوجه جعل الجمهور حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحيي
 من لم يضح من امته بكبش كفا في حديث جابر عند احمد وابى داود والترمذي واخرج نحوه احمد والطبراني والبيهقي
 من حديث ابى رافع باسناد حسن قرننه صارفة لما تفيد اوله الجويني ولا يخفى انه يمكن الجمع بينه وبين غير
 الواحد من امته كما يفيد قوله من لم يضح من امته مع قوله على كل اهل بيت ضئيلة واما مثل حديث امرت
 بالاضحية ولا يكتب عليكم نحوه فلا تقوم بذلك الحجة لان في اسانيد ما من رمى بالكذب ومن هو ضعيف بمرة
 واقلاها شاة لما تقدم وقال الحلي البقرة والبقرة تجزى عن سبعة والشاة تجزى عن الواحد وان كان اقل
 حصلت جميعه كذا يقال في كل احد من السبعة يعني المشركين في البذرة والبقرة فالضئيلة سنة كفاية لكل اهل بيت ومنه عين
 لمن لم يبيت وعند النفيسة الشاة لا تجزى لاعم من احد البقرة والبذرة لا تجزى لاهل البيت سبعة ولم يفروا من اهل البيت
 وغيره وقابل الحديث عندهم ان الضئيلة لا تجب الا على غنى لم يكن الغنى في ذلك الزمان غالب الا صاحب البيت نسبت الى اهل
 بيته على معنى انهم يساعده في الضئيلة ولا يكون لهم ما ينفقون بها ويصح اشتراك سبعة في بذرة او بقرة وان كانوا اهل بيت حتى يتحول
 العلماء وقاسوا الضئيلة على الهدى لا الضئيلة عن اثنين من قول العلماء ووقفها بعد صلوة عيد النحر لقوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليدبح مكانها اخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلى فليدبح
 باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث الشافعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 انه قال لمن كان ذبح قبل الصلوة فليدبح قال ابن القيم ولا قول للامام مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ابو رطله بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال قبل الصلوة قال نعم قال تلك شاة لم يذبح قال ابن القيم
 وهو صحيح صحيح في ان الذبح قبل الصلوة لا يجزى سواء ذبح وقتها او لم يذبح وهذا الذي ندين

باب الضئيلة

السنة قطعا ولا يجوز غيره انتهى وفي الباب احاديث وفيها التصريح بان المقصود صلوة الامام ويمتد الى آخر
ايام التشريق لمحدث جبير بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ايام التشريق زوج
اخرجه احمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي في طريق يعقوب بعضها بعضا وقدر روى ايضا من حديث جابر بن
وقدر روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم واختلف في السلسلة معروفة وفي الموطا عن ابن عمر رضي الله عنهما
بعد يوم النحر مثل ذلك عن علي بن طالب وعليه الخفيفة وينسب الشافعية انه يمتد وقتا الى غروب الشمس
من آخر ايام التشريق لمحدث الحاكم الدال على ذلك وافضلها اي الضحايا اسمعها الحديث الى ارتفاع
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا اضحى اشترى كبشين مسنين الحديث وهو عند احمد وغيره
باسناد حسن واخرجه البخاري من حديث ابى امامة بن بهل قال كنا لسمن الانسية بالمدنية وكان المسلمون يسبون
ولا يجزي ما دون الجذع من الضان لمحدث جابر عند سلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
والآله وسلم لا تذبحوا الا سنة الا ان ليس عليكم فتدبحوا جذعة من الضان واخرج احمد والترمذي من حديث
ابيريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم انتم انذمت الضحية اجزع من الضان اخرج
احمد وابن حبان والبيهقي والطبراني من حديث ام هانئ بنت ابي اسحاق ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال يجوز الاجزع من الضان ضحية وفي الصحيحين من حديث عتبة بن عامر قال قسم رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحايامين احب اليهما ففصلت لعتبة جذعة فقلت يا رسول الله اصابني جن
فقال ضعه به وقد ذهب الى انه يجزى الاجزع من الضان مجهول ولا يجزى دون الثني من المعز وهو
ما تشكك منتين وطلع في الثالثة لمحدث ابى بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي
واحدة جذعة من المعز فقال اذ بها والاصلح لغيرك انما روى في الصحيحين وغيرهما من حديث عتبة ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما ليقسمها على صحابته ضحيا فبقي عقود فذكره للنبي صلى الله تعالى عليه
والآله وسلم فقال نفع لانت والعقود من ولد المعز اتى عليه حول فقد اخرج البيهقي عنه باسناد صحيح انه قال
اعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنما استمها سحايامين احب اليهما فبقي عقود منها فقال نفع
انت ولا نفع لاصد فيها بعدك وقد حكى النووي الاتفاق على انه لا يجزى الاجزع من المعز فقلت انفقوا على انه لا يجزى
من الابل والبقرة والمغزودون الثني والاجزع من الضان تجزى عندهم ولا تجزى مقطوعة الاذن الا ان باهنية
قال ان كان القطوع اقل من النصف فيجوز ولا الاعود والمرضى والا عرج والا عجف واعضها لقرن
والا فذلك لمحدث البراء عند احمد واهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اربع لا يجوز في الاضاحي العور او البين عوربا والمرضى البين مرضها والعرج البين
ضلعها والكسيرة التي لا تنقي اسي التي لا مخرج لها وقد وقع في رواية العجاف وبطل الكسيرة واخرج احمد واهل السنن
وصححه الترمذي من حديث علي قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النخعي باهنية لقرن الاذن قال

باب
الاجزاع

تقاوة الغضب النصف فاكثر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والنجاشي في تاريخه قال أنما نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والنجفا والمشيقة والكسيرة فالمصفرة التي تستأصل اذنها حتى يبدو صماخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصلها والنجفا التي تنق عبثها وشيعتها التي لا تنتج الغنم عنها وضعفا والكسيرة التي لا تنقي وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما مسلوته الآلية فخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا أضمرى فعدى الذئب فاذن الآلية فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضعيه في اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وتصل منها وياكل ويكخر لحديث عايشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا واخرجوا وتصرفوا وهو في الصحيحين وفي الباب أحاديث والذبح في المصلى أفضل أطهار الشعائر الدين الحديث ابن عمر عند النجاشي وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يذبح وينحر بالمصلى ولا يأخذ من له أضحية من شعرك وظفرك بعد دخول عشرين ذبيحة حتى يصحى الحديث أصح عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم لئلا في الأضحية وإذا أراد أحدكم أن يضحي فليمك عن شعره وأظفاره وفي لفظ لمسلم وغيره أيضا من كان له ذبح يذبحه فاذا اهل بالمال ذى الأضحية فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأبو حنيفة وأبو داود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية قال الشافعي وصحابه هو مكره كراهة نزيه وكل المحدث في البحر عن الشافعي وغيره أن ترك الحلق والتقصر لمن أراد الأضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا كرهه **باب الوليمة** هي مشروعة لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف وأولم ولو بشاة وقد أوم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أنس فأولم على كسفة تمر وسويق كما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث النسي وأخرج مسلم وغيره من حديثه أنه جعل للتمرا والاقط ولسمن وهو في الصحيحين بخوذا وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولحم وفي الصحيحين أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة وقد قال أبو جهم وليلة الحرس بالكوفة وقيل أن المشورة عنها إنما مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية والظاهر ذهب الجمهور إلى أنها مستحبة ويجب الإجابة إليها لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن طعام الوليمة يدعى لها الأعمياء وتترك الفقراء ومن لم يحجب لدعوة فقد عصي الرسول وفيها من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أجليبو هذه الدعوة إذا دعيت لها وفي لفظ العاصم بن شاذان إذا دعيت إلى الوليمة فليأتها وفي آخر مسلم وغيره من حديثه من دعى فلم يحجب فقد عصي الرسول وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا دعى إلى طعام

فليحب فان شارب طعم وان شارب ترك وفي لفظ من حديث ابى هريرة عندهم وغيره اذ عني احدكم
 فليحب فان كان صالحا فليصل وان كان مفطرا فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض
 والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور ما قال
 العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعي بعض الشافعية
 والحنابلة انها مستحبة وحكي في البحر عن الشافعي ان الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها والاولى المذكورة
 تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بان من لم يحب فقد عصي الله ورسوله ووقع الخلاف في اجابة غيره
 غير العرس بل يجب ايم لان من قال بالوجوب استدلل بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال
 المطلقة محمولة على المقيدة وقد اوضح الماتن ما هو الحق في شرحه كمن تنقح قال النبوي من كان له عذرا وكا
 الطريق لصبي الميعة المشقة فلا بأس ان يتخلف وفي الاثرين شروط وجوب الاجابة الى الوليمة ان يتم عشرية
 او جيرة او اهل حرفة اغنياهم وفقرائهم فان خص الاغنيا فلا يجب ولو دعي اهل حرفة وهم اغنيا لم يلزم الاجابة
 قال في المسوى في كونه شرطا لوجوب الاجابة نظر لان معنى كلام ابى هريرة اثبات الشرية لهذا الطعام بوجه
 من الوجوه واثبات المعصية لمن لم ياتها وذلك صادق بان يكون تخصيص الاغنيا وكذا للداعي لا يكون
 ما فات التاكيد الاجابة ويقدم السابق منه الاقرب بابا لحديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل
 من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب قريبا باقربهما او ارا
 فاذا سبق احدهما فاجب الذي سبق اخرجه احمد وابوداود وفي اسناده زيد بن عبد الرحمن الدلافي وقد
 وثقه ابو حاتم وشفقة ابن حبان اخرج البخاري وغيره من حديث عائشة انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقالت ان لي جارين فالى ايما هدي فقال لي ما قربهما منك بابا فذا يشعر باعقاب القرب في الباب
 يجوز حضورها اذا اشتملت على معصية لحديث علي بن ابي طالب باسناد رجاله رجال الصحيح قال شعث
 طعنا فادعوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجاز في البيت تصادير فرجع واخرج ابو داود
 والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يطعن عن الجاهل
 على ما تده ليشرب عليها الخمر وان ياكل وهو منبطح وفي اسناده القطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة
 التي يداء عليها الخمر من حديث عمر بن الخطاب باسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه واخرجه
 احمد والنسائي والترمذي والحاكم من حديثه مرفوعا وفي الباب غير ذلك وتويزه اوله الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر ومن ذلك من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لم يسلط فلبسانه فان لم يسلط فبقبله وهو في الخمر
 وغيره **فصل** والعقيقة مستحبة يدل على مشروعيةها حديث سلمان بن عامر الضبي عن جابر
 وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة فاهريقوا عنه وما واسيطوا عنه الاذ
 واخرج احمد وابو السنن وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق من حديث الحسن بن سفيان قال قال رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام ربهية بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه يسمى فيه وكل من راسه قد قيل أن الحسن
 لم يسمع من شجرة الازهار حديث وأخرج أحمد والبوداؤد والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا بأس بالعقوق وكان ذكره الأئمة فقالوا
 يا رسول الله انما سألناك عن احدنا يولد له قال من احب منكم ان يتسكن عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان
 مكافاتان وعن ابجارية شاة فكان هذا الحديث وليل على ان الاحاديث الواردة في ربهية الغلام ربهية
 ليست على الوجوب بل للاختيار فقط قلت العقيقة سنة عند اكثر اهل العلم الا عند الجعينة فانه قال ليست
 وهي شاتان عن الذكرا وشاة عن الانثى وبذلك قال الشافعي بحديث عمرو بن شعيب المذكور ولحديث
 عائشة عند أحمد والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم عن الغلام شاتان مكافاتان وعن ابجارية شاة وأخرج نحوه أحمد والنسائي: الترمذي والحاكم والذحلي
 وصححه الترمذي من حديث أم لوزة الكعبية والدارقطني مكافاتان المستويتان او المتقاربتان ولا يعارض هذه
 الاحاديث ما أخرجه البوداؤد والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن علقمة بن مسكين والحسين بن كعبا ان الاحاديث المتقدمة متضمنة لما روي
 وهي ايضا خطاب مع الالة فلا يباضا فعلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول قد وقع جماع
 على ان العقيقة عنه شاتان وقال مالك شاة وقال المحلى يحصل اصل السنة في عقيقة الذكر شاة وبكال سنة
 شاتان وقال الشافعي العقيقة في الاكل والبصدق كالاختية ويسن طهونها ولا يكسر عليها انتهى يوم سابع
 المولود لانه لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فان الالهة تشغلون باصلاح الوالدة والولد في اول
 الامر فلا يكفون حبا ايضا عن شغفهم وايضا قرب الانسان لا يجد شاة الا بسعي فلو سعى كونه في اول
 يوم مضى الام عليهم السبعة ايام مدة صالحة للفصل العتيد غير الاثير وفيه يستمر واحب الاسماء الى الله
 عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانها اشبه الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما
 تستطيع ان تعلم من هذا سر اختيار تسمية المولود بمحمد وأحمد فان طوائف الناس اولعوا بتسمية اولادهم
 باسماء اسلافهم العظيمين عندهم وكان يكون ذلك تنويعا بالدين وبمنزلة الاقراب من الالهة صدق الله
 بهام وحارث واحسان ملك الاملاك ويحلق واماطة لازمي للتشبيه بالحاج وقد اذن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلوة والسرية ان الاذان من شأن
 الاسلام واعلام الدين المحمدي ومن خاصية الاذان ان الشيطان يفر منه والشيطان يوذى الولد في
 اول نشأته حتى ورد في الحديث ان اسم الله لذلك وتهصدق بوزنه ذهباً وفضة لانه على الله
 تعالى عليه وآله وسلم فاطمة الزهراء عليها السلام ان يحلق شعر رأس الحسن ويصدق بوزنه من الورق اخرج أحمد
 والبيهقي في اسناده ابن عثيمين وفيه مقال ويشهد له ما أخرجه مالك والبوداؤد في المراسيل والبيهقي من حديث

جعفر بن محمد زاذ البهقي عن ابيه عن جده ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وام كلثوم فنقدت
 بوزنه فضته واخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال عني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلفي لاسي ولقصد في بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهمين او بعض
 درهم واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى من
 ويماط عنه الماوى وثقوب اذنه وحق عنه ويحلق راسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزنه ذهباً
 او فضة وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي لفظه ما ينكر وهو ثقيل
 والتلطيح به العقيقة وقد اخرج ابو داود والنسائي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلمي قال كنا
 في الجاهلية اذا ولد لاهنا غلام فوج شاة ويطبخ راسه بدمها فاجار الله بالاسلام كنا نذبح شاة وخلقوا
 ويطبخ بزعفران وقد اخرج نحو داود بن جابر وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة وقد وجهه بالظاهر
 والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى انها سنة وذهب ابو حنيفة الى انها ليست
 فرضاً ولا سنة وقيل انها عند تطوع **كتاب الطب** وحقيقة التمسك بطبائع الادوية
 الحيوانية والنباتية والمعدنية والتصرف في الاخطا لنقصا وزيادة والقواعد الملية لصحة الوبس
 فيه شاة شكر ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع شمل الناس بحوزة الله اوى
 لما اخرج سلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل امرء دواء فاذا
 اصاب دواءه او برئ باذن الله واخرج البخاري وغيره من حديث ابى شيرة عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال انزل الله من دار الانزل له شفاء راخرج احمد وابو داود وابن ماجه
 والترمذي وصححه صحيحه ايضا ابن خزيمة والحاكم من حديث اسامة قالت الاعراب يا رسول الله لا
 نتداوى قال نعم عباد الله تداءون فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد قالوا
 يا رسول الله وما هو قال الهرم واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث ابى خزيمة قال
 قلت يا رسول الله رأيت رقتي تشترق بما ودوا رنتداوى به وثقاة نستقيها هل يريد من قدر الله
 شيئاً قال بلى من قدر الله فقلت وعلى هذا تفق المسلمون لا يرون به بأساً والتفويض افضل لمن
 يقدر على الصبر لمحمد بن عيسى بن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 انه امره سواد فقال اني اصبر واني اكشف فادع الله ان شئت صبرت ولك الجنة
 وان شئت دعوت الله ان يعافيك قلت اصبر وفي الصحيحين ايضا من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال يدخل الجنة من اتي سبعون الفا بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتون وعلى
 ربهم يتوكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامور المتداوى فجميع ممكن بان التفويض افضل لاقتدار
 على الصبر كما يفيد قوله ان شئت صبرت وامام مع عدم الصبر على المرض وحدود الحج والحر وضيق البصر

باب

من المريض فالتداوى افضل لان فضيلة التفويض قد ذهب بعد عدم الصبر وحجمهم بالجرادات
 لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدوا والخبيث اخرج مسلم وغيره
 واخرج ابو داود ومن حديث ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 انزل الدوا والدوا وحمل لكل داء دواء فتداوا ولا تدوا وواجر امر وفي اسناده اسمعيل بن عياش
 وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره في البخاري
 عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما جرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوى بالادوية
 النجسة والمحرمات الجمهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالتداوى بالبول الابل
 كما في الصحيح لانها لم تكن نجسة ولا فحشة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع مكانا ينداء العام على الخاسر
 في السوى اختلاف اهل العلم في التداوى بالشئ النجس فاباح كثير منهم التداوى به الا انهم لان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اباح للربط العنبرين شرب البواب الابل واما انهم فقال انها ليست بدوا ومنها
 دوا وقال بعضهم لا يجوز التداوى بالنجس لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدوا والخبيث المراكبة
 النجاسة وقال آخرون المراد بالخبيث من جهة الطعم والسم انتهى وفي الحجة الا الدوااة بالخمر ضرورة
 لا تنقطع والدوااة بالخبيث اى اهم ما يمكن العلاج بغيره فانه انما يفيض الى القتل والدوااة بالكل ما يمكن
 بغيره لان الحرق بالنار احد الاسباب التي تنفجر منها الملائكة انتهى ويكره الاكتواء لحديث ابن عباس
 عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفا في ثلاثة في شربة مخم او شربة
 غسل او كية بنار وانى امتى عن الكى وفي لفظ وما حبت ان اکتوى واخرج احمد والبوداود وابن ماجه
 والترمذي وصححه من حديث عمر بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الكى
 فاكتوينا فما افلحنا ولا انجحنا وقد ورد ما يدل على ان النهى عن الكى للتشربة لا للتحر كيم كما في حديث جابر
 عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في الحلة مرتين واخرج الترمذي
 وحسنه من حديث النضر بن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوكية
 ووجه الكراهة ان في ذلك تعذبا بالنار ولا يجوز ان يعذب بالنار الا الرب النار وقد قيل ان وجه الكراهة
 غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بمجموعات غير ما ذكرنا ولا بأس بالحجامة لحديث جابر في الصحيحين
 وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان كان في شئ من ادويةكم خير فغنى شربة
 مخم او شربة غسل ولذعة نار توافق الداء وما حبت ان اکتوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله
 وقد ثبت من حديث النضر بن عند الترمذي وابى داود باسناد صحيح قال كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يجتمه في الاذنين والكاهل وكان يجتمه سبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين واخرج ابو داود
 من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اجتمه سبع عشرة وتسع عشرة

واحدى وعشرين كان شفا من كل اذ ولا باس باسنا ده وفي الباب حاويث متضمنة لذكر الالايام التي
ينبغي فيها الحجامه وكيس المراد منها الا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين ولا باس في القية
وحيثها امسك بكمات لما تحقق في المثال واثر والقواعد الملية لان فيها ما لم يكن فيها شرك لاسيما اذا كان
من القرآن او السنة او شيهها من التضرعات الى الله تعالى بكل حديث فيه نهى عن الرقى والتائم والقولة
فمحمول على ما فيه شرك او انها في التسبب بحيث يفضل عن الباري جل شأنه في المستوى تختلف الاحاديث
في الاسترقاء ووجه الجمع ان يحل على الاحوال المتغايرة فالنهى من الرقى ما كان فيه شرك او كان يذكرفيه
مردة الشياطين او ما كان منها لغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخل فيه سحر او كفر واما ما كان
بالقرآن وذكرا لله تعالى فانه يستحب ثم للرقية انواع بعضها ما ثوره عن السلف فقد روى عن عايشة
انها كانت لا ترى باسا ان يعوذ في الماء اى يقرأ التعوذ ونفث في الماء ثم يعالج به المريض وقال
حجابه لا باس ان يكتب القرآن ولفيله ويسقيه المريض وام ابن عباس رجلا ان يكتب لامرأة
يعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم لفيصل وتسقي وتسقي سبعين السبب عن جفا الصفا
يكتب فيه القرآن تعلق على النار والصبيان فقال لا باس بذلك اذا جعل في كبر من ورق او
من الادوية او يحزر عليه وقد روى النفث في الاحاديث المرفوعة بما يجوز من العين وغيرها
لحديث النبي عند مسلم وغيره قال خص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقية من العين
والحمية والتملة والمراد بالحمية السم من ذوات السموم وبالتملة القروح تخرج من الجنب واخرج مسلم وغيره
من حديث عوف بن مالك قال كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترقى في ذلك
فقال اعرضوا على رقاكم لا باس بالرقى ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمر بن خرم فقالوا يا رسول الله انما كانت عندنا رقية نرقى بها من
العقرب وانك نهيت عن الرقى قال فعرضوا عليه فقال يا اري باسا فمن استطاع منكم ان ينفع اخاه ليفعل
وفي الصحيحين من حديث عايشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا مرض احدكم لم
نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرض الذي مات فيه جعلت النفث عليه مسح بيده نفسه لما اعظم كربته من يدي
وما ورد من الادلة الدالة على النهي عن الرقى وانما من الشرك في محموله على الرقية بما لا يجوز كالتي تكون باسما
الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبه عن احمد بن حنبل
وصححه الترمذي وابن جبان والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من اکتوى او استرقى
فقد برى من التوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عايشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يأمرني ان استرقى من العين واخرج احمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث اشما بنت
عميس لما قالت يا رسول الله ان نبي جعفر يقبضهم العين انفسه في لهم قال نعم فلو كان شئ سبق القدر

سبقة العين وأخرج نحوه مشكوك فيه من حديث ابن عباس وفي الباب حادث وفيها ذكر الاستئصال
من العين اغشى وجه العائن وبدنه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه ودخل ازاره في القح ثم نصب يده
على من اصيب بالعين على راسه فلهذه من خلفه اخرج ذلك احمد ومالك في الموطا والسناني وصححه
ابن حبان قال الزهري يوتي الرجل العائن القح فيدخل كفه فيه يضمض ثم يحجبه في القح ثم يغسل وجهه
في القح ثم يدخل يده اليسرى فيصبع على كفه اليمنى في القح ثم يدخل يده اليمنى فيصبع على يده اليسرى
ثم يدخل يده اليسرى فيصبع على مرفقه اليمين ثم يدخل يده اليمنى فيصبع على مرفقه اليسرى ثم يدخل
يده اليسرى فيصبع على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى
فيصبع على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع على ركبته اليسرى ثم يدخل داخله ازاره ولا يوضع
القح في الارض ثم يصيب على راس الرجل الذي اصيب بالعين من خلفه صبة واحدة **كتاب**

الوكالة ان يكون احدكما يعلق للفقير وصاحب يجوز لغيره ان يوكل غيره
بكل شيء ماله مباح عنه مانع لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل
في قضاء الدين كما في حديث ابن عباس انه امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضي الرجل بكبره قد
تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في استيفار الدين كما في حديث واغديا انيس
ابي امرأة ذرافان اعترفت فارحبها وهو في الصحيح وسألت في التوكيل في القيام على بدنه وتيمم
جلالها وجلودها وهو في الصحيح وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في حفظ زكوة رمضان كما
في صحيح البخاري من حديث ابي هريرة ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعطى عقبة بن عامر غنما
ليقتسمها بين اصحابه وقد تقدم في الضحايا وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ابا رافع ورجلا
من الانصار فرؤوا وجهه بمخوفة وقد تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ابا رافع ورجلا
ففي خمسة عشرة وسقا كما اخرج ابو داود والدارقطني في الباب احاديث كثيرة فيهما ما يفيد جواز الوكالة
فلا يخرج عن ذلك الا مانع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل ان يفعله ويجوز للتوكيل
للتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر والخمر برا ونحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يكون محالاً لما ثبت
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ان الدار حرم شيئا حرم ثم نهى عن تقديم وقته وروى في الكتاب العزيز
ما يدل على جواز التوكيل لقوله تعالى فابعثوا احدكم ليرى بكم هذه وقولنا جعاني على خزان الايض وقد ورد
البخاري في الوكالة ستة وعشرين حديثا ستة معلقة والباقي موصولة وقد قام الاجماع على مشروعيةها
واذا باع الموكل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للموكل لما ثبت في صحيح البخاري
وغيره من حديث عروة البارقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاه دينارا يشتري به اشد شاة
فاشترى له به شاتين فباع احدهما دينارا وجار دينارا وشاة فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى

التراب لرج فيه وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن خزام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعثه ليشتر
له اضية بدنيا فذكر نحوه حديث عروة البارقي وفي اسناده القطاع لانه من روايه حبيب بن ابي ثابت
عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج ابو داود من حديث ابي حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم نحوه ذلك
وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب الى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعي في المجدي واصحابه ان العقد باطل
اي عقد البيع الواقع من الكيل في مثل الصوة المذكورة لانه لم يامر المؤكل بذلك واذا خالفه الى
ما هو انفع او الى غيرها ورضى به صحت تكون الرضا مناطا مسوغا لذلك ومجوزا له اذا لم يرض
لم يلزمه ما وقع من الكيل مخالفا لما رسله لعدم المناط المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث
معن بن يزيد قال كان ابي خريج بدناير تصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فاخذتها فانيتها بها
فقال والله ما اياك اردت بها فاحصمه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت
يا يزيد ولك يا معن ما اذرت ولعل هذه الصدقة صدقة تقطوع لاصدقة فرض فقد وقع الاجماع

على انها لا تجزى في الولد **كتاب الضمان** يجب على من ضمن على حلى وميت تسليم
ماله ان يغضه عند الطلب لما اخرج البخاري وابو داود وابو حنيفة والترمذي من حديث ابي امامة
انه سئل الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم ارحم وفي اسناده سميل بن عياش ولكنه ثقة في الشافعي
وقد رواه هناد عن شامي وهو شريك بن مسلم فاصيب ابن حزم تبضعيف الحديث باه ميسل بن عياش
وقد اخرج النسائي من طريقين احدهما من طريق عامر الوصالي والاخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما
عن ابي امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم بن حريث واثبت في الحديث ابن حبان
والطبراني من طريق سعيد بن ابي سعيد عن انس بن مالك وخرج ابن عدي من حديث ابن عباس بن عيسى
باسماعيل بن زياد الشكوني ورواه ابو موسى المدني في الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال لا يخرج
لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال بعضهم لقول له صحبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن ابي عمير
عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل عن اخر منهم وخرج البخاري وغيره من حديث سلمة بن الاكوع
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلوة على من عاياه الدين فقال ابو قتادة صل عليه
يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه وخرج هذه القصة الترمذي من حديث ابي قتادة وصححه واخرها احمد
وابو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر بن عبد الله
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ياتي قتادة فلا وفي الحديث جابر بن عبد الله
فصل عليه فلما قضا بما قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا ان بررت عليه جلده اخرج ذلك
احمد وابو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم ويرجع على المضمون عنه ان كان
ما هو را من جهته لكون الدين عليه والامر للمضمين بالضمان كالامر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك

كتاب الضمان

ومن ضمن باحضر شخص وجب عليه احضاره والاغترم ما عليه عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الزعيم غارم والخلاف في الضمانه معروف وهذا خلاصته ما ورد به الشرع **كتاب الصلح** هو جائز بين المسلمين لقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس الا صلحا احل حراما او حرم حلالا الحديث عمرو بن عوف عن ابي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن جبران ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او حل حراما وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذر له ابن حجر فقال كانا اعتبر بكثرة طرقه وذلك لانه رواه ابو داود والحاكم من طريقين كثيرين يزيد عن الوليد بن رباح عن ابي هريرة قال لما حكم على شرطهما ونحو ابن جبران وحسنه الترمذي واخرجه ايضا الحاكم من حديث السنن ومن حديث عايشة وكذلك اخرجها الدارقطني ويحوز عن المعلوم والمجهول المحمول لمحدث ام عند احمد وابي داود وابن ماجه قالت جابر جلمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم من يومينما قد ورثت لهن نينما فقلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تقيمون الى رسول الله وانما انا بشر ولعل بعضكم لبعض كسب من بعض وانما افضى بينكم على نحو ما سمع من قضيت له من حق اخي شيئا فلما ياخذها فانما اقتطع له قطعة من النار ياتي بها اسطمانا في عنقه يوم القيمة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حق لاخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما اذا قلتما فاذا هبنا فاقسمتا ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه وفي اسناده الحديث اسناده بن زيد بن اسلم المدني وفيه مقال ولكن اصل الحديث في الصحيحين وقد استدلل به على جواز الصلح والابراء من المجهول واخرج البخاري من حديث جابر ان اباة قتل يوم احد شهيدا وعليه ين فاشت الغزاة في حقوقهم قال فاتيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسا لهم ان يقبلوا ثم جالطي ويحللوا الي فابوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم حاطي وقال كنفه عليك فغدا علينا حين اصبح فطاف في النخل ودعا في شرا بالبركة فجدو ثما فقضيتها ولقي لنا من ثمرها وفيه جواز الصلح عن معلوم مجهول وعن الدم كالمال باقل من الدية او اكثر لكونه لازما في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح مال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى او اصلاح بين الناس تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلح جائز واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى اولياءه المقتول فان شاؤا قتلوا وان شاؤا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون غلقة وذلك عقل العمد وما هو لحواء عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل وفي اسناده علي بن زيد بن جده عن وفيه مقال ولو عن انكار

لعموم الادلة واندرج الصلح عن انكار تحتها ولم يأت من منعه بيان وقد ذهب الى جواز الجهل وحكي في الخبر
عن الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح الصلح عن انكار وقد ثبت في الصحيح في قصة التني صهيبي في المسجد
في دين فاشارة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين ان يضع شرطه فيه وتجعل الباقي
وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض في المحبة ومنه وضع جزئ من الدين
كقصة ابن جرود وبذا الحديث احد الاصول في باب المعاملات **كتاب الحوالة** وهي
بازنة وعليه اهل العلم من اصيل على ملئ في المحتمل وقيل ذلك لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطلق الغني ظلم من اجل على ملي فيلحق وفي لفظ لهما اذا
اتبع احدكم على ملي فليتب وقد اخرج نحوه ابن ماجه واحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي مسند
ابن ماجه اسمعيل بن قنبر وهو موقوف وبقية رجاله رجال الصحيح في شرح السنة قوله اتبع احدكم باي
معناه اذا اصيل احدكم على ملي فليتب اني لم يقبل الحوالة يقال اتبعت غريمي على فلان فلقبه
اسم اصابته فاحتمال وتوزن فليتب ليس في ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الابادة اسم الذنب ان
اختار قبل الحوالة وان شاء لم يقبل انتهى وقيل ان ليس في صحة ما فيها المحيل بالاختلاف والمحال
عندنا كاشروا المحال عليه فليتب اهل العلم في المحبة هذا امر استحباب لان فيه قطع المناقشة واذا مطلق
المحال عليه او افلس كان للمحال ان يلحق بالمحيل بدينه لكون الدين باقيا بذمة المحيل
لا يسقط عنه التسليم الى المحال من المحال عليه فاذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا كما كان قبل الحوالة
ويستفاد ذلك من قوله على ملي فان مطلق او افلس بالمل الذي ارشده على الله تعالى عليه وآله
وسلم صاحب الدين ان يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالك يقول لا مر عن يافى الرجل يحيل الرجيل
على الرجل بدنه له عليه ان افلس الذي يحيل عليه اومات ولم يرج وفاد فليس للمحال على الذي حاله
شيء وانه لا يرجع على صاحبه الاول قال مالك وانه لا يرجع وفاد فليس للمحال على الذي حاله
بدنه له على رجل آخر ثم يملك العمل والفلس فان الذي تحمل به يرجع على غريمه الاول كذا في الموطأ قلت
وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة تحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه لا رجوع للمحال
على المحيل من غير عذر فان افلس المحال عليه اومات ولم يترك وفاد قال الشافعي لا يرجع له على المحيل
بحال وقال ابو حنيفة يرجع اذا افلس اومات ولم يترك فاد **كتاب المفلس** يجوز لاهل
الدين ان ياخذوا جميع ما يجدونه معه اى مع المفلس الا ما كان لا يستغنى عنه
وهو المنزل وسائر العورة وما يقيه البود ويسد رمقه ومن يقول لحديث ابي سعيد
عندكم وغيره قال اصاب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار ابناء عمار
فكثروا ففعل تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاد فاد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كتاب الحوالة
كتاب المفلس

كثر ما خذ واما وجدتم وليس لكم الا ذلك واخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبر على شحاذ ماله وباعه في دين كان عليه آخري سعيد
 بن منصور والبوداؤد وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسل قال كان شحاذ
 بن جبل شابا سخييا كان لا يمسك شيئا فلم ينزل به ان حتى اغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فكله ليكل غرامه فلو تركه الا لترك المعاذ لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له ماله حتى قام معاذا بغير شيء قال عبد الحق المثل
 اصح واقل ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت كافا ذكرا ان اهل الدين ياخذون جميع
 ثابجه وانه مع الفلاس لكنه لم يثبت انهم اخذوا شيئا التي عليه واخروه من ماله او تركوه وهو من يول
 لا يجزون ماله بلهم منه ولهذا ذكرنا انه يستثنى له ذلك ومن وجد ماله عنده بعينه فهو
 احق به لانه كان في الاصل ماله من غير مزاحمة غم باع ولم يرض في بيعه بخروج يده الا بالثمن فكان البيع
 انما هو شرط البقاء الثمن فلما لم يوجد كان له نقضه ما دام البيع قائما بعينه فاذا فات البيع لم يمكن ان يبيع
 فصار به كسائر الديون وذلك في حديث حسن عن ثمره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وجد
 متاعا عنده مفلس بعينه فهو اهل به اخرج احمد والبوداؤد وقال ابن حجر في الفتح اسناد حسن لكن سماعه
 عن ثمره فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال من ادرك ماله بعينه عند رجل افلس وانسان قد افلس فهو احق به من غيره وفي لفظ مسلم انه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعزم اذا وجد عنده متاعا ولم يعرفه انه لصاحبه الباع
 باعه وفي لفظ لاهم ايام رجل افلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فنوله واخرج الشافعي
 والبوداؤد وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابي هريرة انه قال في مفلس اتوه به لاقتضين فيكم نقضا رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن افلس ومات فوجد الرجل متاعا بعينه فهو احق به واخرج مالك في الموطأ
 والبوداؤد من حديث ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال يا رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقيض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعا بعينه
 فهو احق به وان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء وقد وصله ابو داود وقال عن ابي هريرة وفي سنن
 اسمعيل بن عياش لكنه يهنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشاميين وقد ذهب
 الى ان البائع اولى بعين ماله الموجود وعند المفلس المجهور وقالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون اولى
 والحد يروى عليهم وقد ذهب الجمهور ايضا الى ان المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع
 اولى بالمسلم المشتري ثمنه بل يكون اسوة الغرماء كما افاده ما تقدم في الرواية من قوله ولم يكن اقتضى
 من ماله شيئا وقال الشافعي ان البائع اولى به وبهذا اذا مات المشتري والسلسلة قائمة فذهب مالك

واحمد الى انها تكون اسوة الغراء وقال الشافعي البائع اولى بها واذا انقص مال المفلس عن الوفاء
بجميع دينه كان الموجود اسوة الغرماء لان ذلك هو العدل لان الديون اللازمة مستوية
في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها باولى به من بعض الاخصص ولا يخص هنا وقاشا
الى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب الشئ اسوة الغراء واذا تبين ان فلاسفه فلا يجوز
حجسه لانه خلاف حكم الله سبحانه قال تعالى فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وبفهوم قوله لي
الواجب ظلمه وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلسين بواجب وحيل عرضه
وعقوبته واما اذا لم يتبين ان فلاسفه لاكونه واحدا فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب
الامكان حتى يتبين كونه واحدا فيعاقب بالحبس او نحوه كما دل عليه حديث عطل الغني ظلم يحل عرضه
وعقوبته وفي لفظي الواجب ظلمه والكل في الصحيح اوتين كونه غير واحد فينظر الى ميسرة واما حبس من
تبين ان فلاسفه فلا يحل بوجه فانه ظلم كذا وفي المحجة الى الواجب يحل عرضه وعقوبته اقول هو ان يظلم في القو
ضيبس ويحجب على البيع ان لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول اهل العلم ان مال المفلس تقسم بين
غرمائه على قدر ديونهم فان نفذ مال فضل المدين ينظر الى الميسرة قال مالك اذا كان على رجل مال
وله عبد لاشي له غيره فاعتقه لم يحجب عتقه وعند الشافعي انصرف المدين بافائه ماله ثم حجب عليه القاضي ثم بعد
الحج لا ينفذ تصرفه في ماله وفي شرح السنة ايضا اما العسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتاخير وهذا
قول مالك والشافعي فان كان له مال تخفيف حبس وعز حتى يظهر ماله وذهب شيخنا الى ان المعتسر يحبس
وهو قول اهل الرأي ويجوز للحاكم ان يحبس المعتسر عن التصرف في ماله ويبيعه لقضاء دينه
لحجبه صلى الله تعالى عليه وآله ولم على معاذ كما تقدم وكذلك بيع الحاكم مال المفلس لقضاء دينه كما فعله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال معاذ وكذلك يجوز له الحجر على المبدر ومن لا يحبس المعتسر
اقوله تعالى ولا توتوا السفهاء امواكم قال في الكشاف السفهاء المبدرون واموالهم الذين ينفقونها فيما
لا ينبغي ولا يدرى لهم باصلاحها وتيسر ولا تصرف فيها والخطاب للمولود والاضاف الاسوال اليهم
لانها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقتلوا انفسكم فما ملكتم ايمانكم من فتيانكم المؤمنين
والدليل على انه خطاب للمولود في اسوال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم كما يدل على ذلك
عدم تكرار صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة حبان ان يحجب عليه ان صح ذلك ويدل على ذلك
رواه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لال كما اخبره ابو داود وصححه ابن خزيمة
من حديث جابر وكذلك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق باحد ثوبيه
كما اخبره اهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابي سعيد وكذلك صلى الله تعالى عليه
ولله وسلم عتق من اعتق عبدا عن برد لال لغيره كما اشار الى ذلك البخاري ونزح عليه باب من رد

أمر السفيرة والضعيف العقل أن لم يكن حجر عليه الإمام وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة
 بن الزبير قال أتباع عبد الله بن جعفر بن بيان قال على رضي الله عنه لا تسمن عثمن فلاحون عليه فاعلم
 ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شريكك في بيعتك فأتى عثمان قال فقال أجبر على هذا فقال الزبير أنا
 شريكك فقال عثمان أجبر على رجل شريك الزبير ففني هذه القصة ولعل على أن الحجر كان عندهم أمرا معروفا
 ثابته في الشريعة وله لذلك لا نكره بعض من أطلع على هذه القصة وكان أجواب من عثمان على ما
 هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهما عن تلك الشريعة
 مندوحة وقد ذهب إلى جواز الحجر على السفيرة الجمهور وعليه العلم في الوقاية الحجر منع نفاذ تصرف قولي
 وسبيل الصغر والجنون والرق فهذه الأمور أشيا أضمنوا في النهج ولا يصح من الحجر عليه بسفيرة
 ولا شراء ولا عتاق وحبته وكالح بغير إذن وليه باذن الولي كاحد لا التصرف المالي في الأصح
 لا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يوفى منه الرشد لقوله تعالى فان استقسم
 رشا في النهج حجر الصبي يرتفع ببلوغه رشدا فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد
 لم يستلم اليه ماله حتى يبلغ خمس أو عشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده لیسلم اليه ولو بالرشد ويجوز
 أن يأكل من ماله بالعرفان لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل
 بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت تزلت هذه الآية في ولي اليتيم إذا كان فقيرا
 يأكل منه بالمعروف وأخرج أحمد والبوداودي والنسائي وابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب عن أبيه
 أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ولي يتيم فقال كل
 من مال يتيم غير مسرف ولا مبادر ولا متاثر والمراد بقوله ولا مبادر ما في قوله تعالى ولا تأكلوا
 أموالكم وابدانكم بغير حق وسرفين ومبادرين كبر الايتام فهذه الآية والى حيث مخصصان بقوله تعالى
 ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا في شرح
 اغفلوا في ذلك فذهب قوم الى انه يأكل لا يقضي وعليه أحمد وأخرون الى انه يأكل ويرد مثله اذا
 أقول اختاره محمد بن الحسن والولي يتجر في أموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك
 قال عمر بن الخطاب تجر في أموال اليتامى لا تأكلها الزكوة وكانت عائشة تعطي أموال اليتامى من تجر
 لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لهم اذا كان الولي مأمونا فلا ارى عليه ضمانا
 وعليه الشافعي في النهج ولا بأس للولي بيع ماله بقرض رتبة المصلحة ويزكي ماله ويغني عليه بالمعروف
كتاب اللقطة من وجد لقطة فليعرف عفاصها وهو الوعاء الذي تملأ
 فيه من جلد أو خرق أو غيره ذلك من العفص وهو الثني والعطف ويسمى وهو الجلد الذي يكون على
 رأس الخاروة ووكائها وهو الخيط الذي يشد بالوعاء قبل فائدة المعروفة انه لو ادعى احد ووصفها

وفها اليه قيل ان لا يخلط بالاختلاط لا يمكن معه التميز اذا جازاها في شريح السنة قال الشافعي اذا
عرف الرجل الخاص والوكار والعدد والوزن ووقع في نفسه انه صادق فله ان يعطيه ولا يخبر عليه
الابنية لانه قد يصيب الصفة بان يسمع المتنقط يصحها وفي الحديث فان اعطى علامتها طل للمتنقط
ان يدفعها اليه ولا يجير على ذلك في القضاء انتهى فان جاء صاحبها دفعها اليه لحديث عثمان
بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطه فليشدها وسمى عدل او يحفظ
عفاها ووكاها فان جاء صاحبها فلا يكره فلو حق بها وان لم يسمي صاحبها فهو مال الله يوتيها من يشاء
اخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وابن النجاشي وابن الجوزي في الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطه الذهب والورق فقال اعرف ووكاها عفاها
ثم عرف بها سنة فان لم تعرف فاستغفها وتكلم وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر
فاذها اليه وسأله عن ضالته الا بل فقال مالك ولما دعما فان معها خذاه لم يستقر به ترو الماء وتاكل الشجر
حتى يجدها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لانك او للذئب وفي لفظ لمسلم فان
جاء صاحبها وعرف عفاها وعددها ووكاها فاعطها اياه والافني لك وفي مسلم وغيره من حديث
ابن شبيب عن كعب بن العدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عفاها فان جاء احد يخبرك بعثها ووعاها
ووكاها فاعطها اياه والا فاستمتع بها فدل ما ذكرنا على انه اذا جاء صاحبها دفعها اليه وفي اعلام المميز
قال يارسول الله قال للقطه يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولا فان وجدت باعنها فاذا اليه الا
فهي لك قال ما وجدني الخراب قال فيه وفي الركاز الخمس فكره احمد وابن السنن قال ابن القيم
والافتاء باقية متعين وان خالفه من خالفه فانه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى والاعرف بها
حولا وبعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع محي صاحبها يعني ان جاء
صاحبها بعد ذلك عرفها ان كان قد اتلفها وارجعها بعينها ان كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله
عليه وآله وسلم فان جاء طالبها يوما من الدهر فاذا اليه وقد ذهب الجمهو الى انه لا يجب التعريف
بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث ابني مائل على ان التعريف يجب بعد الحول وللفظه
قال جرت صرة فيها مائة دينار فاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا ففرقتها
فلما جديس يعرفها ثم اتيه ثانيا فقال عرفها حولا فلم يجد ثم اتيه ثالثا فقال احفظ وعاد لم وعددها
ووكاها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتع بها فلقية بعد سبعة وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ
في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذ
يظهر لي ان سلمة اخطأ فيها ثم ثبت كونه على عام واحد وجميع بعضهم بان الزيادة على العام محمولة
منه بالورع والكلام في ذلك يطول للمزيد بقوله في الحديث وتكمن دليعة عندك انه يجب ان لا يتجاوز

القطعة

بذكر الودعة عن وجوب الرد لغيرها بعد الاستنفاق بها في المسوى قوله عرف منته عليه الشافعي ^{في الحديث}
 ونخص منه الحقير لحديث علي أنه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يعرفه وفي النهج
 والاصح ان الحقير لا يعرف منته بل زمنا يظن ان صاحبه يعرض منه غالباً وفي الوقاية عرفت مدة الطلب
 بعد ذلك ولقطة مسكة المكسرة زادها الله شرفاً أشد تعريفاً من غيرها لما ثبت في الصحيح انها محل
 لقطة بكة لا تعرف مع ان التعريف لا بد منه في لقطة بكة وغيره فخلص ذلك على البالغة في التعريف لان
 الحاج قد يرجع الى لبدته ولا يعود فاحتاج المنقط لهما الى البالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك ولا بأس
 بان ينفع المنقط بالشئ الحقير كالعصا والسوط ونحوها بعد التعريف به ثلاثاً لما أخرجه
 أحمد وأبو داود ومن حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط
 والجبل اشياء يلقطها الرجل ينتفع به وفي اسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكيع وابن معين
 وابن عدي وفي الصحيحين من حديث الشنن ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تمر بمجرة في الطريق فقال
 لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لاكلتها وقد اخرج أحمد والطبراني والبيهقي من حديث علي بن
 مرة مرفوعاً من التقط لقطة بسيرة جبل او درهما او ما يشبه ذلك فليعرفها ثلثة ايام فان كان فوق ذلك
 فليعرفه ستة ايام وهذا البطاني فان جازعاً بينهما وانما يصدق بها وفي اسناده عمر بن عبد الله بن علي
 وهو ضعيف واخرج عبد الرزاق من حديث ابني سعيد ان علياً جاب الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بدنيار وجده في السوق فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلثاً ففعل فلم يجده فاعرفه فقال كله
 واما اذا كان الشئ مأكولاً فلا يحجب التعريف به بل يجوز اكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وآله وسلم في التمرة وتلقط ضلالة الدواب الا ابل للحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق سائر
 الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك اولاً فليكن اول الذئب
 ولا يخرج من ذلك الا ابل كما سترج به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث
 زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يؤمى الضالة الا ضالاً بالمرء فيها فان الضالة
 تصدق على الشاة وغيره وقد قيد ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط وخرجت الابل بالحديث لا يخرج
 في النهج والحيوان المنتفع من صفار السباع لقوة اوجده واطيران ان وجد بغازه فللقاضى التقاطه
 ويحرم التقاطه للملك وان وجد بقرته فالاصح جواز التقاطه للملك وما لا يتبع منها شاة يجوز التقاطه
 في القرية والفاخرة ولا فرق عند ابني حنيفة بين ان يكون بية او غير كتاب **كتاب القضاء**
 يصح قضاء من كان مجتهد الماني الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وبما اراده
 ولا يعرف العدل الا من كان عارفاً بما في الكتاب السنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان العقل
 انما يعرف قول الله دون حجة وبهذا لا يحكم بما اراده الله من كان مجتهداً الا من كان مقلداً لما اراده الله شيئاً

بل اراه امامه ما يختاره لنفسه فيما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال القضاة ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فممن عرف الحق وقضى به وجعل الحق وجار في الحكم فهو في النار اخرجه ابن ماجه وابوداود والنسائي والترمذي والمالك وصححه وقد جمع ابن حجر طرقه في جزء مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مهتدا واما القلده فهو يحكم بما قال امامه ولا يدرى الحق هو ام باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو احد قاضين لنا ومن الاولون على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون النظامون والفاستقون ولا يحكم بما انزل الله من لا يعرف التنزيل والتاويل وما يدل على ذلك حديث معاذا البعثة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له يا قاضي قال كتاب الله قال فان لم تجد قال فبينة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرائي قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقه ومن خرج في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا راى له بل لا يدرى بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقضي او يوجب فيجتهد براهي فاذا ادعى المقلد انه حكم براهي فهو يعلم انه يكذب على نفسه لا اعترافه بانه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا علم انه حكم براهي فقد اقر على نفسه انه حكم بالظنوت فكيف العلامة محمد بن اسمعيل الامير سألته مستقلة في مسير الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فليخرج اليتودعا عن اموال الناس عاخلا في الغنمية حاكما بالسوية تكون من لم يتورع عن اموال الناس لا يتورع عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما سياتي وهكذا من لم يكن عادلا لجزوة فيه او مداهنة او محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو احد قضاة النار لانه عرف الحق جاز في الحكم في الحجج اقوال البتة وجب القضاة الا من كان عدلا بريئا من الجور والميل وقد عرف منه ذلك عالما يعرف الحق لا سيما في سائل القضاة والستر في ذلك اوضح فانه لا يتصور وجود المصلحة المقصودة الابهام ومجرم عليه الكرم على القضاة وطلبه الحديث عبد الرحمن بن سمرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل المارة فانك ان اعطيتها من غير مسألة ان اعطيتها عن مسألة وكلت اليها واخرج احمد وابوداود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سأل القضاة كل الى نفسه ومن جبه عليه نيل عليه ملك يستدوه واخرج البخاري وغيره من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انتم خير مني على الامارة وستكون ثلاثة يوم القيمة فمنهم المرفوعة وبسبب الغاطية ولا ياتي في هذه الاعاديث باخره ابو داود باسناد لا يطلعن فيه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى ينال ثم غلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار لان اثم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الثالث على الجور قال الماتن في نيل الاصول وقد كفر المتابع من الجور في هذا المنصب الشريف واشترده بالاموال من هو اجل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار والجميعات

كتاب

قامت ومثل ذلك في الحرم الشريفين من جهة الترك فان الله وانا اذ لم نجعل للاصنام تولية
من كان كذلك امي حريصا على القضاء وطالبا للمديث ابني موسى في اصحابه قال دخلت على النبي
تعالى عليه السلام انا ورجلان ممن بني عمي فقال احدهما يا رسول الله قدنا على بعض ما وراك الله عز وجل
وقال الآخر مثل ذلك فقال انا والله لا نقول هذا العمل احدا يسأله او احدا يحرس عليه والشر فيه ان الله
لا يخلو غابلا من دعيته نفسانية من مال وجاه او التمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه
خلوص النيّة الذي هو سبب نزول البركات ومن كان متاهلا للقضاء فهو على خطر عظيم في
ابني بهيمة عند احمد والي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي والداقطني حرمه الترمذي وصححه ابن
وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد فسخ سكين
في الحجة هذا بيان ان القضاء لغيره ان الاقدام عليه فتنه للهلك الا ان يشاء الله انتهي واخرج احمد
وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حكم حكم بين الناس
الاحبس يوم القيمة وما كان آخذ بقضاة في لقيت به على فنهتم ثم يرفع راسه الى الله عز وجل فان الله
القاه في موسى بن جعفر خريفا وفي اسناد عثمان بن محمد الاخشبي فيه قال واخرج ابن ماجه
والترمذي حرمه والحاكم في التذرك وابن حبان من حديث عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اني ادمع القاضي بالمسح فاذا جاز وكلف الى نفسه وفي اللفظ الترمذي فاذا جاز
تفلي منه ولزيت شيطان وفي الباب احاديث مشتبهة على الترهيب واحاديث مشتبهة على الترغيب
وقد استوفينا ما تاتى في شرح المفتي وله مع الاصابة اجران ومع الخطاء اجران لحوال جهل
في البحث يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان
ان يجتهد وليس في وسع ان يصيب الحق التبتة وكيفية حديث عمرو بن العاص لثابت في الصحيحين وغيرهما
عنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اجتهد فاطا فله اجر وقد ورد
في روايات انه اذا اصاب فله عشرة اجور ويحرم عليه الرشوة في الانوار في تفسير الرشوة وجها الاول
ان الرشوة هي التي يشترط على قاضيها الحكم بغير الحق او الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لا بغيره
بجاهه الى غرضه اذا كان جاهدا بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة
للمحكم ليتوسلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحاكم اخذها قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولولا
بها الى الحكم لتاكلوا فريقتا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون كذا في المستوي وروى مالك بن اسناده
ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خيبر فاما ما غنمتم من الرشوة فاما هي سمحت وانا لاناكلها والهدية
التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا الحديث ابيه برة عند احمد والترمذي حرمه وابن حبان
وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراعي الذي لا يمشي في الحكم واخرج احمد والداود

وابن ماجه والترمذي وصححه وابن جبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمر وكحديث ابنه
واخرج احمد والحاكم من حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشي
والمرتشى يعني الذي يمشي منبها وفي اسناده ليث بن ابي سليم قال الثبراني انه تفرد به وفي اسناده ايضا
ابو الخطاب قيل هو مجهول وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عايشة وام سلمة
اشارة اليهما الترمذي وقد اجمع اهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى لا تأكلوا
الرشوة كما روى عن الحسن وسعيد بن جبيرة انهما فسرا الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود
انه لما سئل عن السجدة اموال الرشوة فقال لا ومن لم يحكم ما انزل الله فاولئك هم الكافرون والظالمون
والفاسقون ولكن السجدة ان يتعينك لرجل على مظلمة يهدي لك فان اهدى لك فلا تقبل
وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التي اهديت للقاضي لاجل كونه
قاضيا حديث ابي امامة غلغل اخرج البيهقي وابن عدي من حديث ابن حميد قال ابن حجر واسناده
ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عباس عن اهل الحجاز واخرجه الطبراني في الاوسط
عن حديث ابنه ابي حنيفة قال ابن حجر واسناده اشد ضعفا واخرجه سفيان بن داود في تفسيره من حديث
جابر وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف واخرجه الخطيب في تخفيض المشابهة من حديث انس بن مالك
هدايا العمال سجدت اخرج ابو داود من حديث بريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ من
استمناه على عمل فزقناه رزقا فما اخذه بعد ذلك فهو غلول وقد يوجب التجارى في ابواب القضا باب
هدايا العمال وذكر فيه حديث ابن اللثية المشهور وما يؤيد ذلك ان الهدية للقاضي لاجل كونه قاضيا
من الرشوة عاجلا او آجلا قال ابن القيم اما الهدية فيها تفصيل فان كانت بغیر سبب الفتوى كمن عادة
يهاديه اؤسن لا يعرف انه مفت فلما باس لقبولها والاولى ان يكافى عليها وان كانت بسبب الفتوى
فان كانت سببا الى ان يفتيه بما لا يفتي به غيره ممن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لانه لا يشبه العاجزة
على الانشاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه
ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكوة وعامل التيمم فمن الحق بعامل الزكوة قال النفع فيه عام
فلذا لاخذ ومن الحق بعامل التيمم منه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي اولى بالمنع
واما اخذ الاجرة فلا يجوز لان الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز العاوضة عليه كما لو قال
لا اعلمك الاسلام والوضوء والصلاة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل لا اجيبك عنه
الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه والعوض ولا يملكه انتهى ولا يجوز له الحكم حال الغضب لحديث
ابن بكير في الصحيحين ونحوه ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقضين ما كنتم من
اشنين وهو غضبان ولا تجارضن ما كنتم من الرزير عن بيده في الصحيحين وغيرهما انه اختصم هو

والفصاحي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم ارسل لما اراد ان يجلس فجلس فقال يا
رسول الله كان ابن عمر في قتلون وجبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال النبي يا زبير ثم جلس حتى
يرجع الى الجداران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مصوم في غضبه رضاه بجلال خيمه وكان الغضب يحول بينه وبين
الحق وظالم النبي التبريم وقد ذهب اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حكم الغضب ان افق الحق قال ابن القيم ليس في الفتوى في حال
غضبه يداو جوع مفطر او يترك قتل او فوف مزج او لعاس خالرا يشغل قلبه تعالى عليه وآله وسلم في هذه الاشياء بل
جس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عن حال عبادة الكمال بنيت وتبينة امسك عن الفتوى فان فتى في هذه الحال ان الصواب
صحت فتياه ولو علم في هذه الحال نزل فيفد حكمه ولا ينفذ فيه لانه لا ينفذ في الفتوى وهو من الفرق بين ان يمرض الغضب
نعم الحكم في غيبته وبين ان يكون ابتداء على فم حكمه فلا ينفذ في نهيب الامام محمد وعليه التسوية بين الخصمين
الا اذا كان احدهما كافرا الحديث اعلى عند ابى احمد الحاكم في الكافي انه جلس من محبته شريح في خصوصته مع يهود
فقال لو كان خصمي مسلما جلست معه من يدك ولتني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تسام
في الجالس قد قال ابو احمد الحاكم بعد اخراجه انه سكر داور وادب الجوزي في العطل من هذا الوجه وقال لا يبيع و
رواه البيهقي من وجه آخر من طريق جعفر الجعفي عن الشعبي قال خرج على السوق فاذا هو بنصراني يبيع وراعه
على الدرع وذكر الحديث في اسناد عمر بن عمر بن عمر بن جابر الجعفي وهما ضعيفان واخرج احمد وابو داود والبيهقي
والحاكم صحيح من حديث عبد الله بن زبير قال فتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الخصمين ليقعدان
بين يدي الحاكم في اسناد وضعيب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف والسماع منهما قبل
القضا الحديث اعلى عند احمد وابى داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس اليك الخصمان فلا تقصص بينهما حتى تسع من الاخر كما سمعت من الادل فانك
اذا فعلت ذلك تبين لك القضا والحديث طرق ويحب عليه لتسهيل الحجاب الحديث عمرو بن مرقه عند
احمد والترمذي والحاكم والبيهقي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا من امامك وال
ليعلق يابدون في الجاهل الخلة والمسكة الا تعلق الدباب التماردون خلته وحاجته مسكته واخرج ابو داود
والترمذي من حديث ابى مرجم الزدري مرفوعا بلفظ من تولى شيئا من المسلمين فاجتنب عن حاجته ونفقه
اجتنب له عنه وروى حاجته قال ابن حجر في الفتح ان سنده جيد واخرج الطبراني من حديث ابن عباس
بلفظ اما ليحجب عن الناس فاجتنب الدعوى لم يقبته قال ابن ابي حاتم هو حديث منكر حجاب المكان
لان نفسه عليه حقا ولا عليه حقا فلا يلزمه استيعاب كل اوقاته فان ذلك يكدر ذهنه ويشوش نفسه ولا يجتنب
كل اوقاته فان ذلك ظلم لاهل الخصوصية وقد ثبت في الصحيح من حديث ابى موسى انه كان بوابا للنبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لما جلس على قف البر وثبت في الصحيح ايضا في قصة خلفه ان لا يدخل على نساء نهران
عمرستان له الاسود لما قال له ابراهيم استاذن لي قد ثبت في الصحيح ايضا انه كان العزم واجب ليقال لينا

ويجوز له اتخاذ الاعوان مع الحاجة لما ثبت في البخاري من حديث الشرح ان قيس بن سعد كان يكون بين
 يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الامير وقد يجب عليه ذلك اذا كان
 لا يمكنه انفاذ الحق ودفع الباطل الا بهم ويجوز للحاكم الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح
 لحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما انه تقاضى ابن ابي حذرو دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت
 اصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف وجهه فحجرت فنادوا
 يا كعب فقال لبنيك يا رسول الله قال نعم من ينك نداء وامي اليه ابي الشطر قال قد فعلت يا رسول الله
 قال ثم فاقضه وهذا الحديث فويل على اذكرنا من الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح لانه شفا
 لمن عليه الدين يستيضع من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح ايضا وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على
 مشروعيته من الكتاب السنة والقاضي اخل في عموم الدالة وحكمه ينفذ ظاهرا فقط لحديث ام سلمة
 في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما انا بشر وانكم خصمون اى يعمل بعضكم لبعض
 بحجة من بعض فاقضى بنحو ما سمع فمن قضيت له من اخيه شيئا فلا ياخذ به فانما اقطع له قطعة من النار وقد حكى
 الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحل الحرام قال النووي والقول بان حكم الحاكم يحل ظاهرا وباطنا في الحلال
 لهذا الحديث الصحيح وللجامع المذكور وبالجملة فلا وجه لما ذهب اليه الحنفية من ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا
 وحل الحرام وقد جاء في هذا المقام بما لا يتفق على من له في العلم قدم تفصيل في ذلك في نيل الاوطار ومسك الختام
 والحنابلة مفتوحة الجاه الغلطه يقال لم يثبت لاشئ بكسر الحاء والحن لانه اى فطنت واما الحنابلة فيكون الجاه فهو الخطأ
 في المسوى الفقه اهل العلم على ان القضاء في الدماء والاملاك المطلقة لا ينفذ الا ظاهرا او يتسلطوا في العقود ويفسوخ
 فذهب ابو حنيفة الى انه ينفذ القضاء فيها ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلانا طلق امرأته فنقض
 به القاضي وقعت الفرقة بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين ان ينكحها وقال الشافعي لا ينفذ باطنا واما اهل
 الاختلاف فيها مثل ان يقضى خفي بشفعة الجار لرجل لا يقبض ثبوته او مات رجل عن جده فاقض القاضي القاضى للميراث
 للجد على مذنب الصدوق رضي الله تعالى عنه والحكم لم يرى راي زيد او مات رجل عن جده فاقض القاضي القاضى للميراث
 فنقض له للقاضي المال فاكثر صحاب الشافعي على انه ينفذ ظاهرا وباطنا لانه امر متبدي فيه لا يتصور بطول الخطأ فيبقينا
 في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل مبتدع ليس بمصيب انما الاصابة لواحد واثم الخطأ موضوع عن الآخر لكونه مفذوا
 فيه وعليه اكثر اهل العلم وفي الحديث دليل على ان بنية المدعى سموعة بعد يمين المدعى عليه وعليه الشافعي انتهى
كتاب الخصومة على المدعى البينة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك ايمينة كما
 في الصحيحين من حديث الاشعث بن قيس اخرج مسلم من حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قال للمكدي الك بنية قال لا قال فلك بينة وعلى المنكر اليمين لحديث ابن عباس في الصحيحين ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه اخرجه البيهقي باسناد صحيح بلفظ البينة على المدعى

باب
 الخصومة

واليمين على من انكره واخرج ابن جبان من حديث ابن عمر نحوه واخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده نحوه وقد ذهب الى ذلك الجمهور وروى عن مالك انها لا تنوجه اليمين الاعلى من بينه وبين الله
اختلاف ولا يتبدل اهل السنة اهل الفضل وهو ذلك رواه بعض الرأى ويحكم الحاكم بالاقراء وليس في ذلك
خلاف وهو اقوى مستندات الحكم اذ لم يكن معلوم البطلان ولزوم المقر لما اقتربه وجواز الحكم للحاكم باقراره لا يحتاج
الى ايراد الاذلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سيفك بالدار وليمحمد ويطلع الاسواق على كشف
به في اعظم الامور وهو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث واغفر ما مضى
الى امرؤة هذا فان اعترفت فارجمها وهو في الصحيح كما سبق فيكف بالاقراء فيما هو اخف من الرجم والحكم باليمين
مجلسين او رجل وامرأتين انص القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف اذ كان الشاهد وضمين كما قال تعالى
ومن ترضون من الشهداء او رجل ويمن المدعى لحديث ابن عباس عن مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قضى بينين وشاهد واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر بن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن ابي بن جابر وقد روى من حديث
جعفر بن محمد عن ابي بن عبيد الله ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بشهادة شاهد واحد وبين صاحب الحق
اخرجه احمد والدارقطني وقد صحح حديث جابر ابو عوانة وابن خزيمة واخرج ابو داود وابن ماجه والترمذي من حديث
ابن جبر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ورجال اسناده ثقات وصحة
ابو حاتم والبرزعة واخرجه ابن ماجه واحمد من حديث مشترك ورجال الصحيح الا الراوي له عن سرق فانه
مجهول وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى هذا الحديث يعني حكمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد
واليمين من الصحابة فزار على عشرين صحابيا وآلية هب باليهود من الصحابة فمن بعدهم وروى عن زيد بن علي والزهر
والنخعي وابن شبرمة والحنفية انه لا يجوز الحكم بشاهد يمين واحد في الباب تروا عليهم قلت قال مالك في المطا
مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده وليتحقق حق فان نكل الى
ان يحلف الحلف المطلوب فان سلف سقط عنه ذلك الحق وان الى ان يحلف ثبت عليه الحق لصاحب قال
مالك وانما يكون ذلك في الاموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتق
ولا في سرقة ولا في فدية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقول الله تبارك
وتعالى فان لم يكونا عليين فجل من اسرأتان ممن ترضون من الشهداء يقول فان لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء
له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن المجته على من قال ذلك القول ان يقال لا اريت لو ان رجلا ادعى على رجل
مالا ليس يحلف المطلوب باذ لك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه
الحق وثبت حقه على صاحبه فما لا اختلاف فيه عند اصحاب الناس لا يلبس من البلدان فباتي شيء اخذوا في
كتاب الله وجهه فاذا اقر هذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وانه ليكن في ذلك ماضي

كتاب الخصومة

من سنة ولكن لم يرد يجب ان يعرف وجب لصواب موقع الوجه ففي هذا يحكى بيان ان شاء الله تعالى قال في المسو
وعلى هذا اكل العلم الاسئلة القضاء بالشاهد الواحد مع عدم المدعى في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال
ابو حنيفة لا يجوز وقد قال تعالى في صد القذف فان لم ياتوا باربعة شهداء فاولئك هم الكاذبون وقال في
الطلاق وتتشبهوا شهودين من جاكهم فان لم يكونا طليين فجل امران من مرتين من الشهود ان فصل
احدا ما فتدكر ان بها الاخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن من زيد بن الخطاب يقول
على الكافور ان اقتص باليمين مع الشاهد وان ابانك من عبد الرحمن بن سليمان بن سيار من ملاحق قضى باليمين
مع الشاهد فقال لا نعم والحق ان شهود الزنا اربعة وشهود سائر الحقوق اثنتان وشهود الاموال اربعة او رجل امران
فان لم يثبت يمين المدعى مع الشاهد الواحد يجوز الحكم بيمين المنكر لما قد مر من ان اليمين على المنكر وثبتت
في حديث مسلم من حديث والكل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للكندي الكذب بينة قال لا
فكذب يمينه فقال لا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه يس يتورع من شئ فقال ليس لك منه الا ذلك
وجوز ان يمين المدعى ان من عليه الحق قد رضى بها سواء قلنا انها تجب على المدعى عند رد ما من المنكر امر لا
استدل من لم يجعلها مستند المفهوم الحضرة في قوله اننى الله تعالى عليه فاكه سلم ولكن اليمين على المدعى عليه كما في بعض
الفاظ حديث ابن عباس عذبه سلم وغيره وقوله في حديث والكل ليس لك منه الا ذلك ولكن هذا انما يفيد
انها لا تجب على المدعى اذ ارد بها المنكر وانما انه يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد اذا اطلبها المنكر ورضى بها وقل في ذلك
المدعى فحلف فلما واما ما رواه الدارقطني والكل في الحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
روى اليمين على طالب الحق ببلوغه كان صالحا لتخصيص ما تقدم ولكن في سنده محمد بن مسروق وهو غير معروف في
اسناده ايضا اتفق بن الفرات رفيه قال وقد اشار القرآن الكريم الى روى اليمين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم
في احتمال ويمكن ان يكون الرد برضى اليمين عدم قبولها واما التناول فلا يجوز الحكم به لان غاية ما في ان من عليه
بحكم الشرع لم يقبلها ولا فعلها وعدم فعلها ليس باقرار بالحق بل ترك لما حمله الشارع عليه لقوله ولكن اليمين على المدعى
عائنه في القاضى ان يدينه بالتناول عن اليمين باجماع الامرين اما اليمين التي تكل عنها والادوار كما رعاها المدعى كما
من ان صالحا للحكم به كما هو يجوز الحكم بعكسه لان ذلك من العدل الحق الذين امر الله بالحكم بها وليس الله
ما يدل على النع من ذلك وحديث شاهدك او يمينه لا حصرية وما يؤيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم للمدعى الكذب بيمينه فان اليمين ما يتعين بالامور ليس بعد العلم بل هو على انواع البيان فانه
لا يحصل من سائر المستندات للحكم الا مجرد الظن بان المرفوع في اقراره والخالف باثر في يمينه والشاهد صادق
في شهادته واذا جاز الحكم بمسند لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بعلم باليمين وفي هذه المسئلة ذاهب مختلفة
وقد اجمع اهل كل مذهب صحيح لا تفصل ولا تخلف على محل التراجع واقر بما اخرجنا محمد والشافعي والكل من حديث ابي
قال جابر بن طعان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال للمدعى اني بينة فلتعيرها فقال لا تخلف

بشهادة

مختلف بأحد الذي لا آله الا هو ما عندته شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعلت ولكن غفرت
 باخلاص للآله الا الله وفي رواية اخرى كل من يهتك ذكرا فرفع اليه حقه والاقوال الصحيحة فلا تقوم به الحجة الا اذا اجمعوا
 على ذلك عند من يقول بحجية الاجماع ولا تقبل شهادة من ليس بعدل لقوله تعالى واشهدوا زعمي على
 منكم وقوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله تعالى ان جارك فاسق مبين والآية وقد حكى في البحر الاجماع على انها
 لا تصح شهادة فاسق قلت شرط الشاهد بكونه مسلما حرا مكلفا اعلم قلنا بالخاصة بطاوعا لا مكره لا ضرورة ليست
 تنهيه وعليه اكثر اهل العلم في الجملة غير انهم اختلفوا في بعض التفاصيل في شهادة الذي لا تقبل عند الشافعي على الاطلاق
 وقال ابو حنيفة شهادة اهل الذمة لبعضهم على بعض جائزة وان اختلفت ملهم وشهادة الصبيان لا تقبل عند الكوفي
 الا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا الى بلن مقيم واشترط عبد الله بن الزبير ان كان يقضي بشهادة الصبيان
 فيما بينهم من الجراح معارض لقبول ابن عباس انما لا تجوز لان الله تعالى يقول من ترضون من الشهداء ووجه
 ان يكون مختصا على الكبار غير مصر على الصغار والمروءة هي ما اتصل بالذات النفس مما يعلم ان تاركه قليل المحاربي
 حسن البينة والسيرة والعشرة والصناعة فاذا كان الرجل يفتقر من نفسه شيئا مما يحتاج الى مثاله من الظاهر في غالب
 يعلم بقلته مروءة وتروءة وشهادة وان كان ذلك مباحا ولا تقبل شهادة الخائن وذو العداوة وان كان مقبول
 الشهادة على غيره لانه متمم في حق عدوه ولا يوسن ان تحمله عداوته على الحاق ضرر به فان شهد عدوه لا تقبل اذ لم
 يفتقر في عداوته فسق والمتمم ان يثبت عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عند احمد والي داود والبيهقي قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غم على اخيه ولا يجوز شهادة القانع
 الا اهل البيت والقانع الذي يفتقر عليه اهل البيت والي داود وفي رواية ولا زان ولا زانية قال ابن حجر في التلخيص
 ورواه قوي والغريب في الترجمة وسكون السهم بعد ابراماته المقدامي لا تقبل شهادة العدو على العدو واخرج الترمذي
 والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعا بلفظ لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غم لاختلافه
 ولا قرابة وفي اسناده يزيد بن زباد والشافعي وهو ضعيف وقد اخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه
 وفي اسناده عبد الله بن ابي شيبة يحيى بن سعيد الفارسي ومهاضيدان واخرج ابو داود في المراسيل من حديث طلحة
 بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا انما لا يجوز شهادة خصم ولا من
 ورواه البيهقي من طريق الاصح مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز شهادة ذي لظنة
 والظنة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 وفي اسناده نظير المراد بالمتهم هو من يظن به انه يشهد زورا ومن يجابه كالقانع والعدو لسيدته وقد حكى في البحر
 الاجماع على عدم قبول شهادة ابي سعيد وفي المسوي لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ويجوز
 عليهما وكذا لا تقبل شهادة من خرج الى نفسه لفا كمن شهد رجل بشرا دار وهو شفيقها لا تشهد لنفسه ولا غيره
 بين على رجل او شهد على رجل انه قتل مورثه فمذهبا كل ما موضح التهمة والتفقوا على قبول شهادة الاخ للاخ

ع
٦

وسائر الأقارب اختلغوا في شهادة أحد الزعميين لصاحبه فلم يحجزوا بوصيفة وأجازها الشافعي والقاذف لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بعد قوله والذين يرمون المحصنات وقد وقع الخلاف في كتب التفسير والاصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية قال مالك للام الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يحلله الجلد ثم تاب اصلح تجوز شهادته وهو احب ما سمعت الى ان في ذلك قلت وعليه الشافعي وهو حسب بوصيفة الى ان شهادة القاذف لا تروى بالقذف فاذا حذفت فيه وت شهادته على التابيد وان تاب وصل المسئلة ان استثنى يعود الى الفسق فقط في قول اهل العراق والى المنسحق وعدم قبول الشهادة جميعا في قول اهل الحجاز وقال الشافعي هو قبل ان يحذر شر منه حين يحذر لان الحدود كفارت فكيف تردونا في حسن حاله وتقبلوننا في شر حاله واذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو ليس ذنبا قبل معنى قول ابو حنيفة ان القاذف مالم يحتمل ان يكون صادقا وان يكون موهوما وشهودا لشهادته بالزنا فاذا المات بالشهادة واقتم عليه الى صار مكذبا بحكم الشرع لقوله تعالى واولئك عند الله هم الكاذبون فوجب وت شهادته ثم رد شهادة المحذور في القذف تعبد على عنده لقوله تعالى فلا تقبلوا لهم شهادة ابدا والتابيد هنا في التعليق فلا يجزى فيه القياس قال الواجب اكل انسان مقدار دية فيما متصل بقتله يقال الكافر لا تقبل منه شيء ابدا حناه ما دام كافرا كذلك القاذف لا تقبل شهادته ما دام قاذفا فاذا زال عنه الكفر زال عنه القذف واذا زال عنه الفسق زال عنه لافق بينهما في ذلك ولا تقبل شهادة بدوي على صاحب قرية حديث ابيه مرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجوز شهادة بدوي على صاحب قرية اخراجه ابو داود وابن ماجه والبيهقي قال المنذرى قال اسناده صحيح لمسلم في صحيحه قال في النهاية انما كره شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة بالحكام ولا نعم في الغالب لا يظن بكون الشهادة على وجهها ونحو هذا قال الخطابي وروى نحوه عن احمد بن حنبل وذهب الى ذلك جماعة من اصحاب احمد وبيه قال مالك وابو عبيد وذهب لاكثر الى القبول قال ابن سنان وحملوا هذا الحديث على من لم يعرف عدلته من اهل البدو والغالب انهم لا يعرف عدلته انتهى وبهذا توجيه قوي ومحل سوى وتجاوزتها من شبهة على تقرير قوله او قوله اذا انتفعت التهمة لانه لم يرد ما ينفع من ذلك حتى يخصه من عموم الادلة وايضا حديث قبول الرضعة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد خبره كيف وقيل ورتب على خبر التوجيه وقد تقدم في الرضاع وهي شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى لم يستدل بالنافع الاعلى ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله او فعله لم يخل من تيمنه وقد تقدمنا ذلك باتفاق التهمة وشهادة الزور من اكبر الكبائر لحديث النسي في الصحيحين غير ما قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلبا رسول عن كلبا فقال لا تشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال لا انبئكم باكبر الكبائر قول الزور او قال شهادة الزور وفي الصحيحين ايضا من حديث ابى بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا انبئكم باكبر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال لا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى

قلنا ليتها سكت واذا تعارض البتتان ولو يوجد وجه نزح ففسد المدعى حديث أبي موسى
عند أبي داود والحاكم والبيهقي ان جليلين ادعىا بعير على عمده رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث
كل واحد منهما بشاهدين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما للصفين وقد اخرج نحوه ابن حبان من حديث البيهقي
وصححه واخرجه ابن أبي شيبة من حديث تميم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمة المدعى اذا لم يكن للصفين بنيتة فخرج احمد وابوداود وابن ماجه
والنسائي من حديث أبي موسى ان جليلين اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دية
ليس لواحد منهما بنيتة فخرجهما بينهما للصفين وثبت ثمة المدعى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث
أبي موسى المذكور ولا بزيادة ذكرها للنسائي فقال ادعىا دابة وجداها عند رجل فاقام كل منهما شاهدين
فلما اقام كل واحد منهما شاهدين نزعت من يد الثالث ودفعت اليهما واذا لم يكن للمدعى بيعة
فليس له الا يمين صاحبه ولو كان فاجرا لم يثبت الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال
كان مني وبين رجل خصومة في بر فاختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك
او يمينه فقلت انه اذن يحلف ولا يباي قال من حلف على يمين يقطع بها مال امرء مسلم فمضى الله عليه
غضبان واخرج مسلم وغيره من حديث ابي بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندي
مالك بنيتة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يباي على ما حلف عليه وليس يتوبع
من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك ولا تقبل البيعة بعد اليمين لما يقيد قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم شاهدك او يمينه فاليمين اذا كان يطلب من المدعى فهي مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند
التي الف لها بعد فعلها لانه لا يحصل لكل واحد منهما الا مجرد طعن لا يفيض الظن بالظن او قد ذهب الى هذا بعض اهل العلم
والخلاف معروف ومن اقر بشيء عاقلا بالغ اغيها ذلك ولا يحال عقلا او علة لزمه طاعة ما كان قد علم
تقييده يكون المقر عاقلا بالغ الا لا يجهلون ولا يصح لهما بكلفين فلا كلام لقررها واما التقييد بكونه غير نازل فلكون اقرارها نكرا
هو الاقرار الذي يجوز اخذه به وهكذا اذا اقر بما يحيل العقل او العادة لان كذبه علوم ولا يجوز الحكم
بالكذب ويكفي مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سيأتي لكون المقر
بشيء على نفسه قد لزمه لقراه واعتبار التكرار في الحدود سيأتي انه لم يثبت عليه ليل يوجب البصيلة
كتاب الحدود باب الزاني والزنا من اكبر الكبائر في جميع الاماكن قال تعالى
ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وعلى هذا اتفق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف
ان كان بغير احوال اجلد مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ولا تأخذكم بهما افاءة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين
وفي قوله لا تأخذكم بهما افاءة في دين الله من تعطيل الحدود وقتل نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجه معتد به

كتاب الحدود باب الزاني

وقوله ليس هذا بما قيل بحسب حضوره إنما هو قول قيل اربعة بعد وشهود الزنا وقال البصينة الامام المشهور
 ثبت الزنا بالشهود وبعد الجلد يغرب عاماً لحديث ابهريرة وزيد بن خالد في الصميم وغيرهما
 ان رجلاً من الاعراب اتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله
 الا قضيت لي بكتاب الله وقال النضر الآخر وهو افقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واين ان يقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته والى أخبر
 ان على ابني الرجم فاقضيت منه ثمان شاة ووليدة فسألت اهل العلم فاجروني ان على ابني جلد مائة وتغريب
 عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا يقض
 بينكما بكتاب الله الوليدة والنعم وعليك على ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا انيس لربل من
 العلم الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال فخذ اعليهما فاعترفت فامر بهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فزجبت قال مالك العفيف الاجير في البخاري وغيره من حديث ابهريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قضى مئتين زني ولم يحسن نفق عام واقامة الحمد عليه واخرج مسلم وغيره من حديث عباد بن الصامت
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذو عني فذو عني فاجل الله بين سبيل الكبر بالكر جلد
 مائة ونفسي سنة والشيب بالشيب جلد مائة والرحم وقد ذهب الى تغريب الزاني الذي لم يحسن الجهر
 حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفق الزاني بالبكر الا من الكافيين وقد حكى ابن النضر
 انه من التغريب الخافق الراشدون ولم ينكره احد فكان اجماعاً ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة
 ولا يات المتكلمون به بعد ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم عدم اختلاف من اثبت التغريب
 بل تغريب المرأة امر لا يقال مالك والاذاعي لا تغريب على المرأة لا ما عورة وظاهر الادلة عدم الفرق
 قللت والتغريب من جملة الايثار الذي امر به القرآن قال فاذا جاهدوا علياً الشافعي وقال البصينة لا يغرب
 وان كان ثيباً جلد كما يجلد البكر بما تقدم من الادلة وبغير ما كونه على الله تعالى عليه وآله وسلم
 لما عورجه على الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ورجب لغامدية والكل في الصحيح ثم يزوج
 حتى يموت والرحم كان متلو انهم نسخت تلاوته وايضا قتلوا له الايثار وعلى هذا اكثر اهل العلم وكلهم في
 ترتيب هذه الدلائل منع حديث عبارة الشيب بالشيب جلد مائة والرحم وجميع على كرم الله وجهه بين الرحم
 والجلد فما لو اجلد منسوخ فمن وجب عليه الرحم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم باعرا او عابرة
 واليهوديين ولم يجلدوا واحدا منهم وقال لا نيش الاسلمي فان اعترفت فارجمها ولم يامر بالجلد وهذا آخر
 الامير لان الباهرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ما سألنا سابق من الحديث بالجلد والرحم ثم
 رجم الشيطان البكر وغيره في خلافتها ولم يجبا بين الرحم والجلد في السوي في حديث عبادة ما يدل على
 انه من اخر احكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظه فذو عني الخ فيه شاة الى قوله تعالى اوبل

لكن سبيلاً فهو متاخر عن هذه الآية وهذه الآية في سورة النعام من آخر ما نزل فلذلك رواية إلى سيرة
 آية على النسخ بل الظاهر عندي أنه يجوز للامام ان يجمع بين الجملد والرجم ويستحب له ان يقتصر على الرجم فصار
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تاتي على النفس فبالرجم
 المطلوب حاصله والجملد زيادة عقوبة خص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي والعلم
 عند الله تعالى وكيفي اقاربه صفا وما ورد من التكرار في وقائع الاعيان فلفق قصدا لا شكاً
 لان اخذ المقر بقراره هو الثابت في الشريعة فمن اوجب تكرار الاقرار في فرد من افراد الشريعة كان الدليل
 عليه لاؤيل منها بين اوجب تبريع الاقرار الاجمرد ما وقع من ما غرس من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امره او امر غيره بان يكرر الاقرار ولا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ان اقرار الزنا لا يصح الا اذا كان اربع مرات وانما لم يعم على ما غر اليه بعد الاقرار الاول لقصد التثبت في
 امره فلما اذا قال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابك جنون ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السوء
 لقوم ما غرس عن عقله وقد اتفق صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فاز بها واثبت عنه صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم انه رجم الغامضة ولم يقر المرأة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره فكما اخرج ابو داود والنسائي
 من حديث خلاد بن ابي الجراح عن ابيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلاً امرأة واحدة ومن ذلك
 حديث الرجل الذي دعيت المرأة انه وقع عليها فامر برجمه ثم قام آخر فاعترف انه القاتل فرجمه وفي رواية انه
 عفا عنه والحد في سنن النسائي والترمذي والنسائي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية فانه لم ينقل انها
 امر الاقرار فاو كان الاقرار اربع مرات شرطاً في حد الزاني لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المخالفه
 في عدة قضائيا فتأمل الاحاديث التي فيها الترخي عن اقامته اليه بعد الاقرار مرة على من كان امره متبساً
 في ثبوت العقل وعدمه لصحة السكر ونحو ذلك واحاديث اقامته اليه بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً
 بصحة العقل ونحوه واما اعتباره كون الشهود اربعة فذلك لمزيد الاحتياط في اليه وكونها تسقطا بشبهة
 والاوجب للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يفي بعده ريبه بخلاف شهادة الشهود عليه
 امر واضح وقد ذهب اليه ما ذكرنا جماعة من اهل العوام الصالحة من بعدهم ومكاه صاحب البحر عن ابي بكر
 والحسن البصري ومالك وحماد وابي ثور والبقلي والشافعي وذهب الجمهور الى التبريع في الاقرار واما
 الشهادة فلا بد من اربعة ولا اعلم في ذلك خلافاً وقد دل عليه الكتاب والسنة في المسوئي
 يثبت الزنا بالاقرار واربعة شهداء قال الله تعالى واللاتي ياتين الفاحش من نسائكم فاشهدوا
 لربنكم فاسكون في البيوت حتى يتوفىهن الموت او يحل الله لدين سبيلاً قلت على هذا اهل العلم ولا بد
 يتضمن الاقرار والشهادة التصريح بايلاج الفرج بالفرج لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

سنة
 ١٠٠٠

شفاعته دون حد وواحد فوضوا لشيء في امره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة الخنزيرة
 التي سرق ما شفع فيها اسماء بن زيد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشفع في حد من حد وواحد
 وفي لفظ لا اراك تشفع في حد من حد وواحد وخرج احمد وابو داود والسنن وصححه الحاكم وابن الجارود ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم قال له لما اراد ان يقطع الذي سرق رواده فشفع فيه لما كان قبل ان ياتي بي بدني البنا
 احاديث ويحضر للمرجوم الى الصلح لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر ان يحفر للغامدية الى صدرها
 وهو في صحيح مسلم وغيره انه حفر لها حفرة ثم امر به فزعم كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصته ما غر وانجزها
 احمد وزاد حفرة فجعل فيها الى صدره واخرج احمد وابو داود والسنن من حديث خالد بن الجراح عن
 انه عثر رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احسنت قال نعم فامر به برجمه فبينما يحفرنا
 لم يمتي اكلنا ورسينا بالحجارة حتى هلك وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي سعيد قال لما امر رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نرجم ما غر بن مالك خرجنا به الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا وثقنا به ولو يد
 نالنا وقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لا ياتي في ثبوت مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد
 تخرج حديث ما غر المتقدم بالفاظ دحل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها انه امر فحفر له حفرة وذكرها مسلم وهي
 غلط من رواية البشير بن المهاجر وان كان مسلم روى له في الصحيح فاشقة قد غلط على ان احمد وابو حاتم قد كلما
 فيه وانما حصل الوهم من الحفرة الغامدية فسرى الى ما غر والله تعالى اعلم ثم روى لا ترجم الجلي حتى ارضع
 وترضع ولدها ان لم يوجد من يرضعه لحديث سليمان بن بريدة عن ابيه عنده مسلم وغيره ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جارت امره من غامد من الازد فقالت طهرني يا رسول الله فقال ويحك اتر
 فاستغفرني الله وتوبى اليه فقالت اراك تريد ان تردني كما رددت ما غر بن مالك قال ما ذاك قالت
 اني جلي من الزنا قال انت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ياني بطنك قال فكلما رجل من الانصاري
 وضعت قال فاتي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لانهما
 وندع ولدا صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال ابي رضاعه يا بني الله قال فزها
 واخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة اتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وهي جلي من الزنا فقالت يا رسول الله اصبت حدا فاقم علي فدا بني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وليها فقال حسن اليها فاذا وضعت فأتني ففعل فامر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشرحت
 عليها ثيابها ثم امر بها فحسبت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث ابيه بريدة وابي سعيد وجابر
 بن عبد الله وجابر بن سمرة وابي هريرة واخرجهم عندهم في اختلاف الروايات ففي بعضها ما تقدم
 في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر جليها الى الفطام فجاوبت بذلك
 فحسبت وقد جمع بينهما مجموعات ويجوز الجدل حال المرض ولو بعثك الى دحوة لحديث ابي امامة

الحديث

بن سهل عن سعيد بن سعد بن عباد قال كان بين ابياتنا ورجل ضعيف فخرج فلم يرجع الى الامام هو على امته
 من ابا انهم يخشون بها فذكر ذلك سعيد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك
 الرجل مسلما فقال اضربوه حدة قالوا يا رسول الله انه اضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال خذوه
 عنكم لاني مائة ثم اخبروه به بضربة واحدة قال ففعلوا رواه احمد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه
 الدارقطني عن فليح عن ابي سالم عن بن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث ابي امامة بن سهل ورواه ابو داود
 من حديث رجل من الانصار واخرجه النسائي من حديث ابي امامة بن سهل بن جنيث عن ابي سعيد
 واسناد الحديث حسن وقد اخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان امير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 زنت فامرني ان اجلدها فانيتها فاذا هي حديثه عمدت فاشيت ان اجلدها ان اقلها فذكرت
 ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال احسنت اتركها حتى تماثل وقد جمع بين هذا الحديث والحديث
 الاول بان المريض اذا كان مرضه مزجا اهل كفا في الحديث الاخر وان كان ما يوسا جلد كفا في الحديث الاول
 وقد حكى في البحر الاجواء على انه يسيل البكر حتى تزدل شدة الحر والبرد والمض المرفوف ان كان ما يوسا فقال
 اصحابنا الشافعي انه يضرب بعنقوله ان احتمله ومن لا طيب ذكر قتل ولو كان بلكا وكذا لا يفعل
 به اذا كان غنما الحديث ابن عباس عن احمد والي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجدته لم يمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول
 به قال ابن حجر رجاله موثقون الا ان فيه اقتلافا واخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث ابيه شيرة ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال اقبلوا الفاعل والمفعول به احصنا ولم يحصنا واسناده ضعيف قال
 ابن الطلاع في احكامه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه رجم في اللواط ولا انه حكم فيه
 وشبهت عنه قال اقبلوا الفاعل والمفعول به واوعنه ابن عباس والبيهقي انتهى واخرجه البيهقي عن علي انه
 رجم لوطيا قال الشافعي وهذا فاخذ بجم اللوطي محصنا كان او غير محصن واخرجه البيهقي ايضا عن ابي بكر
 جمع الناس في حق رجل سب كمانك النساء فسأل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ذلك فكان من شديدهم يؤمنون قولا على بن ابي طالب قال هذا ذنب لم تعص امته من الامر الامانة
 واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى ان نخرقه بالنار فاجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على ان يخرقه بالنار فكتب ابو بكر الى خالد بن الوليد ان يخرقه بالنار واخرج ابو داود عن سعيد بن جبير مجاهد
 عن ابن عباس في البكر يوجب على اللوطية بجم واخرجه البيهقي عن ابن عباس ايضا انه سئل عن حد اللوطي
 فقال ينظر على بناء في القرية فيرى به منكسا ثم يبيع الحجارة وقد اختلف اهل العلم في عقوبة اللواط بعد اتفاقهم
 على تحريمه وانه من الكبائر فذهب من تقدم من الصحابة الى ان حده القتل ولو كان بكرا سوارا كان فاعلا
 او مفعولا به وحكي صاحب شفاء الاقدام اجماع الصحابة على القتل وحكي البيهقي عن الشعبي والزهري مالك

وأحمد وسميحه انه يرمي محصنا كان او غير محصن وروى عن النخعي انه قال لو كان يستقيم ان يرمي الزاني فترتب
لرمي اللوطي وقال المنذري حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلي وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك
وذهب من عدل من تقدم الى ان حد اللوطي حد الزاني وقال الشافعي في الاظهر ان حد الفاعل حد الزنا
ان كان محصنا رجم والا جلد وعقوب وطه المفعول بالجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل
الفاعل والمفعول به قال ابو حنيفة يعزب اللواط ولا يجلد ولا يرمي ويعزب من نكح بهيمة تكون
الحديث المروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وقع على بهيمة فاقبلوه
وقتلوا البهيمة وان اخرجه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فقد روى الترمذي وابو داود
من حديث ابي زرير عن ابن عباس انه قال من اتى بهيمة فلا حد عليه وقال انه اصح من الحديث الاول
قال في العمل على هذا عند اهل العلم وقد روى ابو يعلى الموصلي من حديث اسير شيرة نحو حديث ابن عباس في
القتل ولكن في اسناده عبد الغفار قال ابن عدي انه رجع عنه وذكره عنهم كانوا القنوه وقد وقع الاجماع على ابرام
ايمان البهيمة كما حكى في ذلك صاحب البحر وقد وقع الخلاف بين اهل العلم فقيل يحكم الزاني وقيل لا يرمي فقط او يرمي
بزنا وقيل يقتل وجه ما ذكرنا من التعزير انه فعل محرما مجعلا عليه فالحق العقوبة بالتعزير وهذا اقل ما يفعل ويجوز
المملوك نصف جلد الحمد لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ولا قاتل بالفرق
بين الامة والعبد كما حكى صاحب البحر وقد اخرج عبد الله بن احمد في المسند من حديث علي قال ارسلني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى امه سودار بنت لاجلها بالحد فوجدتها في دماها فاجرت بك
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا قتلت من نفاسها فاجلد بها خمسين وهو في صحيح
مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين اخرج مالك في الموطا عن عبد الله بن عباس التخومي قال امرني عمر
بن الخطاب في فتية من فريش فجلدنا ولا يدين ولا يد المارة خمسين في الزنا وذهب ابن عباس
الى انه لا حد على مملوك حتى تخرج تمسكا بقوله تعالى فاذا حصن الآية وجيب بان المراد بالاحصان هنا
الاسلام قلت الاحصان في كلام العرب المنع والقيع في القرآن والسته على الاسلام والحرية والعفاف والنزوح
لان الاسلام منه عمالا يباح له وكذلك الحرية والعفاف والنزوح وقوله تعالى المحصنات من النساء اراد
الزوجات وقوله تعالى ان نكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم اراد به الحر والحر وقوله تعالى الذين
يرمون المحصنات اراد العفائف وقوله تعالى محصنين غير مسافحين اراد المتزوجين وقوله تعالى فاذا زن
امى تزوجن وعلى هذا اهل العلم وحده سيدة او كما ما لم يعمم الاول في مطلق الى حديث
اسير شيرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا زنت امه اسدكم فتبين زنا فاحملوا
الحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت فليجلد بها الحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت فليجلد بها الحد ولا تشرب عليها ولا يجلد
من شعر وقد ذهب الى ان البهي يجلد مملوكه جماعته من السلف قال الشافعي لا سيما ان امه على مملوكه دون

سما
ع
سما

وقال أبو حنيفة يرفع المولى الى السلطان ولا قيمة بنفسه **باب السرقة** من سرق مكلفا
 مختارا او قد تقدم وجه اشتراط التكليف والاضيق من حرز ابي مال نحرزو استدلى على ذلك الخبر
 ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وقد سأل رجل عن الحرقة التي تؤخذ من مراكبها قال فيها ثمنها مرتين وضرب كمال واما الذي من عظمته
 فنفية القطع والمبلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المحرم قال يا رسول الله فاشتماروا ما اخذ منها في اكلها قال من اخذ
 بعد ذلك لم يضمنه فليس عليه شيء ومن احتمل فعليه ثمن مرتين وضرب كمال ما اخذ من جرارة نفية القطع اذا
 بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المحرم وفي اخره ايضا اكله والنسائي والمالك وصححه الترمذي والحرقة
 التي ترمى عليها حرس وكذا حديث لا قطع في ثمر ولا كثر من احد واهل الكمين والمالك وصححه ابن حبان
 والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب الى اعتبار الحرز الاكثر وذهب جده وسحق والظاهر فيه وطأ
 من اهل الحديث الى عدم اعتباره وامتدوا على عدم الاعتبار وان كان قيامه مقام المنع كيفيه بما
 اخبرنا جده ابو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والمالك وصححه من حديث صفوان
 بن امية قال كنت نائما في المسجد على منبسط في فمقة فاقذفنا السارق فرفعه الى رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فامر بقطعه فقلت يا رسول الله اني نيمتة ثلاثين وربما انا اذهبها قال فلما كان
 قبل ان تاتي في الجرح اخبرك ابو داود والنسائي من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قطع يد سارق سرق ثوبا من صنعة النساء ثلثة دراهم وقد اخرج مسلم معناه وقد رد
 نحو حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وذهب اسناده ابن حجر ويحجب عن
 الاستدلال بهذه الاحاديث على عدم اعتبار الحرز بان المساجد لما دخل عليها ولو كان على صاحبها فكلو
 الحرز اعم مما وقع تبديله في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع جاذد الودعة وسياقي يكون
 ان يكون ذلك خاصا بما ورد فيه فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز في غيره في المسوسم وذهب ابو حنيفة
 الى انه لا قطع في سرقة شيء من المأكلة الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش عملا بعموم حديث رافع وثايله الشافعي
 على معنى اشتراط الحرز وقال نخيل المدينة لاحوالها لاكثر ما فلا تكون محزنة وانما خرج الحديث مخرج العادة
 يوضح ذلك حديث الجرحين وقطع عثمان في اترجة وفي الحجة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا قطع في شرماع ولا في حرب جبل فاذا راه المراح او الجرحين فالقطع فيما بلغ ثمن المحرم اتقول افهم النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز يقال فيه الاتقاط فيجب
 الاحتراز عنه فقلت والحرز ما يعده الناس حرز الشئ ذلك المال فالمستثنى حرز الثمن والاصطبل للذئب
 والمراح للثمن والجرحين للثمن واما اذا كان المال في صحراء او في مسجد فاما حرزه ان يكون له ناطقة
 بسبب جرت العادة من النظر عليه اهل العلم في الجملة سابع دينار فصاعدا الى حيث عاينه في اعيان

ج
 ك

وغيرها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا
وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا
وفي لفظ لا تحموا قطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ
ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للنسائي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع
يد السارق فيما دون ثلثي المحن قيل عايشة ما من المحن قالت راجع دينار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن
عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في محن ثلثة دراهم وقد عرفت ان الثلثة الدراهم
هي صرف ربع دينار كما تقدم في روايته احمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلثة دراهم وذلك ان
الصفحة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما دينار وهو موافق لما في تقدير الدنيا
من الذهب بالف دينار ومن الفضة اثني عشر الف درهم وقد ذهب الى كون نصف القطع ربع دينار او
ثلثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم المحدثون الاربعة وفي السبعة اثنا عشر درهما قد اوضحهما المحدثون
في شرح المنقضي واما ما روي من حديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لعن الله السارق يسرق البضعة فتقطع يده ويسرق الجوز فتقطع يده فقد قال الاشعث كانوا يرون
انه بطن الحديد والجمل كانوا يرون ان منها ما يساوي دراهم كذا في البخاري وغيره وفي نسخة الباقية الى ان
ان هذه التقديرات الثلثة كانت منسوبة على شيء واحد في زمان رسول الله تعالى عليه وآله وسلم ثم كانت اختلفت
بعده ولم يصلح المحن للاعتبار لعدم الضبط فاختلف السلف في المحن فبين الاخيرين فقيل ربع دينار
قيل ثلثة دراهم وقيل بلوغ المال الى التقديرين وهو الاظهر عند من وذاشع النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فراقبين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس من جنس الاختلاف الاسرار في البلد ان اختلف
الاجناس انفاسته فحاشا له بسبب اختلاف البلد ونسباج قوم وما فهم مال غيره عن آخرين فوجب ان يعتبر
التقدير في الثمن قيل لا يعتبر فيها وان الخطب والكان بقيمة عشرة دراهم لا يقطع فيه وفي السورى ذهب
الشافعي الى حديث عايشة ان نصف السورى ربع دينار وذهب الكوفي الى حديث ابن عمر والجواب من
قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الشيء التافه قد عبرت العادة بتقويمه بالدرهم وكانت الثلثة الدراهم
قيمة ما ربع دينار يومئذ ذلك حديث عثمان فان يدل على ان العبرة بالذهب من اجل ذلك وقيمة الدراهم
اليه بعد ما قومت الاثرية بالدرهم وتوضيح ذلك ايضا وقوع اثني عشر الف درهم موضع الف دينار في الله
وقال ابو حنيفة لا تقطع في اقل من عشرة دراهم قطعت كفه اليمنى لقوله تعالى السارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما قلت اتفق اهل العلم على ان السارق اذا سرق اول مرة تقطع يده اليمنى ثم اذا سرق
ثانيا تقطع رجله اليسرى وثلثه اذا سرق ثانيا بعد قطع يده ورجله فذهب اكثرهم الى انه لا تقطع
يده اليسرى ثم اذا سرق ايضا تقطع رجله اليمنى ثم اذا سرق ايضا لعز وجلين وعالية الشافعي وقال ابو حنيفة

بح
١٠

لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولكن يعز وحبس ويكفي الاقرار مرة واحدة لما قدمنا في الباب الاول، وقد قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يد سارق الجبن وسارق ردا وصفوان ولم يقل انه اخره بتكرار الاقرار وانما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق ما اخالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا فهذا هو من باب الاستثبات كما تقدم وقد ذهب الى انه يكفي الاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن ابي ليلى واحمد وأبو حنيفة الى اعتبار المراتين او شهادة عدلين لكون السبقة من درجة تحت ما ورد من ادلة الكتاب السنة في اعتبار الشايد ويندب تلقين المسقط لحديث ابي امية المخزومي عن ابي داود والنسائي باسناد رجاله ثقات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتى بلص اعترف اقرارا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اخالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا وقد روى عن عطاء انه قال كان من مضي يوتي اليم فيقول اسرقت قل لا يسمى ابابكر وعمر اخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة وحجس موضع القطع لكلا يسرى فيهلك فان الحسم سبب عدم السرية لما اخرجه البخاري والحاكم والبيهقي وصحاح ابن القطان من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اخاله سرق فقال السارق بل يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم اتوا به فاقطعوا يديه فاقطع قالوا فقال تبلى الله فقال قد تبعت الى الله قال تاب الله عليك وتعلق اليد في عنق السارق لما اخرجه اهل السنن وحسن الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم امر بها فعلق في عنقه في اسنانه الحاج بن اوطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه قال في الحجة انما فصل هذا التشهير ليعلم الناس انه سارق وفرق بين ما يقطع اليد ظمنا وبين ما يقطع حرا ويسقط بعضا المسروق عليه قبل البلوغ الى السلطان لا بعدة فقد وجب لحديث صفوان المتقدم واخرج النسائي وابوداود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تعافوا الحد وفيما بينكم فما امكنني من حد فقد جب قلتم وعليه العلم بحكم الشفاعة للسارق اذا بلغ امره السلطان ان لا يقطع يده ولا قطع في تصرفه لاكثر ما لم يؤويله البحرين اذا اكل ولم يتخذ خبنة والا كان عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب نكال لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن نعيم التميمي في اول الباب واكثر جوار النخل وطلحها والزراعة الثمرين مرتين تاويب له بالمال ولم يكلف صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال لجمع له بين عقوبة المال والبدن انما يجهل انما انسان في خضنه وقد تقدم به بطا وتفسيره وليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع لحديث جابر عن ابي محمد واهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان

ب
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ك
ح
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على فائن ولا منتسب ولا متمسك قطع وأخرج ابن ماجه
 يستخرج من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه ايضا والطبراني من حديث
 الشرح بنحو قلت وعلى هذا العلم وقد ثبت القطع في جحد العارية لما أخرجه سلم وغيره من حديث
 ما يشته قال كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع
 يدها وأخرج أحمد والنسائي والبوداؤد والبوداؤنة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد
 ذهب إلى قطع جاهد العارية من لم يشترط الحرز وهو من تقدم وفيه الجاهل بالقطع يد جاهد العارية
 قالوا لأن الجاهد للعارية ليس سارق لغة وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويروى أن الجاهل
 أفهم لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا بغير الشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث في طريق عائشة وابن
 عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود
 عند ابن ماجه الحاكم ومحمد بن قيس طيفقة من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رجل سلب جيب ابنه
 سرق حيا فمكن أن تكون هذه الخبرية قد جمعت بين السرقة وجحد العارية **باب حد القذف في المحصنات**
 بالنزاعية قال صلى الله عليه وآله وسلم إن الذين يرمون المحصنات الغافلات لمؤمنات ليعنوا في الدنيا والآخرة واتفق على ذلك
 المسلمون من غير خلاف بالبراءة وجب حد القذف ثمانين جلدة لقوله تعالى الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
 فاجله وهم ثمانين جلدة وقد اجمع أهل العلم على ذلك وتختلفوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الأكثر إلى
 الأول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
 والخلفاء لهم جرائم رأيت أحدا جلد عبدا في ذمته أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود واللائث والنهر
 والأوزاعي وغيرهم إلى أن لا ينصف له كعموم الآية في السوي من مائة الزنا بالزنا
 فإن كان المقذوف محصنا يجب على القاذف ثمانين إن كان جاهلا إن كان غيبا فجلد أربعين
 فإن كان المقذوف ذمير من غلب على قاذفه النخير وكذا إن في النسبة إلى غير الزنا بما فيه التعزير بشرط ألا
 خمسة الإسلام أهل البلوغ والحرية والنفقة من الزنا حتى إن من نفي في أول بوجه ثم تاب حسنت
 حالته واستغفره فمغفرة قاذف لا حد عليه وعلى هذا العلم وإذا عفي القذف لم يجلد قاذفه وإذا قذف
 أبو رجل قال كانا لسطا بنة بالحر وفي الأول القاذف ولغيره حتى لا يورث عنه ويستقل بعنفه ومثله
 وأرثه إن مات أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي البداية لا يصح عفو المقذوف عنها وفيها لو قال
 يا ابن الزانية وأنت ميتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف بوصفة ولا يطالب
 بحد القذف النسب لأن يقع القاذف في نسبة بحد وهو الوالد والولد وذهب الشافعية والحنفية
 أن الوالد لا يجازي بحد قذف له إذا قذف جماعة بحد واحد أو لسليلة الوصيفة قال الشافعي إذا
 المقذوف قال لا أصل التعزير في هذا بلحق بالصريح وعليه ما ذكره وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به

ما ذكره

ولا يحيد الابا الصريح ويثبت ذلك بما قرأه من كتابه لكونه لازماً له ومن أدناه في شرط التكرار
مرتين عليه الدليل لم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا شئته أو بشهادة عدلين كما رأيت في
المشاهدة كما ملقة الكتاب العزيز وإذا لم يقبل شهادة لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة
إبراهيم وذكر بعد ذلك التوبة فإن جاء بعد القذف بأربعة شهود يشهدون على المقذوف بأنه زنى
سقط عنه الحد لأن العاذف لم يكن حجاً قابلاً قد تقر صدق الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد
على الزاني وهكذا إذا قرأ للمقذوف بالزنا فلا حد على من رماه به بل يحيد المقر بالزنا وقد ثبت عند علي عليه
السلام عليه وآله وسلم أنه جلد أهل الأفاك كما في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار
إلى ذلك البخاري في صحيحه فيثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام الصحابة جلد من شهد
على المغيرة بالزنا حيث لم يكمل الشهادة وذلك معروف ثابت **باب حد الشرب** شرب
كبيرة وعليه أهل العلم من شرب مسكراً مكلفاً مختاراً وقدم تقدم دليله جلد على ما رواه الأمام
أما أربعين جلد أو أقل أو أكثر ولو بالنعال لما ثبت في الصحيحين من حديث النبي أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال جلد أبو بكر أربعين وفي مسلم من حديث النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني برجل قد شرب الخمر جلد بجريد من ثوايين قال وعله أبو بكر فلما كان
عمر استشار الناس فقال عبد الله بن مسعود وثمانين فامر به عمر وفي البخاري وغيره من حديث عقبة
بن الحارث قال جئني بالنخاع وأبو النخاع شارباً فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان
في البيت أن يضربوه فكنيت فممن ضرب بالنعال والجريد وفيه أيضاً من حديث السائب بن يزيد قال
كان نؤفي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي مرة أتي بكرو وصدرا من امرأة عمر
فنفقوا به بضربة باليدينا ونعالينيا وأردتنا حتى كان صدرا من مرة عمر فجلدها أربعين حتى إذا اعتوناها
وفسقوا جلد ثمانين وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه وفي الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن الحد
لم يثبت تقديره عن الشارع وأنه كان لقيامه بين يديه على صور مختلفة بحسب التقضية الحال وفي الصحيحين عن
علي أنه قال ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت وأجد في نفسي شيئاً إلا صاحب الخمر فإنه لو مات ودبته وذلك
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسته قلت وعليه أهل العلم إلا أن الشافعي يقول أصل حد
الخمر أربعون وما زاده عمر على الأربعين كان تغزير الماروي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى
بشارب فضره بالأيدي والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر يسأل من حضر ذلك المضروب
نفقوا أربعين فضر بأربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس حتى شارب عمر فضر بثمانين ثم قتل علي حين
الحق على أبي بكر بن عقبة لما بلغ الأربعين حسبك جلد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين وعله أبو بكر
أربعين وعمر ثمانين وكل سنة ولا حسب في الحجة ثم قال الحسين بن علي بن أبي حمزة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكتوه

ب
و
ب

ولا يحد المبالغة ويثبت ذلك باقتضائه لو كان الزنا لازماً له ومن أجاز فيه طرأ التكرار
مرتين عليه الدليل لم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا شهادة عدلين كسائر ما يقترن فيه
الشهادة كما أطلقه الكتاب العزيز وإذا لم يثبت له تقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهاداً
إبراهيم ذكر بعد ذلك التوبة فإن جاء بعد القذف بأربعة شهود يشهدون على المقذوف بأنه زنى
سقط عنه الحد لأن العاقل لم يكن حراً فاقبل قد تقرر صدور الزنا شهادة الماربعة فيقام الحد
على الزاني وهكذا إذا قذف المقذوف بالزنا فلا حد على من رماه به بل يحذر المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أنه جلد أهل الأفاك كما في مسند أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار
إلى ذلك البخاري في صحيحه ثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام الصحابة جلد من شهد
على النخبة بالزنا حيث لم يحل الشهادة وذلك معروف ثابت **باب حد الشرب** شرب
كبيرة وعليه أهل العلم من شرب مسكراً مكلفاً مختاراً وقدم تقدم دليله جلد على ما يراه الأمام
أما أربعين جلدته أو أقل أو أكثر ولو بالنعال لما ثبت في الصحيحين من حديث النبي أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلدني الخمر بالجريد والنعال جلد أبو بكر أربعين وفي مسلم من حديث النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني برجل قد شرب الخمر جلد بجريد بين خواريعين قال وفعل أبو بكر فلما كان
عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف المحدثان فامر به عمر وفي البخاري وغيره من حديث عتبة
بن الحارث قال جئني بالنعمان وأبو النعمان شارباً فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان
في البيت أن يضربوه فكنيت فممن ضرب به بالنعال والجريد وفيه أيضاً من حديث السائب بن يزيد قال
كان نوتي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي مرة أتي بكر وصدر من امرأة عمر
فنفقوا ليلضربه بأيدينا ونعالينا وأردتنا حتى كان صدها من مرة عمر فجلدها أربعين حتى إذا اعتقها
وفسقوا جلد ثمانين وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه وفي الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن الحد
لم يثبت تقديره عن الشارع وإنه كان لقيام بين يديه على صور مختلفة بحسب مقتضى الحال وفي الصحيحين عن
علي أنه قال ما كنت لأقيم حد على أحد فموت واحد في نفسه شيئاً إلا صاحب الخمر فإنه لو مات ووجهه وذلك
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسته قلت وعليه أهل العلم إلا أن الشافعي يقول أصل حد
الخمر أربعون وما زاده عمر على الأربعين كان تخفيف الماروي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى
بشارب فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الشياب فلما كان أبو بكر يسأل من حضر ذلك المضروب
نفقوا أربعين فضرب أربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس بهتشار عمر فمضرب ثمانين ثم قال علي حين
أمر على وليد بن عتبة لما بلغ الأربعين حبسك جلد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر
أربعين وعمر ثمانين وكل سنة ونه الحبس وفي الحجة ثم قال علي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكوته

ج
هـ
ل

ومعنى النفي عند الخفية المحبس حتى يرى عليها اثر الصلاح وعند الشافعي للمامم ان يحبس او يغرب او يعلب
 للمغزير والطلب نفي ايضا لانه حامل على هربه بفعل الامام منها ما رأى فيه صلاحا لكل من قطع
 طريقا ولو في المصدا اذا كان قد سعى في الارض فسادا بان اظهر وادل عليه الكتاب العزيز من
 غير نظر الى ما حدث من المذاهب فان السجانه قال انما جزاء الذين يجاربون الله ورسوله السجون
 في الارض فسادا وانضم الى محاربت الله ورسوله اي مصيتهما السعي في الارض فسادا فكان ذلك دليلا
 على من عصى الله ورسوله بالسعي في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة
 نازلة في قطاع الطريق بهم العريضيون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا او يثبت حصر
 الجزاء في قوله ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض فخير بين هذه
 الانواع فكان للمامم ان يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم يكن امام فمن يقوم مقامه في ذلك
 من اهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الادلة النبوية ما يصرف ما يعلبه
 القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة العرب واما ما روى عن ابن عباس كما اخرج الشافعي في مسنده
 انه قال في قطاع الطريق اذا قتلوا واخذوا الاموال قتلوا وصابوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال
 قتلوا ولم يصابوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قطعت ايديهم وارجلهم من خلاف واذا خافوا اذيل
 ولم يأخذوا امانا لفوا من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على احد ولو فرضنا انه في حكم
 التفسير للآية وان كان مخالفا لما غايتة المخالفة ففي سنده ابن ابي يحيى وهو ضعيف جدا لا تقوم شبه
 الحجة واما ما روى عن ابن عباس ايضا ان الآية نزلت في المشركين كما اخرج ابو داود والنسائي عنه
 فذلك مدفوع بانها نزلت في العريضين وقد كانوا اسلموا كما في الاممات ولو سلمنا ما روى عن ابن
 عباس لم تقم حجة من قال بالاختصاص ما في الآية بالمشركون لما تقرير من ان الاعتبار بعوم اللفظ لا
 بخصوص سبب اعلم ان في سناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو ضعيف وقد ذهب الى مثل
 ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن السيب ومجاهد واسعد الناس بالحق من كان
 مع كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المؤمنين انه فعل بهم احدى الانواع
 المذكورة في الآية وهو القتل كما في الصحيحين وغيرهما من حديث انس والمراد بالصلب المذكور في الآية
 هو الصلب على الجذوع ونحوها حتى يموت اذا رأى الامام ذلك او يصلب بصلب الاموات فيه فان لم يصب
 يصدق على الصلب المفضي الى الموت والصلب الذي لا يفضي الى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب
 المفضي الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لان الصلب هو قتل خاص لما النفي من الارض
 فهو طرده عن الارض التي اسد فيها وقد قيل انه محبس وهو خلاف المعنى العربي فان قاب قبل القدر
 عليه سقط عنه ذلك لان القرآن بذلك وهو قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تصدرا

٢٤٨

رجلا بسحره واذ انى سحره وسحرى لقتيل غاليا يحب عليه القتل فاشأفنى لا يجب عنه عذبة فيقول
 سحرى قد قتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال ان خطأت اليه من غيره فهو خطأ تجب فيه الدية المنخفضة
 وتكون في ماله لا يثبت باحترافه الا ان يصدقه العاقله فتكون عليهم والكا هو لكن الدمانه لو
 من الكفر فلا بد ان يعمل من كمانته ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق الكاذب كفر فبالاولى الكاذب
 اذا كان معتقدا بصحة الكمانته ومن ذلك حديث الى هريزة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم قال من اتى كاهنا او عرافا فنفقه كفر بما اتزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي الباب
 احاديث والتشليم لله اول رسوله اول اسلامه اول كتاب اول السنة والطاعن
 في الدين وكل هذه الافعال موجبة للكفر الصريح ففان علمنا مرتد حده وقد اخرج ابو داود ومن
 حديث علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتقع فيه خنقه ما رمل حتى ماتت
 فابطل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زهاد كانه من راية الشيعي عن علي وقد قيل انه سمي
 واخرج ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس ان اشي كانت لام ولدته النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقتلها فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بهما ورجال سناوه ثقات اخرج ابو داود
 والنسائي عن ابى هريرة قال كنت عند ابى بكر فنيقظ على رجل كشت غنصه فقلت انا اذن لي يا خليفة
 رسول الله اضرب عنقه قال فاذهبت كلمتي غنصه فقام فدخل فامرسل الى فقال بالذي قلت انما
 قلت اذن لي اضرب عنقه قال كنت فاعلموا امرتك قلت نعم قال لا والله ما كان بشيء محمد
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد نقل ابن المنذر الاجماع على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وجب قتله ونقل ابو بكر الفايدي حديثه الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله تعالى
 وآله وسلم بما هو قد صرح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذف القتل وحد القذف
 لا يسقط بالتوبة ونكاف القفال فقال كفر بالسب يسقط القتل بالاسلام قال الخطابي لا اعلم خلافه في وجوب
 قتله اذا كان مسلما انتهى اذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيا ولي من سب
 تبارك تعالى او سب كتابه او الاسلام وطعن في نيه وكفر من فعل هذا الاحتجاج الى برهان والزنديق
 وهو الذي يظهر الاسلام ويطن الكفر ويعتقد بطلان الشريعة هذا كفر باسده ويدينه مرتد عن الاسلام
 اقبح ردة اذ ظهر منه ذلك بقول وفعل وقد اختلف اهل العلم بل يقبل توبته ام لا والحق قبول التوبة في
 المسوى في باب حكم الخوارج والقدريه واشباههم قال الشافعي ولو ان قوما اظهروا الى الخوارج وتجنّبوا
 الجماعات والكفر ولم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لا حكم الا
 في ناحية المسي فقال عا كنه حتى اريد بها باطل لكم علينا ثلث لا نمنعكم مساجدا ولا نمنعكم من ايمانكم
 اسم الله ولا نمنعكم الفتي ما دامت ايديكم مع ايدينا ولا نمنعكم القبل وقال اهل الحديث من اعان بائنه

سب النبي
 قتل

يجوز قتلهم اقول الظاهر عندي دراية ورواية قول اهل الحديث اما رواية فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فابن القتيمة هم فاقولهم واما قول علي فعنه ان الاكل على الالام والطعن فيه لا يوجب قتل حتى
ينزع يد من الطائفة فيكون باغيا او قاطع طريق واذا انكر ضروريين من ضروريات الدين بقيل ذلك لا
للاكل على الالام بيان ذلك ان الفتى اذا سئل عن بعض افعال زيد حكم بالجواز وكذا سئل عن بعضها الا
حكم بالفسق ثم اذا سئل عن بعضها الاخر حكم بالكفر فهنا لم ينظر هذا الرجل عنده الا الاكل في مسئلة الحكم
فحكم بحسب ما اهل الزنا اظهروا اكل الشفاعة يوم القيمة او اكل الجوف الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابتات
في الدين بالضرورة لحكم بالكفر والاحاديث اولئك الذين نهاني الله عنهم ففي المناققين ومن الزنا
دقة بيان ذلك ان الخائف للدين الحق ان لم يعترف به ولم ينذر عن له لظاهره ولا باطنه فهو كافر
وان اعترف بلسانه وقبلة على الكفر فهو منافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه يفسر بعض ما ثبت
من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحنى به والتابعون واهبت عليه الامة فهو الزنديق كما اذا
اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل
بالمكاتب المحمودة والمراد بالنار هي العذابات التي تحصل بسبب المكاتب المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار
فهو الزنديق وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم في المناققين ومن الزنا
دقة واما دراية فلان الشرع كما نصب القتل خرا لا لارتداد وليكون مخرجهم للدين وذبا عن الملة
التي ارتضاها فكذا لك نصب القتل في هذا الحديث وامثاله جزاء للزندقة ليكون مخرجهم للزندقة
وذبا عن تاويل فاسد في الدين لا يصح القه ان ثم التاويل تاويل لاخي الف قاطعا من الكتاب استه اتفاق
الامة وتاويل لصا وما ثبت بقاطع فذلك الزندقة فكل من انكر الشفاعة وانكر يوم القيمة او انكر عذاب القبر
وسؤل النكر والتكبر او انكر الصراط والحساب سوار قال لا اثق به ولا الرواة او قال اثق بهم لكن الحديث اول
ثم ذكر تاويل فاسد المسموع من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في اثنين ابني بكر وعمر مثلا ليسا
من اهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها او قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم النبيين
معنى هذا الكلام انه لا يجوز ان يسمى بعده احدا بالنبى واما معنى النبوة وهو كون الانسان مبعوثا من الله تعالى
الى الخلق سفرة من الطاعة معصوما من الذنوب ومن التقاع على الخطا فيما يرى فهو موجود في الامة بعده
فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يحيد هذا المعنى من الله
تعالى علم انتهى بعد استنباطه من حديث جابر عند الدارقطني الباقى ان امرأة يقال اسمها رومان
ارتدت فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولا طلاقا
منهها ابن حجر واخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأة ارتدت يوم امد فامر النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ان تستتاب فان تابت والا قتلت واخرج ابو الشيخ في كتاب الرد عن جابر بن عبد الله

الاستنباط

تعالى عليه آله وسلم استتاب جلاد أربع مرات وفي سنده العلاء بن رزقة وهو مشرك وأخرجه البيهقي من وجه
 آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها أم فرقة كفرت بعد إسلامها فاستتاب
 فقتلها قال ابن حجر وفي السير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل أم فرقة يوم قريضة وهي غير تلك
 وأخرج مالك في الموطأ والشافعي أن رجلا قدم على عمر بن الخطاب بن قبل أبي موسى فسأله عن الناس
 فأخبره فقال بل من مؤخرته خبر قال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قريضه فاضربناه عنقه يقال
 عمر لما حبستموه ثلثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويدرج امرأته إلى لم يحضر لم أر
 أن يبلغني وقد اختلفت في العلم في وجوب الاستتابة ثم كيفيتها والطاهر أنه يجب تقديم الدعاء إلى الإسلام
 قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بدعائهم إلى إحدى ثلاث
 خصال ولا يقاتلهم حتى يدعواهم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمترددان رجعت إلى الإسلام والافتلتا
 فمذهبي الاستتابة وهي واجبة كما وجب عار الحربي إلى الإسلام وأما كونه يقال للمتردد بأي نوع من تلك
 الأنواع مرتين أو ثلاثا أو في ثلثة أيام أو أقل وأكثر فلم يأت بالقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد
 من هؤلاء الرجوع إلى الإسلام فإن أبي قتل مكانه في المسوى اختلفت الروايات عن جنيقة والشافعي
 في ذلك في المنهاج ويجب استتابة المرتد والمتردد وهي قول يستحب في الخاخ في قول ثلثة أيام فإن
 استرا قتلوا وفي الهداية أن المرتد المسلم عن الإسلام عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة كشفت عنه فحسن
 ثلثة أيام فإن أسلم والاقتل في الجامع الصغير لعرض عليه الإسلام فإن أبي قتل قبل أن يول الأول أنه استمهل
 يهل ثلثة أيام وعن جنيقة وأبي يوسف أنه يجب أن يؤجل طلب ذلك لم يطلب انتهى والزاوي المحسن
 واللوطي مطلقا والمجازي: وقد تقدم الكلام فيهم **كتاب القصاص** ووجوبه نص في الكتاب
 العزيز كتب عليكم القتل ولكم في القصاص حيوة يا أولي الألباب وبمؤاتاة السنة كحديث لا يخلو من أمر مسلم
 إلا بأحدى ثلاث منها والنفس بالنفس هو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره
 من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من
 قتل لم يقتل فهو خير النظيرين أما أن يقتل وأما أن يقتل وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث
 أبي شريح الخزازي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أسيب بدم أو قبل أو بل
 الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتل أو يأخذ العقل أو يعفو فإن اراد الابعه فخذو على يده
 وفي أسنده صفيان بن أبي العوجاء السلمي فيه مقال وفيه أيضا محمد بن إسحق وقد عنعن وقد أخرج البخاري
 وغيره من حديث ابن عباس قال كان في بني أسير القصاص لم يكن فيهم الدية فقال الله تعالى لهذه
 الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الجرح بالجر الآية فمن عفى له من أخيه شيء قال فاعفوا إن القيل في العمد الية
 والاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعروف ويؤد إليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ثمم ورحمة فيما كتب

صلى من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص عند وجود مقتضى انتقام الماتعجب
 على الكلف المختار وقد تقدم وجه العاقل لما اخرج ابو داود والنسائي والحاكم وصحبه من حديث
 عائشة بلفظ لا يحل قتل مسلم الا في احدى ثلاث خصال زان محصن فخرم ورجل قتل مسلما متعمدا او رجل
 يخرج من الاسلام فيجربا لده ورسوله فيقتل او يصلب او ينفى من الارض واخرج الترمذي وابن ماجه
 من حديث عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده بلفظ من قتل متعمدا ائتم الى اولى المقتول فان اجبوا
 قتلوا الحد يث وهو معلوم بالادلة والاجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا مع العمد لا
 ان يكون عدوانا لان من قتل عمدا يقتل لا يستحق القتل ثم عالم يجب عليه القصاص قتل عدوانا
 القتل على ثلثة انواع عمد محض وهو ان يقصد قتل انسان بما يقصد به القتل فبما سوار كان بجهد او
 شغل فوجب فيه القصاص عند وجود المكافاة والدية مغلظة في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان
 ضربه بما لا يوت مثله من مثل ذلك الضرب غالبا بان ضربه بعصا خفيف او حجر صغير فضرته او ضربتين فمات
 فلا يجب فيه القصاص ويجب به الدية مغلظة على عاقلة موعظة الى ثلث سنين فان كان المضر وضره
 او مريضاً يموت منه غالباً او كان قويا غير ان الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود والثاني
 الخطأ المحض وهو ان لا يقصد ضربه وانما قصد غيره فاصابه او جفرت اثره في انسان او نصب شبكة
 حيث لا يجوز فتعلق بها رجل فمات فلا قود عليه ويجب الدية مخففة على العاقلة في ثلث سنين ثم القتل
 ينقسم باعتبار المقتولين الى اقسام وكل قسم حكم بخصه اما في القود واما في الدية واما بينهما جميعا قتل الحر
 وقتل العبد وقتل الذكور وقتل الانثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار بكون المقتول نكرا
 او وضعا جميلا او دميما صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا واذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم
 بان عفا احد الورثة صار موجه الدية للآخرين سباني تفصيلها ان اخذوا ذلك الورثة ولا فلهم
 طلب الدية لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قتل له قاتل فموجب النظرين ويقتل
 المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر والكافر بالمسلم لما اخرج مالك والشافعي من حديث
 عمر بن خزم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكور يقتل بالانثى
 ورواه ابو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسل
 ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولا مطولا من حديث الزهري
 عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن ابيه عن جده وفي هذا الحديث كلام
 طويل وقد صححه ابن ابيان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا
 كتاب مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم يفتي شهرته عن الاسناد
 لانه اشبه التواتر في مجيئه لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن ابي سفيان

لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن خزيمة بن زهير بن جهم بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بآفة
لهذا الكتاب وما استدلل به على كسافي الصحيحين وغيرهما من حديث النسخ أن اليهود يارضون أسجاريته
بين حجرين فيقتل لهما من قبل بك هذا فلان أو فلان حتى تسمى اليهودي فأومات برأسها فجيء بها فاعتبرت
فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوش رأسه بحجرين وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرحه
والذي ذلك ذهب الجمهور واختلافوا هل يتوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا وقد حكى
ابن المنذر الإجماع على قتل الرجل بالمرأة الأرواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن
أهل العلم هذا في قتل الرجل بالمرأة وأما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وبهذا قتل العبد بالحر والكافر بأهل
والفرع بالأصل وليس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل أنه يقتل الحر بالعبد
وهو محكي عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري هذا إذا كان العبد مملوكاً لغير القاتل
وأما إذا كان مملوكاً لا فقد حكى في البحر الإجماع على أنه لا يقتل السيد لعبده إلا عن النخعي وبهذا حكى الخلاف
عن النخعي وبعض التابعين الزندي واستدل الثبوت بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من
حديث الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل عبده قتلناه ومن جمع
عبده جبعناه وفي أسناده ضعف لأنه من رواية الحسن عن سمرة وفي نسخة منه خلاف مشهور واستدل
المالكون بقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الاستدلال بالآية اشكال كالأشكال في استدلال
من استدلل بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا أيضاً بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متحرراً فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونفاه سنة وسجته
من المسلمين لم يقبده وأمره أن يفتق رقبة وفي أسناده أحمد بن حنبل بن عياش ولكنه رواه الأوزاعي وهو شا
وسمعت قوى في الشافعيين وفي أسناده أيضاً محمد بن عبد العزيز الشامي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن
عدي من حديث عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد له
والده وفي أسناده عمرو بن عيسى الأسدي وهو مشكوك الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من
حديث ابن عباس مرفوعاً لا يقتل حر لعبد وفي أسناده جوير وغيره من الشروكين وأخرج البيهقي عن علي بن
قال من السنة لا يقتل حر لعبد وفي أسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي بن خنيس
عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث يشهد لهذه وليقوياها العكس أي لا يقتل مؤمن بكافر لحديث
علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا لا يقتل مؤمن بكافر وأخرجه أحمد والنسائي والبخاري
والحاكم وصححه أخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وأخرجه ابن حبان
في صحيحه من حديث ابن عمرو وأخرج البخاري وغيره عن علي أنه قال لا يجوز جيفة بل عندكم شيء من الوحي ليس

بما
رواه

في القرآن فقال الذي فلق الحبة بلم النسيمة لانها يعطيه الله جل في القرآن فاني هذه الصحيفة قلت واني هذه الصحيفة
قال المؤمنون تكافؤا وما رهم فكذلك لا يسير للقتل مسلم بكافؤ قد جمع اهل العلم على انه لا يقتل المسلم بالكافر الا في
واما بالذم فيذهب الى ذلك الجمهور وبه قال البصيرفة ولم يأت متفق الى القتل المسلم بالذم بما يصلح
للاستدلال به قال ملك الامر عندنا ان لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله المسلم فتم عليه فيقتل بقتل
وعليه الشافعي الا انه اسقط هذا الاستثناء لان الاحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله
بن عمر ساكنة عند الفرع بالاصل لا العكس اى لا يقتل الاصل بالفرع الحديث لا يقتل الوالد بالولد ولا الزوج
الترذلي من حديث عمر في اسناده الحجاج بن ارطاة ولكن له طريق اخرى عند احمد والبيهقي والترمذي
ورجال اسناد ما ثقات واخرج نحوه الترمذي ايضا من حديث سراقه في اسناده باسنعف واخرجه ايضا
من حديث ابن عباس ثم قد جمع اهل العلم في ذلك لم يخالف فيه الا البصري ورواية عن مالك وبنيت
القصاص في الاعضاء ونحوها والجرح مع الاحكام لقول تعالى وكتبنا عليه فيها ان النفس
بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وهي وان كانت حكاية عن
بنى اسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث الشن في الصحيحين وغيرهما ان النبي
كسرت ثيثة جارية فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقصاص واما القتيل ذلك بالامكان
فلكون بعض الجروح قد تجوز الاقتصاص فيها لعدم امكان الاقتصاص على مثل ما في المجني عليه خطا بغير
محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكائن في المجني عليه فاذا كان لا يمكن المجاوزة
للمقدار او بمخاطرة واضرار فالادلة على تحريم دم المسلم وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص
مخصصة لدليل الاقتصاص قلنا ان كل طرف له مفصل معلوم نقطة ظالم من مفصله من انسان يقتض
كالاصبع لقطعها من اصلها او اليد لقطعها من الكوع او من الفرق او ارجل لقطعها من مفصل يقيض منه وكذلك
لو قطع سندا او قطع الفم او اذنه او فقا عينه اجب ذكر ما قطع اشييه يقيض منه وكذلك شجرة موضوعة في دار
او وجهه يقيض منه ولو جرح براسه دون الموضوعة اوجب موضع اخر من بدنه او اذن العظم فلما قود فيه فانه لا
مراعاة للمماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس ان يقطع يده من ذلك الموضع وانما
يقتص من الكوع ويأخذ حكومة لنصف الساعد وعلى هذا اكثر اهل العلم في الجملة وفي التفصيل لهم اختلاف
ويسقط ببراء احد الورثة ويلزم نصيب الآخرين من الدية لما تقدم من كون القصاص
والدية الى الورثة وانهم يخبرون نظيرين فاذا برؤا من القصاص سقط وان ابرى احدهم سقط لانه لا يبرى بعض
الورثة نصيبهم من الدية واخرج ابو داود والنسائي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال على المقتولين ان يخرجوا بالاول فالاول ان كانت امرأة وارادوا يقتلوا اوليا
ويخرجوا اى ينفقوا عن القود لبعضهم ولو كانت امرأة وقول الاول فالاول اى لا قرب فالاقرب

هذا

بهذا فسر الحديث ابو داود وفي اسناده حسن بن عبد الرحمن وقياس ابن محسن ابو حفص الشافعي قال
 ابو حاتم الرازي لا اعلم روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم احدا سبه واخرج احمد وابوداود والنسائي و
 ابن ماجه من حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون منها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت
 فقتلها ميم وورثتها وهم يقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد الشافعي المكي وقد وثقه غير واحد
 وحكم فيه غير واحد فقولهم يقتلون قاتلها يفيد ان ذلك حق لم يسقط باسقاطهم او اسقاط بعضهم وقد
 ذهب الى ذلك الشافعي والحنيفة وصحابة فاذا كان فيهم صغيرا ينتظر في القصاص بلوغه
 وليد ما قد سنا من ان ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه وليد ما سببه من الجني
 عليه حديث عمران بن حصين في الصحيحين وغيرهما ان رجلا عض يد رجل فشرع يده من فيه فوقع
 ثنياء فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يعضل حكم يداخيه كما يعضل الفعل لادتيه لك فيها ايضا
 من حديث يعلى بن ابي امية والي ذلك ذهب الجمهور واذا امسك رجل وقتل اخر قتل القاتل
 وحبس المسك لحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امسك
 الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل بحبس الذي امسك وهو من طريق الثوري عن سميل بن
 ابيته عن نافع بن عمر ورواه عمر وغيره عن سميل قال الدارقطني والارسال اكثر واخرجه ايضا البيهقي في
 المجلد وقال انه موصول غير محفوظ قال ابن حجر ورجاله ثقات وصححه ابن القطان واخرج الشافعي من على
 انه قضى في رجل قتل رجلا متعمدا امسكه آخر قال يقتل القاتل بحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والحكمة
 تقتل القاتل مندرج تحت الادلة الثبوتية للقصاص واما حبس المسك فذلك نوع من التعزير يستحقه بسبب
 اسكائه للقتول وقد روى عن النخعي والليث ان يقتل المسك كالباشرة للقتل لانها شر كان في الموت
 ان عمر بن الخطاب قتل افراسمته وسبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تاملنا عليه اهل صنعنا يقتلتم
 جميعا قال الليث الامر عندنا ان يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرءة كذلك
 والعبيد بالعبيد كذلك ايضا في المسوى والعمل على يد اعداء اكثر اهل العلم قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد
 يقتلون به قصاصا قلت قوله قتلوه غيلة اي حيلة يقال اغتالني فلان اذا احتال حيلة تيلف بها ماله
 ويقال الغيلة هي ان يخدعته حتى يخرج به الى موضع نخفي فيه ثم يقتله تاللا عليه اهل صنعاء اي نقادوا عليه وجمعوا
 اليه وفي قتل الخطا الدية والكفارة لنص الكتاب العزيز على النظم القرآني من القبيح والتفصيل
 وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وان وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة
 من مال الصغير او قتل لان عمدة خطا والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها

جعل ايجابها من باب التكليف فقال لا يلزم الا على مكلف ومن اوجبها جعلا من خطاب لوضع وهكذا
 المجنون والكفار هي ما ذكرنا من سجنه من تحريم الرقبة والبعده من الطعام والصوم واما الدية فليس
 بيانها وبيان الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد وهو ما ليس بجعل او من صبي او مجنون
 قال مالك في الوطأ الامر المجتمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وان عمدتهم خطأ ما لم تجب عليهم الدية
 ويلغو الحكم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت وعلى هذا اكثر اهل العلم وهي على العاقلة وهم
 العصبة كدائيت اميرتة في الصحيحين قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في نيل امرأة
 من بني الحيمان سقط ميتا بغرة عبد او امته ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بان ميراثها لبنوها وزوجها وان تعقل على عصبتها او في لفظهما وقضى
 بدية المرأة على عاقلةتها وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم على كل بطن عقولته واخرج ابو داود وابن ماجه ان امرأتين من نذيل قلت احدهما الاخرى وكل
 واجدة منها زوج وولد فحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذية القتولة على عاقلة القاتلة و
 بروز زوجها وولدها قال فقال عاقلة القتولة ميراثنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم ميراثنا لزوجهما وولدها وصحة النووي وفي اسناده مجالده وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمر بن
 شعيب قريبا وفيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان تعقل عن المرأة عصبتها الحديث
 وقد اجمع العلماء على ثبوت العقل فيهما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة
كتاب الديات الاصل في الدية انها تجب ان يكون مالا عظيما ليعاينهم شخص
 من المالم ويجدون له مالا عندهم ويكون بحيث يودونه بعد مفاصة الغنيق ليحصل الزجر وهذا القدر
 يختلف باختلاف الأشخاص دية الرجل المسلم مائة من الابل او مائتا بقرة او الفاشاة
 او الف دينار او اثنا عشر الف درهم او ما تماثلة تقدير الدية بذلك لحديث عطاء بن ابي
 رباح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على اهل الاهل مائة من الابل وعلى
 اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل المائتي حلة رواه ابو داود وسنن ابن ماجه
 عن محمد بن اسحق وخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من كان عقلة في البقر على اهل البقر مائتي
 بقرة ومن كان عقلة في الشاة الف شاة وفي اسناده محمد بن راشد المشقي المكمولي وقد كلف فيه غيره
 ولفقه جماعة وفي حديث عمرو بن حزم ان في النفس الدية مائة من الابل وهو حديث صحيح وقد تقدم نهي
 في قتل الرجل بالمرأة وفيها ايضا على اهل الذمب الف دينار وخرج ابو داود من حديث ابن عباس

كتاب
 الديات

أن ربلا من بني عدى قتل فعمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودية اثني عشر الفا واخرجه الترمذي
 من نوعا ودرسلوا واخرج ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كانت قيمة الدية على
 عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية اهل الكتاب
 على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال الا ان الابل
 قد قلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الفا وعلى اهل البقر
 مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل مائتي حلة ولا يخفى ان هذا لا يعارض ما تقدم
 فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد اختلف اهل العلم في
 مقادير الدية والحق ثابت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي الموطا ان عمر بن الخطاب قوم الدية
 على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف درهم قال مالك فابل
 الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق قلت عليه لك وهو القول القديم لئلا يفتي الامة
 قال القدير بتقدير يعمرن الخطاب عند اغواز الابل والابل هي الاصل في باب الديات ثم رجع وقال الاصل
 فيها الابل فاذا اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت وتاويل حديث عمر على ان قيمة الابل كانت قد
 بلغت في زمانه اثني عشر الف درهم والف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم وقال ابو حنيفة الدية مائة
 من الابل او الف دينار او عشرة آلاف درهم وقال صاحباه على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل الذهب
 والورق الف دينار او عشرة آلاف درهم وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل الف حلة
 ويغلظ دية العمد ومثبهه والفقهاء على ان التغليظ لا يعتبر الا في الابل من الذهب والورق
 بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منها اولادها الحيث عقبة بن اوس عن رجل
 من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب يوم فتح
 مكة فقال الا وان قتل خطار العمد بالسوط والعصا والحجر دية مغلظة مائة من الابل منها اربعون من
 ثبينة الى بازل عاصها كلهن خلفه اخرجه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وسائر
 اختلاف الرواة فيه واخرجه ايضا الدارقطني واخرج احمد وابو داود من حديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمد مغلظة كعقل العمد ولا يبل
 صاحبها وذلك لان نير والسيطان بين الناس فتكون اودار في غير ضغينة ولا حمل سلاح واخرج
 احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا ان قتل الخطا شبه العمد قتيل السوط والعصا فبما بين
 الابل منها اربعون في بطونها اولادها وصحاح ابن حبان وابن القطان واخرج هذا الحديث من تقدمه
 من حديث ابن عمر وفي الباب حديث وقذف جباهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

باب
 في
 الدية

الى ان القتل على ثلثة اضرب غمراً وخطاً وشبهه عمد ففي العمد القصاص في الخطا الدية وفي شبهه العمد
وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعضا والسوط والابرق مع كونه قاصدا للقتل دية مغلظة
وهي مائة من الابل اربعون منها في بطونها واولادها ومن ذهب الى هذا يزيد بن علي الشافعي في
والحنيفة والشمخ وسحق وقال مالك والليث ان القتل ضربان عمد وخطا الخطا ما وقع بسبب من الاسباب
او غير ذلك او غير قاصد للمقتول ونحوه او يقتل بما مثله لا يقتل في العادة والعمد ما عداه والاول لا قودنية
وقد حكى صاحب البحر الجامع على هذا مع كون مذموب المجموع على خلافه ودية الذم نصف دية المسلم
لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف
دية المسلم اخرج احمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وانظره ايضا ابن ماجه نحوه اخرج
ابن حزم من حديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المجوسي ثمان مائة
درهم واخرجه ايضا الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي اسناده ابن ابي عمير وهو ضعيف واخرج الشافعي
والدارقطني والبيهقي عن سفيان بن السيب قال كان يعمد مجوسي اليهودي والنصراني اربعة آلاف
ودية المجوسي ثمان مائة وقد ذهب الى كون دية الذم نصف دية المسلم مالك وقال الشافعي ان دية
الكافر اربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النووي ان دية اليهودي والنصراني ثلث
دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشرة دية المسلم قال شارحه المحلى انه قال ذلك عمر وعثمان وابن مسعود
وحكى في البحر ابن زبير بن علي وابي حنيفة ان دية المجوسي كالذمى وذهب الثوري والزهري وزيد بن
علي والوكيع في ان دية الذمى كدية المسلم وروى عن احمد ان دية مثل دية المسلم ان قتل عبد
والان نصف الدية اخرج القائلون بتبصيف دية الذمى بالنسبة الى دية المسلم بما تقدم واجتبع القائلون
بانها كدية المسلم لقوله تعالى ان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله ويحباب بانها
الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذي
عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن القيم هذا حديث حسن بصريح مثله اكثر اهل الحديث وعند ابى داود
كانت دية الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية
اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين ترك دية اهل الذمة لم يرفعها فيها
من الدية انتهى ودية المرأة نصف دية الرجل ولا طراف في غيرها كذلك في الزائد على الثلث
لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل
عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية اخرج النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة واخرج البيهقي من حديث
معاذ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة نصف دية الرجل قال البيهقي اسناده لا يثبت
مثله واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن علي بن ابي طالب قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل واخرجه

ايضا ابن ابي شيبة عن ثمر وقد افاد الحديث المذكور ان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان اشترى
الى الثلث من الدية مثل ارش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف واخرج مالك
في الموطأ والبيهقي عن عبيدة بن ابي عبد الرحمن انه قال سالت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال
عشرون من الابل قلت فكم في اصبعين قال عشرون من الابل قلت فكم في ثلاث اصابع قال ثمانون من
الابل قلت فكم في اربع قال عشرون من الابل قلت فكم في عظم جرحها واشتدت صيتها نقص عقلمها
قال سعيد اعزاني انت قلت بل عالم مثبت او جابل متعلم قال هي الستة يا ابن اخي ويجب الدية
كاملة في العينين والشفنتين واليدين والرجلين والبضتين وفي الواحدة منهما
نصفها وكن لك يجب كاملة في الالف واللسان والذكر والصلب وارش لما
والجائفة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقولة عشرة الدية ونصف عشرها وفي العاشمة
عشرها وفي كل سن نصف عشرها وكذا في الموضحة لحديث عمر والذي تقدم تخريجه وقصمه
وفيه ان في الالف اذ اوجب جده الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البضتين الدية
وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي الماسومة ثلث
الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقولة خمسة عشر من الابل وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر
من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل واخرج احمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في الالف اذا جرح كله بالعقل كاملا
واذا جردت اربعة ف نصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل
والماسومة ثلث العقل والمنقولة خمسة عشر من الابل وقد اخرج ابو داود وابن ماجه برون ذكر العين
والممنقولة وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي وقد تكلم فيه جماعة وثقة جماعة واخرج الترمذي
وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية اصابع اليدين والرجلين
سواء عشر من الابل لكل اصبع واخرج نحوه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من
حديث ابي موسى واخرج احمد وابو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل اصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس من الابل
والاصابع سواء والاسنان سواء واخرج احمد واهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود وصحاحه من حديث
عمرو بن شعيب ايضا عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الموضع
خمس من الابل وفي النجاسي وغيره من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال نهه ونهه يعني النخصر والابهام سواء واخرج ابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الاسنان سواء الثنية والفرس سواء والمرء بالماسومة الجنابة التي

باب
الدية
في
الجوارح

بلغت اعم الدماغ والجلدة الرقيقة التي عليها الى ايجاب ثلث الدية في ما ذهب على وعظم الجناية والشأفة
والمراد بالجائفة الجناية التي تبلغ الجوف والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالثقله الجناية
التي تغل الغظام عن اماكنها وقد ذهب الى ايجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت والشأفة
والحنفية والمراد بالهاشمة التي تشتم العظم وقد اخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد
بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اوجب في الهاشمة عشرين الابل وقد قيل انه
موقوف لكن لذلك حكم الرفع في المقادير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تشتم وقد اختلف في
المنقلة والهاشمة والموضحة اهل هذا الارش هو بالنسبة الى الراس فقطام في الراس غيره والنظام
عدم الانفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في القتل كما تقر في الاصول وماعدا هذا
المسألة فيكون ارش بمقدار نسبته الى احدها تقربا لان الجناية قد نزل ارشها بالاشك
لولا انه يدرم والمجنبي عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الارش لم يبق الا التقدير
بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك ان الموضحة اذا كان ارشها نصف عشر الدية كما ثبتت عن
الشارع نظرنا الى ما هو دون الموضحة من الجنايات فان اخذت نصف اللحم وبقى نصف العظم كان
ارش هذا الجناية نصف ارش الموضحة وان اخذت ثلثة كالارش ثلث ارش الموضحة ثم هكذا وهكذا اذا كان
الماخوذ بعض الاصبع كان ارشه نسبة ما اخذ من الاصبع الى جميعها فارش نصف الاصبع نصف عشر الدية
ثم كذلك وهكذا الاسنان اذا ذهب نصف السن كان ارشه نصف ارش السن ويسلك هذا في الامور
التي يلزم فيها الدية كاملة كالائف فاذا كان الذاهب نصف فغية نصف الدية والذكر ونحو ذلك فهذا
اقرب المسالك الى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع وفي الجنين اذا خرج ميتا العرق لم يثبت
ابيه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأة من بني الحنظلة
ميتا بعرة عمدا وامة وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث الغيرة ومحمد بن مسلمة والغرة بفهم الجماعة و
تشديد المراد اصلها البياض في وجه الفرس وهما في العبد والامة كانهما بعرة عن الجسم كله واما اذا خرج
الجنين حيا ثم مات من الجناية فعليه الدية والقود وهذا لما هو في الجنين وفي العبد قيمته وارشه
بحسبها للاختلاف في ذلك وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية المحر بل يلزم الزيادة ام لا والاولى
اللزوم وارش الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في المحر نصف الدية او ثلثها او عشرها او نحو ذلك
فعليه في العبد نصف القيمة او ثلثها او عشرها او نحو ذلك واما الدابة اذا قتلها قاتل فبها قيمتها واذا جنى عليها
كان الارش مقدار نقص قيمتها بالجناية وهذا وان لم يتم عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الدالة الكلية لان العبد
وسائر الدواب من جنسها يملكه الناس فمن تلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جناية متقصه كان الواجب
عليه ارش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات وكان الاكوان يكون المملوك كسائر الدواب

بلغ

يجب في الجناية عليه نقص القيمة **باب القسامة** صورة القسامة ان يوجه قاتل واد
 ولثي على رجل او على جماعة عليهم لوث ظاهر واللوث ما يلعب على القلب صدق المدعي بان وجد فيما بين
 قوم اعداء لا يخلطونهم كقتيل خير وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين اهل خيبر ظاهرة او اجتماع
 جماعة في بيت او صحراء وتفرقوا عن قاتل او وجده في ناحية قتيل ثم رجل مختضب بدمه او يشهد عدل واد
 على ان فلانا قاتل او قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بحيث يؤمن ثوانهم ونحو
 ذلك من انواع الموت فبذلك يمين المدعي فيخلف خمسين يمينا ويستحق دعواه فان نكل المدعي عن
 اليمين ردت الى المدعي عليه فيخلف خمسين يمينا على نفى القتل ويجب بهما الدية المثلثة فان لم يكن بينناك
 لوث فالقول قول المدعي عليه مع يمينه كما في سائر الدعاوى ثم يخلف يمينا واحدا وخمسين يمينا
 قولان صهما الاول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر مواسمهم على اصح القولين
 وخبر الكسر والقول الثاني يخلف كل واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعي عليهم جماعة وتوزع
 على عدد رؤسهم على اصح القولين ان كان الدعوى في الاطراف سواء كان اللوث او لم يكن فالقول
 قول المدعي عليه مع يمينه كما في بيان نذهب الشافعي وذهب ابو حنيفة الى انه لا يبدون بين المدعي
 بل يخلف المدعي عليه وقال اذا وجد قاتل في محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحا واهلها ويخلفهم على
 انهم ما قتلوه ولا عرفوا قاتله ثم يأخذ الدية من ارباب الخطة فان لم يعرفوا فمن سكانها اذا كان
 القاتل من جماعة محصورين ثبتت وهي خمسون يمينا لقول علي السدقي عليه السلام
 فبتركهم اليهود خمسين يمينا وهو في الصحيحين من حديث سهل بن ابي حمزة يختارهم ولي القاتل والدية
 ان نكلوا عليهم وان حلفوا سقطت لما اخرج مسلم وغيره من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن
 بن سليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 او القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبتت انهم في الجاهلية كانوا يخبرون المدعي عليهم
 ان يخلفوا خمسين يمينا او سيلوا الدية كما في القسامة التي كانت في بني هاشم كما اخرج البخاري والنسائي
 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة طويلة وفيها ان القاتل كان معنيا وان ابا طالب قال له اختر منا
 احدي ثلاث ان شئت ان تودي مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا وان شئت حلف خمسون
 من قوتك انك لم تقتله فان ابيت قتلناك به فاقى قومه فاخبرهم فقالوا انحلف فاقته امرأة من بني
 هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا ابا طالب احب ان يتخير ابني هذا برجل
 من الخمسين للتصير يمينة حيث تصير الايمان ففعل قامه رجل منهم فقال يا ابا طالب اردت خمسين رجلا
 ان يخلفوا مكان مائة من الابل فيصيب كل رجل منهم بعيران فها ان البعيران فاقبلما نسي ولما تصير
 يمينة حيث تصير لليمان فقبلما وجاء ثمانية واربعون فحلفوا قال ابن عباس رضي الله عنهما فمعه

ب
 ك
 هـ

ما حال الحول من الثمانية والاربعين غيرون لطرف وان التسلل كما كانت من بيت المال لحرث
 سهل بن ابي حنيفة قال اطلق عبد الله بن سهل ومحبيته بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا
 فاتي محبيته الى عبد الله بن سهل وهو يتشوط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن
 بن سهل ومحبيته وجوليتة ابنا مسعود الى البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قد هرب عبد الرحمن
 فقال كبير كبير وهو احدث القوم فسكت فكلما فقال تخلفون وتحقون قالوا نعم او صاحبكم فقالوا لا
 تخلف ولم تشهد ولم نر قال فبكرتم اليهود نجسين يمينا فقالوا كيف نأخذ ايمان قوم كفار فعلقه البني
 صلي الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في الصيحين وغيرهما في لفظ فكره رسول الله صلي الله تعالى
 عليه وآله وسلم ان يطل دمه فوداه بما به من ابل الصدقة وقد اختلف اهل العلم في كيفية اقسامه فختلفا
 كثيرا وما ذكره الماتن هو اقرب الى الحق واوافق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في روايته من حديث
 سهل المذكور ان البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسمهم سنون منكم على رجل منهم فيدفع برئته فقالوا
 امر لم نشهده كيف تخلف وقد اخرج احمد والبيهقي عن ابني سعيد قال وجده رسول الله صلي الله تعالى عليه
 وآله وسلم قتيلا بين قريتين فامر رسول الله صلي الله تعالى عليه وآله وسلم فذرع ما بينهما فوجد قبره الى
 احد الجانبين بشبر فالقي دية عليهم قال البيهقي فتروى ابو اسرايل عن عطية ولا يخرج بها وقال العقيلي هذا الحديث
 ليس له اصل واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة والبيهقي عن الشعبي ان قتيلا وجديين واودعه وشاكر
 فامرهم عمر بن الخطاب ان يقيدها وما بينهما فوجدوه الى واودعه اقرب فاحضرهم خمسين يمينا كل رجل قتلته
 ولا علمك قال ما ثم اغرمه الدية فقالوا يا اسير المؤمنين لا ايماننا دفعت عن اسواتنا ولا اسواتنا دفعت
 عن ايماننا فقال عمر كذلك الحق واخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب وفيه ان عمر قال
 انما قضيت عليكم بقضاء بنيكم صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه ال البني صلي الله تعالى عليه
 وآله وسلم منكم وفيه عمر بن صبيح اجمعوا على تركه وقال الشافعي ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحسن بن
 وهذا لا تقوم به حجة لضعف اسناده على فرضه واما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء روى بسناد
 صحيح او غير صحيح والرجوع الى التمام الجاهلية التي قررها البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب قد تقدم
 ذكره وقد اخرج ابو داود من حديث ابني سلمة بن عبد الرحمن بن سليمان يسارعن جل من الانصار ان
 صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود وبدأ بهم كيف منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار استحقوا
 فقالوا تخلف على الغيب يا رسول الله فاجلها رسول الله صلي الله تعالى عليه وآله وسلم دية على اليهود ولا بد
 من اهلهم وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب الدية على النجسين او اهل الجاهلية ولكنه مخالف لما ثبت
 في الصحيحين ان كانت هذه القضية هي تلك القضية وقد قال بعض اهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت
 اليه كتاب الوصية بحسب من له ما يوصي فيه لما ثبت ابن عمر في الصحيحين

عنه

ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما حق امر مسلم غيبت ليلتين وله شيء يريد ان يوصي
فيه الا ووصيته مكتوبة عنده راسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء والزهرى والبخاري وطلحة بن مصرف
وآخرون وحكاه البيهقي من الشافعي في القديم وبه قال الحق ودأود وابن عوانة وابن جبير
وذهب الجمهور الى ان الوصية مندوبة وليست بواجبة وبجواب حديث الباب فانه يفيد الوجوب
وفي المسوى وعليه اهل العلم قال محمد وبهذا نأخذنا حسن قيل قال النووي في الشافعي معنى الحديث
الجزم والاحتياط وان استحباب التجيل الوصية وان يكتبها في صحته ولا تصح ضمرا للحديث ابى الهيثم
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الرجل ليعيل او المرأة لطاعة الستين سنة
ثم يحضر بها الموت فيضار ان في الوصية فحجب لها النار ثم قرر ابو الهيثم من بعد وصيته يوصي بها او دين
غير مضار وصيته من الله الى قوله وذلك الفوز العظيم اخرج ابو داود والترمذي واخرج احمد وابن ماجه
معناه وقالان في سبعين سنة وقد حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه احمد بن
حنبل ويحيى بن معين واخرج سعيد بن منصور موثوقا باسناد صحيح عن ابن عباس الاضار في الوصية من
الكبائر واخرجه النسائي مرغوبا باسناد رجاله ثقات والآية الكريمة مغنية عن غير ما فيها تفسير الوصية
المأذون بها بعد الما ضر وقد روي جماعة من الامة الاجماع على بطلان وصية الضرر ولا تصح لو اثرت
لحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي
حق حقه فلا وصية لو اثرت اخرج احمد وابن ماجه والنسائي والترمذي حسنه من حديث ابى امامة وفي
اسناده اسمعيل بن عياش وهو قوي اذ روي عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن
شريك بن مسلم وهو شامي ثقة وقد حسنه الحافظ ايضا واخرجه ايضا الدارقطني من حديث ابن عباس
قال ابن حجر رجاله ثقات ولفظه لا يجوز وصية لو اثرت الا ان يشاء الورثة واخرج الدارقطني من حديث
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وصية لو اثرت الا ان يحضر
الورثة قال في التلخيص سنده واه وفي الباب عن النسائي عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن
علي بن عطاء وقد قال الشافعي ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا اهل القيا من حفظنا عنهم من اهل العلم
بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية
لو اثرت وياثرونه عن حفظه عنه من اهل العلم فكان نقل كافته عن كافته فهو اقوى من نقل واحد
انتهى فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصيته يوصي بها وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال
مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجوز وصية لو اثرت الا ان يحضر ذلك
ورثة الميت قلت وعليه اهل العلم ولا تصح في مصيبة لحديث ابى الدرداء عند احمد والدارقطني
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله تصديق عليكم ثلث امور لكم عند وفاتكم زيادة في حسنكم

باب
وصية
الميت

يجعلها زيادة في اعمالكم واخرجه ابن ناجية والسنن والبيهقي من حديث ابيه في رواية وفي مسنده ضعف واخرجه
 ايضا الدارقطني والبيهقي من حديث ابى امامة وسنده ضعيف واخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث
 ابى بكر الصديق وفيه ترك واخرجه ابن السكن وابن قانع والبيهقي والطبراني من حديث خالد
 بن عبد الله الشلمي وهو مختلف في صحته وهي تنهض بمجموعها وقد ولت على ان الاذن بالوصية بالثلث
 انما هو لزيادة الحسنات والوصية في العصية قد نهي الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يرد ما يدل على تقيد الوصية بغير العصية لكانت الادلة الدالة على المنع
 من معصية الله مفسدة للمنع من الوصية في العصية وهي في القرب من الثلث لحديث ابن عباس
 في الصحيحين وغيرهما قال لو ان الناس غصوا من الثلث فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال الثلث والثلث كثير ومثله حديث سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال له الثلث والثلث كثير وكثير ما قال الصدوق ثلثي ما لي قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال
 الثلث والثلث كثير وكثير انك ان تذر شرك اغنيا وخير من ان تدعم عالة يتكفون الناس وهو
 في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى المنع من الزيادة على الثلث ولو لم يكن للموصي وارث جوز الزيادة
 مع عدم الوارث الخفيفة وسمي وشريك واحمد في روايته وهو قول علي وابن سبيع وجمهور اهل السنة
 مطلقته في الآية فتقيدتها السنة بمن له وارث فتجوز من لا وارث له على الإطلاق وقد اخرج احمد والبوداوي
 والنسائي من حديث ابى زيد الانصاري ان رجلا اشق سنة اعب عنه يموت ليس له مال غيرهم فامر
 بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وارق اربعة وفي لفظ لابى داود انه قال
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو شهدته قبل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وقد اخرج الحديث
 مسلم وغيره من حديث عمر بن الخطاب وفي لفظ للاحمد انه جاء ورثة من الاعراب فاخبروا رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما صنع فقال او فعل ذلك لو علمنا ان شأنا الله ما علمنا عليه ويجب
 تقديم قضاء الديون لحديث سعيد الاطول عند احمد وابن ماجه باسناد رجاله الصريح ان اخاه
 مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فاروت ان الفقهاء على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ان اخاك اغتصب بدنيه فاقض عنه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا دينارين ادعتهما
 امرأة وليس لها بنية قال فاءطهما فانما محقة وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من
 بعد وصية يوصي بها او دين ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاه السلطان من بيت المال
 لحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما انه قال في خطبة من خلف مالا او تحافلو رثته ومن خلف كلا
 او دينيا فكله الى ودينه علي وآخيه نحوه احمد والبوداوي والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث
 جابر واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني من حديث ابى سعيد واخرجه ايضا الطبراني من حديث

سلمان واخره ابن جبران في ثقاته من حديث ابى امامة **كتاب الموارث** مفصلة
 في الكتاب العزيز قال الماتن لم تعرض ههنا لذكر ما ثبت في السنة او الاجماع
 ولم نذكر ما كان لاستند الاخص الرأى كما جرت به عادة تنا في هذا الكتاب فليس مج والراى تحتها للتدوين
 فكل من عالم رايه وجهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر واذا عرفت هذا جتمع
 لك مما في الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من
 الموارث ما لم يكن بينهما فاجتهد فيه رايك عملا بحديث معاذ المشهور انتهى ويجب لا يتبدل عبد ولا يفرق
 المقدرة وما بقي فللعصبة لمحدث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال الحقوا الفرائض بالهنا فما بقي فهو لاولي رجل فذكر والمراد بالفرائض ههنا الانصبا والمقدرة وههنا
 ثم استحقون لها بالنص ما بقي بعد اقطاع ذوى الفرائض والنصم فهو لاولي رجل فذكر والاخوات مع الكتاب
 عصبة امي ياخذن ما بقي من غير تقدير كما ياخذهن الرجل بعد قرض اهل الفروض لمحدث ابن مسعود
 عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت بان للبنت
 النصف ولبنت الابن السدس ثلثين والبقى فللاخت وقد افادوا ان لبنت الابن مع البنت
 السدس ثلثة السدين ولبنت الابن سبع البنت السدس ثلثة الثلثين وقد قيل ان ذلك
 مجمع عليه وكذا الاخت لآب مع الاخت لابوين وللجد لآب وللجدات السدس مع عدم
 الحديث في بيضة بن ذؤيب عنده حماد والى داود وابن ماجه والترمذي وابن جبران والحاكم وصححه قال جارت
 الجدة الى ابى بكر فسالت ميرثا فقال مالك في كتاب الله شي وباعثت لك في سنة رسول الله
 فارجى حتى اسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما السدس
 فقال بل يحك خبرك فقال محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل قال المغيرة بن شعبه فانفذها ابوك فقال
 ثم جارت الجدة الاخرى الى عمر فسالت ميرثا فقال مالك في كتاب الله شي ولكن هو اك السدس فان
 اجتمعما فهو بينهما واكبا غلبت به فهو لها قال ابن حجر وسناده صحيح لشعبة بالذات ان صورته مثل فان قبضته
 لا يصح جامع الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده والصحيح انه ولد عام الفتح
 فبعد شهوده القصة واخرج عبد الله بن احمد في مسنده ابن مندة في سخرجه والطبراني في الكبير من حديث
 عباد بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وهو واثية
 اخنوخ بن يحيى عن عباد بن محمد ولم يسمع منه واخرج ابو داود والسنائي من حديث برقيته ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن زوجها ام وصح ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه
 ابن عدي وفي مسنده عبيد الله العتكي وهو مختلف فيه واخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن يزيد سلا
 قال اعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الالب واحدة من

قبل الام وخرجه ايضا البوداود في الكرخيل عن ابراهيم النخعي وخرجه ايضا البيهقي من مرسل الحسن وخرجه
 الدارقطني من طرق عن زكريا بن ثابت وفي الباب آثار غير ما ذكر قال في البحر سمعته فزعمه يعني الحديث
 السديد ان كثر اذان استوتين وتسمى ام الام وام الاب لافضل بينهما فان ختلن سقط الابدان لانهما
 ولا يسقط من الالامات والاب يسقط الجذات من جهة والام من الطرفين وهو للجد مع من لا
 يسقطه لحديث عمران بن حصين ان جلالاتي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابني
 مات فمالي من ميراثه قال لك السديد فلما اوردناه قال لك سديد آخر فلما اوردناه فقال
 ان السديد الاخر طعمته رواه احمد والبوداود والترمذي وصححه واخرج احمد والبوداود والنسائي وابن
 ماجه عن الحسن عن عمر سال عن فضيلة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الي فقام مفضل بن سيار
 المرمي فقال قضى فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قال السديد قال مع من قال
 الاوربي قال لا ريت فما تقي اذن وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمر وقد اخرج البخاري وسلم فيهما
 حديث الحسن عن مفضل وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم اختلافا كثيرا ورويت عنهم قضايا متعددة وقد دل
 الدليل على ان بيت السديد وان فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طعمته وذلك كما في حديث عمران وانما
 تميزنا استحقاقه للسديد لعدم السقوط لانه اذا كان مومن يسقطه كالأب فأي شيء له وهكذا اذا كان مع الجدين
 يسقطه لحي فلما لم يرش كلامه ولا ميراث للاخوة والاخوات مطلقا مع الابن او ابن الاكبر او الاب
 والاختلاف في ذلك بين كل العلم وفي ميراثه مع الجد خلاف اورد ود الدليل الذي تقوم به
 الترجمة فاجب جماعة من الصحابة منهم اعلی وابن مسعود وزكريا بن ثابت الى ان الي بقا سم الاخوة والاختلاف
 في السكك ليلول فمن قال ان يسقط الاخوة قال ان يطلع عليه سم الاب واجاب الآخرون بانهم يجازيهم
 به الجنة ووقع اختلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض وروى عن ابي الاخوة مع البنات
 الاخوة للاحقة للاحقة للاحقة والابن داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال جابته
 سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بانبيتهما من سعد فقال يا رسول الله هل اتان انتما
 سعد بن الربيع قتل ابوها معك في احد شهيدا وان عموما اخذاهما فامع لهما مال ولا تنكحان الا بهما فقال
 يقضي الله في ذلك فتركت آية النيراث فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى عموهما فقال عطا
 ابنتي سعد الثلثين لهما مما الثمن وباقى فهو لك فهذا دليل على ميراث الاخوة مع البنات واما الاخوة
 لام فلما يرون مع البنات لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية وهي في الاخوة لام كما في بعض
 الفرائض ويسقط الاخ لاب مع الاخ لا يورث لحديث علي قال انكم تقرؤن هذه الآية من بعد ربيته
 يوصي بها ودين وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان
 بني الام يتوارثون ودين بني النملات الرجل يرث اخاه لابي له ودين اخيه لابي له اخوه احمد وابن جابر

١٠
١١
١٢

والترمذي والحاكم وفي اسناده الحارث الاعور ولكنه قد وقع الاجتماع على ذلك والمراد بالاعيان الاخرة
 لابوين والمراد بيني العلات الاخرة للاب ويقال للاخرة لام الاخيات واولوا الارحام يتوارثون
 وهم اقدم من بيت المال لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فانها تفيد انه اذا مات
 ميت ولا وارث له الا من هو من ذوى ارحامه وهو من عدا العصبية وذوى السهام في مصطلح
 اهل الفرائض وما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معديكرب عند احمد وابي داود وابن ماجه والنسائي
 والحاكم وابن حبان وصحاحه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك مالا فلو رثته وانا وارث
 من الاولاد له عقل عنه وارث والنحال وارث من الاولاد له عقل عنه وارث واخرج احمد وابن ماجه
 والترمذي وحسنه من حديث ثمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ والنحال وارث من وارث له
 واخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والداقطني وحسنه الترمذي واعدله الداقطني
 بالاضطراب واخرجه عبد الرزاق عن رجل من اهل المدينة واخرجه العقيلي وابن عساكر عن ابى الدرداء واخرجه
 ابن النجار عن ابي هريرة كلما مرفوعة وقد اختلف في ذلك الصحابة ومن بعدهم والى توريث ذوى الارحام
 ذهب الجمهور وبه الدولة كلها تفيد اثبات التوارث بين ذوى الارحام تفيد تقديمهم على بيت المال
 وما يؤيد ذلك حديث عائشة عند احمد واهل السنن وحسنه الترمذي ان مولا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من عدي نخله فمات فاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بل له من سبب اوسم
 قالوا الا قال اعطوا اميرته بعض اهل قريته فقلوه اوسم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت
 مال المسلمين واخرج ابو داود من حديث ابن عباس قال كان الرجل ياتي الف الرجل ليس بينهما نسب فيرث
 احدهما من الآخر فنسخ ذلك لانغال فقال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وفي اسناده علي بن الحسين بن ابي
 وفيه مقال اخرجه ايضا الداقطني واخرج نحوه ابن سعد عن ابى الزبير وفي ذلك دليل على ان الآية في ذوى الارحام
 محكمة وبما نسخ ما كان من الميراث بالمخالفة فان تزاحمت الفرائض فالعول وذلك هو الحق الذي لا يمكن
 الوفاء بما امر الله به الا بالمصير اليه وقد اوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة وفتح جميع ما قاله الزناون للعول
 ولا يرث ولد الملاعنة والزانية الا من أمه وخراجه والعكس لحديث شبل بن سعد في صحيح
 وغيرهما في حديث الملاعنة ان انها كان نسب الى امه فحرت السنة انه يرثها ويرث منه ما فرض الله لها واخرج
 ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن
 الملاعنة لأمه ولو ورثتها من بعدها وفي اسناده ابن لميعة واخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان
 من حديث واثلثة بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلثه موارث عتيقها
 ولقيطها وولدها الذي لاعنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن مويبة التغلبي وفيه مقال
 وقد صحح هذا الحديث الحاكم واخرج احمد وابو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كتاب
البر
البر

للمساعة في الاسلام من ساعا في الجاهلية فقد الحقته بعصبة ومن ادعى ولد آمن غير رشدة فليرث ولا يرث
 واخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ايما رجل عاهر محررة او امته فالولد ولد زنا لا يرث ولا يرث وفي اسناده ابو محمد عيسى بن موسى القرشي
 الدمشقي قال البيهقي ليس مشهور واخرج البوداؤد من حديث عمرو بن شعيب ايضا عن ابيه عن جده ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستحق ولد زنا لاهل امه من كان حرة او امته وذلك فيما اتفق
 في اول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المسكوي الشامي وفيه مقال وقد جمع العلماء على ان ولد المملوك
 وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من قرابته ولا يرثونهما وان ميراثهما يكون لاهلهما ولقرابتهما وهما يرثان
 منهم ولا يرث المولود الا اذا انتهل الحديث ابهريرة عند ابى داؤد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وآله وسلم قال اذا انتهل المولود ورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن
 حبان تصحيحه واخرج احمد في روايته ابنه عبد الله في السند عن المشهورين حمزة وجابر بن عبد الله قال ان النبي
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل واخرج ايضا الترمذي والنسائي وابن ماجه
 والبيهقي بلفظ اذا استهل السقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده ابي بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى
 مرفوعا والموقوف اصح وبجزم النسائي وقال الدارقطني في العلل لا يصح رفعه والمراد بالاحتلال صيدا
 يدل على حياة المولود ومن صياح ابوكا واخوها ولا خلاف بين اهل العلم في اعتبار الاحتلال في الارث
 وميراث العتيق لمعتقه وليسقط بالعصيان وله الباقي بعد ذوى السهام لميرث الولاء
 لمن اعتق وهو ثابت في الصحيح واخرج احمد عن قتادة عن سلمى بنت حمزة ان مولاها مات وترك ابنة فوشت
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنة النصف وورث على النصف وكان ابن حمزة واخرج ايضا الطبراني واخرج
 الدارقطني من حديث ابن عباس ان مؤلى حمزة توفي وترك ابنة ابنة حمزة فاعطى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم ابنة النصف وابنة حمزة النصف واخرج ابن ماجه نحوه من حديث ابنة حمزة وكذلك اخرج النسائي وفي
 اسناده محمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن قيس فاطمة وفي الحسين بن علي بن ابي اسحق السهمي سها بنت العتيق
 او لعصبة وقد وقع الخلاف فيمن تركت ذوى ارحام مومنة فروى عن عمر بن الخطاب ابن مسعود وابن عباس ان مولى
 العتاق لا يرث الا بعد ذوى الارحام وذهب غيرهم الى انه يقدم على ذوى الارحام وياخذ الباقي بعد ذوى السهام
 وليسقط بالعصبات وقد روى ابى الولي كان الممثلة يستل من قال انه يكون لذوى سهام العتيق الباقي بعد
 ذوى سهام العتيق واصلح ابى ابنة حمزة وقد اخرج ابن ابي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى
 تعالى عليه وآله وسلم قال ميراث الولاء للمكبر من الذكور ولا يرث النساء من الاولاد والاولاد من عتقن واعتقه من عتقن
 واخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت انهم كانوا لا يرثون النساء من الاولاد والاولاد من عتقن واخرج البرقي عن علي بن ابي طالب
 عن ابي بن جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث المملوك ميراث العتق ميراث العتق ميراث العتق

الروضة النديه

اهل الاسلام لا يتولون انما كان اهل الجاهلية يستبيحون وانت ولي نعمته فذلك ميراثه وان تاهت وتحررت
 في شيء فغن نقبله ونجعل في بيت المال ويجوز بيع الولاء وهبته لحديث ابن عمر في صحيحين وغيرهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مني بيع الولاء وهبته وفي الباب احاديث قد تقدم بعضها
 منها حديث الولاء كلمة النسب لا تبع ولا توهب وقد صح ابن جبان والبيهقي من حديث ابن عمر
 البضا وقد نسب الجهم الى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف في ذلك مالك وقد مر بعض الصحابة
 ولا توارث بين اهل ملتين لما اخرج احمد وابو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن بن
 حديث عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا توارث اهل ملتين شتى
 واخرج الترمذي من حديث جابر مثله بدون لفظ شتى وفي اسناده ابن ابي ليلى واخرج البخاري وغيره
 من حديث أسامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 وهو ايضا في مسلم واخرج البخاري وغيره حديث دبل ترك لنا عقيل من يارب وكان عقيل عيال بال
 كافرين وقد اجمع اهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم والخلاف في موارث الملل
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمر وانما يرثني عدم التوارث وفي المسوى والكفر ملة واحدة
 يرث اليهودي من النصراني وبكس وكذا يرث القاتل من المقتول لحديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا ما اخرج ابو داود والنسائي
 والدارقطني وقواه ابن عبد البر واخرج مالك في الموطأ واحمد وابن ماجه والنسائي والشافعي
 وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس
 لقاتل ميراث وفيه القطع واخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا
 وفي اسناده كثير من مسلم وهو ضعيف واخرج البيهقي حديثا اخرنا بلفظ من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن
 له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده او ولده وفي اسناده عمرو بن برق وهو ضعيف واخرج الترمذي
 وابن ماجه من حديث ابي هريرة بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن ابي فروة وهو
 ضعيف وهذه الاحاديث يعقوب بعضها بعضها وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين العباد والحيوانات
 وبين الدية وغيره من مال المقتول واليه سبب الشافعي والبخاري والبيهقي وقال مالك وذكر
 ان قاتل الخطاء يرث من الماله والدية وهو مخصص بغير مخصص يرد على الخصوص ما اخرج الطبراني في معجمه من حديث
 قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم علقها ولا ترثها وما اخرج البيهقي ان عدا الخرمي كان له امرأته
 تستلنا فمري حراما فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علقها فذكر ذلك فقال علقها ولا ترثها
 واخرج البيهقي ايضا ان جبار بن حجر فاصاب به فطلب ميراثا فقال صلى الله عليه وآله وسلم حقت ميراثها
 الحجر واغرم الدية ولم يعط من ميراثها شيئا وفي الباب ثمانية من الصحابة مصرحة بذلك ساقيا

باب
 في ميراث القاتل

البقيتي وغيره قلت وعليه عاتبة اهل العلم ان من قتل مورثه لا يرثه عمدا كان القتل او خطأ الا ان ابا حنيفة
قال قتل الصبي لا يمنع الميراث كذا في المسوي واما ارث الماليك من بعضهم البعض او من موالهم فقد قيل
انه وقع الاجماع على ان الرق من موانع الارث وفي دعوى الاجماع نظر فان الخلاف في كونه الميراث
يملك او لا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الارث
وقد ورد من حديث ابن عباس ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولم تترك وارثا الا بعد ان اعطاه ميراثه اخرجه احمد واهل السنن وحسنه الترمذي وقد قيل انصرف اليه
ذلك تصرفا وجوب خلاف الظاهر **كتاب الجهاد** والسير الجهاد قد ورد في فضله
والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد افرد ذلك بالتاليه جماعة من اهل العلم وقد
امر الله بالجهاد بالنفس والاموال واوجب على عباده ان ينفروا اليه وحرم عليهم ان يقاتلوا عنه وتكبح
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لغدوة او روثه في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث النضر وثبت عنه انه قال ان الجنة تحت ظلال السيوف كما
في الصحيحين وغيرهما من حديث ابني موسى وابن ابي اوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من اغتزل قداه في سبيل الله حرمه على النار وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم انه قال باطون في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد
واخرج اهل السنن وصححه الترمذي من حديث مكاذب بن جيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من
قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة فهاهنا يكمل بوجوب لصاحبه الجنة ويحرمه على ان لا يكون
مجرد الغدوة اليه والرواح منه خير من الدنيا وما فيها فخرج كفاية لما اخرجه ابو داود وابن عثارة
قال الا تنفروا يعذبكم عذابا ايما وما كان لاهل المدينة الى قوله يعلمون نسختها الآية التي تأييدها وما كان
المؤمنون وقد حدث ابن حجر قال الطبراني يجوز ان يكون الاتفروا يعذبكم عذابا ايما خاصا والمراد به
من انفق الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر انها مخصوصة وليست
بنسوخة وقد وافق ابن عباس على دعوى ذلكم عكرشة والحسن البصري كما روى ذلك الطبراني
عنه ومن الادلة الدالة على انه فرض كفاية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يغزو قارة بنفسه وقارة
يرسل غيره ويقتل بعض المسلمين وقد كانت سراياه وبعوثه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في
الهدى والى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور وقال الماوردي انه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم
وقال السهيلي كان عينا على الانصار وقال ابن السيب انه فرض عين وقال قوم امي في زمن الصحابة
مع كل برو فاحولان الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب السنة وعلى فضيلته والترغيب فيه
وردت غير مقيدة بكون السلطان او امير الجيش عادلا بل هذه فرقة من فرقتي الدين وجها الله تعالى

على عباده المسلمين من غير تقييد بمن او مكان او شخص او صلب او فوج تخصيص وجوب الجهاد يكون السلطان
عادلا ليس عليه اثمارة من علم وقد يملى الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يلبى البار العادل وقد ورد بهذا الشرع
كما هو معروف واخرج احمد في مسنده من رواية ابنه عبد الله والبوداؤد وسعيد بن منصور من حديث النضر
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلث من اهل الايمان الكلف عن قتل لاله الا الله لا تكفه
بذنب ولا تخرجه من الاسلام لعل الجهاد ما نضى العشي السد الى ان يقاتل آخر امتي الدجال لا يطله جواربر
ولا عدل عادل ولا يتبر في الجهاد الا ان يقصد المجاهد به جواره ان تكون كلمة الله هي العليا كما ثبت في
حديث ابي موسى في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يقاتل شيعته
ويقاتل حمية ويقاتل ريار فاتي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله
اذا اذن الا بوان لم يثبت حديث عبد الله بن عمر وقال جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانية
في الجهاد فقال احب والدك قال نعم قال فمهما فجاهد وفي رواية لاحد والي داود وابن جابر قال يا رسول الله
انني حببت اريد الجهاد وسكت لعدائتي وان والدتي يكيان قال فارجع اليهما فانكهما كما ابكيتهما وقد
اخرج هذا الحديث مسلم من جبه آخر واخرج البوداؤد من حديث ابي سعيد ان رجلا هاجر الى النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك احد باليمن فقال ابواي فقال اذناك فقال لا فقال
ارجع اليهما وستاؤنهما فان اذناك فجاهدوا لا فترهما وصح ابن جابر واخرج احمد والنسائي والبيهقي
من حديث معاوية بن جهمته السلمي ان جهمته في النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله
اردت الغزو وجيتك تنبشك فقبل هل لك من ام قال نعم فقال الزمها فان الخبة عند عليهما وقد اختلف
في اسناده فاختلنا كثيرا وقد ذهب الجمهور الى انه يجب اتين ان الابوين في الجهاد ويحرم اذالم اذنا او
احدهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية قالوا واذا اتين الجهاد فلا اذن ويدل على ذلك ما اخرج
ابن جابر من حديث عبد الله بن عمر قال جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله
فضل الاعمال قال الصلوة قال ثم عنة قال الجهاد فان لي والد بن قال امرن بوالديك خيرا فقال الله
بعثك بينا لا جاهدن ولا تركنهما قال فانت اعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين اي حيث عين
على من له ابوان او احدهما تو فبقا بين الحريين وهو مع اخلاص النية يكفر الخطايا الا الذين
لم يثبت عند مسلم وغيره ان رجلا قال يا رسول الله اريد ان تمكت في سبيل الله يكفر عني خطايي
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وانت صابر محتسب مقبل غير مدبر الا الذين فان جابر
عليه السلام قال لي ذلك واخرج مثله احمد والنسائي من حديث ابي هريرة واخرج مسلم وغيره من حديث
عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فغير الله للشهيد كل ذنب الا الذين
فان جابر بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لي ذلك واخرج الترمذي وحسنه من حديث النضر بن عوفه والحق به اي

٣٠

بالدين كل حقوق الاكادميين من غير فرق بين من اوعرض وبال اذلا فرق بينهما ولا يستعان
فيه اى فى الجهاد بالمشرىكين الا الضمير لرسالة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن اراد الجهاد
مؤمنين المشركين ارجع فكل من استعفى بمشرك فلما استعان به وهو فى صحيح مسلم وغيره من حديث
ابن شرة واخرج احمد والشافعى والبيهقى والطبرانى نحوه من حديث جبيب بن عبد الرحمن عن ابيه عن
جده ورجال سمعوا وثقات واخرج احمد والنسائى من النسائى قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لا تصيؤوا بنا المشركين وفى اسناده الزهري راشد وهو ضعيف وبقيته اسناد وثقات
وقد اخرج الشافعى من حديث ابن عباس ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس
من اليهود ويوم خيبر واخرجه ابو داود فى مسنده من حديث الزهري واخرجه ايضا الترمذى مسندا
وقد اخرج احمد وابو داود وابن ماجه من حديث زوى مخبر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم يقول ستصالحون الروم صلى واغزون انتم وهم عدو من دراكم وقد ذهب جماعة من العلماء
الى عدم جواز الاستعانة بالمشرىكين وذهب آخرون الى جوازها وقد استعان النبى صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بالمنافقين فى يوم احد وانخل عنه عبد الله بن بابي باصحابه وكذلك استعان بجماعة منهم
فى يوم حنين وقد ثبت فى السيان رجالا يقال له قزمان خرج مع النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم احد
وهو مشرك فقتل ثلاثة من تبي عبد الله رحمة لواء المشركين حتى قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله
ليأمر الله بالرجل الفاجر وخرجت خراقة مع النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرين عام
الفتح وهم مشركون فنجح بين الاحاديث بان الاستعانة بالمشرىكين لا تجوز الا الضرورة لا اذ لم يكن ثم
ضرورة وتجب على الجيش طاعة اميرهم الا فى معصية الله كحديث ابن شرة فى الصحيحين
ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اطاعنى فقد اطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله
ومن طمع الا ميرة فقد اطاعنى ومن يعص الا ميرة فقد عصانى وعن ابن عباس فى قوله تعالى اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولى الامر منكم قال نزلت فى عبد الله بن حذافة بن تميم بن عدى بعث رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى سيرة اخرجه احمد وابو داود وهو فى الصحيحين وفيهما ايضا من حديث على
قال بعثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سيرة واستعمل عليهم جلالة من الانصار وامرهم ان
يسمعوا له ويطيعوا انفسهم فى شئ فقال اجمعوا لى طبا اجمعوا ثم قال او قد انا انا فا وقد اثم قال
الم يا مكرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تسمعوا واطيعوا فقالوا بلى قال فا دخلوا فنظر
بعضهم الى بعض وقالوا انما امرنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النار وكانوا كذلك
حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكره اذ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
لو دخلوا لم يخرجوا منها ابدا وقال لاطاعة فى معصية الله انما الطاعة فى المعروف والاحاديث

في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإنما تجب طاعة الأمر
 بالمأمور وبالمعصية الله وعليه أي على الأمير مشاورة الرفق بهم وكفهم عن الحرام
 لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في الأمر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور
 القزاة معه في كل ما يوجب وقوع منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث النسي أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور أصحابه حين بلغه اقبال أبي سفيان والقصة مشهورة وأجاب
 عليه سعد بن عباد بعبادة بقوله والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها وأخرج أحمد
 والشافعي من حديث أبي هريرة قال ما ريت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارقه به وأخرج مسلم أيضا من حديث
 معقل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا من أمير على المؤمنين ثم لا يجتهد لهم
 ولا ينصح لهم اللهم يذل الجنة وأخرج أبو داود من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يخلف في المسير فيرجى الضعيف ويردف ويدعولهم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث
 سهل بن معاذ عن أبيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا
 فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منا يا فتادى من ضيق
 منزلا لا قطع طريقا فلا جأله وفي إسناده سهيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف وقد جارت
 الأدلة المفيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحق الناس بذلك لا أمير يشيخ
 للإمام إذا اراد غزا وأن يوم ترى بغير ما يريد له الحديث كعب بن مالك عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أنه كان إذا اراد غزوة ورى بغير ما هو في الصحيحين وغيرهما ويشترع له
 أن يدل على العيون وليست طالع الأخبار الحديث جابر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب من ياتيني بخبر القوم قال الزبير أنا الحديث وثبت في
 صحيح مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عينا ينظر غير أبي سفيان وثبت أنه
 بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف
 في المواضع التي يبنه وبينهم ذلك مدون في الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات ويشترع له
 أن يرتب الجيوش ويخزن الرايات والألوية وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 من ترتيب جيوشه عند ملاقاته لعدوه وما هو مشهور فكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين
 في المكان الآخر وقال للزكاة يوم أحد أنهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفارقوا ذلك المكان ولو
 تخلفه هو ومن معه الطير وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال كانت رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوداء ولواها أبيض وأخرج أبو داود

كتاب
الغزوات

من حديث سماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفراء وفي أسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر بن عبد الله بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواه أبيض وفي حديث الحارث بن حسان أنه راى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايات سودا أخرجه الترمذي وابن ماجه وحال حال الصحيح وفي الباب احاديث وجب الدعوة قبل القتال الى احدى ثلاث خصال اما الاسلام او الجزية او السيف لحديث سليمان بن بريد عن ابيه عنده مسلم وغيره قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقر امير ا على جيش او سيرة او صادة في خاصته يتقوسى ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر باسدا غزوا ولا تغلوا ولا تغزروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا قيدت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال او ظلال فاتيهم ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التوجه من ابرهم الى دار المهاجرين واخبرهم انهم ان فعلوا ذلك فليعلموا المهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان ابوا ان يتحولوا منها فاجبرهم انهم يكونون كاعراب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ولا يكون لهم في الفسقى والغيبة شئ الا ان يجاهدوا مع المسلمين فان هم ابوا فاسلمهم الجزية فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وان ابوا فاسلمهم باسم الله عليهم وقاتلهم الحديث وفي الباب احاديث قد ذهب اليها في حوزة فقهاء الدعوة لمن لم تبلغهم الدعوة ولا يجيب لمن قاتلهم وذهب قوم الى الوجوب مطلقا وقوم الى عدم الوجوب مطلقا ويحرم قتل النساء والاطفال والشيوخ الا ان يقاتلوا فيدفعوا بالقتل لضربة سارية لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال وجدت امرأة مقتولة في بعض غزاي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والعبيان واخرج ابو داود من حديث النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيئا فاني انا الصغير ولا امرأة وفي اسناده خالدين بن القزويني يقال واخرج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن بزع انه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عسقا والعسف الاجير واخرج احمد من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا الا الولدان ولا اصحاب الصوامع وفي اسناده ابراهيم بن سميع بن ابي حنيفة وهو ضعيف وقد وثقه احمد واخرج احمد ايضا والاسمعيلى في مستخرجه من حديث كعب بن مالك عن عمه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى ابن ابي العتيق بن حنيفة عن قتل النساء والعبيان وحاله رجال الصحيح واخرج احمد والترمذي وصححه من حديث ثمة مرفوعا باللفظ اقبلوا شيوخ المشركين واسحقوا شرهم وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع من قتل النساء والعبيان الا اذا كان ذلك

الزوائد

مقصودة كان تيسر بهم المقاتلة او يقاتلون وقد اخرج البوداؤد في المراسيل عن عكرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يامر امة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل انا يا رسول الله اغتبتها وارزقتها خلفي فلما رأت النهرية فينا اهوت الى تاييم سيفي لتقتلني فقتلتها فمكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال عليه وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبة قلت قال الشافعي النبي عن قتل نسائه وصبياتها ما هو في حال التيمم والتفرد واما البيات فيجوز وان كان فيه اصابة ذرايعهم ونسائهم والمثلة لما تقدم قريبا في حديث سليمان بن بريدة عن ابيه وفيه ولا مثلهوا واخرج نحو ذلك احمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال واحاديث النبي عن المثلة كثيرة والاحراق بالنار لحديث ابي هريرة عند البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وعللنا الرجلين فاحرقواهما بالنار ثم قال حين اردنا الخروج الى كنت امركم ان تحرقوا فلانا وعللنا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموها فاقتلوهما واما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع او كان فيه مصلحة ويحرم الفرار من الزحف الا الى فلاة وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحذرا للقتال ومتحذرا الى فئة فقد باء بغضب من الله وثبت في الصحيحين غيرهما ان الفرار من الزحف هو من سبع الموبقات والاختلاف في ذلك في الجملة وان اختلفوا في مسوغات الفرار وقبوز الله تعالى الفرار الى الفلاة واما التحرف للقتال فهو وان كان فيه تولية الله بركته ليس بفرار على الحقيقة في المسوى قوله متحذرا للقتال هو ان ينصرف من ضيق الى سعة او من هزل الى علو او من مكان منكشف الى مستتر ونحو ذلك مما هو ممكن له في القتال قوله او متحذرا الى بصيرة الى خيرة من المسلمين يستنجدهم ويقاومهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والفراخ كبيرة ويحجى زنبيلات الكفار لحديث الصعبي بن جثالة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب بن نسائه وذرايعهم ثم قال هم منهم واخرج احمد والبوداؤد والشماني وابن ماجه من حديث سلمة بن الاكوع قال بيتنا هو اذن مع ابي بكر الصديق وكان امره علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والبيات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من اهل العلم في الغارة بالليل وان يبيتوا وكره بعضهم قال احمد وسحق لا باس به ان يبيت العدو وليلا والكذب في الحرب لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الاشرف قال يا رسول الله فاذن لي فاقول قال قد فعلت يعني يا اذن له بان يذبحه بمقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي ايضا في البخاري واخرج مسلم من حديث عامر بن عثمان بنت عتبة قالت لم اسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس

باب
الفرار من الزحف

الان في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور
هو التعريض والتلويح بوجهين الوجه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من اهل العلم واتخذوا
في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب
خدعة وفيها من حديث ابي هريرة قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي
والتفتوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيف ما امكن الا ان يكون فيه تفضل عند **فصل** وما
غنيه الجلبش كان لثوبه اربعة اقسامه وخمسه يصفر كالماء في صهارفه نقوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ولا رسول لذي القربى واليتامى والمساكين قلت الفتح
اهل العلم على ان الغنيمة الخمس في الخمس للخصم التي ذكرت في القرآن واربعة اقسامها للغانيم قوله تعالى
فان يمسكس ذهب عامته اهل العلم الى ان ذكر الله تعالى فيه لا تبرك به وازداده المال اليه شرفه ثم
ما اضاف جميع الخمس لنفسه بين مصارفها وتختلفوا في سهم ذوي القربى قال ابو حنيفة انما يعطون
لفقرهم وقال الشافعي لقراهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالميراث ثم ان اعطى القريب
والبعيد من ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني يعطى الرجل سهمين المرأة سهوا من ذلك ما ورد
في القرآن في الفسي والغنيمة واخرج ابو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال سئل جابر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى يعير من الغنم فلما سلم اخذ برة من جنب البعير ثم قال لا يحل لي منكم لحم
الا الخمس والخمس رءوسكم واخرج نحوه احمد والنسائي وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت بن
ابن حجر واخرج نحوه ايضا احمد وابو داود والنسائي مالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده جنة ايضا ابن حجر وروى نحوه ذلك ايضا من حديث جبير بن مطعم والعمران بن سارية
وباخذ الفارس من الغنيمة ثلاثة اسهم وللراجل سها لما ورد في ذلك من الآثار
منها حديث ابن عمر في الصحيحين في خبرهما والفاظها فيها التصريح بان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اسهم للراجلين فسه ثلاثة اسهم وللراجل سها وفيها معنى ذلك من حديث انس بن مالك من حديث عمر
البارقي ومنها حديث الزبير بن جندب عن ذلك عند احمد ورجال الصحيح وحديث ابى هريرة عند الدارقطني
وابى يعلى الطبراني وحديث ابي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جابر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عنه بن عبد الله بن داود وحديث جابر واسماء بنت زيد عند احمد وفي الباب ما روته عنه
الى ذلك الجمهور وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الفارس ياخذ له ولفرسه سهمين والراجل سها وسها
بحديث مجمع بن جارية عند احمد وابى داود قال اقتسمت خبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سها وكان الجلبش الفا وخمس مائة فيهم ثمانية فارس فاعطى الفارس
سهمين والراجل سها وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال ابو داود ان فيه بها وانه قال ثمانية فارس

في الغنيمة

وانهم كانوا اثنتين ويستوى في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل
 ابن عباس عن عبد الله بن داود الحاكم وصححه ابو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قتلى عليه آله وسلم ثم غنائم بدر بالسوى بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزل قوله
 تعالى يسئلونك عن الانفال واخرج نحوه احمد بن حنبل الصحيح من حديث عباد بن الصامت اخرج
 احمد من حديث سعد بن مالك قال قالت يا رسول الله الرجل يكون مائة القوم ويكون سهمه معهم
 سوار قال ثلثك انك ابن ام سعد وهل ترزقون وتصرون الا بضعفائكم واخرج البخاري ايضا
 والنسائي عن مصعب بن سعد قال راى سعدان لا فضل الا على من دونهما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه آله وسلم بل ترزقون وترزقون الا بضعفائكم واخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذي وصححه
 في الحج ومن بعثه الامير المصطفى الجيش كالبريد والطلعة والجاوس لسيهم له وان لم يحضر الواقعة كما كان
 لعثمان يوم بدر ويجوز تفصيل الجيش لما اخرجته سيهم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى سيهم بن الاكوع سهم الفارس وسهم الرجل مبعوله واخرج احمد وابوداود والترمذي والنسائي وعنه
 المنذرى في مختصر السنن الى مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل سعد بن ابى وقاص يوم بدر
 وقد ذهب الى ذلك الجمهور وعلى بعض اهل العلم الاجماع عليه واختلف العلماء هل هو من اصل الغنمة
 او من الخمس وقد ورد في تفصيل السيرة حديث جيلب بن مسلمة عن احمد بن داود وابن ماجه وصححه
 ابن الجارود وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل الربيع بعد الخمس في بداهة
 ونفل الثلث بعد الخمس في حجة واخرج نحوه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث
 عباد بن الصامت واخرج احمد وابوداود وصححه الطحاوى من حديث معمر بن يزيد قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا نفل الا بعد الخمس وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نفل بعض من بيعت من السرايا لنفسه خاصة سوى قسمته
 الجيش والخمس في ذلك كله وفيما انه نفل بعض السرايا لبعض البعية او في الباب احاديث في الحج
 وعندى ان رأى الامام ان يزيد لركبان الابل او غداة شيئا او يفضل العرب على البرازين بشي
 دون السهم فله ذلك بعد ان يشاور اهل الرأي ويكون امره لا يختلف عليه لاجله وبه مجمع خلاف
 السير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابه في الباب ولا اجماع الصنفى وسهمه كما هو المشهور
 الحديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عن ابى داود والنسائي وسكت عنه ابو داود والمنذرى قال
 كتابا لم يردوا دخل صل به قطعة اديم فقرأنا لها فاذا فيها من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان شددتم ان لا الا لاسد وان محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلوة وآيتهم الزكوة وآيتهم الخمس من المعنم
 وسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسهم الصنفى انتم آمنون بالمان الله ورسوله فقلنا من كتب

كتاب
 في
 بيان
 ما
 كان
 عليه
 وآله
 وسلم
 من
 النفل
 من
 الغنم
 والاربعين
 والاربعين
 والاربعين

لكن هذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بعضهم عن زيد بن عبد الله
 الرجل النهم بن تولب وأخرج البوداء عن الشعبي مسألاً قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سهم يد
 الصفي ان شاء عبداً وان شاء راته وان شاء فرسانه ثار قبل الخمس وأخرج البوداء والإيضاح
 ابن عون بسلاخوه وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم فضل سيفه ذال الفقار يوم بدر وأخرج البوداء ومن حديث عائشة قالت كان صفيته
 من الصفي وأخرج البوداء والإيضاح من حديث النسيخه ويعارضه ما في الصحيحين غيرهما من حديث
 النسيخه أيضاً قال صارت صفيته له حية الكلبى ثم صارت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وفي رواية انه اشتراها منه سبق الهوس ويرفعه من الغنيمة لمن حذفتها لحديث ابن عباس عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل سائل عن المرأة والعبد كل كان لهما سهم معلوم فوافقه الناس فاجاب انه لم يكن
 لهما سهم معلوم الا ان يجزيا من غنائم القوم وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 ليخزوا بالنساء فبدأوا من الجرحى ويجزى من الغنيمة واما السهم فلم يضر بهن وأخرج البوداء وابن حبان
 والترمذي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل سائل عن
 من خزن السباع وأخرج أحمد والبوداء والنسائي من حديث حشر بن زباد عن جدته ام ايوب عن النبي
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادس ست مشقة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فبعث اليها فبعثت فأتاها في الغضب فقال مع من خربت وداؤن من خربت فقلنا يا رسول الله
 خرجنا لنقر الشعر ونعين في سبيل الله ومعنا دار الجرحى وتناول السهم فبقي السويق فقال فزنا
 حتى اذا فتح الله علينا سبيلنا كما سهم للرجال قال فقلت لما يا جده وما كان ذلك قالت ترا
 وفي اسناده رجل مجهول وهو مشرح وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذي
 عن الاوزاعي بسلا قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاصبيان بغيه وحديث حشر بن زباد
 عرفت ضعيف وهذا من سبل فلا يثبتان لمعارضة ما تقدم وقد حصل الاسهام منها على الزوجين
 الاحاديث وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب الجمهور الى انه لا يسهم للنساء والصبيا بل ينسخ
 لهم فقط ان رآى الامام ذلك ويوثق المولفين ان رآى في ذلك صلاحاً الحديث المش
 في البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم الغنائم في اشرف قرين تاليها لم
 وترك الانصار والمهاجرين وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم عطي الاقرع بن حابس ثمانية من الابل وعطي عيينة مثل ذلك وعطي انا ساسم اشرف العرب
 والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطولها والمراد بان اشرف قرين اكا برسلة الفتح كابي جندب
 بن حرب وائل بن عمر وحقوليط بن عبد الغزى وعكيم بن خزام وصفوان بن امية واذا رجعه اخذ

هذا الحديث
 في الصحيحين

الكفار من المسلمين كان لما ذكره حديث عمران بن حصين عن عبد مسلم وغيره ان الغنصاء نائمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اسبغت ثوبها امرأة من المسلمين وجبت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت نذرت ان تنحر بان نجاء الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء لنذرتي في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد واخرج البخاري وغيره عن ابن عمر انه ذهب فرس له فافترق العبد وظهر عليه المسلمون فزاد عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابق عبد له فلحق بآب الروم وظهر عليه المسلمون فزاد عليه بخاله بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية لابن داود ان غلاما لابن عمر ابق الى العبد وظهر عليه المسلمون فزاد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسمه وقد وهب لثانجي وجماعة من اهل العلم ان اهل الحرب لا يكون بالغلبة شيئا من المسلمين ذلك ما جازاه قبل الغنصية وبعد ما ورد عن علي والزهرري وعمر بن دينار والحسن انه لا يرد اصلا ويختص بالانعام وروى عن عمر بن سليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك واهل الحديث واخرين وجده صاحب قبل القسم فهو احق به وان وجده بعد القسم فلا يأخذه الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة في المسوي وعليه كثر اهل العلم في الجملة ولم يفسر في التفصيل اختلاف ويجوز ان انتفاع بشيء من الغنصية قبل القسم الا الطعام والعلف لم يدر في الحديث وثبت بن ثابت عند احمد قال في داود والدارمي والطحاوي وابن جابر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمل المؤمن يومين بئس اليوم الاخران متبادل غنما حتى تقسم لا يلبس ثوب من ثياب المسلمين حتى اذا اغتسلوا فيه ولا ان يركب اية من ثياب المسلمين حتى اذا اغتسلوا فيه في اسناده مجربين اسحق وفيه مقال معروف قال ابن حجر ان رجال اسناده ثقاة قال ايضا ان اسناده حسن واخرج النجدي عن حديث ابن عمر قال كنا نصيب في غارنا العسل والغب فاكلنا من الغنصاء والوداد ولم يأخذ منها الخمس وصح هذه الزيادة ابن جابر واخرج ابو داود والبيهقي وصح من حديث ابن عمر ايضا ان جيشا غنمو في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعما وعسل فلم يأخذوا منهم الخمس واخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال اصببت جرابا من شحم يوم خيبر فاكلته زمته فقلت لا اعطى اليوم احد من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تبسما واخرج ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن ابي اوفى قال اصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجبي فياخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينطلق واخرج ابو داود من حديث القاسم بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا ناكل الخبز في الغزو ولا نقسمه حتى انما كنا نسترجع الى رحالنا واخرجتنا مملوءة منه قد تكلم في القسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للداب بغير قسمته الجمهور سواء كان الامام ولم ياذن وقال الزهرري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان ينهي

باب
الغنصاء

الامام قال نالكت في المؤطا لاربي بلسان ياكل المسلمون اذا دخلوا ارض العدو ومن طعاهم ما وجدوا
 من ذلك كله قبل ان تقع في المقاسم وقال ايضا انا اري الابل والبعير والغنم بمنزلة الطعام باكل منه المسلمون
 اذا دخلوا ارض العدو كما ياكلون من الطعام وقال لو ان ذلك لا ياكل حتى يحضر الناس المقاسم لقتلهم
 بينهم اضر ذلك بالجوش قال فلما اري باسا بما اكل من ذلك كله على نية المعروف والحاجة اليه فلما اري
 ان يذبح ذلك شيئا يرجع ليلى ابله قلت وعليه اكل العلم ويحرم الغلول لحديث ابهرية في ابي خنيس
 وغيرهما في قصة العبد الذي اصابهم فقال البصحا ته منيالة الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي
 نفس محمد بيده ان الشملة تلمتب عليه نار اخذها من الثنائيم لم يذبحها المقاسم قال ففرج
 الناس فجارجل لشركا وشركين فقال يا رسول الله ما صبت هذا يوم خير فقال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم شرك من نار او شركا كان من نار واخرج مسلم من حديث عمير بن الخطاب قال لما كان يوم
 حجة قتل نفر من صحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا فلان شمس فلان شهيد فلان شهيد حتى
 مروا على جبل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلا اني رايته في النار
 في بركة غلما وعبادة واخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 وآله وسلم يقول لاهل بيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو في النار فذبحوا
 ينظرون اليه فوجدوا عبادة قد غلما وقد قال السجانه ومن قيل ايت بما غل يوم القيمة وثبت في البخاري
 وغيره من حديث ابهرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا القين احدكم يوم القيمة على قبة
 فرس على رقبة شاة الحديث وقد نقل النووي والاجماع على انه من الكبار وقد ورد في تحريق متاع
 الغال ما اخرج ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن شعيب عن ابي عبيد بن جراح عن ابن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم واما بذكره فمخرج متاع الغال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني
 واخرج احمد وابوداود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم قال اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه اضره وفي اسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم
 فيه غير واحد من جملة الغنيمة الاسرى ولما خلاص في ذلك ويجوز القتل او الفداء او المنة
 لقوله تعالى ما كان للنبي ان يكون له اسرى حتى تخجن في الارض وقوله تعالى فاما من بعد واما فداؤه وقد ثبت
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القتل للاسراء واخذ الفداء منهم والرمي عليهم شوتا متواترا في بعض
 نفي يوم بدر قتل بعضهم واخذ الفداء من غالبهم واخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال في اسارى بدر لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء المكتني لتركتم له
 وفي مسلم من حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ الثمانين النفر الذين هبطوا عليه
 واسماهم بن حبال التميمية عند صلوة الفجر فقتلهم ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعظم

في
 البخاري

على الاحتجاج بالخارجي وسلم رواه عن الثوري ايضا عبا بن الازرق العباداني وروثقة واذا
اسلم المحربي قبل الفدية اخذوا ماله لحديث صحري بن عيلة ان النبي صلى الله تعالى عليه
والآله وسلم قال اذا اسلم الرجل فمواقع بارضه وماله اخرج احمد وابوداود ورجال ثقات وفي لفظ ان
القوم اذا اسلموا اخذوا أموالهم ودارهم واخرج ابو يعلى من حديث ابهريرة مرفوعا عن سلمة بن
له وضعفه ابن عدي بياسين الزيات الراوي له عن ابهريرة قال البيهقي وانما يروى عن ابن ابي ليكنة
وعن فردة مسلما وقاما خرج عن عروة مسلما سعيد بن منصور برجال ثقات ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم حاصر بني قريظة فاسلم ثعلبة وسعيد بن شعبة فاحزلهما اسلامهما والارواح الصغار
بما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طريق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فاذا قالوا
عجبوا مني فاعلموا اني قد ذهب الجاهل الى ان المحرري اذا اسلم طوعا كانت جميع ماله
في ملكه ولا فرق بين من اسلم في دار الحرب ودار الاسلام واذا اسلم عبد لكا فصار حرا
لحديث ابن عباس عن ابي حمزة وابن ابي شيبة قال اعتق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يوم الطائف من خرج اليه من عبدة المشركين واخرجه ايضا سعيد بن منصور مسلما وقصة ابي بكره في
تدليته من حصن الطائف المذكورة في صحيح البخاري ورواه ابو داود وعن الشعبي عن رجل من ثقيف
قال سالنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرد الينا ابابكره وكان ملكنا فاسلم قبلنا
فقال لا هو طليق اسلم ثم طليق رسول الله واهج ابو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال نسبح
عبدا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم اليمامة قبل الصلح فكتب اليه باليه فقالوا
والديا محمد ما خرجوا اليك غنبة في ذنك انما خرجوا اليهم با من الرق فقال ناس من قريظة يا رسول الله
ردهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما راكم تهتمون يا معشر قريش حتى يرضي
الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا ابى ان يردهم وقال هم غنقاء اسد غرول واخرج احمد عن ابي
سعيد الاشم قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العبد اذا جازا فاسلم ثم جازا ماله
فاسلم انه حر واذا جازا المولى ثم جازا العبد بعد ما اسلم ماله فهو احق به وهو سرب والارض المغنومة
امرها الى الامام فيفعل الاصلح قسمتها او تركها مشتركة بين الغانمين وبين
جميع المسلمين لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم ارض قريظة والنضير بين الغانمين
وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف الآخر من ينزل به من الوفود والامور ونائب
الناس كما اخرج احمد وابوداود ومن حديث بشير بن يسار عن رجال من الصحابة واخرج نحوه ايضا
ابوداود ومن حديث شغل بن ابي شمة وقد ذكر الصحابة ما غنموه من الارض مشتركة بين جميع المسلمين
يقسمون خراجها بينهم وقد ذهب الى ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم عمل عليه خلفاء الراشدون

فصل اسد قنا حرا

وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا قريظة
 فاتمروا فيها فكم فيها ويا قريظة عصت الله ورسوله فان خمسها الله ورسوله فممن لم يؤمن
 أصلي المسلمين كسائر أصناف الحديث على محمد أحمد وأبي داود والنسائي وأما حكم النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال في المسلمين واحدة يسعي بها أو ناهيها وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه
 من حديث عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المسلمين على من سواهم تكافى وما لهم به
 عليهم أو ناهيهم ويرد عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم. أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر
 سبطولا وأخرج ابن مسلم من حديث مقل بن يسار مرفوعا بلفظ المسلمون يد على من سواهم تكافى
 وما لهم به وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ المسلمين من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ
 وثمة المسلمين واحدة فمن اغتصب مسلما غلبته الله الملكة والناس من هوى الطمحين من حديث علي وأخرجه البخاري
 من حديث النس في الباب لأحاديث وقد راجع كل العلم على أن من أسند أحد المسلمين أو أسند قال ابن المنذر راجع كل العلم
 جواز إيمان المرأة انتهى وأما العبد فاجاز للمأنة الجهو وأما الصبي فقال ابن المنذر راجع كل العلم أن كان الصبي غير جاز
 وأما البنون فما يصح ما لا خلاف في ذلك فما يصح للأمان من جاز المسلمين أن أسند أصلا أو ضمن فاما عقد الأمان للأهلانية
 على العموم فما يصح للأسان الأمان على سبيل الاحتياط وخبري الصالحة لعقد الأمانة ولو جعل في ذلك حال الناس صار ذريعة
 إلى البطلان الباطل الواسع كالقول من حديث ابن مسعود عن أحمد وأبي داود والنسائي وأما حكم
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرسولي سيلة لو كنت قاتلا رسولاً لقتلتكم ما أخرج
 أحمد وأبو داود من حديث أبيهم من مسعود ولا يجمع أن رسول الله صلى الله تعالى قال
 لما وأندولوا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم ما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان
 وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرفع ما بعثه قريش ليس فقال لا يرفع
 لا يرفع بهم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في لا أخيس بالهدم ولا أخيس البر ولكن لا يرفع
 اليهم فان كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الإسلام فارح ووجوه من أوتى الكفار ولو لم يرفع قاتلهم
 إذا اجتهد الأمان وذو الرأي من المسلمين ففرغوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار بكثرة
 ولو بشرط وإلى أجل الكثرة عشرين لحديث النس عند مسلم وغيره أن قريشا صالحوا النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم بشرط أن يجره عليه أن من جاز منكم لأزوجه عليكم من جاز منكم وأزوجه عنتنا ففعلوا
 يا رسول الله كتبت بها قال نعم أنه من زحبت منا أليم فابعده الله ومن جاز منكم يجعل الله فراجز
 وجوز في البخاري وغيره من حديث السورين مرفوعة ومروان سبطولا وفيه أن مدة الصلح بين رسول الله
 عليه وآله وسلم وبين قريش عشرين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصادرة الكفار على من جاز منهم
 مسلما ونفع رسول الله تعالى عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخها ما قد روي في أصل

مسألة

فذهب الجمهور الى انه لا يجوز ان يكون الكفر من عشرين لان السجادة قد امرنا بمقاتلة الكفار في كتابنا العزيز
فلا يجوز مصاحبتهم بدون شيء من جزية او نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان دليلا على الجواز الى المدة التي وقع الصلح عليها ولا يجوز الزيادة عليها رجوعا الى الامل هو جواز
مقاتلة الكفار ومن آخرتهم الحرب وقد قيل انها لا يجوز مجاوزة اربع سنين وقيل ثلاث سنين ثم لا يجوز
مجاوزة سنتين ويجوز تأجيل المهادنة بالجزية لما تقدم من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بدعاء الكفار الى احدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعث ابا عبيدة بن الجراح الى البحرين يا بحر بن مالك ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم هو صالح اهل البحرين في طلبهم العالم اكرابن الحضرة في اخرج ابو عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجزية من اهل البحرين وكانوا مجوسا واخرج ابو داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم في حديثه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجزية من اهل البحرين وكانوا مجوسا واخرج ابو داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ان اول من اعطى الجزية اهل بخران وكانوا نصارى وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اهل اليمن
على كل حال دينارا كل سنة او قيمة من المعافى يعني اهل الذمة منهم واهل الشافعي في مسنده عن علي بن
عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ بن عمرو بن لؤي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديثه عن علي بن
بن شعبة انه قال لعائل كسري امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نقا لكم حتى نقبذوا الله
نفسه او تودوا الجزية واخرج البخاري عن ابن ابي شحج قال قلت لابي اسحاق بن اهل الشام عليه السلام الجزية
دنانير واهل اليمن عليهم دينار قال جعل في ذلك من قبيل اليسار وقد وقع الاتفاق على انها تقبل الجزية
من كفار النعم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك والاذراعي وفتحها والشام انها تقبل من
جميع الكفار من العرب وغيرهم وقد ثبت من لم يجوز اخذها الا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس
عند احمد والترمذي وحسنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقرش اني يريد منكم كلمة تدبر بها
العرب وليودى اليهم بها العجم الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينبغي اخذ الجزية من العرب ولا سيما
مع قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم اذا اقيمت عدك من المسلمين
فاذعنهم الى ثلاث خصال وخلال فيها الجزية وفي السوسي في باب اخذ الجزية من اهل الكتاب قال قتادة
قالوا الذين يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون من الحق
من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قلت عليه السلام في الجملة وقال
الشافعي الجزية على الايمان لا على الانساب فتؤخذ من اهل الكتاب عربا كانوا او عجماء ولا تؤخذ من اهل الاوثان
والمجوس اسم بهت كتاب قال ابو حنيفة لا تقبل من العرب الا السيف وفي حديث ابن شهاب بن مسعود
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين وان عمر بن الخطاب اخذها من البربر

وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن ابيه ان عمر بن الخطاب ذكر له الجوسن فقال يا ادرى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم يا اهل الكتاب قلتم وعلية اهل العلم قال ما كنت مضت السنة ان لاجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيها نعم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعلية اهل العلم واما قدرها فغضب عمر بن الخطاب الجزية على اهل الذهب اربعة ونايه وعلية اهل الورق اربعين ودرهما مع ذلك ارزاق المسلمين وضياقة ثلاثة ايام قلت قد صح من حديث معاوية بن عوف ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فامرهم ان ياخذ من كل ديار او ديرة معا فربا باختلافه في الجمع بينه وبين حديث عمر فقال الشافعي اقل الجزية دينار كل بالغ في كل سنة ويستحب للمام ان يستلزمه ليرواد ولا يجوز ان ينقص من دينار وان الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتاويل ابو حنيفة حديث عمر على المؤمنين وحديث معاوية على الفقراء لان اهل اليمن اكثرهم فقرا فقال على كل مؤمن اربعة ونايه وعلية كل متوسط ديناران وعلية كل فقير دينار وعمر بن عبد العزيز من ترك من اهل الذمة قد بايرت بين التجارات من كل عشرين دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى ياتي عشرة ونايه فان نقصت قلت دينار فديعها ولا تاخذ منها شيئا واكتب لهم بما تاخذ منهم كتابا الى مثله من اجل قلت عليه ابو حنيفة وقال الشافعي الذي يذرم اليهود والنصارى من العشور هو ما هو له لحو الوقت عقد الذمة وكتب عمر بن عبد العزيز الى عماله ان يضعوا الجزية عن مسلم من اهل الجزية حين يسلمون قلت عليه ابو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لانه يؤمن هل عليه كسائر الديون انتهى و يمنع المشركون واهل الذمة من السكون من جزيرة العرب لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد بنحو ما كنت اجيزهم ونسيت الثالثة والشك من سليمان الاحول واخرج مسلم وغيره من حديث عمر انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الا مسلمان واخرج احمد من حديث عائشة ان آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان قال لا تترك بجزيرة العرب دينان وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الربيعي عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عنهما والاوله هذه ولت على اخرج كل مشرك من جزيرة العرب سوار كان ذميا او غير ذمي وقيل انما يمنعون من الحجاز فقط استدلالا بما اخرجه احمد والبيهقي من حديث ابى عبيدة بن الجراح قال آخر ما تكلم بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخرجوا يهود اهل الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب وهذا الاصلح لتخصيص العام لما تقرر في الاصول من ان التخصيص هو افاق العام لا يرفع وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو ملة

ما ينبغي واليما تروا والا لا فيما سوى ذلك فما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا الا مسجد الحرام
 ما لك يجوز دخوله الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام وفي المسوني باب يدخل المسجد الحرام
 كافر قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقبلوا المسيحية واليهام بعد عامهم ثم اوان شتم عليه فيسوف
 يفضيكم الله من فضله قلت قوله فلا يدخلوا المسجد الحرام مناه المسيحية واليهام من الحرم يدل عليه قوله تعالى
 عليه وعلى اهل العلم قالوا لا يجوز ذلك افران يدخل الحرم بحال سواء كان ذميا او لم يكن اذا جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الامام وهو في الحرم فلا ياذن في دخوله بل يخرج الامام اليه ويبعث من يسمع رسالته فقلت قد صح في غير حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل الكفار في مسجده من ذلك ربطا ثمانية بن اثال بسارية
 من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا باذن مسلم وقال آخر وان يجوز لك الدخول لو لم يكن
 اذن وتاويل الآية على قولهم انهم اخيفوا بالجزيرة قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تعالى عليه الله وسلم اجلي هو وخبر قال مالك وقد اجلي عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فاما يهود خيبر
 فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيء واما يهود فدرك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحا لهم على نصف الثمر ونصف الارض فاقام لهم من الثمر
 نصف الثمر ونصف الارض فقيمة من ذهب وورق وايل وجبال اقطاب ثم اعطاهم القيمة واجلاهم منها
 فقلت عليه اهل العلم قالوا المجاز يجوز لك الكافر دخوله بالاذن ولا يقيم بها اكثر من مقام السفر فان
 رضى الله تعالى عنه لما اجلاهم اهل من يقدم منهم تاجر اثنى **فصل** ويجب قتال البغاة
 حتى يرجعوا الى الحق لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان لبثت
 احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فاجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى
 ترجع الى امر الله ولا فرق بين ان يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم وعلى طائفة منهم في السوء
 قال الواحدي والبغوي وغيرهما تزلت هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجزيرة والايدي والنعال فاصلم
 النبي صلى الله عليه وسلم بينهم والطاهر انما في قتال مفسدة يكون في الغضب بين المسلمين
 حيث يكون حكم الله تعالى معلوما لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وليست في البغاة
 وهم الذين لهم منعة وشبهة فنصبوا رئيسا وخرجوا على الامام العدل فاذا ليس هناك قاطع يطلب منهم
 الفضي اليه بل كل فرقة منها تدعي ان ماذميت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يتفاد حكم الله
 من آثار على رضي الله تعالى عنه حين قاتل اهل البصرة واهل الشام واهل الهند وان وهذا حسن ما مضت
 في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى ولا يقتل سعيهم ولا يستعمل برهم ولا يجاز على جرحهم
 ولا يضيءوا الهول لما اخرج الحاكم والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لابن مسعود يا ابن ام عبد يا حكم من لبى من امتي قال الله رسول الله صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين
 أما بعد
 فإني أهدى هذه
 الرسالة
 إلى
 من
 يحب
 الحق
 ويكره
 الباطل
 آمين

عليه وآله وسلم لا يتبع مربيهم ولا يجهر على جريهم ولا يقتل أسيرهم في لفظ ولا يذنب على جريهم ولا يذنبهم
سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضيف وقال صاحب بلوغ المرام
اقبال ان الحاكم صحيح فوجه لان في اسناده كوش بن حكيم وهو منكر وصح عن علي من طرق نحوه وثقوا
خرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى منادى على يوم الجمل الا
لا يتبع مربيهم ولا يذنب على جريهم واخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال صنع صاخر لعلي يوم
الجمل لا يقتل من يدبر ولا يذنب على جريح ومن اغلق باب فهو آمن بين القبيح السلاح فهو آمن واخرج
احمد في رواية الاثرم واخرج بعن الزهري قال هاجت الفتنة وصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم متوافرون فاجتمعوا ان لا يقاتلوا احد ولا يؤخذ مال على ما يول القرآن الا ما وجد بينه واخرج البيهقي
عن ابى امامة قال شهدت سبعين فماتوا الا يخبرون علي بريح ولا يتكلمون موليا ولا يسلمون فتلا
واخرج البيهقي عن علي انه قال يوم الجمل ان ظفرت على القوم فلما تطالبوا اذبرا ولا تخبروا ولا تسبح
والنظروا الى حاضر واب الحرب من آت فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لو شتم قال البيهقي هذا منقطع ويحتمل
انه لم يأخذ شيئا ولم يسلب قتيلًا ولو يد جميع هذه الآثار ان الامل في ديار المسلمين واسو لهم الحرمة فلما كمل
شيئ منها لا بدليل شرعي والمراد باللبازة على الجريح والابهار والتذنيف ان تميم قتله وليسرغ
فيه وما حكاها الزهري من الاجماع على عدم القوديل على انه لا قصاص في ايام الفتنة وقد اخرج
هذا الاثر عن الزهري البيهقي بلفظ ما هاجت الفتنة الاولى فادركت يعني الفتنة رجالا ذوى عدو ومن اصحاب
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شهد مع بدلا وبلغنا انهم يرون ان هذا الفتنة لا يقام فيها على
رجل قاتل في اويل القرآن قصاص من قتل لاحد في سب او امرأة سبيت ولا يرمى عليها احد ولا ينها
وبين زوجها الملعنة ولا يرمى ان تعتد عدتها من زوجها الآخر ويرى ان يرثها زوجها الاول انتهى
قال في البحر لا يجوز سبهم ولا افتنام ما لم يعلبوا اجماعا البقاء ثم على الملة وعلى النفس الزكية والمنفعة
والشافعية انه لا ينفذ منهم شيء **فصل** وطاعة الائمة واجبة الا في معصية الله بانفا
السلف الصالح لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ولما حديث المتواترة في
وجوب طاعة الائمة منها ما اخرج البخاري من حديث النسخ مرفوعا اسمعوا واطيعوا وان استقل
عبد بشي راسه زبيته ما قام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الله فله ما يرضى الله به ومن يعص الله
فله ما يرضى الله به ومن يعص الله فله ما يرضى الله به ومن يعص الله فله ما يرضى الله به ومن يعص الله فله ما يرضى الله به
والطاعة فيما احب وكره الا ان يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة والاحاديث في هذا الباب
كثيرة جدا ولا يجوز الخرج بوجوبها اصل الاتفاق عليها ما اقاموا الصلوة ولم يظهر الكفر

فصل في طاعة الائمة

حديث عوف بن مالك عنده مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خیار
 أمتكم الذين تشبّونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشر أمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم
 وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله فلا يناديهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم موتة
 الأمان ولى عليه السلام فرأه يأتى شبيهاً من بعثة الله فليكره ما يأتى من بعثته ولا يتر عن يد العر ناعه
 وأخرج مسلم أيضاً وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 يكون بعدى أمة لا يتد ان بهيدي ولا يتنول بتي وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين
 في جثمان الإنسان قال قلت كيف اصنع يا رسول الله ان ادركت ذلك قال لتسمع وتطيع وا
 ضرب ظهرك واذا بالكل فاسمع فاطيع وأخرج مسلم أيضاً وغيره من حديث عروة بن مسعود
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اتاكم منكم جميع على رجل واحد يريد ان يشق عصم
 او يفوق جماعتكم فاقبلوه وفي الصحيحين من حديث عثمان بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا واثره علينا وان لا ننزع الامر والهد الا ان
 ترد الكفرا بواحدكم فمضى من يدبره ان والبواج بالموصدة والمعلمة قال الخطابي معنى قوله بواحدكم
 ظاهره وأخرج مسلم من حديث شاذان بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة
 فميتة جاهلية وأخرج نحوه أيضاً ابن عمر وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن رجل عن علي بن ابي طالب
 منا واخرجه أيضاً من حديث ابى موسى واخرجه مسلم من حديث ابي هريرة وسكتة بن الاكوع والاحاد
 في هذا الباب لا يتبع المقام لبسطاً وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور اهل العلم وذهب بعض اهل العلم
 الى جواز الخروج على الظلمة او وجوبه بتسكبا باحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي غم مطلقاً ان
 احاديث الباب ولا تقاض بين عام وخاص ومحل ما وقع من جماعة من فاضل السلف على اجتهاد منهم وهم
 الله والطوع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جاز بعدهم من اهل العلم وفي الحجة البالغة ثم ان
 استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي ان يبادر الى المخالفة لان خلعه لا يتصور غالباً الا بحروب ومضائق
 وفيها من المفسدة الشديدة يارجى من الصلوة وبالجملة فاذا كفر الخليفة بالكل ضرورة من ضرورات الدين حل
 قتاله بل وجب والا لا وذلك لانج فانت مصلحة نصيب لخياف مفسدة على القوم قتاله من الجهاد في سبيل الله
 انتهى ويجب الصبر على جورهم لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى من امرئ شياً يكرهه فليصبر فانه من فارق الجماعة شراً
 فمات فميتة جاهلية ومنها من حديث ابي هريرة مرفوعاً اعطوهم حقهم فان الله سائلكم عما استعجبهم اخرج
 احمد من حديث ابى ذر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين آمنوا كيف يكفونكم الله ما استأذ
 عليكم بهذا الفتي قال الذي بعثك بالحق اضع يعني على عاتقي واضرب حتى التحك قال لا اداك على

هذا الحديث

فهو خير لك من ذلك تصبر حتى تلقني وفي الباب احاديث كثيرة وبذل النصيحة لهم
 الصحيح من حديث ان الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين من حديث فتم الدارمي بهذا اللفظ
 "ما حديث الوارد في مطلق النصيحة متواترة راجع الناس بها الأئمة وعليهم إجماع على الأئمة الذين بعثوا
 بعين كيف يدل الظالم وحفظ تغورهم وقد يبرهم بالشرع في الأبدان والأديان الأمل
 وتفرق أحوال الله في مصارفها وعدم الاستيثار بما فوق الكفاية البروف والفتا
 في اصلاح اليدقة والسريرة وذلك معلوم من ائمة الكتاب الستة التي لا يتبع المقام
 لبسطها ولا خلاف في وجوبها جميعا على الامام وهذه الامور التي شرع الله تعالى لبسطها
 لها من اهل من الأئمة والسالطين في شئ منها فهو غير متبهد له ميتة ولا ناصح لهم بل غاش خالف في حديثه
 في الصححين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ما من عبد استر عياله وعيته يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة وفي لفظ
 مسلم ما من امير على امور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة واخرج مسلم وغيره من حديث
 عائشة ا قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول للرجل من ولي من امرتي شيئا
 فزفني به فارق يفعلني الامام والسالك ان يقتدي برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وبالخلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويذكر فانه ان فعل ذلك كان له بالائمة العدل من الرعيات
 الثابتة في الكتاب الستة وحاصل الفوز بغير الدنيا والآخرة واخر دعوانا ان الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

فصل في

متد

خاتمة الطبع ان احسن ما يوشع بعد الكلام حمد الله الملك العلام وابني شئني به الصلوة على رسول
 سيد الانام وعلى آله وصحبه العظام صلوة دائمة بدوام تقارن الصحائف والاقلام اما بعد فان بحر العلوم
 نه الفهم الحمد المقام المفسر المما لها طر السند البنوية ناشر الاحاديث السطيفية النجاشي طاب البنوات الاجاه
 امير الملك مولانا سيد محمد صديق حسن خان بهادر لازلتم شمس قباله طالع صنف كتابا فافا
 سماء الروضة الندية شرح الدرر البهية مشتملا على المسائل الفقية المدللة بالاحاديث الشريفة
 ولما فاض خاتمة بالاختتام امر بطبعه ليتفجع به الفاضل العوام فطبعه مطبع المطبع العلوي محمد علي نجف خان
 الكائن في صابان السعد عن شغل غصبي تصحيح الفاضل الجليل العالم النزيل بالسر الجليل المولوي سيد محمد مشوق
 سلمه الله تعالى فاجد بعد الطبع ما يروق النواظر
 ويحلو البصائر وكان ذلك في شهر المحرم سنة ١٢٠١
 من شهر ٩٠ هـ



صحيح حكايا الرضا بن شرح الدالبيه

عقود	سطر	خطا	صواب	عقود	سطر	خطا	صواب	عقود	سطر	خطا	صواب
٢٠	٢٠	شئت	شئت	١٢	٨	الحج	الحج	٢٤	٢٤	خطا	صواب
٣	٢	ونسبة	ونسبة	١٤	١٤	آيتم	آيتم	٢٨	٥	انبر	انبرناه
٤	٣	العائين	العائين	١٥	١٩	بحري	بحري	٢٣	٢٣	زهر	زهر النهر
٤	٤	وفيها	وفيها	١٦	١٦	للطويل	للطويل	٢٩	١٤	يخب	خ
٩	٩	الاراة	الاراة	٢٤	٢٤	ان مسوا	ان مسوا	٢٤	٢٤	عائشة	عائشة
١٠	١٠	الكدن	الكدن	٢٤	٢٤	هكذا	هكذا	٣٠	٨	جيش	جيش
١٣	١٣	السنة	السنة	٢٣	٢٣	منها	منها	٢٢	٢٢	ظاهر	ظاهر
٢١	٢١	المظاهر	المظاهر	٢٠	٢٠	عائشة	عائشة	٢٢	٢٢	يحبها	يحبها
٢٢	٢٢	للساكنة	للساكنة	٢١	٢١	حتى	حتى	٢٦	٢٦	فلما	فلما
٥	٥	منها	منها	٢٢	٢٢	منها	منها	٢١	٢١	يوجد	يوجد
٢	١٢	اسلماء	اسلماء	١٢	١٢	والصالح	والصالح	١٦	١٦	النفاس	النفاس
٥	١	الجبير	الجبير	١٥	١٥	والنخاسة	والنخاسة	٢١	٢١	الجماع	الجماع
٢٠	٢٠	صنع	صنع	٢٥	٢٥	ساعة	ساعة	٢١	٢١	انه	انه
٤	٤	اذا	اذا	٢٠	٢٠	منه	منه	٢٢	٢٢	تلفظ	تلفظ
٤	٢	والكثر	والكثر	٢٢	١٢	جالت	جالت	٢٢	٢	نعم	نعم
٤	٢٠	تفعل	تفعل	١٤	١٤	خصه	خصه	٢	٢	مخاطبا	مخاطبا
٨	١٨	ينفد	ينفد	١٩	١٩	بالجماع	بالجماع	٢١	٢١	تقية	تقية
١٠	٢٤	المفوح	المفوح	٢٥	٢٥	لا يكون	لا يكون	٢٢	٢٢	ينكح	ينكح
١١	٩	فان	فان	٤	٤	منافسة	منافسة	٢٢	٢٢	ميتة	ميتة
١١	١٨	نجاسة	نجاسة	٦	٦	للقبض	للقبض	٢٢	٢٢	تقينا	تقينا
٢٥	٢٥	قرينة	قرينة	١٢	١٢	يسل	يسل	٢٢	٢٢	قرني	قرني
١٢	١٥	بكيفية	بكيفية	٢٤	١٩	فيها	فيها	٢٥	٢٥	تامرني	تامرني
٢٤	٢٤	طهيره	طهيره	٢٤	١٩	وان كثر	وان كثر	٢٥	١٤	لما	لما
١٣	٨	للتجنية	للتجنية	٢٤	٢٤	سنة	سنة	٢٤	٢٤	سنة	سنة

صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب
٣٧	٢	تيل	بيل	٣٨	١٣	تركانا	تركانا	٣٩	٢١	غبره	غبره
٣٨	٢٣	مينيه	مينيه	٤٠	١٤	بوجوب الغاية	بوجوب الغاية	٤١	٢٥	يخدر	يخدر
٣٩	١٤	للنفل	النفل	٤٢	١٤	بوجوب	بوجوب	٤٣	٢٤	الجزاء	الجزاء
٤٠	٢٣	عليه	عليه	٤٤	١٩	بقرة	بقرة	٤٥	٢٠	ومن	ومن
٤١	٣٤	المخططة	المخططة	٤٦	٢١	القوة	القوة	٤٧	٢٣	بقرة	بقرة
٤٢	٦	يكن	يكن	٤٨	٤	وبر	وبر	٤٩	٢٥	اخبره	اخبره
٤٣	١٥	يومي	يومي	٥٠	٤	دنتا	دنتا	٥١	٢٤	حبرة	حبرة
٤٤	١٥	ولتشهد	ولتشهد	٥٢	٩	لشروع	لشروع	٥٣	١٤	ليظ	ليظ
٤٥	٢	واستجابا	واستجابا	٥٤	٤	الغاية	الغاية	٥٥	١	برد	برد
٤٦	٩	استش	استش	٥٦	٣	والخمس	والخمس	٥٧	٢	ور القيد	ور القيد
٤٧	٢٣	والحسن	والحسن	٥٨	١٠	سج	سج	٥٩	١٢	تتم	تتم
٤٨	٢٤	المؤمنين	المؤمنين	٦٠	١٩	الرضي	الرضي	٦١	١٢	الخبر	الخبر
٤٩	٢٤	فما لولا	فما لولا	٦٢	٢٠	النهي	النهي	٦٣	١٤	البرد	البرد
٥٠	٢	فني	فني	٦٤	٢٣	ودريم	ودريم	٦٥	٢٤	مكنه	مكنه
٥١	٦	صحا بي	صحا بي	٦٦	١٠	وليتيم	وليتيم	٦٧	١	عشرة	عشرة
٥٢	٢٧	عسني	عسني	٦٨	١٣	يجب	يجب	٦٩	٢٤	كدرث	كدرث
٥٣	٣	والحمد	والحمد	٧٠	٢٤	انه سي	انه سي	٧١	٩	كدرث	كدرث
٥٤	١٤	ببسم	ببسم	٧٢	٢٤	قبل	قبل	٧٣	٢٥	من الجاه	من الجاه
٥٥	٣	فأمنوا	فأمنوا	٧٤	٤	لستين	لستين	٧٥	٢٥	من الجاه	من الجاه
٥٦	٢	انما	انما	٧٦	١	انه سي	انه سي	٧٧	١٣	غذا	غذا
٥٧	٥	حسكم	حسكم	٧٨	٢١	بسطا	بسطا	٧٩	١٢	المختصر	المختصر
٥٨	٦	باسمين	باسمين	٨٠	٢٤	ترغيم	ترغيم	٨١	٢٤	الرحف	الرحف
٥٩	٦	آسن	آسن	٨٢	٢٢	عمد	عمد	٨٣	١٤	الامين	الامين
٦٠	٨	غيس	غيس	٨٤	٢	يجب	يجب	٨٥	٣	مضل	مضل
٦١	١٠	صرت	صرت	٨٦	٩	مرض	مرض	٨٧	٢	المفضلة	المفضلة
٦٢	١١	رفوا	رفوا	٨٨	١٣	أماهم	أماهم	٨٩	٨	خطا	خطا
٦٣	٢٠	سنة	سنة	٩٠	٢٠	سنة	سنة	٩١	١٢	تفرد	تفرد

بسم الله الرحمن الرحيم عن ابن جرير بن العلاء قال خفض بها صوت ٣١٢

صفر	سفر	خطا	دراس	صفر	سفر	خطا	دراس
٤٤	٢٤	خيف	صديق	١١	١٤	اندلسي	الندلسي
٤٥	٢٠	الآخيرة	الآخيرة	٩	٩	الزكوة	الزكوة
٤٦	٣	وفي	نعم في	١٩	٢	ينقل	ينقل
٤٧	١١	جنازة	خباب	١٥	١٥	بكرها	بكرها
٤٨	١٢	جود	جود	١٤	١٤	استغفار	استغفار
٤٩	٢٢	زبلوم	زبلوم	٢٣	٢٣	ماخرج	ماخرج
٥٠	٢٣	ني	ني	٩٠	١٠	برنية	برنية
٥١	٣	للعلماء	للعلماء	١٤	١٤	أول	أول
٥٢	٢	اجرة	اجرة	٢	٢	الرفيق	الرفيق
٥٣	٢٤	عليها	عليها	٢٥	٢٥	القضب	القضب
٥٤	٣	اني	اني	٩٢	١٩	الجم	الجم
٥٥	١٥	يمنه	يمنه	٩٣	١١	دبر	دبر
٥٦	١١	يخرجه	يخرجه	٩٥	١٨	تخص	تخص
٥٧	٢٢	نفل	نفل	٩٦	١٤	احظي	احظي
٥٨	١٣	لشغل	لشغل	٩٩	١	كزيب	كزيب
٥٩	٢١	نباته	نباته	١٠٣	٢٠	لايضر	لايضر
٦٠	١٠	قال	قال	١٠٧	١	لاخصو	لاخصو
٦١	١٥	دبي	دبي	١٠٨	٨	عدده	عدده
٦٢	٢	هو	هو	١٠٩	١٩	اصدى	اصدى
٦٣	٢٣	تطهير	تطهير	١١٢	١١	بصوبه	بصوبه
٦٤	١	تصنع	تصنع	١١٣	٨	سبها	سبها
٦٥	٢	ثم	ثم	١١٤	١٥	افتق	افتق
٦٦	٩	المال	المال	١١٥	٥	ان	ان
٦٧	١١	المال	المال	١١٦	٥	ان	ان
٦٨	١٢	المال	المال	١١٧	٥	ان	ان
٦٩	١٣	المال	المال	١١٨	٥	ان	ان
٧٠	١٤	المال	المال	١١٩	٥	ان	ان
٧١	١٥	المال	المال	١٢٠	٥	ان	ان
٧٢	١٦	المال	المال	١٢١	٥	ان	ان
٧٣	١٧	المال	المال	١٢٢	٥	ان	ان
٧٤	١٨	المال	المال	١٢٣	٥	ان	ان
٧٥	١٩	المال	المال	١٢٤	٥	ان	ان
٧٦	٢٠	المال	المال	١٢٥	٥	ان	ان
٧٧	٢١	المال	المال	١٢٦	٥	ان	ان
٧٨	٢٢	المال	المال	١٢٧	٥	ان	ان
٧٩	٢٣	المال	المال	١٢٨	٥	ان	ان
٨٠	٢٤	المال	المال	١٢٩	٥	ان	ان
٨١	٢٥	المال	المال	١٣٠	٥	ان	ان
٨٢	٢٦	المال	المال	١٣١	٥	ان	ان
٨٣	٢٧	المال	المال	١٣٢	٥	ان	ان
٨٤	٢٨	المال	المال	١٣٣	٥	ان	ان
٨٥	٢٩	المال	المال	١٣٤	٥	ان	ان
٨٦	٣٠	المال	المال	١٣٥	٥	ان	ان
٨٧	٣١	المال	المال	١٣٦	٥	ان	ان
٨٨	٣٢	المال	المال	١٣٧	٥	ان	ان
٨٩	٣٣	المال	المال	١٣٨	٥	ان	ان
٩٠	٣٤	المال	المال	١٣٩	٥	ان	ان
٩١	٣٥	المال	المال	١٤٠	٥	ان	ان
٩٢	٣٦	المال	المال	١٤١	٥	ان	ان
٩٣	٣٧	المال	المال	١٤٢	٥	ان	ان
٩٤	٣٨	المال	المال	١٤٣	٥	ان	ان
٩٥	٣٩	المال	المال	١٤٤	٥	ان	ان
٩٦	٤٠	المال	المال	١٤٥	٥	ان	ان
٩٧	٤١	المال	المال	١٤٦	٥	ان	ان
٩٨	٤٢	المال	المال	١٤٧	٥	ان	ان
٩٩	٤٣	المال	المال	١٤٨	٥	ان	ان
١٠٠	٤٤	المال	المال	١٤٩	٥	ان	ان

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٣٣	٢١	الرفاني	الرفاني	٢٤	١٤٥	الرفاني	الرفاني	٢١	١٣٣	الرفاني	الرفاني
١٣٤	٢٤	ذكرناه	ذكرناه	١٤	١٤٥	ينرب	ينرب	١٠	٢١٢	الدائري	الدائري
١٣٥	٤	ولا لاك	ولا لاك	١	١٤٤	الفر	الفر	٢٢	٢١٤	جزر	جزر
١٣٦	٢	فيها	فيها	٢٤	١٤٩	القصبة	القصبة	٢	٢١٤	دام	دام
١٣٧	٢٠	يسمع	يسمع	١١	١٥١	فاجزه	فاجزه	٢	٢١٤	تيتا	تيتا
١٣٨	٢	تتكلم	تتكلم	١٢	١٥٢	هذه	هذه	٥	٢١١	تتكلم	تتكلم
١٣٩	١٤	ورثته	ورثته	١٥	١٥٣	قاما	قاما	١١	٢١١	ضنه	ضنه
١٤٠	١١	اخوتي	اخوتي	٢٢	١٥٤	احاط	احاط	١٥	٢١٩	الى	الى
١٤١	١١	سعة	سعة	٢٢	١٥٥	الادوية	الادوية	٢٢	٢١٩	اجابه	اجابه
١٤٢	١٩	المجته	المجته	١٣	١٥٦	هذه	هذه	٢	٢١٩	الجمع	الجمع
١٤٣	١٤	يتبايعون	يتبايعون	٢٢	١٥٧	خزام	خزام	١٥	٢١٩	لابي	لابي
١٤٤	٢٢	شهرين	شهرين	٢٤	١٥٨	نخلة	نخلة	٢٢	٢١٩	حامية	حامية
١٤٥	٥	الناذرة	الناذرة	١	١٥٩	نسب	نسب	٢٢	٢١٩	بيتنا	بيتنا
١٤٦	١٤	الخزير	الخزير	١٤	١٦٠	امرا	امرا	٢٢	٢١٩	اختم	اختم
١٤٧	٢٤	يوزن	يوزن	١٤	١٦١	يحب	يحب	٢٢	٢١٩	براق	براق
١٤٨	١٢	عقد	عقد	١٤	١٦٢	بخله	بخله	١١	٢١٩	فابن	فابن
١٤٩	١٢	المرانية	المرانية	٢٢	١٦٣	الكرمين	الكرمين	١٠	٢١٩	لفظ	لفظ
١٥٠	١٢	حكيم	حكيم	١	١٦٤	بفترب	بفترب	٣	٢١٩	خلاق	خلاق
١٥١	١٩	ينغير	ينغير	١١	١٦٥	فليشكه	فليشكه	١	٢١٩	جريد	جريد
١٥٢	٤	شيار	شيار	٢	١٦٦	فقبل	فقبل	١٢	٢١٩	وقد	وقد
١٥٣	٥	يخرج غير	يخرج غير	٢٠	١٦٧	المولات	المولات	١١	٢١٩	البحر	البحر
١٥٤	٢٢	قرية	قرية	٩	١٦٨	المعبر	المعبر	١١	٢١٩	بحر	بحر
١٥٥	١	بنا	بنا	٢٢	١٦٩	العصا	العصا	٢٠	٢١٩	ولا	ولا
١٥٦	٨	حرام	حرام	١٥	١٧٠	يخضها	يخضها	٢٢	٢١٩	السوار	السوار
١٥٧	٥	روراس	روراس	١١	١٧١	فاشيتة	فاشيتة	٢٢	٢١٩	مخلى	مخلى
١٥٨	١٩	الادوية	الادوية	١١	١٧٢	السن	السن	٢٢	٢١٩	البرودة	البرودة
١٥٩	٢٢	الافاق	الافاق	٢٢	١٧٣	الحمد	الحمد	١٤	٢١٩	واخبا	واخبا
١٦٠	٢٥	بريب	بريب	٥	١٧٤	الحمد	الحمد	١٤	٢١٩	واخبا	واخبا

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٤٦	١٢	عمرود	عمرود	٢٥٤	٢٠	لاغر	لماغر	٢٢٢	١٨	عفود	عفود
٢٤٧	٢٣	الارمين	الارمين	٢٥٤	١٤	كر الارمار	كر الارمار	١٩٧	١٩	ل	ل
٢٤٨	٢	اغمر في البحر	اغمر في البحر	٢٥٤	٢٤	تاسكون	تاسكون	٢٢٢	٢٠	العفود	العفود
٢٤٩	١٠	الربة	الربة	٢٥٤	٢٤	بالفرج	بالفرج	٢٢٢	٢٠	العفود	العفود
٢٥٠	٢٠	افسد	افسد	٢٥٤	١٢	لعلاني	لعلاني	٢٣١	٣٠	نخج	نخج
٢٥١	٨	وانه	وانه	٢٥٤	١٤	رووني	رووني	٢٣٢	٢٢	اختار	اختار
٢٥٢	١٠	سمع	سمع	٢٥٤	٢١	غينا	غينا	٢٣٣	٢٠	تقيقها	تقيقها
٢٥٣	٢٠	فيادلي	فيادلي	٢٥٤	٢٢	قطعا	قطعا	٢٣٤	١٩	يارى	يارى
٢٥٤	٢٢	امرونا	امرونا	٢٥٤	١	قضة	قضة	٢٣٥	٢٠	نخواهم	نخواهم
٢٥٥	٥	مغربة	مغربة	٢٥٤	٩	دار	دار	٢٣٦	١٢	بنيت	بنيت
٢٥٦	١٨	اقفل	اقفل	٢٥٤	١٢	حفرة	حفرة	٢٣٧	٢	لاتين	لاتين
٢٥٧	٢١	بخير	بخير	٢٥٤	١	ريكل	ريكل	٢٣٨	١٠	وعما	وعما
٢٥٨	٢٣	فقدوا	فقدوا	٢٥٤	١١	فخج	فخج	٢٣٩	١٩	عرفنا	عرفنا
٢٥٩	١٣	برأ	برأ	٢٥٤	١٣	اني	اني	٢٤٠	٢٢	بفازة	بفازة
٢٦٠	٢٥	جبان	جبان	٢٥٤	١٨	قبينة	قبينة	٢٤١	١٤	التي	التي
٢٦١	٥	راسه	راسه	٢٥٤	٢٣	انهم	انهم	٢٤٢	١٢	جعفر	جعفر
٢٦٢	١٢	المشون	المشون	٢٥٤	١٥	الانجين	الانجين	٢٤٣	٢٤	البير	البير
٢٦٣	٢٢	جوسم	جوسم	٢٥٤	١	يعزر	يعزر	٢٤٤	٢٢	بجاية	بجاية
٢٦٤	١١	بالمين	بالمين	٢٥٤	٢	بنجو	بنجو	٢٤٥	٢٣	قيدنا	قيدنا
٢٦٥	٤	صغير	صغير	٢٥٤	٦	جادر	جادر	٢٤٦	١٤	او	او
٢٦٦	٢٢	يخدمه	يخدمه	٢٥٤	٤	سارق	سارق	٢٤٧	١٩	لان	لان
٢٦٧	١٤	مالا	مالا	٢٥٤	٥	شهادة	شهادة	٢٤٨	٩	فندا	فندا

صغرى	خطا	صواب	صغرى	خطا	صواب	صغرى	خطا	صواب
۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹
لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا	لوورشتا
۲۶۹	۵	۲۶۹	۲۶۹	۵	۲۶۹	۲۶۹	۵	۲۶۹
كان	كان	كان	كان	كان	كان	كان	كان	كان
۲۶۹	۱۵	۲۶۹	۲۶۹	۱۵	۲۶۹	۲۶۹	۱۵	۲۶۹
بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة	بالعصبة
۲۶۹	۲۳	۲۶۹	۲۶۹	۲۳	۲۶۹	۲۶۹	۲۳	۲۶۹
الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة	الحجرة
۲۶۹	۱	۲۶۹	۲۶۹	۱	۲۶۹	۲۶۹	۱	۲۶۹
فذلك	فذلك	فذلك	فذلك	فذلك	فذلك	فذلك	فذلك	فذلك
۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹
عدي	عدي	عدي	عدي	عدي	عدي	عدي	عدي	عدي
۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹
الارث	الارث	الارث	الارث	الارث	الارث	الارث	الارث	الارث
۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹
وانق	وانق	وانق	وانق	وانق	وانق	وانق	وانق	وانق
۲۶۹	۱۶	۲۶۹	۲۶۹	۱۶	۲۶۹	۲۶۹	۱۶	۲۶۹
استشرك	استشرك	استشرك	استشرك	استشرك	استشرك	استشرك	استشرك	استشرك
۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹
قال فان	قال فان	قال فان	قال فان	قال فان	قال فان	قال فان	قال فان	قال فان
۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹
بنينا	بنينا	بنينا	بنينا	بنينا	بنينا	بنينا	بنينا	بنينا
۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹
الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة
۲۶۹	۱۲	۲۶۹	۲۶۹	۱۲	۲۶۹	۲۶۹	۱۲	۲۶۹
بابي	بابي	بابي	بابي	بابي	بابي	بابي	بابي	بابي
۲۶۹	۱۶	۲۶۹	۲۶۹	۱۶	۲۶۹	۲۶۹	۱۶	۲۶۹
الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة	الفورة
۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹	۲۶۹	۲۱	۲۶۹
سيرة	سيرة	سيرة	سيرة	سيرة	سيرة	سيرة	سيرة	سيرة
۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹
بشت	بشت	بشت	بشت	بشت	بشت	بشت	بشت	بشت
۲۶۹	۱۸	۲۶۹	۲۶۹	۱۸	۲۶۹	۲۶۹	۱۸	۲۶۹
يزكى	يزكى	يزكى	يزكى	يزكى	يزكى	يزكى	يزكى	يزكى
۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹	۲۶۹	۲	۲۶۹
غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير	غير
۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹	۲۶۹	۲۲	۲۶۹
وامو	وامو	وامو	وامو	وامو	وامو	وامو	وامو	وامو
۲۶۹	۶	۲۶۹	۲۶۹	۶	۲۶۹	۲۶۹	۶	۲۶۹
تبقى	تبقى	تبقى	تبقى	تبقى	تبقى	تبقى	تبقى	تبقى
۲۶۹	۸	۲۶۹	۲۶۹	۸	۲۶۹	۲۶۹	۸	۲۶۹
والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا	والقذرا
۲۶۹	۳	۲۶۹	۲۶۹	۳	۲۶۹	۲۶۹	۳	۲۶۹
الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة	الهمزة
۲۶۹	۸	۲۶۹	۲۶۹	۸	۲۶۹	۲۶۹	۸	۲۶۹
فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا	فاحرقوا
۲۶۹	۱۱	۲۶۹	۲۶۹	۱۱	۲۶۹	۲۶۹	۱۱	۲۶۹
غيران	غيران	غيران	غيران	غيران	غيران	غيران	غيران	غيران

توبعون الله
عز وجل



